



6 العدد السادس يونيو 2021

دراسات
تاريخية









ISSN 2710 - 2998

مجلَّة دوريَّة علميَّة محكّمة يصدرها مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر
بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العدد السادس يونيو 2021م

توجه المراسلات والبحوث المقترحة للنشر، باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة: hsj@aden.center
أو على عنوان مركز عدن للدراسات التاريخية والنشر، عدن، الشيخ عثمان، شمسان مول، مكتب: 6 إيميل: info@aden.center

المواد المنشورة في المجلة لا تعبِّر إلَّا عن آراء أصحابها
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة أو رأي القائمين عليها

المجلة صادرة بقرار ترخيص رقم (1) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لعام 2019م وبرقم إيداع وطني: 1109 لعام 2019م



قواعد النشر في المجلة

1- أن يكون البحث في مجال التاريخ وعلومه، وأن يتسق عنوانه مع محتواه.

2- أن يكون متسمًا بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وأن يمثِّل إضافة نوعية في مجال المعرفة.

3- أن يكتب بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية.

4- أن يكون ملتزمًا بدقة التوثيق، وأن توثق قائمة المصادر والمراجع وترتب ترتيبًا هجائيًا في آخر البحث بطريقة التوثيق المتعارف عليها: اسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الجزء، اسم المحقق أو المترجم، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.

5- أن تذكر الهوامش في أسفل الصفحات، وأن ترقم في كل صفحة ترقيمًا تسلسليًّا.

6- ألَّا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدِّم للنشر في أي جهة أخرى.

7- ألَّا تقل صفحات البحث الواحد عن 15 صفحة، وألَّا تزيد عن 30 صفحة، بما فيها الجداول والرسوم الخرائط والصور، إن وجدت.

8- أن يستخدم الباحث الخط الأسود Simplified Arabic بحجم 14 Normal، وبحجم 16 Bold في العناوين الداخلية.

9- أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين والأخذ بها، مع تعليل ما لم يتم الأخذ به.

10- قرار هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة للنشر نهائي، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات قراراتها بعدم النشر.

11- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.

مرفقات النشر

عند تقديم البحث للنشر يشترط الآتي:

1- أن يقدِّم الباحث طلبًا كتابيًا بنشر بحثه إلى رئيس تحرير المجلة. وأن يتعهد فيه بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلًا أو جزءًا من كتاب أو رسالة علمية.

2- أن يقدِّم الباحث ملخصًا لسيرته العلمية، وأهم إنتاجه العلمي.

3- أن يقدِّم الباحث نسختين ورقيتين من بحثه، ونسخة إلكترونية.

4- أن يرفق مع البحث ملخصًا باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، بحيث لا تزيد كلمات الملخصين عن 300 كلمة.

5- أن يقدم الباحث نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، في حال استخدامها في البحث، إلا إذا وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.

محتويات العدد





التركيبة السكانية وأثرها على تمدن المجتمع والعمران في بلاد سرت منذ الفتح الإسلامي حتى الهجرة الهلالية

د. أم العز عبدالقادر محمد عبدالقادر الشريف[1]

الملخص

تمتعت بلاد سرت بموقع استراتيجي هام على ساحل البحر المتوسط مما جعلها قاعدة استراتيجية تتحكم في عدة مواصلات تربط بين الشرق والغرب والساحل والجنوب، وقد ذكرت سرت في المصادر الجغرافية والتاريخية ولكنها لم تحظ بدراسات عميقة ومفصلة عن أحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مقارنة بالأقاليم والمدن المشهورة في بلاد المغرب كبرقة وطرابلس والقيروان وغيرها من المدن الإستراتيجية الأخرى، فضلًا عن أن معظم الروايات التي تحدثت عن سرت جاءت مبعثرة ومقتضبة مما يجعل البحث في تاريخها يحتاج إلى جهد كبير وتحليل دقيق للروايات، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي حملت عنوان "التركيبة السكانية وأثرها على تمدن المجتمع والعمران في بلاد سرت منذ الفتح الإسلامي حتى الهجرة الهلالية".

(1) أستاذ مساعد في التاريخ الإسلامي قسم التاريخ، كلية الآداب/ جامعة طبرق - ليبيا.

وتتجلى أهمية الموضوع في تأثير العمق الإستراتيجي للمحيط الجغرافي لها في صياغة تاريخها، حيث شكل محطة عبور وقاعدة ارتكاز قل نظيرها في التاريخ الإسلامي حتى التاريخ الحديث، وكان لهذه الإستراتيجية أثر كبير ودور مباشر في الأحوال الاجتماعية وحياة التمدن والعمران فيها.

Abstract

Sirte has enjoged an import ant strategic location on the mediter ranean co ast this made it a strateojic base that controls a transportation node lin king between east west coast and south csudan coun tries sirte co untries are mentioned in geogra phical and histori cal sources tlowever it did not have deep and detai led studies on its economic.

Tourism,soclal and cultural compared to the famous r egiohs ancl citierin the countries of morocco as cgrenaica, Tripoli, kairouan, and other strategic citles, most of the novels were analg tical, concise, neglected and.

المقدمة

يكفي إلقاء النظر على خريطة أفريقيا الشمالية لإدراك أهمية الموقع الذي اتسمت به بلاد سرت في تاريخ المغرب عامة وتاريخ المنطقة بصفة خاصة، ونظرًا لأهمية موقعها تمكنت من السيطرة القوية على المنطقة الوسطى لأفريقيا الشمالية والتوغل نحو الجنوب، لنراها عقدة ربط قوية بين الشمال [البحر المتوسط]، والشرق تجاه برقة ومصر، والغرب نحو طرابلس وإفريقية "القيروان"، وجنوبًا نحو [بلاد السودان]، فجعلها ذلك الموقع محط أنظار الدول التي حكمت بلاد المغرب الإسلامي ومشرقه وبلاد السودان.

لقد شكل المحيط الجغرافي لبلاد سرت ونواحيها أرض عبور، وخصوصًا الدول المسيطرة على بلاد المغرب وبلاد السودان طيلة العصور الوسطى حتى العصر الحديث، وهذه المقومات وغيرها جعلت منها مسرحًا اجتماعيًا متنوعًا ضم أجناسًا بشرية متعددة كان لها أبلغ الأثر في تكوينها الاجتماعي، بل تعداه على حياة التمدن والعمران فيها، ورغم هذه الأهمية كان تاريخ هذه المنطقة مهملًا تقليديًا، فمعظم المصادر التي تناولتها بالدراسة قليلة ومبعثرة، وعندما تناولتها جاءت مختصرة، وهو ما يضطر الباحثين إلى التحليل الدقيق لأشح الروايات التي تخص هذه المساحة الجغرافية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع.

لقد أسهم الموقع الإستراتيجي لبلاد سرت في تنوع التركيبة السكانية والمجموعات البشرية التي استوطنتها من (بربر، وعرب، وأقليات أخرى)، وكان للأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية أثرٌ واضح في التكوين الاجتماعي وتنوعه، وهو الذي انعكس بدوره على حياة التمدن والعمران فيها، سواء من ناحية النمو والازدهار أم الضعف والانهيار، وهذا ما سنوضحه لاحقًا.

شهدت التركيبة السكانية المتنوعة لبلاد سرت منذ الفتح الإسلامي حتى القرون الأربعة الهجرية التي سبقت الهجرة الهلالية هدوءًا واستقرارًا نسبيين، صاحبه نمو سكاني وعمراني ملحوظ، ومع دخول القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي عرفت بلاد سرت تراجعًا كبيرًا في التمدن والعمران نتيجة الهجرة الهلالية وما ألحقته من خراب ودمار أثّر على الحياة الاجتماعية للناس وبقيت أضرار ذلك الخراب إلى عصور لاحقة.

وكان دخول الفتوحات الإسلامية إلى بلاد سرت في زمن مبكر، فاتخذها القادة الفاتحون قاعدة إستراتيجية ثابتة لهم في بلاد المغرب للانطلاق لفتحه، سواء باتجاه الجنوب أو الغرب أو تأمين الحدود الغربية لمصر ولبلاد المشرق عامة طيلة مرحلة

الفتوحات والفترات اللاحقة، فصارت بلاد سرت نتيجة ذلك مسرحًا لأحداث سياسية ودينية واقتصادية أثرت على هذه الرقعة الجغرافية من حيث الاتساع أو الانكماش أو التبعية السياسية لدول قامت في بلاد المشرق والمغرب، وهذا ما جعل من دراسة تاريخها الاجتماعي أمرًا يشوبه التعقيد والصعوبة، وكان هذا من دوافع اختياري للموضوع.

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج التاريخي السردي والمنهج التحليلي لإبراز حقيقة التكوين الاجتماعي للبلاد وأثره على الأحوال الاجتماعية وحياة التمدن والعمران فيها، وخلصنا إلى تقسيم الدراسة فضلًا عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

المحور الأول: التعريف ببلاد سرت.

المحور الثاني: عناصر السكان في بلاد سرت.

المحور الثالث: التنوع السكاني لمدينة سرت وأثره على أحوال المجتمع والعمران.

المحور الأول - التعريف ببلاد سرت

سُرت: بضم أوله وسكون ثانيه وآخره تاء مثناة من فوق[1]، إقليم كبير متسع ويشمل مساحة واسعة يمتد من غرب واحة أوجلة[2] وإقليم برقة[3]، ويضم كل

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت1991م، ج3، ص206.

(2) أوجلة: مدينة في جنوب برقة المغرب، منها يدخل إلى كثير من أرض السودان؛ انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، دار صادر، بيروت، ط2، 1938م، ص67؛ البكري، المغرب في ذكر برد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1837م، ص14 – 15.

(3) برقة: تطلق على المنطقة الواقعة بين عقبة السلوم شرقًا وحدود طرابلس غربًا؛ انظر: ابن حوقل، المصدر السابق، ص66 – 67؛ البكري، المصدر السابق، ص5.

الجزء الشرقي من إقليم طرابلس[1]، ومن الشمال البحر المتوسط وهو يقع على طول الساحل[2] وجنوبًا إقليم فزان[3]. وضمت بلاد سرت عدة مدن منها مدينة مغمداس[4]، وقصور حسان[5]، وأم الغرانيق[6]، ومدينة ودان[7]، واليهودية[8]، والصنيمات[9][10] وغيرها من المدن.

وشكلت القبائل دورًا كبيرًا في تحديد حدودها وحماها وأبرزها قبائل لواتة ومزاتة وهوارة حسب قول اليعقوبي[11]. وتمتد من أجدابيا إلى تاورغا ومن ساحل البحر إلى ودان[12].

وكانت الحدود السياسية لسرت مضطربة وغير ثابتة على مر العصور، وكان لموقعها الجغرافي الإستراتيجي دور بارز في هذه التحولات مما أثر ذلك على تحديد

(1) طرابلس: تقع في آخر أرض برقة وأول أرض إفريقية على ساحل البحر؛ انظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج1، ص309.

(2) البكري: المصدر السابق، ص6.

(3) فزان:ولاية واسعة بين الفيوم وطرابلس الغرب؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج3،ص890 – 898.

(4) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، تحقيق على محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1990م، ص222.

(5) عمورة، على الميلودي، القلاع والحصون والقصور والمحارس، منشورات مركز جهاد الليبيين، ليبيا، 2005م، ص 136.

(6) ابن خلدون، العبر، مؤسسة جمال للطباعة، بيروت، 1979م، ج4، ص 201؛ الزاوي، الطاهر أحمد، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968م، ص 40.

(7) اليعقوبي، البلدان، تحقيق محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 183.

(8) اليعقوبي، المصدر نفسه، ص 182.

(9) الزاوي، معجم، ص 323.

(10) البلدان، ص 183.

(11) اليعقوبي، المصدر نفسه، ص 182.

(12) فتوح مصر، ص200.

موقعها حسب الروايات التاريخية والأحداث السياسية التي مرت بها، فمنذ الفتح الإسلامي سنة (22هـ/ 642م) حتى حكم الدولة الطولونية (273هـ – 292هـ/ 886 – 905م) كانت سرت عاصمتها برقة، وأكدت الروايات التاريخية بأنها ضمن حيز برقة في القرون الأولى للفتح الإسلامي، وأشار ابن عبدالحكم لذلك بقوله: إن حسان بن النعمان نزل قصورًا من حيز برقة فسميت قصور حسان(1)، ثم تبعت سرت إمامة أبى الخطاب المعافري في (النصف الأول من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي) وصارت تشكل إقليمًا تابعًا لإقليم طرابلس(2)، وفي عهد الدولة الفاطمية ضمت سرت لأملاكها لأهميتها الجغرافية والسياسية، وعينوا عليها الولاة(3)، وعندما دخل بنو هلال في (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي) لبلاد المغرب، كانت سرت ضمن البلاد التي دخلوها(4)، وفي (القرن السادس الهجري/ الثامن عشر الميلادي) دخلت سرت ضمن سيطرة الدولة الأيوبية(5).

وصفوة القول إن الحدود السياسية والإدارية لبلاد سرت شهدت تغيرات وتطورات هامة أثرت في تمدن المجتمع والعمران فيها؛ وكان موقعها الجغرافي الإستراتيجي السبب الرئيس في ذلك، وهذا ما سنوضحه في هذه الدراسة.

---

(1) الشماخي، كتاب السير، تحقيق محمد حسني، المدار الإسلامي، بيروت، 2009م، ج2، ص987.

(2) النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مطبعة جمال أفندي، مصر، 1797م، ص81.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م،مج2،ص 313 – 314.

(4) التيجاني، رحلة التيجاني، تحقيق حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م، ص110 – 113؛ النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص140.

(5) صورة الأرض، ص 107.

المحور الثاني: عناصر السكان في بلاد سرت

لا شك أن دراسة الأحوال الاجتماعية التي قاعدتها عناصر السكان، تواجه عدة صعوبات، ويعود ذلك إلى ضياع الكثير من كتب الأنساب؛ وأكد ابن حوقل هذا بقوله: "والعلماء بأنسابهم وأخبارهم وآثارهم هلكوا"[1].

وسأعتمد على روايات الجغرافيين والرحالة فضلًا عن كتب الأنساب والمصنفات التاريخية لتوضيح التركيب السكاني لها، ويتضح من تلك المصادر أن عناصر السكان التي شكلت البلاد هم البربر والعرب، فضلًا عن أقليات أخرى كاليهود والرقيق. وهي كالآتي:

أ – **البربر**[2]: قاموا بدور رئيس في الحياة الاجتماعية في سرت، وعاشوا بها منذ أزمنة بعيدة، وارتبط تاريخهم بها، ومن هذه القبائل:

– قبيلة لواتة: التي ضمت بطونًا كثيرة[3]، وامتدت مواطنها في بقاع عدة، فهي تعتمد على التنقل والترحال والرعي اعتمادًا كبيرًا[4]، وقد اشتهر سكان سرت من قبائل لواتة بتربية الماشية خاصة الماعز[5]، وكذلك الإبل[6]، ويذكر اليعقوبي أن منازل لواتة تتسع لتمتد إلى الغرب من أجدابيا حتى تصل موضع يقال له تاروغا[7].

(1) قبائل متعددة ومتنوعة، واختلفت الآراء حول أصولهم، ومن الصعب التطرق إلى دراسة أنسابهم بالتفصيل في هذه الدراسة، فهناك العديد من المؤرخين والنسابة الذين خاضوا في هذا المجال؛ انظر: ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص 228 – 231؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص ص177 – 200؛ الكعاك، عثمان، البربر، نشر تا فناست، 1375هـ، ص 5 – 54.

(2) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 134.

(3) الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 112 – 113.

(4) البكري، المصدر السابق، ص6.

(5) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 68.

(6) البلدان، ص182.

(7) الشماخي، المصدر السابق، ج2، 339.

ومما يؤكد كثرة تواجد قبيلة لواتة في سرت ونواحيها، قيام الإمام عبدالوهاب بن رستم بتعين سلام بن عمر اللواتي واليًا للدولة الرستمية على سرت ونواحيها في (القرن 3هـ/ 9م)[1]، فاختياره لم يكن مصادفة بل كان مبنيًا على ركائز ناجحة، فمن غير المعقول تولية والٍ غريب عن سرت ليست له عصبية قبلية، فكان هذا الاختيار ناجحًا لأنه من نسب أهلها فحظى بدعمهم وتأييدهم، وتؤكد الروايات بأنه أحسن سياسة أمورها بنجاح[2].

- قبيلة مزاتة: الذين قطنوا المنطقة الممتدة من سرت وحتى ودان، وشكلوا غالبية سكانها[3]، بل وامتدت مواطنهم أيضا حتى تاورغا.

- قبيلة سدراتة: وتعد من أبرز سكانها، وهذا الأثر يظهر واضحًا من خلال اسم خليج السدرة، [ولا يزال يعرف بهذا الاسم حتى اليوم][4].

- قبيلة هوارة: وهي من القبائل الكبيرة والقوية التي لها دور كبير في تاريخها، واستوطنت آخر سرت إلى طرابلس[5]، وقد وصفهم تيري بقوله: "هوارة السرتية" تمييزًا لهم عن قبائل هوارة الذين سكنوا بلاد المغرب عامة[6].

ولم تكن القبائل السالفة الذكر الوحيدة التي استوطنت سرت، بل هناك عدة قبائل أخرى سكنت المنطقة، وإن لم يكن لها التأثير الاجتماعي كقبائل [لواتة،

(1) بابا عمي، محمد موسى وآخرون، معجم أعلام الاباضية، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 188 – 189.

(2) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 182 – 183.

(3) الادريسي، المصدر السابق، مج1، ص 312.

(4) الزاوي، معجم، ص 184؛ بازامة، محمد، سكان ليبيا، دار الحوار الثقافي، بيروت، 1994م، ص178.

(5) اليعقوبي، المصدر السابق، ص184.

(6) جاك، تاريخ الصحراء الليبية في العصور الوسطى، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ليبيا، 2002م، ص 223.

ومزاتة، وهوارة]؛ فقد ذكر ابن سعيد المغربي في هذا الصدد، "إن سرت ونواحيها بها مجالات عرب وبربر متفرقة"[1]، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر قبائل صنهاجة وكتامة[2].

وخلاصة القول أنه استوطن بلاد سرت قبائل بربرية متعددة، ومع مجيئ الفتح الإسلامي ستحدث تحولات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة، فضلًا عن إسهامها في إثراء التنوع السكاني للمنطقة[3].

ب – العرب[4]: أسهم الموقع الجغرافي لبلاد سرت بدور مهم في استقرار العرب بها، حيث مثّل خط دفاع أمامي وقاعدة إستراتيجية لتكون نقطة انطلاق لاستكمال الفتوحات الإسلامية[5].

وقد استقرت القوات الإسلامية بقيادة عقبة بن نافع الفهري في مدينة مغمداس من أرض سرت[6]، واتخذتها قاعدة لها لفتح مدن إقليم فزان وبلاد كانم[7]، وبعد إتمام فتح الجنوب عاد القائد عقبة بن نافع لهذه القاعدة [مغمداس] وانطلق منها لفتح طرابلس وغدامس[8]؛ ولأهمية سرت كنقطة التقاء للطرق الرئيسة، فقد وصفتها

(1) كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1979م، ص128.
(2) النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص87.
(3) تيري، المرجع السابق، ص 590.
(4) بدأ توافد العرب إلى مدن سرت مع بداية الفتوحات الإسلامية لها سنة (22هـ/ 642م)؛ ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص227؛ البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق أنيس الطباع، دار المعارف، بيروت، 1987م، ص314.
(5) تيري، المرجع السابق، ص 105 – 108.
(6) ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص 222.
(7) البلاذري، المصدر السابق، ص315.
(8) ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص 222 – 223.

بعض الروايات أنها من الثغور الإسلامية التي تضاهي مدينة القيروان بل تفوقها[1].

وأدرك القائد حسان بن النعمان بوضوح الأهمية العسكرية لسرت، فأقام بها خمس سنوات في موضع عرف باسم قصور حسان، وهي من حيز سرت[2]، واتخذها مستقرًا وملجئًا له ينتظر المدد من الخلافة الأموية للانطلاق نحو إفريقية لفتحها[3]، وفي أثناء إقامته عمل على إنشاء المساجد وإرسال الدعاة لنشر الإسلام[4]، فزاد ذلك من احتكاك العرب واختلاطهم بالسكان الأصليين، وانتشرت اللغة العربية في سائر الأقاليم المفتوحة واعتنق أهلها الإسلام[5].

واستمر توافد العرب إلى بلاد سرت ونواحيها، فقد ذكرت المصادر استقرار جموع من عرب البصرة واليمن وبلاد الشام؛ وأنشأت أحياء حملت أسماء بعض تلك القبائل مثل حي السهميين والحضارمة[6].

وبايع أهل سرت الإمام أبا الخطاب بن عبدالأعلى بن السمح المعافري[7]، وهو من قبيلة معافر من حمير من اليمن[8]، وساندوا الإمام أبا الخطاب في صموده بوجه

(1) معمر، على يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط3، 2003م، الحلقة الثانية، القسم الأول، ص157.

(2) ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص200.

(3) البلاذري، المصدر السابق، ص276.

(4) لانغي ديرك، منطقة التشاد عند مفترق الطرق، تاريخ أفريقيا العام، مج3، ص 271 – 272.

(5) ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات ليبيا، تونس، صقلية، دار المعارف، مصر، ط3، 1993م، ص 29 – 49.

(6) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 183؛ البكري، المصدر السابق، ص 11؛ تيري، المرجع السابق، ص 400 – 404.

(7) البكري، المصدر السابق، ص9؛ الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، الجزائر، 1974م، ج1، ص38 – 39.

(8) أبو زكريا: كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبدالرحمن أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م، ص57؛ الدر جيني: المصدر السابق، ج1، ص52.

الجيوش العباسية، فوقعت على أرض سرت موقعة مغمداس سنة 142هـ/ 760م وهزم فيها جيش العباسيين بقيادة أبي الأحوص العجلي[1]. والراجح استقرار أعداد كبيرة من قبيلة المعافر في سرت خلال النصف الأول من القرن الثاني الهجري؛ إذ ذكر اليعقوبي في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، أن من مدينة سرت إلى ودان قوم مسلمون من عرب اليمن[2]. ويدعم ذلك قول البكري أن مدينة ودان عبارة عن مدينتين تسكنها قبيلتان من العرب سهميون[3]، وحضرميون[4]، تسمى مدينة السهميين دلباك ومدينة الحضرميين مدينة بوص[5].

وسكن بلاد سرت في القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) عناصر أخرى من العرب حسب ذكر ابن حوقل ولكنه لم يوضح انتماءهم إلى هذه القبيلة أو تلك[6]، ويبدو أن هويتهم معروفة لدى ابن حوقل ولم تحتج إلى ذكر وفق تعليل تيري[7].

(1) البكري، المصدر السابق، ص9؛ الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص253.

(2) البلدان، ص183.

(3) سهميون: نسبة إلى سهم بن هصيص بن كعب أحد بطون قريش، وهم شاركوا في الفتح مع عمرو بن العاص وإليهم ينتسب؛ انظر: السويدي، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، تحقيق كمال مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،2007م، ص282 – 283؛ تيري، المرجع السابق، ص452 – 453.

(4) حضرميون: نسبة إلى حضرموت باليمن، وقد تعود تسمية الحي الحضرمي إلى بوص نسبة إلى قرية بوس قريبة من صنعاء في اليمن. والحضرميون قبيلة من قحطان وبهم عرفت مدينة حضرموت؛ انظر: السويدي، المصدر السابق، ص46 – 47؛ تيري، المرجع السابق، ص453.

(5) المغرب، ص11.

(6) صورة الأرض، ص68.

(7) تاريخ الصحراء الليبية، ص403.

وفي منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، لعبت القبائل العربية من قبائل بني هلال وبني سليم[1]، دورًا كبيرًا في تاريخ بلاد المغرب عامة وسرت خاصة، وغلبت بطون سليم على شرق طرابلس وحتى برقة، ومنهم بنو دباب بن مالك سكنوا ما بين قابس وسرت[2]، وبنو سليمان بن دباب[3]، وألحقت الهجرة الهلالية الضرر ببلاد المغرب عامة بما فيها سرت، وأكد ذلك وصف ابن سعيد لها بقوله: "مدينة سرت خربها العرب ولم يبق فيها إلا قصور سكنها أتباعهم"[4].

ولا شك أنه رغم هذا الخراب الذي لحق ببلاد المغرب جراء هذه الهجرة، إلا أنها لعبت دورًا لا يمكن تجاهله وإغفاله في نشر اللغة العربية بين سكان البلاد، حتى صاروا عربًا ونسوا رطانة البربر واستبدلوها بفصاحة العرب حسب ما قال ابن خلدون[5].

ج- عناصر أخرى: ففضلًا عن العنصر البربري والعنصر العربي، فقد استوطن سرت عناصر سكانية أخرى جاءت إليها من مناطق مجاورة أو بعيدة عنها لعدة أسباب، ولكنها بنسب أقل عن مجموع سكان البلاد الرئيسين ومنهم:

(1) قبائل بني هلال وبني سليم: جاءت من مصر في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، إلى بلاد المغرب تنفيذًا للسياسة الفاطمية التي هدفت إلى التخلص منهم؛ لأنهم شكلوا مصدر قلق وتهديد لحكمهم في مصر، فضلًا عن التخلص من خصومهم في بلاد المغرب من بني زيري الذين استقلوا عن سلطة الفاطميين، وكانت تلك القبائل على درجة عالية من قوة الأبدان والتمرس في القتال فقاموا بالنهب والسلب، ونسفوا عمران المدن كبرقة وأجدابيا وسرت وزويلة وغيرها من مدن المغرب؛ انظر: التيجاني، المصدر السابق، ص331؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 84 – 103؛ مؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، القاهرة،1992م، ص169.

(2) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص84.

(3) النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص25.

(4) كتاب الجغرافيا، ص 127.

(5) العبر، ج6، 142.

- الرقيق: إذ يعد الرقيق من مكونات المجتمع السرتي، والسبب الرئيس لوجودهم تجارة الرقيق الرابحة والرائجة في تلك الفترة، ولقد أُسترقت كل العروق السوداء دون تمييز، وكانت مدينة زويلة [بوابة بلاد السودان] المُصدِّر الأول لهم، وكانت سرت إحدى المدن الرئيسة التي تصلها تجارة الرقيق للتصدير من مينائها، ولا توجد إحصائية دقيقة لأعدادهم؛ لأنهم سلعة من سلع الصادرات يضاف لذلك حالات الوفيات وغير ذلك من المخاطر التي يتعرضون لها منذ بداية رحلة تجارة الرقيق، أما الذين استقروا في سرت فاشتغلوا بالزراعة والأغراض الخدمية الأخرى وغير ذلك من مهام الرقيق[1].

- اليهود[2]: استقر اليهود في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية؛ لأنهم اشتهروا بالتجارة والأعمال المربحة[3]، واتسعت تجارتهم وشملت بلاد المشرق والمغرب وبلاد السودان[4]. ولا غرابة أن يترك اليهود أثرهم في بلاد سرت، لموقعها الإستراتيجي وميناءها التجاري، وهذا الأثر نراه ملموسًا في تسمية بعض نواحي سرت باسمهم، مثل مدينة اليهوديتين[5]، وذكرها كل من اليعقوبي والإدريسي باسم "اليهودية"[6]، وشكل اليهود أغلب سكان مدينتهم؛ لأنهم اعتادوا على العيش

(1) تيري، المرجع السابق، ص658 – 659؛ موسى، عز الدين عمر، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003م، ص 117.

(2) سكنوا بلاد المغرب منذ عهود قديمة ترجع إلى ما قبل الميلاد في فترة حكم بطليموس الأول؛ انظر: بشير، عبدالرحمن، اليهود في المغرب العربي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، 2001م، ص 54.

(3) موسى، المرجع السابق، ص109.

(4) تيري، المرجع السابق، 662 – 663.

(5) الزاوي، معجم، ص360.

(6) البلدان، ص182؛ نزهة المشتاق، مج1، ص216.

في أحياء ومدن خاصة بهم عبر تاريخهم[1]، وذلك يعود لطبيعة ديانتهم المغلقة ولإقامة طقوسهم الدينية بحرية[2]. وقد وجد اليهود في المجتمع السرتي بيئة صالحة لاستقرارهم، نتيجة سياسة التسامح وتنعمهم بالحرية الدينية والحرية العامة، الأمر الذي ساعدهم في تقوية نفوذهم الاقتصادي خاصة في المجالات التجارية، وعلى رأسها تجارة الرقيق[3].

والخلاصة مما سبق يمكن القول إن البربر والعرب كانا عماد سكان بلاد سرت، ويأتي بعدهما فئتا الرقيق واليهود؛ حيث كانت التجارة والكسب المادي السببان الرئيسان لتواجدهما. وهذا التنوع السكاني سيكون له تأثيره الواضح على الأحوال الاجتماعية ومظاهر التمدن والعمران لبلاد سرت في العصر الإسلامي للفترة المدروسة، وهو ما سنوضحه في المحور الثالث.

المحور الثالث - التنوع السكاني لمدينة سرت وأثره على أحوال المجتمع والعمران

شهدت بلاد سرت تنوع في الأوضاع الجغرافية والأحوال السكانية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي نتج عنه التفاوت بين طبقات السكان، فترك ذلك أثره على أحوال المجتمع والعمران فيها. وهي كالآتي:

أ – طبقات المجتمع

ونقصد بها الأفراد الذين يربطهم إطار مجتمعي واحد ولهم القوة والثروة

(1) الشعباني، مصطفى محمد، يهود ليبيا، دار الكتب الوطنية، ليبيا،2006م، ص 87؛ موسى، المرجع السابق، ص109.

(2) الزعفراني، حاييم، يهود الأندلس والمغرب، ترجمة أحمد شحلان، مرسم الرباط، المغرب، 2000م، ج2، ص326 – 327؛ المزيني، صالح مصطفى مفتاح، ليبيا منذ الفتح حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، الدار العربية للنشر والتوزيع، طبرق – ليبيا،2002م، ص194.

(3) موسى، المرجع السابق، ص110؛ الشعباني، المرجع السابق، ص 85.

والمكانة الاجتماعية نفسها، وميّزتهم صفات خاصة مشتركة تختلف عن بقية الشرائح الأخرى في المجتمع السرتي.

ولم ترد هذه الطبقات في المصادر والروايات التاريخية ورودًا واضحًا وصريحًا ولا تعطيها أسماء خاصة بها، ولكن سنستنبطها من خلال الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقضية الترابط بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني من جهة، وشؤون الحياة الأخرى متلازمة، وأكّد ابن خلدون ذلك بقوله: "على نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة، وأصله كله العمران وكثرته"[1].

ومن المقومات التي أسهمت في ظهور الطبقات الاجتماعية عدد السكان وزيادة العمران وتضاعف حجمه[2]، حيث سكنت القبائل الكبيرة مدنًا خاصة بهم اشتهرت بأسمائهم حسب ذكر البكري[3]، فشهدت البلاد في العصر الإسلامي زيادة في التمدن العمراني[4]، وهذه النهضة السكانية لحقت بالمدن التي تقع في حيزها، حيث وصفت بأنها مستبحرة في العمران مثل قصور حسان[5]، فالرفاهية وتطور العمران كانا متوفرين بين سكان سرت، الأمر الذي نتج عنه التفاوت بينهم، كما كانت هناك طبقات تقع في أسفل الهرم الاجتماعي نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية والعمرانية أو بسبب حروب ونزاعات أو لظروف مناخية[6]، فهناك

(1) المقدمة، دار صادر، بيروت، 2000م، ص 261؛ "استخدمت هذا المصدر في هذا الهامش فقط".

(2) تيري، المرجع السابق، ص407.

(3) المغرب، ص11

(4) تيري، المرجع السابق، ص407.

(5) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 133.

(6) موسى، المرجع السابق، ص9.

سكان وصفهم الإدريسي بأن "معيشتهم كدرة وأمورهم نكدة"[1]، وهذا يدل على أن تلك الطبقات كانت مفتوحة نحو الارتقاء للطبقة الخاصة أو النزول والهبوط إلى الطبقات الأقل اجتماعيًا وماليًا.

ومن خلال الروايات التاريخية والأحداث التي مرت بها البلاد، يمكننا تقسيم المجتمع السرتي إلى ثلاث طبقات هي: طبقة الخاصة، والطبقة الوسطى، وطبقة العامة وهي كالآتي:

1 – **طبقة الخاصة**: كان الولاة وأصحاب الخراج وشيوخ القبائل أهم شرائح هذه الطبقة، واستمدت مكانتها العالية من جاه السلطة والحكم، فكانت على قمة الهرم الاجتماعي ورغم قلة الروايات والأخبار المبعثرة عن هذه الطبقة، سأحاول رصد أحوالهم من خلال تحليل بعض النصوص لإعطاء نبذة عامة عنهم.

– شريحة الولاة: شهدت بلاد سرت منذ الفتح الإسلامي حتى الهجرة الهلالية أحداثًا سياسية عدة، من حيث تعاقب السلطات والدول المسيطرة على هذه الرقعة الجغرافية الهامة، وأسهم موقعها الإستراتيجي دورًا في صياغة تاريخها السياسي الذي أثر على أحوالها الاجتماعية، فتلك التطورات السياسية تبعها توالي الولاة والأمراء على هذه البلاد، فعرفت ولاة من العرب والبربر والصقليين، وتمتع الولاة بمكانة كبيرة، وانضوت قبيلة الوالي إلى هذه المكانة؛ فقد عُيِّن إبراهيم بن النصراني (84هـ/ 703م) أميرًا على سرت في ولاية حسان بن النعمان[2]، وعُيّن عمر بن يمكتن اللواتي (ت 144هـ/ 761م)، واليًا عليها في عهد إمامة أبي الخطاب المعافري[3]، وحظي بطاعة أهلها وتقديرهم[4].

(1) نزهة المشتاق، مج1، ص 115.

(2) الزاوي، الطاهر أحمد، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المعارف، مصر، 1993م، ص94.

(3) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص 247 – 256..

(4) معمر، المرجع السابق، الحلقة الثانية، القسم الأول، ص41.

وفي عهد الخلافة العباسية ولّى محمد بن الأشعث عماله على المدن، ومنهم إسماعيل بن عكرمة الخزاعي الذي ولاه على ودَّان التي كانت تابعة لسرت حسب ما قال اليعقوبي[1]، وتولى سلام بن عمر اللواتي (القرن 3هـ/ 9م) في عهد الدولة الرستمية أمور سرت ونواحيها[2].

وفي عهد سيطرة دولة الأغالبة، كانت سرت محط اهتمام أمراء بني الأغلب، فقد قام أبو عبدالله محمد الثاني (261هـ/ 875) ثامن أمرائهم الملقب بأبي الغرانيق ببناء حصون على ساحل البحر من حيز سرت وبناء مدينة أم الغرانيق[3].

وخضعت سرت لسلطة الدولة الفاطمية (من أواخر القرن 3هـ/ 9م) (إلى نهاية القرن 4هـ/ 10م) وأصبحت سرت عبيدية[4]، وعُيّن عبدالله بن يخلف الكتامي سنة (362هـ/ 975م) واليًا على طرابلس وبرقة وسرت[5]، وفي سنة (355 – 386هـ/ 960 – 996م) أضاف الخليفة العزيز الفاطمي طرابلس وسرت وأجدابيا إلى ولاية بلكين بن زيري[6]، واستمر الحكم الفاطمي لسرت حتى الهجرة الهلالية[7]، وتمتع الولاة الفاطميون بالجاه والثروة، وصاروا يجبون الأموال من العامة ويرسلونها إلى مركز الخلافة في مصر[8].

(1) البلدان، ص183.

(2) بابا عمي، المرجع السابق، ج2، ص 188.

(3) أم الغرانيق: وهي معروفة بهذا الاسم إلى الآن، ويرجع السبب في تسميتها بذلك لشغف هذا الوالي بصيد الطيور خاصة طائر الغرنيق، (وجمعه غرانيق)، وكانت البلاد من أحد المحطات الهامة التي تقصدها الطيور البرية، فعُرفت هذه المدينة باسمه؛ انظر: النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص68؛ الزاوي، معجم، ص40؛ المزيني، المرجع السابق، ص 109.

(4) النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص81.

(5) النائب الأنصاري، المصدر نفسه، ص 87؛ المزيني، المرجع السابق، ص 162.

(6) التيجاني، المصدر السابق، ص17؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص156..

(7) تيري، المرجع السابق، ص 402.

(8) المزيني، المرجع السابق، ص 152 – 153.

ومن الراجح أن ولاة سرت كغيرهم من الولاة آثروا حياة السلطة وتحصيل الثروات، فبنوا القصور والمحارس الخاصة بهم وبحاشيتهم، فيذكر البكري أن مغمداس بها قصر بناه الأعرابي عامل سرت لبني عبيدالله[1].

– صاحب الخراج: الفئة الثانية من هذه الطبقة، وربما يتسلم جميع سلطات الوالي أيضًا[2]، واستمد مكانته الاجتماعية بما ناله من سلطة وجاه، وهو في الغالب رجل منهم كما ذكر اليعقوبي[3].

شكل النظام القبلي عصبة الحياة الاجتماعية في بلاد المغرب بما فيها سرت، فكان لشيوخ القبائل وأعيانها مكانة عالية في تسيير أمور البلاد جعلتهم ضمن هذه الطبقة، فهم أصحاب سلطة ولهم الغلبة في تسيير أمور البلاد من حيث الاقتصاد والحروب وغير ذلك[4]، وذكرهم ابن حوقل بقوله: "وفيهم ملوك ورؤساء يطيعهم الناس ولا يعصونهم ويأمرونهم فلا يخالفوهم"[5].

2 – **الطبقة الوسطى**: وضمت التجار وأهل العلم من الفقهاء والقراء وطلبة العلم، وتعد التجارة إحدى المقومات التي أسهمت في تكوين هذه الطبقة، فقد كان لها مكانة اقتصادية قوية اكتسبتها بفضل عدة مقومات تجمعت بها دون غيرها من المدن والأقاليم[6]، وانعكس ذلك على مكانة التجار فصارت لهم مكانة اجتماعية خاصة، وعُرفوا بالفطنة والذكاء، وكون كبار التجار شبه تحالف في البلاد

(1) المغرب، ص7.
(2) عباس، إحسان، تاريخ ليبيا، دار ليبيا، بنغازي، 1967م، ص 102.
(3) البلدان، ص 183.
(4) تيري، المرجع السابق، ص 237.
(5) صورة الأرض، ص 106.
(6) القرقوطي، معمر الهادي، "مدينة سرت أهميتها الجغرافية والاقتصادية"، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين، ليبيا، ع2، 2009م، ص 160 – 165.

يديرون به الشؤون الاقتصادية في أسواقهم. ويقول عنهم البكري: "وأهل سرت من أخس الناس خلقا وأسوئهم معاملة، لا يبيعون ولا يبتاعون إلا بسعر قد اتفق جميعهم عليه"[1]، وكان للقبائل دور في التجارة، حيث يقع على عاتقهم حماية القوافل وتوفير الأمن في مدنهم[2]، وأحيانًا يخوضون نزاعات مع قبائل أخرى قد تهدد أمنهم الاقتصادي، ولقبيلتي لواتة[3]، وهوارة[4]، الدور الأبرز في ذلك لكثرة عددهم وعتادهم[5].

وكان وضعهم المعيشي يتميز بالانتعاش الاقتصادي، من حيث المأكل والمشرب والملبس، حيث اشتهروا بكثرة أكل اللحم وخاصة لحم الماعز الذي عُرِف بطيب طعمه ولذته[6]، وأسهمت هذه الشريحة في انتعاش الحياة الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية، ووصفت بلادهم في القرن (4 هـ/ 10م) بأنها: "متنوعة الأعناب والفواكه وأسعارهم صالحة على مر الأوقات"[7]، بل فاقت بعض المدن الأخرى

---

(1) المغرب، ص6؛ ويعلق الطاهر الزاوي على رواية البكري بقوله: "والذي يتأمل في وصف البكري لسكان سرت لا يعدم منفذًا لنقده؛ لأن هذه الأوصاف لا تنطبق على البربر، لأن البربر قد جلوا من منطقة سرت بعد حروب محمد بن الأشعث وأبي الخطاب الإباضي التي كانت سنة 144هـ، وكانت حربا طاحنة بقرب (مغمداس) قتل فيها أكثر من اثني عشر ألفا، وما الذي يلجئ البربر لترك لغتهم – وهي بطبيعتها غير مفهومة للعرب... ولا ينطبق على العرب، لأنهم لا لغة لهم غير العربية ولا تنطبق عليهم الأوصاف الأخرى لأن العرب موصوفون بالكرم. والمرجح أن سكان سرت زمن زيارة البكري لها كانت أكثريتهم من العرب إن لم يكونوا كلهم عربا، لذلك فإن رواية البكري قابلة للشك فيها"؛ انظر: معجم، ص 190.

(2) القرقوطي، المرجع السابق، ص 162 – 165.

(3) اليعقوبي، المصدر السابق، ص183.

(4) الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص312.

(5) تيرى، المرجع السابق، ص184.

(6) البكري، المصدر السابق، ص6.

(7) ابن حوقل، المصدر السابق، ص68.

في الرخاء الاقتصادي حسب ما ذكر ابن حوقل: "ولها أيضا من وجوه الأموال و والغلات... ما يزيد عن حال أجدابية"[1].

وندرك بوضوح أن هذا الازدهار كان لا بد أن يوافقه مكانة اجتماعية خاصة لهذه الفئة ملائمة لوضعهم الاقتصادي المميز، فكانت أطعمتهم من القمح والشعير[2]، واللحوم والتمور التي أشادت بها الروايات التاريخية بلذتها وجودتها[3].

وحظيت شريحة العلماء وأهله بمكانه مرموقة، ونالوا احترام الناس وتقديرهم وزخرت بلاد سرت بنخبة من رجال العلم وطلابه، وارتفع شأنهم عند خاصة الناس وعامتهم، فقد حظي أبو حفص عبدالجبار السرتي (194 – 281هـ/ 809 – 894م) بمكانه مرموقة عند أهل العلم والأمراء والخلفاء[4]، وحرص الناس على تعليم أبنائهم على يديه، ولا تبدأ حلقة العلم إلا بحضوره[5]، وكان الأمير الأغلبي إبراهيم بن الأغلب يحرص على حضور الشيخ لمجلس حكمه والأخذ برأيه[6]، ويعود هذا التقدير لشريحة العلماء لعلمهم بكتاب الله وعلومه، فضلًا عن دورهم في التعليم وإنفاقهم على الفقراء والمساكين بما يحصلون عليه من الأموال التي تأتيهم من الخلفاء والأمراء[7].

وعلى الرغم من هذه المكانة المرموقة لم يقف سعيهم في طلب الرزق، فقد اشتغل بعض العلماء في مهن وحرف اشتهروا بها، فالعالم أبو محمد عبدالله

(1) صورة الأرض، ص68.

(2) المزيني، المرجع السابق، ص 178.

(3) البكري، المصدر السابق، ص178.

(4) النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص 76 – 77.

(5) المالكي، رياض النفوس، تحقيق رياض البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ج1، ص467.

(6) المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 466 – 467.

(7) المالكي، المصدر نفسه، ص 467.

السرتي المعروف بالغيمي الفخار (206هـ/ 821م)، أخذ هذه الصفة نسبة لعمله في صناعة الفخار[1].

ولم يختفِ العلماء عن المسرح السياسي، فقد قرّبهم الحكام إليهم لإضفاء الصفة الشرعية لحكمهم؛ إذ عيّن الإمام أبو الخطاب المعافري العالم عمر بن يمكتن (141هـ/ 759م) واليًا على سرت[2]، فرحبت القبائل بهذه الولاية لمعرفتهم به؛ فقد كان أحد طلاب العلم الذين أخذوا علمهم في مدينة مغمداس، بل وشاركت هذه القبائل معه في معاركه لصد هجوم الجيش العباسي بقيادة عبدالرحمن بن الاشعث سنة (144هـ/ 761م) [3]، ومنها قبائل لواتة ومزاتة وهوارة[4].

وصفوة القول إن هذه الطبقة اكتسبت مكانة مرموقة، وكانت محل تقدير الخاصة والعامة، وكان لهم دور في الحياة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والثقافية؛ ويعد اليهود ضمن هذه الطبقة لدورهم في نشاط الحركة التجارية[5].

3 – **طبقة العامة**: ضمت أغلبية السكان، ومنهم الحرفيون والصناع والفلاحون والرعاة وأهل الحراسة والغفارة وغيرهم، ويأتي الرقيق في أدناها فقد استخدموا في أغراض خدمية متعددة منها الحراسة والرعي والأعمال الحرفية وغير ذلك من المهن الخدمية[6].

وأسهم توفر الموارد الطبيعية التي اشتهرت بها البلاد من معادن وموارد طبيعية وزراعية في قيام حرف وصناعات، أسهمت في تنوع مصادر دخلهم الاقتصادي.

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص ص 189 – 192.

(2) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص 269؛ معمر، المرجع السابق، القسم الأول، الحلقة الثانية، ص156 – 157.

(3) أبو زكريا، المصدر السابق، ص71.

(4) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص 265 – 269؛ معمر، المرجع السابق، ص157 – 158.

(5) الشعباني، المرجع السابق، ص ص85، 87.

(6) تيري، المرجع السابق، ص 622.

وعمل الصناع واغلبهم من العبيد[1] في صناعة الشب السرتي الذي استخدموه في دباغة الجلود[2]، ومن المرجح قيام صناعات أخرى ومنها الصناعات الجلدية مثل السروج والأحذية[3]، وعلى الرغم من تمتع الصناع بكثير من حقوق الأحرار فإن وضعهم الاجتماعي أقل درجة من الطبقة الوسطى[4].

وارتبطت حياة الفلاحين بأرضهم ومحاصيلهم فسكنوا القرى[5]، ويسميها ابن عبدالحكم القصور[6]، وفي مواسم الحصاد يخرجون من قراهم ويقيمون في مزارعهم[7]، وتذبذب وضعهم الاجتماعي مع تذبذب الأمطار والوضع الأمني، فتأثروا بالقحط والحروب[8]، لذلك فهم أقل درجة من أصحاب الطبقتين الخاصة والوسطى.

ويعد البدو من ضمن هذه الشريحة التي امتهنت الرعي، واتخذوا من الخيام سكنًا لهم[9]، واشتهرت بلادهم بتربية الماشية وخاصة الماعز[10]، والإبل[11]، ولهذا كانت المراعي تشكل دورًا مهمًا في حياتهم ومحل نزاعات بين القبائل[12]، وانعكس ذلك على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وجعلهم ضمن الطبقة العامة.

(1) موسى، المرجع السابق، ص ص119 – 120.
(2) تيري، المرجع السابق، ص624.
(3) المزيني، المرجع السابق، ص211.
(4) موسى، المرجع السابق، ص ص 119 – 120.
(5) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1995م، ج5، ص 100 – 102.
(6) فتوح مصر، ص 222.
(7) موسى، المرجع السابق، ص 188 – 189.
(8) تيري، المرجع السابق، ص 401 – 405.
(9) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 683.
(10) البكري، المصدر السابق، ص 6.
(11) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 68.
(12) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 183 – 184.

وتضم هذه الطبقة أهل الحراسة والغفارة الذين كانوا يؤجرون لحراسة المدن والأسواق(1)، وهي الغالب أوكلت للعبيد(2)، ويأتي الرقيق أدنى الهرم الاجتماعي(3)، واتفقت معظم الروايات التاريخية على أن الرقيق أحد أهم السلع لتجارة القوافل الصحراوية، ويأتيها عن طريق زويلة(4) ويصدر من مينائها، وتبقى أعداد منهم في سرت(5).

أما عن وضعهم الاجتماعي فقد عانوا من تدني مستواهم الاجتماعي، ووقع على عاتقهم الأعمال الخدمية كالزراعة والرعي والصناعة(6)، وهم يعدون سلعة رخيصة تباع بأبخس الأثمان(7)، ونتيجة لذلك كان مستواهم الاجتماعي متدنيًا.

ونستخلص مما سبق أن الهرم الاجتماعي للمجتمع السرتي أثرت فيه عدة مؤثرات منها اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وحتى جغرافية. فأدى ذلك على انعكاسها على الحياة العمرانية فيها والتي شهدت تنوعًا وتطورًا طيلة العصر الإسلامي وأثرت بها الهجرة الهلالية كغيرها من عمران بلاد المغرب.

ب- التمدن والعمران

تبين الروايات التاريخية أن عمران البلاد مر بأطوار متعددة وأدت الأحوال السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية دورًا في تلك التطورات، فنحن ندرك أن تطور العمارة له علاقة متلازمة مع التطور السكاني والانعكاس الاقتصادي والعكس صحيح.

(1) البكري، المصدر السابق، ص11

(2) موسى، المرجع السابق، ص 119 – 120.

(3) تيري، المرجع السابق، ص 662 – 663.

(4) البكري، المصدر السابق، ص 12؛ الادريسي، المصدر السابق، مج1، ص312.

(5) تيري، المرجع السابق، ص 404.

(6) موسى، المرجع السابق، ص 129.

(7) الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص312.

شهدت بلاد سرت عند الفتح الإسلامي تواجدًا عمرانيًّا، ذكره ابن عبدالحكم وهي القصور[1]، والتي انتشرت على الساحل حتى مدن فزان وكانم[2]، وزاد بها العمران في إقامة حسان بن النعمان الذي قام ببناء قصوره التي عرفت باسمه[3]، كما أنشأ على شاطئ البحر في منطقة مرتفعة محارس للمراقبة والحراسة والمعروفة باسم قصر أحمد[4]، وهو أول محرس في البلاد في القرن (1هـ/ 7م) ويعد بداية لانتشار المحارس في الشمال الإفريقي وصار يعرف باسم ضريح سيدي بوشعيفة[5].

وزادت المحارس في القرن (3هـ/ 9م) ففي عهد الأغالبة أنشأ أحد أمرائها المكنى أبو الغرانيق (350 – 361هـ/ 863 – 864م)، عدة محارس وحصون على طول الساحل، ومنها مدينة أم الغرانيق الموجودة في حيزها[6].

أما فيما يخص التخطيط العمراني للمدينة، فقد أثرت فيه الظروف التي مرت بها بلاد المغرب وألقت بظلالها على الحياة العمرانية، سواء من حيث الازدهار أو التدهور والانحصار. وأعطى المؤرخون والجغرافيون العرب وصفًا بسيطًا لعمرانها، فقال اليعقوبي: "بأنها مدينة ذات سور صالح كالمنيع من طين وطابية"[7]، ووصفها المقدسي بأنها: "...وأجدابية عامرة، بنيانهم حجارة على البحر وشربهم من الأمطار وسرت كذلك ولهما بوادٍ وشعاري"[8]، وذكرها البكري بأنها: "مدينة كبيرة تقع على

(1) عبارة عن قرى محصنة يعيش فيها الفلاحون؛ انظر: موسى، المرجع السابق، ص 188.

(2) فتوح مصر، ص 222

(3) البلاذري، المصدر السابق، ص 270.

(4) نسبة إلى فقيه مجاهد وهو أبو سجيف ابن قيس بن الحارث بن العباس، شارك في الفتوحات الكبرى، وشهد موقعة اليرموك وغيرها. انظر: عمورة، المرجع السابق، ص 187.

(5) عمورة، المرجع نفسه، ص 187 – 188.

(6) ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص430؛ المزيني، المرجع السابق، ص109.

(7) البلدان، ص182.

(8) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1906م، ص 334.

ساحل البحر، يحيط بها سور من الطوب، وبها جامع وحمام وأسواق، وبها ثلاثة أبواب: القبلي والبحري والثالث صغير يشرف على البحر وبها الآبار كثيرة"[1]، وأخبر عنها الإدريسي بقوله: "مدينة محاطة بسور تراب ومحاطة بالرمل والعشب بها قليل"[2].

وشهدت سرت أحداثًا أسهمت في تدمير عمرانها، أبرزها الهجرة الهلالية في القرن (5هـ/ 10م) واستمر هذا الخراب حتى القرن (8 هـ/ 14م)، حينما أكد ابن سعيد على ذلك بقوله: "من القواعد القديمة المذكورة في الكتب وعلى ألسن المارة، وقد خربها العرب ولم يبق فيها إلا قصور سكنها اتباعهم"[3].

أما عن تخطيط المدينة ومؤسساتها العمرانية، فيمكن توضيحها من خلال الروايات التاريخية التي من أهمها:

أ - الجامع[4]: وهو أساس العمران، ويحظى بموقع مناسب في مركز المدينة[5]، كما لا تخلو المدن الأخرى التي تقع ضمن حيزها من وجود الجامع[6]، وهذا يعود لأنه حجر الأساس ونواة العمران في تكوين المدن الإسلامية عامة.

ب - الحمام: ووصفه ميسانا بأنه شبيه بالحمام الروماني المنحدر من أصل شرقي[7]، ويتوفر فيه الماء الجاري لوجوب الوضوء والغسل قبل الصلاة[8]، ولم تذكر المصادر المتاحة بين يديّ الآن أسماء الحمامات فيها.

(1) المغرب، ص6.

(2) نزهة المشتاق، مج1، ص 298.

(3) الجغرافيا، المصدر السابق، ص127.

(4) انظر كيفية بنائه وتشييده عند: ميسانا، غاسبري، المعمار الإسلامي في ليبيا، ترجمة على الصادق، دار الجبل، بيروت، 1998م، ص 124.

(5) ميسانا، المرجع نفسه ص 124.

(6) البكري، المصدر السابق، ص 6 - 12.

(7) المعمار الإسلامي، ص 99.

(8) ميسانا، المرجع نفسه، ص 99.

ج – الأسواق: أسهم الموقع الجغرافي الإستراتيجي للبلاد في نشاطها الاقتصادي، ولمواكبة هذا النشاط كان لابد من وجود الأسواق التجارية، والتي اشتهرت بالنظام وسيطرة التجار على تسيير وإدارة شؤونها بكل دقة[1]، وكانت السلع المعروضة متنوعة كالزيت والتمور والأعناب والشعير والرقيق وسلع بلاد السودان وغير ذلك[2]، وكانت أسواقًا ثابتة ودائمة[3]، وترد البضائع إليها عن طريق مينائها والقوافل التجارية الصحراوية، فضلًا عن قوافل التجارة المتجهة شرقًا وغربًا[4]، وقد تأثرت الأسواق بالأحوال السياسية التي شهدتها البلاد وأبرزها الهجرة الهلالية، فانعكس ذلك سلبًا على عملها ونشاطها، فأصيبت بالكساد وصارت تسد كفاف وحاجة المدينة فقط[5].

د – المساكن: تنوعت المساكن بتنوع طبقات السكان وظروف معيشتهم، سواء في المدينة أو القرية أو البدو الرحل، فكل فئة مساكن خاصة بهم، ومثلت مدينة سرت قصبة أو عاصمة المدن التابعة لها، فهي الأكثر عمارة كونها مركز النشاط الاقتصادي فيها، وكانت مساكنها متلاصقة ومحاطة بسور وذلك لحمايتها[6]، أما القصور[7]، فقد انتشرت في نواحيها وهي قرىً يعيش فيها الفلاحون ولا تتعدى اثني عشر إلى خمسين دارًا، وعدد سكانها قليل، وتشترك عدة قرىً في جامع واحد[8].

(1) البكري، المصدر السابق، ص 6.
(2) اليعقوبي، المصدر السابق، ص 182 – 183.
(3) البكري، المصدر السابق، ص6.
(4) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج3، ص212.
(5) الإدريسي، المصدر السابق مج1، ص298 – 310.
(6) عوض، حسان، "مدن الواحات في الصحراء الكبرى"، مؤتمر ليبيا في التاريخ، الجامعة الليبية، 1968م، ص70 – 71.
(7) ابن عبدا لحكم، المصدر السابق، ص222.
(8) موسى، المرجع السابق، ص 188 – 189.

أما البدو الرحّل فكانت بيوت الشعر مساكنهم[1]، لملائمتها حياة التنقل والترحال بحثًا عن مواطن الكَلا[2]، وذكر ابن حوقل أن بلاد سرت بعد سقوط المطر تُنتَجع أراضيها من القبائل[3]. وأكثرها يكون إلى الجنوب منها[4].

ونستخلص مما سبق أن التركيبة السكانية والأحوال الاقتصادية والسياسية كان لها أثر كبير في الحياة العمرانية، وشهدت استقرارًا وازدهارًا طيلة العصر الإسلامي حتى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، المقترن بالهجرة الهلالية التي أثرت سلبًا على العمران في بلاد المغرب عامة[5]، وعانت سرت من تردي المستوى المعيشي، وتعرض عمرانها للخراب والدمار[6]، وقد لخّص الإدريسي الوضع بقوله: "أنها في نهاية ضعف وقلة عامر ومنافعها على قدرها، وبها بقايا نخيل، ولا زيتون بها وبقايا شجر التين وليس بها من العشب ما بأوجلة، وكان نخليها فيما سلف فوق الكفاف لهم، وكانت لهم أعناب وفواكه إلا إنها تلفت في وقتنا هذا ولم يبق منها شيء إلا ما كان في بطون الأودية ورؤوس الجبال ومياههم من المطر وأبارهم قليلة"[7].

وخلاصة القول إن سرت ومدنها مرت بعدة محن متعددة ومتنوعة أثرت تأثيرًا كبيرًا في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وتدني مستواها الاقتصادي تدنّيًا عامًّا، وهذا الأمر ينطبق أيضا على بلاد المغرب عامة.

(1) ابن حوقل، المصدر السابق، ص68.
(2) الادريسي، المصدر السابق، مج1، ص 112 – 113.
(3) صورة الأرض، ص 68.
(4) البكري، المصدر السابق، ص12.
(5) تيري، المرجع السابق، ص 278 – 279.
(6) ابن سعيد، المصدر السابق، ص128.
(7) نزهة المشتاق، مج1، ص 298 – 310.

الخاتمة

بعد دراستي لموضوع "التركيبة السكانية وأثرها على تمدن المجتمع والعمران في بلاد سرت منذ الفتح الإسلامي حتى الهجرة الهلالية" توصلت لأبرز النتائج وهي فيما يلي:

أظهرت الدراسة أن الحياة الاجتماعية في بلاد سرت شهدت تنوعًا فيما يخص عناصر السكان في الحقبة التاريخية لموضوع الدراسة وأثر ذلك على تمدن المجتمع وعمرانه، سواء من حيث الازدهار والنمو في مرحلة الاستقرار والسلم أم التدهور والضعف في مرحلة الحروب والنزاعات. واسهم موقعها الجغرافي الإستراتيجي بدور بارز في تلك التأثيرات.

وأسهمت الأحوال الجغرافية والسياسية والاقتصادية والدينية في ترك أثر واضح على تكوين المجتمع السرتي وعمرانه، فأدت إلى جذب عناصر سكانية أخرى لغرض التجارة بشكل رئيس، فضلًا عن الزراعة والصناعة، فنتج عن ذلك وجود الرقيق واليهود من ضمن عناصر سكانها، ولكن بنسب أقل عن سكان البلاد الرئيسيين، وهذا يدل دلالة واضحة على العمق الإستراتيجي لموقع سرت الجغرافي قديمًا وحديثًا.

وأكدت الدراسة أن جوانب الحياة الاجتماعية لم تكد تختلف عما كان متبعًا في بلاد المغرب عامة وإقليمي برقة وطرابلس خاصة، وظهر ذلك جليًّا في المسكن والملبس والمأكل والمشرب، فضلًا عن اتصافهم بعادات وتقاليد اجتماعية اتسموا بها دون غيرهم من سكان المدن والأقاليم الأخرى، فعرفوا بالذكاء والفطنة والشدة في تعاملهم مع العناصر السكانية التي دخلت مدنهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – المصادر

1. الإدريسي (أبو عبدالله بن عبدالله إدريس، ت 558هـ/ 1162م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1994م.
2. البكري (أبو عبيدالله ت 487هـ/ 1094م): المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1837م.
3. البلاذري (أحمد بن يحيى ت 279 هـ/ 892م): فتوح البلدان، تحقيق أنيس الطباع، دار المعارف، بيروت 1987م.
4. التيجاني (عبدالله بن محمد ت 707هـ/ 1307م): رحلة التيجاني، تحقيق حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م.
5. ابن حوقل (أبو القاسم محمد النصيبي ت 380هـ/ 990م): صورة الأرض، دار صادر، بيروت، 1938م.
6. ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد ت808هـ/ 1405م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، مؤسسة جمال للطباعة، بيروت، 1979م.
7. المقدمة، دار صادر، بيروت، 2000م.
8. الدرجيني (أبو العباس أحمد ت670 هـ / 1271م): طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، الجزائر، 1974م.
9. أبو زكريا (يحيى بن أبي بكر ت ق4 / 10 م): كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبدالرحمن أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م.
10. ابن سعيد (على بن موسى بن محمد ت685 هـ/ 1986م): كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1970م.
11. السويدي (أبو الفوز محمد أمين ت 1246هـ/ 1830م): سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، تحقيق كمال مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

12. الشماخي (أبو العباس أحمد بن سعيد ت928هـ/ 1522م): كتاب السير، تحقيق محمد حسني، الدار الإسلامي، بيروت، 2009م.

13. ابن عبدالحكم (عبدالرحمن بن أعين ت 257هـ/ 871م): فتوح مصر والمغرب، تحقيق على محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1990م.

14. المالكي (عبدالله بن أبي عبدالله ت نهاية القرن 4هـ / 10م): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م.

15. المقدسي (أبو عبدالله محمد المعروف البشاري، ت حوالي 380هـ/ 990م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1906م.

16. ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل ت 711هـ/ 1311م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1995م.

17. النائب الأنصاري (أحمد بن حسين، ت 1335هـ/ 1917م): المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، طبعة جمال أفندي، مصر، 1797م.

18. ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبدالله ت 626هـ/ 1228م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1991م.

19. اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب ت 284هـ/ 897م): البلدان، تحقيق محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

ثانيا – المراجع

1. بابا عمي، محمد بن موسي وآخرون: معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2002م.

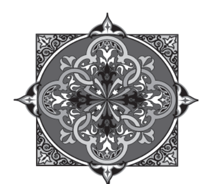
2. بازامه، محمد: سكان ليبيا، دار الحوار الثقافي، بيروت، 1994م.

3. بشير، عبدالرحمن، اليهود في المغرب العربي، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، 2001م.

4. تيري، جاك، تاريخ الصحراء الليبية خلال العصور الوسطي، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ليبيا، 2002م.
5. الزاوي، أحمد الطاهر، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المعارف، مصر، 1993م.
6. معجم البلدان الليبية، مكتبة نور، طرابلس – ليبيا، 1968م.
7. الزعفراني، حاييم، يهود الأندلس والمغرب، ترجمة أحمد شحلان، مرسم الرباط، المغرب، 2000م.
8. الشعباني، مصطفى محمد، يهود ليبيا، دار الكتب الوطنية، ليبيا،2006م.
9. ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات ليبيا، تونس، صقلية، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1992م.
10. عباس، إحسان: تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري، دار ليبيا، بنغازي، 1967م.
11. عمورة، على الميلودي: القلاع والحصون والقصور والمحارس، منشورات مركز جهاد الليبيين سلسلة الدراسات التاريخية، ليبيا، 2005م.
12. عوض، حسان: "مدن الواحات في الصحراء الكبرى"، مؤتمر ليبيا في التاريخ، الجامعة الليبية، 16 – 23 مارس، 1968م.
13. القرقوطي، معمر الهادي، "مدينة سرت أهميتها الجغرافية والاقتصادية"، مجلة البحوث والتاريخية، مركز جهاد الليبيين، ليبيا، العدد2، 2009م.
14. الكعاك، عثمان، البربر، تافناست، جمادي الاولى، 1375هـ.
15. لانغي، ديرك، "منطقة التشاد عند مفترق الطرق"، تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، ط2، مج3، 1997م.
16. مؤنس، حسين، معالم تاريخ لمغرب والأندلس، دار الرشاد، القاهرة، 1992م.
17. المزيني، صالح مصطفي مفتاح، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، الدار العربية للنشر، طبرق – ليبيا، 2002م.

18. معمر، على يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط3، 2003م.

19. موسى، عزالدين عمر، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003م.



اللُّصوصية في العصور الوسطى
عصر الحروب الصليبية نموذجًا
489 - 690هـ/ 1095 - 1291م

أ.م.د. أشرف صالح محمد سيد[1]

ملخص

تُعَدُّ اللصوصية من أشد أنواع الإجرام خطورة في المجتمع، سواء كانت في البر (قطع الطريق) أم في البحر (القرصنة)، وقد انتشر اللصوص في عصر الحروب الصليبية حتى صارت ظاهرة تدعو إلى الانتباه، خاصةً في الجانب الصليبي؛ رغم أن السرقة واللصوصية في العقيدة المسيحية خطيئة خطيرة وأمر معيب، حتى لو كانت بسبب الفقر المُدَقع. وتتناول هذه الدراسة السلب والنهب في عصر الحروب الصليبية، وذلك وفق منهج البحث التاريخي بهدف إلقاء الضوء على انخراط اللصوص في الحركة الصليبية، وأسباب اللصوصية في عصر الحروب الصليبية، والجرائم التي ارتكبها اللصوص، وصولًا إلى الآثار المترتبة على أعمال اللصوص من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدينية.

(1) أستاذ تاريخ وتراث العصور الوسطى المشارك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة ابن رشد، هولندا.

Abstract:

The period of the Crusades considered one of the most important historical periods in the Middle Ages. Among the phenomena of this period is the large number of thieves and pirates, even though the Crusader movement was a religious movement; However, one of the causes of the Crusader movement was the papacy's desire to get rid of European criminals by sending them to the East under the pretext of expiation of sins. This led to the involvement of thousands of them in the Crusader movement, and the Levant and its coasts became a fertile breeding ground for their criminal acts, in addition to the actions of eastern thieves and pirates of plunder and robbery.

مقدمة

كان الفلاحون في القرية الإقطاعية في أوروبا يبنون أكواخهم حول قصر أو قلعة السيد الإقطاعي للاحتماء به؛ لذلك كانت هذه الأكواخ متقاربة من بعضها داخل أسوار القرية من أجل الأمان[1]؛ لأن القرى الأوروبية التي لم تكن تتمتع بحماية أحد النبلاء الإقطاعيين قبل اندلاع الحروب الصليبية، وغالبًا ما كانت تتعرض للسلب والنهب على أيدي العصابات الإقطاعية المتحاربة، وعلى أيدي قُطاع الطرق[2]، وكان الفرسان المعدمون في أوروبا يعدّون العنف المسلح أسهل وسيلة لإصلاح أمورهم، فعمدوا أفرادًا وعصابات إلى التجول في الأراضي المجاورة والبعيدة،

(1) محمود سعيد عمران: حضارة أوروبا في العصور الوسطي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998م. ص67.

(2) ستيفن رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة/ السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، (ط) الثالثة 1993م. ج1/ ص181.

يقطعون الطرق ويسلبون المسافرين، وقد أمست بعض القصور أوكارًا لصوصية حقيقية، ومأوىً لعصابات الفرسان[1].

وكان الفلاحون الأوروبيون فريسة للخوف الدائم، والاضطراب المستمر، والافتقار للأمن[2]، فقد كانت وسائل النقل في أوروبا مكلفة للغاية، وكانت الطرق وعرة وغير آمنة[3]، حيث انحدرت الطرق في العصور الوسطى إلى أن أصبحت مجرد ممشىً للخيول مغطاة إما بالتراب أو بالطين وملأى بالعوائق، تحُف بها الأخطار من الحيوانات المفترسة أو من قُطاع الطرق[4]، يقول فوشيه الشارتري مؤكدًا على انعدام الأمن في أوروبا قبل اندلاع الحروب الصليبية[5]: "لا يكاد يجرؤ أحد على السفر في الطرقات مؤملًا السلامة، خوفًا من الخطف على يد قُطاع الطرق في النهار، أو اللصوص في الليل، فهو معرض للعنف أو للاحتيال سواء كان في داخل المباني أو خارجها".

وأكد على انتشار اللصوص في أوروبا قبل اندلاع الحروب الصليبية أيضًا، المؤرخ الصليبي وليم الصوري بقوله[6]: "إن اللصوص الظلمة تسلحوا بالسيوف

(1) ميخائيل زابوروف: الصليبيون في الشرق. ترجمة/ إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو 1986م. ص18.

(2) قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية. دار عين، القاهرة 2001م. ص65.

(3) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. دار عين، القاهرة، (ط) 1999م. ص79.

(4) عزيز سوريال عطية: الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب. ترجمة/ فيليب صابر سيف، دار الثقافة، القاهرة، (ط) 1977م. ص162.

(5) تاريخ الحملة إلى القدس: ترجمة/ زياد العسلي، دار الشروق، عمان، الأردن، (ط) 1990م. ص35.

(6) الحروب الصليبية: ترجمة/ حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994م. ج1/ ص81.

في الطرق العامة، وراحوا ينصبون الكمائن لتصيد المسافرين، فلم ينج من بطشهم حاج، ولم يسلم من شرهم رجل دين، ولم تكن القرى هي الأخرى بمنجاة من الأخطار، لأن السفاحين المتخلفين أحالوا جميع الشوارع والدروب إلى أماكن تبث الخوف في نفوس الأبرياء". فقد كان السفر محفوفًا بالمخاطر، وكانت الغابات ملأى باللصوص[1]، ففي وسط الجبال والغابات الكثيفة لم يكن من السهل على الفرسان المسلحين أن يطاردوا العصابات غير المسلحة من اللصوص العارفين بالبلاد، ولكنهم عانوا منهم باستمرار لعدم قدرتهم على قتالهم أو الامتناع عن القتال[2].

هذا، ولم تكن اللصوصية فقط هي التي تروع أمن سكان أوروبا قبل اندلاع الحروب الصليبية، بل انتشرت القرصنة أيضًا، فقد كانت المدن البحرية الأوروبية لا تتورع عن تحريض القراصنة على مهاجمة سفن المدن الأخرى المنافسة لها، مما أدى إلى كثير من الحروب التجارية بين المدن بعضها ضد بعض، وهي الحروب التي اتخذت طابعًا عامًا من القرصنة والسلب، فإن البحار لم تخل من قراصنة يهددون السفن وينهبون ما بها من متاجر، الأمر الذي أدي بالسفن التجارية إلى التجمع في أساطيل لترد أي عدوان، أو ربما قامت بحراستها في بعض الأحيان سفن مسلحة.

في أوروبا ما قبل اندلاع الحروب الصليبية، كان من المشكلات التي تستعصي على الحل: (القساوسة المتهربون من الضرائب، والجباه المزورون، وقُطاع الطرق، وبعض الكيانات أشبه بشركات الصرافة المُفلسة في عصرنا الحالي)، فقد كانوا ملامح ثابتة في الفضاء الاجتماعي – الاقتصادي الأوروبي طوال فترة

(1) عزيز سوريال عطية: الحروب الصليبية. ص153.

(2) قاسم عبده قاسم: الحملة الصليبية الأولي نصوص ووثائق. دار عين للدراسات، القاهرة 2001م. ص146.

أواخر العصور الوسطى[1]. فقد كانت جريمة السرقة من الجرائم الكبيرة، وكانت عمليات السطو لا تتوقف داخل أرجاء أوروبا، وكانت شوارع المدن تشهد في الليل - حيث تنعدم الإضاءة أو تقل كثيرًا - الكثير من حوادث السطو والسرقة، وقلما كان يُقبض على الجناة لضعف إمكانيات الدولة. وقد جاهدت الكنيسة كثيرًا للحد من اللصوصية، ولكنها لم تنجح كثيرًا، ولكن عندما قامت الحروب الصليبية في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي/ السادس الهجري، تحول الناس من الحروب الإقطاعية ومن أعمال السطو والسرقة إلى التجمع للحرب ضد المسلمين واستعدوا للزحف على الأراضي المقدسة[2]، وهكذا بدأت أوروبا في تصدير نفاياتها البشرية من اللصوص إلى الشرق العربي.

أولًا - انخراط اللصوص في الحركة الصليبية:

كان للحج المسيحي بقصد التوبة قيمته العملية من الناحية الاجتماعية، إذ كان يرغم المجرمين وأصحاب الذنوب على الابتعاد عن المجتمع عدة شهور، أو عدة سنوات[3]. وقد أدركت البابوية هذا المعنى فحثت اللصوص والمجرمين على الانخراط في الحركة الصليبية. يقول البابا أوربان الثاني[4] في المجمع الذي عُقد

(1) جوناثان ريلي سميث: تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة/ قاسم عبده قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط) 2009م. ج2/ ص153.

(2) محمود سعيد عمران: المرجع السابق. ص 296.

(3) قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية. ص 28.

(4) أوربان الثاني Urban II: تولى البابوية من 12 مارس 1088م حتى 29 يوليو 1099م. كان راهبًا في دير كلوني وفي سنة 79/ 1080م تم تعيينه من قبل البابا جريجوري السابع أسقفًا لأوسيتا Osita، وتوفى أوربان في يوليو 1099م قبل أن يعلم بأن الجيوش الغربية استولت على أورشليم.

New Catholic Encyclopedia the catholic university of American press, Washington, U.S.A. vol, 14. pp. 335 – 336.

في كليرمونت[1] سنة (488هـ/ 1095م): "ولتكن غيرتكم في هذه الحملة تكفيرًا عن السلب والسرقة والقتل التي بها آثرتم غضب الرب"[2]. وفى رواية أخرى لخطاب البابا أوربان الثاني: "فليخرج أولئك الذين عكفوا حتى الآن على حروب خاصة ومغايرة للشرع، فجرُّوا عظيم الخسران على المؤمنين، فليكونوا من الآن فرسانًا للمسيح، أولئك الذين لم يكونوا غير قُطاع طرق"[3]. فقد أرادت البابوية تصدير العنف الذي كان دائرًا في أوروبا إلى الشرق الإسلامي، بدلًا من تناحر المسيحيين فيما بينهم في أوروبا، فضمت الجيوش الصليبية أعدادًا كبيرة من المجرمين بمختلف أنواعهم، وكل أولئك أتوا تحت شعار الحروب الصليبية، وتركزوا في الموانئ الساحلية لبلاد الشام[4].

كان جيش بطرس الناسك[5] يتكون من أُناس شتى [6]، فاستطاع بطرس الناسك

(1) كليرمونت Clermont: معناها بالفرنسية الجبل المضيء، وعندما اندلعت شرارة الاضطهاد الصليبي ضد اليهود، أطلقوا عليها اسمًا عبريًا معاكسًا هو "هارهاوفل" أي الجبل المظلم، تعبيرًا عن كراهيتهم لهذا المكان الذي شهد الدعوة إلى الحرب الصليبية. قاسم عبده قاسم: "اضطهاد الصليبيين ليهود أوروبا". مجلة ابداع، تصدر عن وزارة الثقافة المصرية، عدد 12 سنة 1997. ص53.

(2) روجر أوف ويندوفر: ورود التاريخ. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2000، ج39/ ص13.

(3) ميشيل بالار: الحملات الصليبية والشرق اللاتيني من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر. ترجمة/ بشير السباعي، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة، (ط) 2003م. ص60.

(4) أحمد عبد الله أحمد: الجرائم والعقوبات في المجتمع الصليبي في بلاد الشام في القرن 6 – 7هـ/ 12 – 13م. دار الآفاق العربية، القاهرة 2016م. ص29، 62.

(5) بطرس الناسك Peter the hermit: واعظ الحملة الصليبية الأولى، ولد فى إميان بفرنسا سنة 1050م / 442هـ، وتوفى في 8 يوليو 1115م، كان قصيرًا داكنًا، ولم يكن حاضرًا عندما أعلن البابا أوربان الثاني عن الحملة الصليبية الأولى، ولكنه بعد ذلك بوقت قصير كان يدعو إلى الحملة الصليبية في جمهور المتحمسين في شمال فرنسا.
.New Catholic encyclopedia vol.11. p207

(6) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ج1/ ص190.

بفضل ما أوتيه من قوة الخطابة وقدرة على الإقناع أن يحث الكثيرين على الانخراط في الحملة الصليبية الشعبية بأسرع ما يمكن، فكان معه أساقفة ورؤساء أديرة، وعامة الشعب والأشراف، فضلًا عن الأشرار، والزناة والقتلة واللصوص[1]، وقد اعترف بطرس الناسك نفسه بانخراط اللصوص وقُطاع الطرق في صفوف جيشه، فعندما هُزم جيش بطرس الناسك من السلاجقة الأتراك في سير الحملة الصليبية الأولى الشعبية، ألقى بطرس الناسك باللوم على كاهل رجاله؛ لأنهم كانوا كما قال: "لا يعرفون الطاعة، وإنما يتّبعون أهواءهم، ونعتهم بأنهم "لصوص وقُطاع طرق"[2]. كان جيش بطرس الناسك أو (جيش الرب) قد اكتسب سمعة سيئة للغاية في تلك الأنحاء – في بلغاريا والمجر وبيزنطة – كجيش من الجياع والمغامرين واللصوص الذين لا يردعهم رادع عن ارتكاب أبشع ما يمكن للإنسان أن يرتكبه في حق الإنسان[3].

ولم يكن اشتراك اللصوص والمجرمين قاصرًا على جيش بطرس الناسك، بل انخرطوا في الجيوش الأخرى، ففي الحملة الصليبية الأولى الشعبية احتشد جيش آخر بقيادة إقطاعي صغير من سادة بلاد الراين، هو (أميخ) كونت (لايزنجن)، الذي حاز شهرة في الخروج على القانون واللصوصية[4]، كانت السمة الغوغائية للحملة الصليبية الأولى (الحملة الشعبية) ترتبط أساسًا بمشكلة الإنسان الذي شارك فيها، فقد كانوا مجموعة من المغامرين والمنبوذين سواء كانوا من القراصنة أو من اللصوص الذين يبتزون ويغتصبون أموال التجار، أو من نبلاء المجتمع المنبوذين (البارونات اللصوص) وباعتراف الجميع، لم تكن جيوش الحملة الصليبية الأولى

(1) August Krey: the first crusade: the accounts of eyewitnesses and participants Princeton 1921. pp 48 – 52.

(2) أنّا كومنينا: ألكسياد. ترجمة/ حسن حبشي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط 2004م. ص392.

(3) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. ص131.

(4) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ج1/ ص211.

الشعبية جموعًا من القديسين [1]. وعندما قاد الصبي الألماني (نيقولا Nicholas) حملة الأطفال من (كولجن Cologne) صوب الشرق العربي، كانت حملته الصليبية تشتمل على الرجال والنساء والأطفال والرُضع، ولكن الأغلبية كانت من الشباب، هذا فضلًا عن الأشرار من الرجال والنساء الذين التحقوا بالحملة[2].

إن مرتكبي العنف المجرمين في داخل الجماعة المسيحية قد تحولوا إلى مقدسين بمجرد هبوطهم إلى الأرض المقدسة، وبمجرد توجيههم سلاحهم ضد (أعداء الصليب). وما كان في الغرب اللاتيني جنونًا، أصبح عند نقله إلى فلسطين، روحانية مسيحية [3]، إن كل الإيطاليين من البنادقة والجنوية والأمالفيين والبيازنة الذين شاركوا في الحروب الصليبية، كانوا عبارة عن أناس شاركوا في هذه الحروب من أجل السلب والنهب، وأبحروا للبحث عن السرقة والنهب، فكانوا كاللصوص والقراصنة والمعتدين[4]. إن الحركة الصليبية لم تكن قاصرة على أمة أو دولة أو جنس معين، وإنما اشتركت فيها جميع أمم الغرب الأوروبي، واشتملت كذلك على عناصر من مختلف الطبقات، فكان فيها النبلاء وكبار رجال الإقطاع والفرسان ورجال الدين، وبجانبهم أعداد غفيرة من عامة الشعب واللصوص والمجرمين وقُطاع الطرق[5].

---

(1) يوشع براور: الاستيطان الصليبي في فلسطين. ترجمة/ عبدالحافظ البنا، دار عين، القاهرة، (ط) 2001م، ص562.

(2) Dana.c. Munro: The children's crusade. The American history review, vol.19, no3 (apr 1914). P.520.

(3) توماش ماستناك: السلام الصليبي. ترجمة/ بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط) 2003م، ص242 – 243.

(4) يوشع براور: الاستيطان الصليبي في فلسطين. ص579.

(5) جوزيف نسيم يوسف: العرب والروم واللاتين في الحرب الصليبية الأولي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ص133 – 134.

كان قدوم اللصوص إلى الشرق الإسلامي مستمرًا في أوقات الحرب والسلم على حد سواء، يقول يعقوب الفيتري عن الأوروبيين القادمين إلى الأرض المقدسة[1]: "رجال خطرين مجرمين أشرار، لصوص، سارقين، قراصنة". وقد ازداد معدل جريمة السرقة في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري، فقد كانت الظروف مهيأة في مملكة عكّا الصليبية لتفشي تلك الجريمة، ويرجع ذلك لتجمع عدد كبير ممَّنْ لفظتهم أوروبا بسبب جرائمهم من اللصوص والمغامرين والهاربين من العدالة[2]، الذين قدِموا من مختلف بلاد العالم مدفوعين بعوامل شتي أهمها حب المغامرة وأقلها العامل الديني[3]، حتى غدت عكا وكبرى المدن الصليبية مستودعًا للنفايات البشرية للمجتمع الأوروبي، ومن ثَمَّ انتشرت العديد من الأمراض الاجتماعية [4].

يقول الرحَالة الأوروبي بورشارد عن التركيبة الاجتماعية للأوروبيين في الأراضي المقدسة[5]: "يقيم في الأرض المقدسة رجال من جميع الأمم التي تقطن تحت السماء، وكل واحد منهم يتبع مذهبًا خاصًا، وللحقيقة فإن رجالنا اللاتين هم الأسوأ من جميع أهل الأرض؛ لأن الواحد منهم عندما يصبح قاتلًا أو سارقًا أو لصًا، فإنه يقوم بقطع البحر كإنسان تائب، فيأتي الناس إلى هناك من جميع بقاع العالم، ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا وهنغاريا، ومع أنهم يفعلون ذلك

(1) تاريخ بيت المقدس: ترجمة/ سعيد البيشاوي، دار الشروق، عمان، الأردن، (ط) 1998م. ص134.

(2) أحمد عبد الله أحمد: الجرائم والعقوبات. ص199.

(3) جوزيف نسيم يوسف: العدوان الصليبي على بلاد الشام. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1984م. ص322.

(4) محمد فوزي رحيل: نهاية الصليبيين. دار عين للدراسات، القاهرة، (ط) 2009م. ص212.

(5) وصف الأرض المقدسة: ترجمة/ سعيد البيشاوي، دار الشروق، عمان، الأردن، (ط) 1995م. ص171.

ويقومون بتغيير مناخهم، وليس تفكيرهم، ويقومون بفعل أسوأ مما كانوا عليه من قبل". لقد كان الصليبيون خليطًا غريبًا من المغامرين والأتقياء، من الحجاج واللصوص، من المثاليين والهاربين من العدالة[1].

هكذا انخرط اللصوص ومَنْ على شاكلتهم من المجرمين الأوروبيين في الحركة الصليبية سواء في أوقات الحرب وتجهيز الحملات، أو في أوقات السلم بين المسلمين والصليبيين، وأصبحت بلاد الشام ومياه البحر المتوسط مرتعًا خصبًا لكافة أنواع اللصوصية والقرصنة، التي مارسها المجرمون، ضد المسلمين وضد بني جلدتهم من الصليبيين، هذا فضلًا عن اللصوص الشرقيين، فأصبحت السرقة في عصر الحروب الصليبية ظاهرة اجتماعية خطيرة تدعو إلى الانتباه.

ثانيًا: أسباب اللصوصية في عصر الحروب الصليبية

على الرغم من أن البيئة في بلاد الشام عصر الحروب الصليبية كانت مهيأة لانتشار السرقة نظرًا لوجود اللصوص الشرقيين، ولتدفق أعداد كبيرة من اللصوص الأوروبيين نحو الشرق العربي، إلا أن دوافع اللصوصية في عصر الحروب الصليبية كانت متعددة، بل وبعضها كان وليد ظروف العصر نفسه. والبعض الآخر كان متداخلًا مع بعضه البعض أيضًا، ويمكن إجمال دوافع اللصوصية خلال عصر الحروب الصليبية حسب أهميتها في الآتي:

1/2 – الرغبة في الحصول على الأموال

كان دافع الحصول على الأموال من الدوافع الأساسية لعمليات السرقة من خلال اللصوص في أي عصر من العصور، فكان الحصول على المال أو متاع الناس من الدوافع الأساسية لعمليات قُطاع الطرق في عصر الحروب الصليبية. لقد تنبه مؤرخو عصر الحروب الصليبية إلى هذا الدافع في ارتكاب جريمة السرقة، يقول

(1) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. ص71.

المؤرخ المجهول عن الدافع لهذه الجريمة[1]: "إن الحاجة أمُّ الجريمة" ويقول الرَحالة فيلكس فابري[2]: "إن الرجل الغني يخاف من اللصوص أكثر من المُعدم". وقد نوَّه على ذلك الدافع أيضًا المؤرخ الإنجليزي متَي باريس، فقال[3]: "بحضور اللص يبتهج المسافر الذي لا يحمل ذهبًا". وذلك على أساس أن الغني هو مَنْ يمتلك المال، وبالتالي هو الهدف الرئيس للصوص وقُطاع الطرق. هذا فضلًا عن أن أغلب الشواهد التاريخية التي تؤكد على أن أغلب عمليات اللصوصية في عصر الحروب الصليبية كانت بدافع الحصول على الأموال والأمتعة.

2/2 – انتشار المجاعات

شهد عصر الحروب الصليبية العديد من المجاعات التي تنوعت وتعددت أسبابها، وظهرت هذه المجاعات مع بداية تحرك الصليبيين أنفسهم صوب الشرق الإسلامي، فكانت هذه المجاعات من دوافع انتشار اللصوص على وجه الخصوص، وذلك بغرض الحصول على الطعام.

كان تحت قيادة (والتر المفلس Wallter Sansavoir)[4] عدد كبير من المشاة، وثمانية فرسان فقط في الحملة الصليبية الأولى الشعبية، وعندما وصل جيش والتر

(1) الحرب الصليبية الثالثة: ترجمة/ حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000م. ج1/ ص165.

(2) فيلكس فابري، جولات الراهب فيلكس فابري ورحلاته. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2000م.ج38/ ص228.

(3) التاريخ الكبير: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2001م. ج40/ ص489.

(4) والتر المفلس: قائد حربي بالحملة الشعبية الأولى، ظهر كرد فعل لدعوة البابا أوربان الثاني، وهو ينتسب إلى منطقة غرب فرنسا، وقتل في أكتوبر سنة 1096م. محمد مؤنس عوض: معجم أعلام عصر الحروب الصليبية في الشرق والغرب، مكتبة الآداب، القاهرة 2014م. ص462 – 464.

إلى بلغاريا كان الجوع قد عضَّ بنواجذه القاسية بطون أفراد جيش والتر، فبدأوا يسرقون الماشية والأغنام، ولجأ البلغاريون إلى السلاح وقتلوا عددًا من جيش والتر وأحرقوا عددًا آخر من جنوده أحياء داخل إحدى الكنائس واضطر الباقون إلى الفرار[1]. وعندما سحب الإمبراطور البيزنطي رخصته التي أعطاها للحجاج في الحملة الأولى الشعبية لشراء المواد الضرورية، حصل نقص في المواد الغذائية، لذلك بدأ الحجّاج بالسلب والنهب وسرقة المواد الغذائية[2].

وقد استمرت المجاعات مع سير أحداث الحملة الصليبية الأولى، وكانت سببًا من أسباب كثرة اللصوص بين الصليبيين، فبعد أن عمَّت المجاعة في صفوف الصليبيين أمام معسكرهم في حصار أنطاكية، صار واضحًا أن الله ليس راضيًا عن محاربيه، لما اتّصفوا به من الكبرياء والبذخ واللصوصية[3]. فأمر أدهيمار بعد موافقة الجميع بالصوم ثلاثة أيام، وأن يعترف الجميع بخطاياهم بقلب نقي، وأن يشاركوا بعضهم بعضًا في الطعام، فصاموا الأيام الثلاثة في خضوع تام، مجتمعين حول الكنائس راجين رحمة الرب[4]. فقد طال أمد الحصار، وزادت معاناة الصليبيين جراء هذا الحصار، لذا فإن عقول البعض قد عميت لدرجة أنهم لم يتخلوا عن الرفاهية أو عن السرقة، التي نهاهم عنها الرب[5].

وعندما استولي الصليبيون على مدينة أنطاكية، وأصبحوا محاصرين فيها من كل جانب، تفاقم وضع الصليبيين بها، فلم يعودوا يأبهون أكان الطعام مُشترىً أم

(1) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. ص128.
(2) ألبرت فون آخن: تاريخ الحملة الصليبية الأولى. ترجمة / سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2007م. ج51/ ص35.
(3) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ج1/ ص332.
(4) Robert the Monk: History of the First Crusade. historia iherosolimitana translation, 11. Carol Sweetenham Ashgate Publishing, England. 2006, P. 167.
(5) قاسم عبده قاسم: الحملة الصليبية الأولى نصوص ووثائق. ص208.

مسروقًا، ذلك لأن المعدة الخاوية تصرخ عاليًا في طلب أي نوع من الطعام يسد جوعها[1]؛ فأُرسلت من قبرص إلى أنطاكية لحوم الخنزير المقدد والفاكهة والنبيذ، وكل ما أمكن جمعه، لكنها لم تفعل شيئًا يذكر لتخفيف المجاعة العامة، لكن في الواقع كان الجميع في صيام طوال الوقت، وكان رجل واحد من بين كل سبعة يحتضر من الجوع[2].

ولم تكن المجاعة من دوافع انتشار اللصوص بين الصليبيين في أحداث الحملة الصليبية الأولى فقط، بل استمر الحال في الحملات الصليبية الأخرى. يقول المؤرخ المجهول عن المجاعة التي ضربت الصليبيين في مدينة صُوْر في أحداث الحملة الصليبية الثالثة[3]: "انتشرت المجاعة في هذه الآونة واستفحلت استفحالاً كان وقعه أكثر ما يكون على الطبقتين الوسطي والعامة، وكان الناس إذا ما سمعوا بذبح جواد، تسابقوا إلى حيث ذُبح، ويمضون إلى هناك إما للشراء أو السرقة".

ويقول المؤرخ المجهول في موضع آخر مبيّنًا سبب مجاعة أخرى في انتشار السرقة بين الصليبيين[4]: "كانت هناك طائفة من الناس يخجلها أن تمد يدها بالسؤال جهرًا بسبب أصولهم الشريفة، وكانوا يرون ارتكاب العيب سرًّا أهون عليهم من طلب الحياة عن طريق الاستجداء في الأسواق، مما حدا بهم إلى مد أيديهم بالسرقة إلى الخبز، وقد حدث ذات مرة أن أمسكوا واحدًا يسرق فقيدوه بحبل وأحكموا وثاقه، وأبقوه تحت الحراسة في دار أحد الخبازين، وبينما كان أهل

(1) وليم الصوري، الحروب الصليبية. ترجمة د/ حسن حبشي الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991م. (ج1/ ص381).

(2) Kenneth.M. Setton: A history of the crusades. The university of Wisconsin press. London. 1969. Vol, 1. P. 312.

(3) الحرب الصليبية الثالثة: ج1/ ص165.

(4) المصدر السابق: ج2/ ص171.

البيت منشغلين بما في أيديهم من أعمال كثيرة، تخلصت يدا الأسير من القيد، إما بالتملص أو بغيره، وشاءت الظروف أن يكون موضعه إلى جوار كومة الأرغفة الطازجة، فالتهم سرًا ما قدر على التهامه دون أن يكشف أحد أمره، فلما أكل ما فيه الكفاية أخذ رغيفًا في يده وانطلق على وجهه حتى عاد إلى رفاقه، وأخبرهم بالقصة كاملة ووزع بينهم الرغيف الذي حمله، لكن ماذا يفعل رغيف واحد لبطون كثيرة جائعة كهذه البطون".

3/2 – اضطراب الأوضاع السياسية والعسكرية

لازم اندلاع شرارة الحروب الصليبية وما أعقبها من أحداث امتدت نحو قرنين من الزمان، اضطراب كبير في الأوضاع السياسية والعسكرية في بلاد الشام؛ نظرًا لأن الحرب كانت سجالًا بين المسلمين والصليبيين، ففر العديد من السكان من المدن والقرى، وقامت أنظمة جديدة وسقطت أخرى، وقد ساعد ذلك العديد من اللصوص كي يمارسوا نشاطهم الإجرامي في هذا البحر الهائج من الاضطرابات السياسية والعسكرية.

انتهز اللصوص الفرصة في مدن مملكة بيت المقدس الخاوية من السكان، عقب أحداث الحملة الصليبية الأولى[1]، فقد كانت متعلقات السكان المسلمين الفارين من وجه الزحف الصليبي وممتلكاتهم فرصة للعديد من اللصوص – الذين كانوا دون شك من الصليبيين أنفسهم – كي يستولوا عليها دون عناء يذكر؛ نظرًا لغياب السلطة السياسية والعسكرية الرادعة لهم، فكان الصليبيون يقومون بغارات على القرى الإسلامية، وكانت هذه الغارات المتكررة من أسباب تفريغ المناطق الريفية من سكانها الذين كانوا يهربون صوب بلاد أخرى، أو صوب الصحراء لتشكيل

(1) أدريان بوس: مدينة بيت المقدس زمن الحروب الصليبية. ترجمة/ علي السيد علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط) 2010م. ص91.

عصابات للنهب وقطع الطريق، أو نحو المدن حيث يجدون الخبز والأمان[1]، ففي سنة (504هـ/ 1110م)، ساءت أحوال مدينة حلب الاقتصادية بعد أن استولى الصليبيون على معظم مزارعها ودمروا الباقية، وانصرف عنها التجار، وأقام الناس ما يجدون شيئا يقتاتون به، فكثرت اللصوص من الضعفاء، وخاف الأعيان على أنفسهم.[2]

كانت المنازعات والصراعات المسلحة بين المسلمين والصليبيين، وبين أمراء المناطق الريفية والصحراوية، مصدر اضطراب أمني وخلل اجتماعي خطير، حيث انتشر عدم الأمن، وزادة حدة الخروج على القانون بشكل متصاعد، كما برزت اللصوصية وقطع الطريق والسطو[3]. وعلى سبيل المثال، ساد الدولة السلجوقية عهد من الاضطراب السياسي عقب الغزو الصليبي، فشهدت مدينة حلب عهدًا من عدم الاستقرار، انعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فيها في خضم هذه الصراعات، حيث تغافل الحكام السلاجقة عن الاهتمام بالشؤون الداخلية للسكان، وعمدوا إلى استنزاف السكان بفرض ضرائب وأتاوات باهظة كلما أعوزهم المال، حتى أثقلوا كاهلهم، فتذمروا من سوء الأوضاع، وكثر انتشار اللصوص وقُطاع الطرق، مما أدى إلى انعدام الأمن على الطرق، وتعطلت حركة التجارة[4].

---

(1) قاسم عبده قاسم: أثر الحروب الصليبية في العالم العربي. دار المعارف للطباعة، سوسة، تونس. ص21 – 22.

(2) سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (ط9، 2010م. ج1/ ص428.

(3) قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية. ص201.

(4) ابن الأثير: التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية. تحقيق/ عبد القادر أحمد طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة. ج1/ ص30.

وبعد وفاة عماد الدين زنكي[1] صارت فوضى في البلاد، فخرج لصوص الأتراك في كل مملكة زنكي، ونهبوا بغير شفقة كل ما وجدوه[2]. وعندما وصلت قوات التتار إلى القطيعة - بالقرب من بغداد - انزعج الناس لذلك شديدًا، ولم يبق حول القرى والحواضر أحد، وامتلأت القلعة والبلد وازدحمت المنازل والطرقات واضطرب الناس، وبقي البلد ليس فيه حاكم، وجلس اللصوص في بساتين الناس يُخرِّبون وينتهبون ما قدروا عليه، ويقطعون المشمش قبل أوانه والباقلاء والقمح وسائر الخضراوات، وانقطعت الطرق، وظهرت الوحشة على البلد والحواضر[3]. وفي بيزنطة عندما قامت الثورة في مدينة القسطنطينية ضد الإمبراطور البيزنطي أندرونيكوس[4] استعان الهمج باللصوص ورجال العصابات ووعدوهم بالمال الكثير إن هم واصلوا الفتك والذبح، ثم صحبوا السفلة وراحوا يفتشون الأماكن والدور حتى القاصي منها، كي لا ينجو من بطشهم أحد يكون قد اختفى فيها فرارًا من الهلاك[5].

---

(1) عماد الدين زنكي: هو أتابك الموصل عماد الدين بن آق سنقر بن عبد الله، يعد من أبرز الأمراء في العصر السلجوقي، حرر مدينة الرها من الصليبيين في سنة 1144م، واغتيل على يد أحد خدمه سنة 1164م. محمد مؤنس عوض: معجم أعلام عصر الحروب الصليبية. ص107 - 108.

(2) ميخائيل السوري الكبير: روايات المؤرخ ميخائيل السوري الكبير. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1995م. ج5/ ص175.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية. مكتبة المعارف، بيروت 1990م. ج14/ ص28.

(4) أندرونيكوس: هو أندرونيكوس الأول كومنينوس، إمبراطور بيزنطي، قتل على يد الجماهير الثائرة عليه في سنة 1185م، وهو آخر أباطرة أسرة كومنينوس. محمد مؤنس عوض: معجم أعلام عصر الحروب الصليبية. ص572 - 573.

(5) وليم الصوري: المرجع السابق. ج4/ ص279.

4/2 – تعطيل القوانين

من أسباب انتشار اللصوص في عصر الحروب الصليبية، تعطيل القوانين وعدم معاقبة المجرمين بعد أن تثبت عليهم الجريمة، وقد مثَّل هذا دافعًا كبيرًا للصوص لارتكاب العديد من جرائم السرقة والسطو. ففي يوليو (1098م/ 492هـ)، تنازع الأمراء الصليبيون حول امتلاك مدينة أنطاكية بعد أن سقطت في أيديهم، وانهار النظام كليًّا، ولجأ القادة ومعهم أتباعهم إلى عمليات السلب والنهب، وتبعهم عامة الصليبيين، ويقال: "إن كل فرد أخذ ما أراد لأنه لم يكن هناك قضاة لمحاكمة المجرمين".[1]

وكان التباطؤ في القبض على اللصوص يمثل عاملًا كبيرًا لارتكاب جرائم السرقة في عصر الحروب الصليبية، يقول يعقوب الفيتري مؤكدًا على هذا الأمر: "إن السهولة التي تمكنهم من الهرب من العقاب، تعتبر حصانة لهم تمكنهم من فعل الخطأ، إذ أنهم بعد عمل الفظائع الكبيرة، يقسمون كذبًا بالمسيح، ويذهبون إلى المسلمين المجاورين، أو أنهم يركبون ظهر سفينة شراعية أو مركب ويبحرون إلى جزر البحر"[2]. وقد أكد المؤرخ الصليبي (أودو أوف دويل) صراحة على أن تعطيل القانون كان سببًا رئيسًا في انتشار اللصوص في عصر الحروب الصليبية خاصةً في مدينة القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية، يقول عن ذلك[3]: "القسطنطينية مدينة تحوي من الأعيان والأغنياء بقدر ما تحوي من اللصوص والفقراء، علمًا بأن المجرم لا يُلاحق، ولا يخجل، لأن الجريمة لا تعاقب بالقانون".

(1) جوناثان ريلي سميث: الحملة الصليبية الأولى وفكرة الحروب الصليبية. ترجمة/ محمد فتحي الشاعر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م. ص164.

(2) تاريخ بيت المقدس: ص135.

(3) رحلة لويس السابع إلى الشرق: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1995م. جـ7 ص43.

وكان هذا الحال، من تعطيل للقوانين كسبب لانتشار اللصوص، متوفرًا في بعض المدن ذات الحكم الإسلامي في عصر الحروب الصليبية؛ ففي سنة (659هـ/ 1260م) ورد الخبر بمقتل الملك الناصر يوسف بن الملك العزيز محمد الأيوبي في دمشق، وكان حليمًا وتجاوز به الحلم إلى حد أضرّ بالمملكة، فإنه لما أمنت قُطاع الطرق في أيام مملكته القتل والقطع، تجاوزوا الحد في الفساد بالمملكة، وانقطعت الطرق في أيامه، وبقي لا يقدر المسافر على السفر من دمشق إلى حماه وغيرها، إلا برفقه من العسكر، وكثر طمع العرب - البدو - والتركمان في أيامه، وكثرت الحرامية، ومع ذلك إذا حضر القاتل إلى بين يدي الملك الناصر المذكور يقول: "الحي خير من الميت"، ويُطلقه، فأدى ذلك إلى انقطاع الطرقات وانتشار الحرامية والمفسدين(1).

5/2 - الاحتجاج ضد الظلم

من الأسباب الملفتة للنظر لانتشار عمليات اللصوص، الاحتجاج ضد الظلم، ومحاولة بعض فئات المجتمع تشكيل مجموعات عصابية لاسترداد حقوقهم التي سُلبت، سواء كان هذا الحق المسلوب من السلطة الحاكمة أو من بعض الفئات المدنية. كان من حق السيد الإقطاعي في الشرق اللاتيني أن يلاحق الأقنان الهاربين ويعيدهم بالقوة، لكن هؤلاء الأقنان كانوا أحيانًا يؤلّفون فصائل من قُطاع الطرق تجوس ربوع البلد، وتنكل بالإفرنج المكروهين(2)، فكان من أسباب انتشار اللصوص وقُطاع الطرق الخاصة بدفع الظلم عن النفس، منع الرواتب عن الجنود والضباط، مما دفعهم إلى تكوين عصابات بدافع السرقة، للإنفاق على أنفسهم، يقول المؤرخ متي باريس على لسان بعض الضباط الإنجليز في ردهم على الملك(3):

(1) أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر. المطبعة الحسينية، القاهرة 1325هـ. ج1/ ص457.
(2) زابوروف: الصليبيون في الشرق. ص137.
(3) التاريخ الكبير: الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، ج40/ ص1047.

"قولوا لمولانا الملك إنه هو سبب موتنا؛ لأنه أوقف لمدة طويلة الدفع لنا ما نستحقه، ولذلك أرغمنا على أن نتحول إلى لصوص وقُطاع طرق".

6/2 – تلبية الحاجات الدينية

من غرائب الأسباب التي أدت إلى انتشار اللصوص في عصر الحروب الصليبية، أن يكون الدافع إلى السرقة، تلبية الحاجات الدينية للكنائس والأديرة في الغرب الأوروبي، فمع أن العقيدة المسيحية تحرم السرقة، إلا أن هناك سرقات كثيرة في عصر الحروب الصليبية قد تمت باسم الدين، ونقصد بها سرقة الذخائر[1] والرُفات المقدسة. من خلال هذه الرفات المقدسة، كان يتم التحكم في عقول الناس في أوروبا، كذلك كانت تستخدم للحماية ضد أي هجوم من الأعداء، وللحفاظ على القانون والنظام والسلام داخل المجتمع، كما كانت تؤخذ عليها العهود والمواثيق، وكانوا يمسحون بها أسلحتهم، ويعانقونها ويقبَلونها[2]، وأمام تلك المتطلبات الدينية، كان لابد من البحث عن هذه الرفات في الشرق الزاخر بها، والحصول عليها، حتى ولو بسرقتها.

كانت هذه الرفات المقدسة تعامل كأشياء يمكن بيعها وشرائها والاتجار بها، وسرقتها، لأن هذه الرفات كان لها طابع دنيوي وسماوي، فعن طريق هذه الرفات ذات الحُرمة والقُدَسية ارتبط عامة الناس بالقوى الإلهية، فكانت جزءًا من الشعائر التي تقام في الكنيسة[3]، ومع زيادة الطلب على الرفات المقدسة وندرة الحصول

(1) الذخائر المقدسة Holy relic: هي عظام القديسين، أو أي شيء آخر قد خلَفوه وراءهم أو أي هدف قد حققوه وأثّر في حركة التاريخ، كذلك ما ألَّفوه من كتب وأسسوه من مدارس، أو شيء آخر كان هذا القديس يقتنيه خلاف رفاته الجسدية، مثل الكتب المقدسة والتماثيل.
Gina Burke: the justifications for relic thefts in the middle ages. Miami University. Oxford. Ohaio. 2004, p4.

(2) Gina Burke: the justifications for relic thefis. p.17.

(3) Ibid.p.8.

عليها في الأراضي الشمالية الأوروبية، سعت الأديرة والكنائس وحتى البلاط الملكي إلى إيجاد وسائل أخرى للحصول على الرفات المطلوبة، ومن إحدى الحلول لهذه المشكلة، كانت السرقة، والكثير من هذه السرقات لم تُسجَّل بوساطة الرهبان والراهبات فقط، بل أحيانًا هم مَنْ قاموا بها[1]. إن عملية التبجيل والتعظيم للرفات المقدسة، جعلت عناصر المجتمع تحظي بأن تكون معها قطعة من هذه الأشياء العظيمة، وصلت إلى حد السرقة، ووصلت ذروة هذه السرقات الأثرية في أوروبا الغربية، خلال القرن التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية[2].

كانت هناك العديد من المبررات التي تسمح لرجال الدين والأرستقراطيين في القيام بهذه السرقات، واعتبارها مقدسة، ففي إيطاليا اعتبرت سرقة الرفات سرقات متحضرة، قام بها التجار طلبًا لرعاية مدينتهم[3]، بل إن كثيرًا من المسيحيين الذين سرقوا الرفات والذخائر المقدسة قد أشاد بهم معظم الناس، كما أن بعض المجتمعات كانت تتفاخر بالسرقات الناجحة[4]. وهكذا صارت السرقة من الأمجاد التي يتفاخر بها أبناء الغرب الأوروبي في عصر الحروب الصليبية على اختلاف طبقاتهم ومكانتهم الاجتماعية.

ثالثًا: جرائم اللصوص في عصر الحروب الصليبية

تعددت جرائم اللصوص في عصر الحروب الصليبية ما بين السرقة والسطو المسلح، وأحيانًا كانت هذه السرقة تُقرن بالقتل أو الحرق، كما تعددت أماكن حدوثها، ما بين الغرب الأوروبي، ومناطق الشرق الإسلامي المختلفة، ويمكن تقسيم جرائم اللصوص في عصر الحروب الصليبية من حيث العرض التاريخي

---

(1) Ibid: p 38.

(2) Ibid: p.1.

(3) Gina Burke: the justifications for relic thefts. p. 22 – 28.

(4) Ibid: p.1.

لأهم تلك الجرائم إلى الآتي:

1/3 – جرائم اللصوص في الغرب الأوروبي

كان للصوص الصليبيين النصيب الأكبر في حدوث جرائم السرقة في الغرب الأوروبي، في عصر الحروب الصليبية، وهو ما انعكس سلبًا على ارتفاع معدل الجريمة في الشرق الإسلامي، حيث كان هؤلاء اللصوص يفدِون إلى الشرق هربًا من جرائمهم في الغرب الأوروبي، ثم ما يلبثون أن يعيدوا نشاطهم من السرقة في الشرق الإسلامي مرة أخرى. وكان بعض المؤرخين الصليبيين يُعزي عدم استرداد الأراضي المقدسة من المسلمين إلى انتشار اللصوصية بين الأوروبيين؛ إذ يقول المؤرخ بيير دابوا عن ذلك[1]: "إن عددًا كبيرًا من الأشخاص الأشرار يقترفون الخطأ، وينشدون ذلك في أعمال اللصوصية وفى النهب". ويقول ملك إنجلترا معترفًا بانتشار اللصوص في إنجلترا: "ليست هناك كونتيه أو منطقة في جميع أنحاء إنجلترا إلا وسيئة السمعة بهذا، حتى إن خُموري الخاصة عرضة للسرقة والنهب"[2].

وصلت السرقة وأعمال اللصوصية في إنجلترا إلى حد اشتراك رجال البلاط الملكي فيها، ففي سنة (646هـ/ 1248م)، وصل إلى إنجلترا تاجران من (برابانت) وقدما شكوىً للملك، قالا فيها: "هوجمنا ونحن مسافرون، وجرى الهجوم من قبل بعض قُطاع الطرق واللصوص، الذين نعرفهم من وجوههم، والذين وجدناهم في بلاطك، فقد قاموا بدناءة وبلصوصية، فانتزعوا منا بالقوة ما يساوي مائتي مارك"[3].

(1) استرداد الأرض المقدسة: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق1999م. ج36/ ص131.

(2) متي باريس، التاريخ الكبير. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2001م. (ج40/ ص1044).

(3) متي باريس: التاريخ الكبير. الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية. ج40/ ص1042.

وتميز عام (664هـ/ 1265م) بأعمال السلب والنهب والاغتصاب التي اقترفها قُطاع الطرق في إنجلترا[1]، ففي هذا العام عاشت إنجلترا العديد من المآسي، فقد تعرضت بيوت أفقر العمال الزراعيين للنهب، ولحق النهب حتى القش الذي أُعد لحشايا النوم، حتى رجال الدين لم يتمكنوا من العبور من بلدة إلى بلدة دون التعرض للسلب على أيدي قُطاع الطرق بالليل.[2]

ولم تقتصر جرائم اللصوص في إنجلترا على سرقة أملاك المدنيين، بل امتدت أيديهم إلى الممتلكات الكنسية والديرية، ففي سنة (614هـ/ 1217م) قام أحد اللصوص الفرنسيين يُدعى (لويس) بمهاجمة دير القديس (ألبان) في الأراضي الإنجليزية، ونهب هو ورجاله كل مكان مرَوا به وعبروه، وتجول هؤلاء اللصوص الفرنسيون وقُطاع الطرق في أرجاء البلدان، واستخرجوا من الناس غرامات ثقيلة، أما بالنسبة لدير القديس ألبان، الذي كان قد دفع راعيه قبل وقت قصير مبلغًا كبيرًا من المال أرضى به اللص لويس، فقد نجا من أيدي اللصوص، حيث إنهم لم يستولوا منه على شيء سوى اللحم والشراب[3]، زيادة على هذا كله، فقد حفلت باريس وما حولها – عقب الحملة الصليبية السابعة على مصر – بكثير من الجُناة واللصوص[4].

2/3 – جرائم اللصوص في الشرق الإسلامي

مع قدوم اللصوص وقُطاع الطرق من الغرب الأوروبي وانخراطهم في سلك الحروب الصليبية، كان من الطبيعي أن يرتفع معدل الجريمة في الشرق الإسلامي،

---

(1) المصدر السابق: ج40/ ص1823.

(2) المصدر السابق: ج40/ ص1811.

(3) روجر أوف ويندوفر: ورود التاريخ. الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية. ج39/ ص734.

(4) جان دي جوانفيل، القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام. ترجمة/ حسن حبشي، دار المعارف، القاهرة، (ط) 1968م. ص305.

خاصةً مع طول بقاء الصليبيين في الشرق الذي امتد إلى نحو قرنين من الزمن؛ فقد ظهرت جريمة السرقة بين صفوف الصليبيين من الوهلة الأولى في تحركهم نحو الشرق، فعندما وصلت جموع بطرس الناسك إلى مدينة (بيثينيا) امتدت أيديهم بالسرقة إلى البضائع المعروضة للبيع في الأسواق العامة، واجترحوا السيئات[1]، فلم يعد الشُبان في الجيش يسمعون لأوامر بطرس الناسك، بل عصوا أوامره، وذهبوا إلى الجبال المحيطة بمدينة (نيقية) وأخذوا يسرقون الحيوانات والأبقار والأغنام والماعز، وهؤلاء الجُناة لم يستمعوا لما كان يقوله بطرس الناسك، واستمروا في أعمالهم اللصوصية[2].

وانضم إلى الحملة الصليبية الأولى الشعبية، قسيس ألماني من الراين يُدعى (جوتشولك) وتجمع حوله عدد كبير من شرق فرنسا وجنوب ألمانيا، وعندما وصل هو وجموعه إلى مدينة (ويسيلبورج Wieselburg) على الحدود المجرية، قام بعض الألمان وغيرهم بسرقة كميات من الخمر من المجريين، وشربوا حتى الثُمالة، وسرقوا البضائع التي كانت معروضة لهم للبيع، وانتهكوا كل حقوق الضيافة[3].

وعندما استقر الصليبيون في الشرق تفشت أعمال اللصوصية بينهم تفشيًا كبيرًا، حتى صارت من الأمراض الاجتماعية الخطيرة آنذاك، يقول المؤرخ المجهول عن أحوال الصليبيين عقب تحرير القدس على يد الفاتح صلاح الدين الأيوبي[4]: "لم يتورعوا عن المجاهرة بالمعاصي وبكل قبيح مذموم، وإنه ليستغرق مني وقتًا طويلًا إن أردت أن أصف ما كانوا يرتكبونه من أعمال القتل والسرقة والزنا".

(1) وليم الصوري: الحروب الصليبية. ج1/ ص131.
(2) ألبرت فون آخن: تاريخ الحملة الصليبية الأولى. الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية. ج51/ ص22.
(3) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. ص134.
(4) الحرب الصليبية الثالثة: جـ1 ص25.

ويحكي لنا المؤرخ الصليبي يعقوب الفيتري المأساة التي تعرض لها الصليبيون على يد إخوانهم وبني جلدتهم من السرقة ونحوها عقب تحرير بيت المقدس فيقول[1]: "خرج الصليبيون إلى مدينة طرابلس ووقعوا بأيدٍ ملوثة، فقد أخذ (بوهيموند) كونت طرابلس وأتباعه منهم كل ما كانوا أحضروه معهم، لذلك يُقال: إن عملًا حقيرًا كان يحدث هناك لم يُسمَع مثله منذ عصور خلتْ، أُم تحمل صغيرها على كتفها كانت تُسرق من قبل أولئك الأشرار، الذين لم يستغنوا عن مناصبهم ولا غرائزهم، ولم يحترموا الأصول في سرقاتهم، وعندما شاهدت تلك المرأة الصفة المميزة التي اتصف بها المسلمون، عندما تركوها من أجل المحافظة عليها وعلى ابنها، وسلبها من قبل أولئك الذين هاجرت معهم كلاجئة، يدفعها الأمل والكرب والتيه، قامت بقذف ابنها بقوة في البحر"؛ فقد تحول السادة من الصليبيين والرعاع منهم إلى لصوص يسرقون بني جلدتهم، ولم يراعوا ظروف إخوانهم من الصليبيين الذين وفدوا إليهم كلاجئين، وعرفوا فرق المعاملة الحسنة مع المسلمين، مما دفع هذه المرأة الصليبية إلى اليأس من الحياة بسبب أعمال اللصوصية التي عوملت بها من قبل إخوانها الصليبيين.

لم يكتف اللصوص الصليبيون بسرقة النساء من بني جلدتهم، بل امتدت أيديهم الآثمة إلى سرقة الأطفال، فقد انضم الأوباش والمجرمون إلى الصليبيين الصغار (في حملة الأطفال الصليبية) فكان اللصوص يسرقون من الحجاج الصغار ما كان يتصدق به عليهم الناس في القرى والمدن، لدرجة أن أحد هؤلاء اللصوص من رفاق الطريق شنقوه في كولونيا[2]. وكانت فلسطين تغُص بالآثار والرفات المقدسة، وظلت الأرض تحتفظ في جوفها بهذه الآثار التي أخذت تتكشف أمام أعين

(1) تاريخ بيت المقدس: ص153.

(2) زابوروف: الصليبيون في الشرق. ص286 – 287.

الصليبيين يومًا بعد يوم[1]، فلم تسلم هذه المقدسات أيضًا من جرائم اللصوص، وراحوا يسرقونها ويتاجرون بها في الغرب الأوروبي.

واستمرت جرائم اللصوص الصليبيين في الشرق مع استمرار وجودهم، يقول المؤرخ أولفر أوف بادربورن عن أحوال الصليبيين بعد استيلائهم على مدينة دمياط: "ما من أحد يمكنه أن يصف فساد جيشنا، فقد بات الناس كُسالى، وتدنسوا بأعمال السرقة والربح الشرير"[2]؛ وذلك على الرغم من أنهم كانوا في حالة انتصار، وكانوا يملكون العديد من الغنائم، ولكن الطبع (اللصوصية) قد غلب على التطبع. هذا، وإذا كان اللصوص الصليبيون قد ارتكبوا العديد من الجرائم في الشرق الإسلامي، فقد كان لصوص الشرق من الأسباب الرئيسة أيضًا لارتفاع معدلات الجريمة في الشرق الإسلامي في عصر الحروب الصليبية، وكانت جرائمهم موجهة ضد جميع فئات المجتمع أيضًا.

عند مغادرة الصليبيين لمَعرّة النعمان في الحملة الصليبية الأولى، ضايقهم أوباش الناس الذين دأبوا على الإغارة على مؤخرة الحملة، وعلى القيام بين آن وآخر بسرقة المرضى والشيوخ الذين لم تسعفهم قوتهم بمجاراة الجيش في سرعة زحفه، فهلك بعضهم، وتخلَف وراءهم الكونت (تانكريد) مع رهط من رجاله الشجعان يتربصون للصوص في كمين نصبه لهم[3].

ومن أهم أعمال اللصوص الشرقيين في عصر الحروب الصليبية ما أخبرنا به أسامة بن منقذ الذي يقول عن ذلك[4]: "كنت قد أنفَذت مملوكًا لي في شغل مهم

(1) جوناثان ريلي سميث: الحملة الصليبية الأولى. ص173.

(2) الاستيلاء على دمياط: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1998م. ج33/ ص83.

(3) وليم الصوري: الحروب الصليبية. ج2/ ص44.

(4) أسامة بن منقذ، الاعتبار. تحقيق/ فيليب حتّي، مطبعة جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية 1930م. ص79 – 80.

إلى دمشق واتفق أن أتابك زنكي أخذ حماة ونزل على حمص، فانسدَّت الطريق على صاحبي، فتوجَّه إلى بعلبك، ومنها إلى طرابلس، واكترى بغل رجل نصراني يقال له (يونان)، فحمله إلى حيث اكتراه وودَّعه ورجع، وخرج صاحبي في قافلة يريد يتوصَّل إلى شيزر[1] من حصون الجبل، فلقيهم إنسان فقال لأرباب الدواب: لا تمضوا، فإن في طريقكم في الموضع الفلاني عقد حرامية في ستين أو سبعين رجلًا يأخذونكم" فوقفنا لا ندري ما نعمل ما تطيب نفوسنا بالرجوع ولا نجسر على المسير من الخوف. فنحن كذلك إذا الريَس يونان قد أقبل مسرعًا، فقلنا: ما لك يا ريس؟ قال: سمعت أن في طريقكم حرامية جئت لأُسيّركم، سيروا. فسرنا معه إلى ذلك الموضع، وإذا قد نزل من الجبل خلق عظيم من الحرامية يريدون أخذنا، فلقيهم يونان وقال: يا فتيان موضعكم، أنا يونان، وهؤلاء في خفارتي، والله ما فيكم من يقترب منهم؟ فردهم والله جميعهم عنا، وما أكلوا من عندنا رغيف خبز، ومشى معنا يونان حتى أمنّا، ثم ودعنا وانصرف".

وكان لصوص المسلمين في الليل يدخلون إلى خيام الفرنج فيسرقون، حتى إنهم كانوا يسرقون الرجال، فاستلبوا طفلًا من الإفرنج من يد أمه له ثلاثة أشهر، فوجدت عليه أمه وجدًا شديدًا، واشتكت إلى ملوكهم، فقالوا لها: إن سلطان المسلمين رحيم القلب، وقد أذنّا لك أن تذهبي إليه فتشتكي أمرك إليه، فجاءت إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي، ولم يشعر السلطان إلا وهي ببابه واقفة، فأحضرها السلطان وهي باكية، فأنهت إليه حالها، فرقَّ لها رقة شديدة حتى دمعت عينه. ثم أمر بإحضار

(1) حصن شيزر: حصن قريب من حماة، وهو من أمنع القلاع وأحصنها، على حجر عال، له طريق متعور في طرف الجبل، وقد قُطع الطريق في وسطه، وجُعل عليه جسر من خشب، فإذا قُطع ذلك الجسر تعذر الصعود إليه. أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة. ت 665هـ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية. تحقيق/ إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط)1997م. (ج1/ ص352).

ولدها، فقيل له: عن مَنْ أخذه باعة بثمن بخس في السوق، فرسم بدفع ثمنه إلى المشتري، فلم يزل واقفًا حتى جيء بالغلام في قماطه، ودفعه إلى أمه، فأخذته أمه وأرضعته ساعة وهي تبكي من شدة فرحها وشوقها إليه، وشيّع معها مَنْ أوصلها إلى مكانها على فرس مُكرَّمة[1].

كان الصليبيون مقصدًا للصوص الشرقيين كي يسلبوهم ممتلكاتهم، ففي أثناء عودة رئيس أساقفة صور من بلاد الشام إلى القسطنطينية، وعلى مقربة من مدينة المصّيصة، خرج عليه رهط من قُطاع الطرق وثبوا عليه، وسلبوه كل ما كان معه من غال وثمين، وجرَّدوه منه، ثم استطاع بعد توسلاته الملحة إليهم أن يحملهم على أن يتركوا له جوادًا هزيلًا يستعمله، ومضى إلى القسطنطينية على هذه الصورة المزرية[2]. وفي سنة (681هـ/ 1282م)، احتشد لصوص التركمان والأكراد وزحفوا إلى قليقية، ووصلوا إلى (إياس) واحرقوها وغزوها، وبعد ما انتهب اللصوص ما انتهبوه، عادوا ثانية وثالثة ورابعة[3].

وفي بعض الحالات كان يحدث نوع من أنواع التعاون بين اللصوص الصليبيين واللصوص المسلمين، وهو ما يشبه مناطق النفوذ بين الطرفين، أو تحالف العصابات؛ لصالحهم العام، يقول ابن جبير عن ذلك في رحلته إلى مدينة بانياس الشامية[4]: "اعترضنا في نصف الطريق شجرة بلّوط عظيمة، أُعلمنا أنها تُعرف بشجرة الميزان،

(1) ابن كثير: البداية والنهاية. ج12/ ص417، مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. تحقيق/ عدنان يونس، مكتبة دنديس، عمان، الأردن 1999م. (ج1/ ص372).

(2) وليم الصوري: الحروب الصليبية. ج4/ ص147.

(3) غريغوريوس الملطي المعروف بابن العبري. ت 685هـ، تاريخ الزمان. ترجمة/ إسحق أرملة، دار المشرق، بيروت 1991. ص342.

(4) رحلة ابن جبير: دار المعارف، القاهرة 2000م. ص238.

فسألنا عن ذلك، فقيل لنا: هي حد بين الأمن والخوف في هذه الطريق لحرامية الإفرنج، وهم الحواسة والقُطَّاع، من أخذوه وراءها إلى جهة بلاد المسلمين ولو بباع أو شبر أُسر، ومن أُخذ دونها إلى جهة بلاد الإفرنج بقدر ذلك أُطلق سبيله، لهم في ذلك عهد يوفون به، وهو من أطرف الارتباطات الإفرنجية وأغربها".

رابعًا: الآثار المترتبة على أعمال اللصوص

ترتب على أعمال السلب والنهب التي قام بها اللصوص في عصر الحروب الصليبية العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وبعض الآثار الدينية، ويمكن ذكر هذه الآثار حسب أهميتها في النقاط الآتية: -

1/9 - الآثار الاقتصادية

كان الهدف الرئيس للصوص هو الحصول على ممتلكات الآخرين على اختلاف أنواعها من أموال وأغراض، وبالتالي كان حرمان المسروق من ممتلكاته له تداعيات اقتصادية كبيرة على هذا الشخص، يمكن أن تصل إلى حد إفقاره، وعلى الرغم من أننا لم نعثر في المصادر التاريخية على ما يفيد ذلك صراحة، إلا أن هذا من المتوقع في أي زمان ومكان. كان الخطر الداهم الذي يهدد التجارة في العصور الوسطي يتمثل في قُطاع الطرق الذين كانوا يستولون على المتاجر، وسلب القوافل، وكان ينعكس هذا الأثر بالسلب على حركة الأسواق في المناطق الصليبية[1].

وكان من الآثار الاقتصادية لأعمال اللصوص في البر غلاء الأسعار، ففي سنة (506هـ/ 1112م)، كثرت غارات الملك بلدوين الأول ملك بيت المقدس على عمل (البثنية) من أعمال دمشق، وانقطعت الطريق، وقلَّت الأقوات بها، وغلا السعر[2].

(1) عبد الحافظ البنا: أسواق الشام في عصر الحروب الصليبية. ص177 - 178.

(2) أبو يعلى حمزة بن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1908م. ص183 - 184.

وفى سنة (657هـ/ 1258م)، تفاقم الجوع جدًّا في ملطية وبلدها؛ لأن اللصوص التركمان عاثوا فيها واتلفوها[1]. كما كانت أعمال الحراسة للقوافل التجارية لها آثار إيجابية على البعض من خلال الأموال التي يقومون بتحصيلها نظير ذلك. فقد أعدّ الصليبيون حاميات عسكرية ترافق القوافل التجارية الإسلامية وتمنع ابتزاز التجار وتحمي أموالهم، وذلك حتى يجنوا الأرباح من رسوم وجمارك هذا المرور[2].

2/9 – الآثار الاجتماعية

من الآثار الهامة التي ترتبت على أعمال اللصوص في عصر الحروب الصليبية، الآثار الاجتماعية، فقد كانت بعض أعمال السطو والنهب الكبرى والمتكررة، تتسبب في هجرة سكان بعض المدن إلى مدن أخرى فرارًا من بطش هؤلاء اللصوص، وضعف السلطات الحاكمة في الدفاع عنهم. وكانت (بلجراد) مدينة مهجورة، منذ أن تعرضت للنهب على يد بطرس الناسك[3] في أحداث الحملة الصليبية الأولى الشعبية.

كان اللصوص يشنّون هجماتهم خلسة تحت جنح الظلام، ويهاجمون المدن المهجورة التي فرَّ عنها أصحابها القلائل وبعدوا عنها، ويغيرون على الناس في عقر دورهم، مما ترتب عليه أن تخلّى بعضهم في السَر عما بأيديهم من الدُّور التي كانت في حوزتهم، كما تركها معظمهم جهرًا، وشرعوا في العودة من حيث جاؤوا مخافة أن يهاجم العدو مَنْ يسهرون على حمايتهم[4]. وقد أدى فرار السكان الصليبيين من المدن المهجورة التي سكنوها بعد فرار المسلمين منها، بعد هجمات اللصوص

(1) ابن العبري: تاريخ الزمان. ص305.
(2) يوشع براور: الاستيطان الصليبي في فلسطين. ص36.
(3) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ج1/ ص226.
(4) وليم الصوري: الحروب الصليبية. ج2/ ص180.

على السكان الصليبيين، إلى أن الملك جودفري أصدر قرارًا بإجراء إحصاء سنوي لرعاية مصالح أولئك الذين ظلّوا مقيمين حيث هم وسط هذه البلايا متمسكين بأملاكهم لمدة عام ويوم بعده، وقد أصدر هذا القانون في مواجهة أولئك الذين جبنوا فتخلوا عما بأيديهم من الأملاك حتى لا يكونوا قادرين على العودة بعد مرور عام وتجديد دعواهم[1].

وكان هذا أيضًا على الجانب الإسلامي، فعندما تقاعست السلطات في مدينة دمشق عن كف خطر اللصوص عن السكان في سنة (659هـ/ 1258م)، في عهد الملك الناصر يوسف ابن الملك العزيز الأيوبي، انقطعت الطرق، وبقي المسافر لا يقدر على السفر من دمشق إلى حماة وغيرها، إلا برفقة من العسكر، وكثر طمع البدو والتركمان، وكثرت الحرامية، وكانوا يكبسون الدور على الأهالي[2]، فقد كان من آثار أعمال اللصوص ترويع الآمنين من الأهالي، وتعطيل حركة سيرهم بين البلدان.

3/9 – الآثار العسكرية والسياسية

على الرغم من أن انتشار اللصوص في عصر الحروب الصليبية، يُعَدّ ظاهرة اجتماعية في المقام الأول، إلا أن أعمال اللصوص قد ترتب عليها بعض الآثار العسكرية والسياسية، ولعل ذلك كان نابعًا من علاقة بعض اللصوص ببعض فئات المجتمع، خاصة الطبقة الحاكمة التي تواطأ بعضها مع هؤلاء المجرمين، وكان بعض اللصوص يسببون الكثير من المعاناة للجيوش في أثناء عملهم، من ذلك أنه بعد انتهاء الهدنة بين المسلمين والصليبيين في سنة (614هـ/ 1217م)، احتشد جيش من مدينة عكّا تحت قيادة ثلاثة ملوك هم: ملك بيت المقدس، وملك هنغاريا،

---

(1) المصدر السابق: ج2/ ص181.

(2) أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر. ج1/ ص457.

وملك قبرص، ودوق النمسا، فضلًا عن بطريرك بيت المقدس، وقاموا بثلاث حملات على بلاد المسلمين، وفى الحملة الثالثة عاني جيش الألمان من المصاعب، ومن قسوة الشتاء، ومن اللصوص وقُطاع الطرق[1].

ومن الآثار السياسية لأعمال اللصوص، أن القوانين كانت تُعطَّل إذا كان الملك طرفًا في إحدى هذه السرقات، فقد كانت تُراعى الظروف السياسية في مثل هذه السرقات، فإذا كان الملك هو الذي قام بسرقة الرفات المقدسة فلا يمكن تطبيق القانون العادي الخاص بالسرقة، بسبب قُدسية طبيعة الملك، ودوره كمدافع عن القانون، والمكانة الأخلاقية للمملكة[2]، وهكذا بُرِّرت السرقات الملكية، في حين كان يُعاقَب الرعية.

4/9 – الآثار الدينية

كان من أسباب انتشار اللصوص في عصر الحروب الصليبية، أسباب دينية، بل هناك رجال دين قد تورطوا في السرقة، وبالتالي كانت هناك آثار دينية لأعمال اللصوص، فقد بُرِّرت سرقة الرفات المقدسة من خلال السلوك الأخلاقي للص نفسه، فلو كان اللص تقيًا وورعًا، فإن أفعاله ستكون كذلك، وبذلك تبرر السرقة، أما إن كان اللص عديم الضمير وسيئًا فكذلك ستكون أفعاله[3]، بل كثيرًا ما سجَّل الرهبان سرقة الآثار المقدسة في أعمالهم الفنية وفى المخطوطات[4]، وهكذا بُرِّرت السرقة وثني أعناق نصوص العقيدة المسيحية؛ لأن محترفي هذا النوع من السرقة كانوا من الملوك والأمراء وكبار رجال الدين، فلا بد من توظيف الدين

(1) ويندوفر (روجر أوف)، ورود التاريخ، الموسوعة الشاملة، سهيل زكار، ج 44 – 45، دمشق، دار الفكر، 2000. ج39/ ص729.

(2) Gina Burke: The justifications for relic thefts. pp.55 – 56.

(3) Gina Burke: The justifications for relic thefts. p.38.

(4) Gina Burke: The justifications for relic thefts. p.1.

لخدمتهم، ولا عجب في ذلك فقد ثُنِيت في هذا العصر نصوص المسيحية لتبرير العدوان الصليبي على الشرق الإسلامي.

يقول بورشارد عن أثر اللصوص في إعاقة الحجّاج الصليبيين من زيارة البقاع المسيحية المقدسة في بلاد الشام[1]: "لقد جاهدتُ بصعوبة من أجل رؤية عمود الملح[2]، ولكن المسلمين أخبروني أن المكان غير آمن حيث تكثر الحيوانات، وبسبب البدو المقيمين في تلك الأجزاء، وهم رجال وقحون وأشرار، وقد منعتني هذه الادعاءات من الذهاب إلى هناك، ولكني علمت فيما بعد أن ذلك ليس صحيحًا". وبعد أن أصبح بعض اللصوص وقُطاع الطرق الصليبيين من الأثرياء، كان لهذا أثر ديني سيء في المجتمع الصليبي؛ حيث إنهم استغلوا هذه الأموال المنهوبة في إفساد أخلاق الناس. يقول فيلكس فابري عن هذا[3]: "أُرغم الحجاج الجيدون والمحترمون على الذهاب إلى المواخير التي كان أصحابها لصوصًا وقُطاع طرق، وأكثر الناس اقترافًا للآثام".

خاتمة

تُعَدّ فترة الحروب الصليبية من أهم الحقب التاريخية في العصور الوسطي؛ نظرًا لطول الفترة التاريخية التي شغلتها، ونظرًا لما تمخضت عنه من ظواهر سياسية وعسكرية ودينية واجتماعية، لم تكن معتادة في الشرق أو الغرب، ومن هذه الظواهر

(1) وصف الأرض المقدسة: ص117.

(2) ذكرت العديد من المصادر التاريخية تحوّل زوجة لوط عليه السلام إلى عمود من الملح، ومنهم بنيامين التطيلي الذي يقول عن ذلك: وبين بحر سدوم - البحر الميت - ونُصب الملح الممسوخ عن امرأة لوط فرسخان. بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين التطيلي. ترجمة/ عزرا حداد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، (ط) 2002م. ص253.

(3) رحلات فيلكس فابري وجولاته: الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، ج38/ ص1143.

التي تدعو إلى الانتباه في هذا العصر، كثرة انتشار اللصوص، فمع أن الحركة الصليبية كانت حركة دينية، كما كان يدعي الجانب الصليبي؛ إلا أنه كان من أسباب الحركة الصليبية رغبة البابوية في التخلص من المجرمين الأوروبيين بإرسالهم إلى الشرق بحجة تكفير الذنوب، فأدى ذلك إلى انخراط الآلاف منهم في الحركة الصليبية على طول امتدادها الزماني والمكاني، فأصبحت بلاد الشام – على وجه خاص – وسواحلها مرتعًا خصبًا لأعمالهم الإجرامية، فضلًا عن أعمال اللصوص الشرقيين من السلب والنهب والسطو، فأدى ذلك إلى غياب الأمن والسلم بين الناس على اختلاف دياناتهم وأعراقهم في عصر الحروب الصليبية حتى في فترات السلم العسكري بين المسلمين والصليبيين. ومع أنه كان من الواجب على الكيان الصليبي التصدي لهم، لكن حدث العكس من ذلك، بأن تمَّ التعاون مع هؤلاء اللصوص في تنفيذ بعض الأعمال العسكرية المشتركة ضد المسلمين، وبدلًا من أن تعمل الكنيسة اللاتينية على معاقبة هؤلاء المجرمين وحرمانهم كنسيًا، انخرط بعض رجال الدين في بعض هذه السرقات، وشُجِّع بعض اللصوص من قُطاع الطرق على ذلك، وراحت تبرّر دينيًا بعض السرقات، وتعتبرها سرقات مُقدَّسة، مثل سرقة رفات بعض القدَيسين الشرقيين وآثارهم.

قائمة المصادر والمراجع العربية والمُعربة

1. ابن الأثير: عز الدين أبي الحسن الجزري الموصلي (ت.630 هـ)، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية. تحقيق/ عبد القادر أحمد طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، لم تذكر سنة الطبع.
2. ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت.774 هـ)، البداية والنهاية. مكتبة المعارف، بيروت 1990م.
3. أبو الفداء: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت.732هـ)، المختصر في أخبار البشر. المطبعة الحسينية، القاهرة 1325هـ.
4. أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت 665هـ)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية. تحقيق/ إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1997م.
5. القلانسي: أبو يعلى حمزة بن القلانسي (ت.555هـ)، ذيل تاريخ دمشق. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1908م.
6. أحمد عبد الله أحمد: الجرائم والعقوبات في المجتمع الصليبي في بلاد الشام في القرن 6 – 7هـ / 12 – 13م. دار الآفاق العربية، القاهرة 2016م.
7. أدريان بوس: مدينة بيت المقدس زمن الحروب الصليبية. ترجمة/ علي السيد علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2010م.
8. أسامة بن منقذ (ت. 584هـ)، الاعتبار. تحقيق/ فيليب حتَي، مطبعة جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية 1930م.
9. استرداد الأرض المقدسة: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق1999م.
10. الاستيلاء على دمياط: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1998م.
11. ألبرت فون آخن: تاريخ الحملة الصليبية الأولى. ترجمة / سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2007م.

12. أنَا كومنينا: ألكسياد. ترجمة/ حسن حبشي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2004م.
13. بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين التطيلي. ترجمة/ عزرا حداد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2002م.
14. تاريخ الحملة إلى القدس: ترجمة/ زياد العسلي، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1990م.
15. التاريخ الكبير: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2001م.
16. تاريخ بيت المقدس: ترجمة/ سعيد البيشاوي، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1998م.
17. توماش ماستناك: السلام الصليبي. ترجمة/ بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2003م.
18. جان دي جوانفيل، القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام. ترجمة/ حسن حبشي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى 1968م.
19. جوزيف نسيم يوسف: العدوان الصليبي على بلاد الشام. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1984م.
20. جوزيف نسيم يوسف: العرب والروم واللاتين في الحرب الصليبية الأولي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (بدون تاريخ).
21. جوناثان ريلي سميث: الحملة الصليبية الأولى وفكرة الحروب الصليبية. ترجمة/ محمد فتحي الشاعر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م.
22. جوناثان ريلي سميث: تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة/ قاسم عبده قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2009م.
23. الحرب الصليبية الثالثة: ترجمة/ حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000م.

24. الحروب الصليبية: ترجمة/ حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1994م.
25. رحلة لويس السابع إلى الشرق: ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1995م.
26. روجر أوف ويندوفر: ورود التاريخ. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2000.
27. ستيفن رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة/ السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة 1993م. ج1/ ص181.
28. سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة التاسعة 2010م.
29. سعيد عبد الفتاح عاشور: أوروبا العصور الوسطي. لجنة البيان العربي، القاهرة، (بدون تاريخ).
30. عزيز سوريال عطية: الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب. ترجمة/ فيليب صابر سيف، دار الثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية 1977م.
31. غريغوريوس الملطي المعروف بابن العبري. ت 685هـ، تاريخ الزمان. ترجمة/ إسحق أرملة، دار المشرق، بيروت 1991.
32. فيلكس فابري، جولات الراهب فيلكس فابري ورحلاته. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2000م.
33. قاسم عبده قاسم: "اضطهاد الصليبيين ليهود أوروبا". مجلة إبداع، تصدر عن وزارة الثقافة المصرية، عدد 12 سنة 1997.
34. قاسم عبده قاسم: أثر الحروب الصليبية في العالم العربي. دار المعارف للطباعة، سوسة، تونس، (بدون تاريخ).
35. قاسم عبده قاسم: الحملة الصليبية الأولي نصوص ووثائق. دار عين للدراسات، القاهرة 2001م.

36. قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية. دار عين، القاهرة، الطبعة الأولى 1999م.

37. قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية. دار عين، القاهرة 2001م.

38. متي باريس، التاريخ الكبير. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 2001م.

39. مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. تحقيق/ عدنان يونس، مكتبة دنديس، عمان، الأردن 1999م.

40. محمد فوزي رحيل: نهاية الصليبيين. دار عين للدراسات، القاهرة، الطبعة الأولى 2009م.

41. محمد مؤنس عوض: معجم أعلام عصر الحروب الصليبية في الشرق والغرب، مكتبة الآداب، القاهرة 2014م.

42. محمود سعيد عمران: حضارة أوروبا في العصور الوسطي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998م.

43. ميخائيل السوري الكبير: روايات المؤرخ ميخائيل السوري الكبير. ترجمة/ سهيل زكار، الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية، دار الفكر، دمشق 1995م.

44. ميخائيل زابوروف: الصليبيون في الشرق. ترجمة/ إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو 1986م.

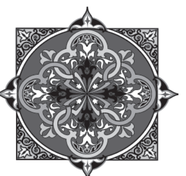
45. ميشيل بالار: الحملات الصليبية والشرق اللاتيني من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر. ترجمة/ بشير السباعي، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة، الطبعة الأولى 2003م.

46. وصف الأرض المقدسة: ترجمة/ سعيد البيشاوي، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1995م.

47. وليم الصوري، الحروب الصليبية. ترجمة د/ حسن حبشي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991م.
48. يوشع براور: الاستيطان الصليبي في فلسطين. ترجمة/ عبد الحافظ البنا، دار عين، القاهرة، الطبعة الأولى 2001م.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

1. August Krey: the first crusade: the accounts of eyewitnesses and participants Princeton 1921.
2. Dana.c. Munro: The children's crusade. The American history review, vol.19, no3 (apr 1914).
3. Gina Burke: the justifications for relic thefts in the middle ages. Miami University. Oxford. Ohaio. 2004.
4. Kenneth.M. Setton: A history of the crusades. The university of Wisconsin press. London. 1969.
5. New Catholic Encyclopedia: The catholic university of American press, Washington, 2003.
6. Robert the Monk: History of the First Crusade. historia iherosolimitana translation, 11. Carol Sweetenham Ashgate Publishing, England. 2006.



نماذج من الآثار الإسلامية في مدينة حمص وأثرها الحضاري حتى نهاية العصر المملوكي

د. فيان موفق النعيمي[1]

الملخص

حظيت مدينة حمص بعدد وافر من المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخها وآثارها وذلك بسبب موقعها وأهميتها السياسية والاقتصادية، فضلًا عن كونها أحد الأمصار الإسلامية، وقد اتفق المؤرخون والمهتمون بالآثار والتراث الإسلامي ودارسو المدن الإسلامية على أهمية مدينة حمص ودورها الحضاري وما تحويه من آثار إسلامية باهرة أدت دورها الطليعي في الحياة والمجتمع، وجاء اتفاقهم هذا بالرغم من عدم مشاهدة بعضهم المدينة أو زيارتها بل اكتفوا بتدوين مؤلفاتهم عنها بما توافر لديهم من مراجع تاريخية ذكرت محاسن المدينة وآثارها، ولكن تتميز فكرة بحثنا بأن اختياره جاء بعد زيارة سابقة للمدينة واطلاع على معالمها العمرانية والأثرية التي زادت من الإعجاب بتلك المعالم الحمصية وشجعتنا على الكتابة عنها.

(1) العراق – جامعة الموصل – كلية الآثار – قسم الآثار.

وسبق البحث، مدخل عرّف بحمص جغرافيًّا وتاريخيًّا وبيّن موقعها، ثم استعرض البحث أهم الآثار الإسلامية الشاخصة في المدينة وعمارتها الدينية (لا سيما الجامع النوري وجامع خالد بن الوليد)، والدفاعية (كالقلعة وحصن الأكراد) وغيرها وتبيان أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: حمص – الآثار الإسلامية – الدفاعية – الدينية.

Summary

Examples of Islamic Architectures in the Homs city and its cultural impact in the end of mamluk era

The city of Homs has had a large number of historians who have written about its history and effects، due to its location، political and economic importance، as well as being one of the Islamic regions. Hence، there is almost no Islamic city without a historian of this kind describing plans and neighborhoods. Historians، those interested in antiquities and Islamic heritage، and scholars of Islamic cities have agreed on the importance of the city of Homs، its cultural role and the impressive Islamic. Their agreement came despite the fact that some of them did not see or visit the city، but rather wrote down their books on it، with what they had of historical references that mentioned the advantages and effects of the city.

مدخل

تُعد مدينة حمص من أهم المدن الشامية التي تنبه لها عدد وافر من المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخها وآثارها، وذلك بسبب موقعها وأهميتها السياسية والاقتصادية، فضلًا عن كونها أحد الأمصار الإسلامية، وقد اتفق المؤرخون

والمهتمون بالآثار والتراث الإسلامي ودارسو المدن الإسلامية على أهمية مدينة حمص، ودورها الحضاري، وما تحويه من آثار إسلامية باهرة أدت دورها الطليعي في الحياة والمجتمع، وجاء اتفاقهم هذا بالرغم من عدم مشاهدة بعضهم المدينة أو زيارتها بل اكتفوا بتدوين مؤلفاتهم عنها بما توافر لديهم من مراجع تاريخية ذكرت محاسن المدينة وآثارها، ولكن تتميز فكرة بحثنا بأن اختياره جاء بعد زيارة سابقة للمدينة واطلاع على معالمها العمرانية والأثرية التي زادت من الإعجاب بتلك المعالم الحمصية وشجعتنا على الكتابة عنها.

وسبق البحث، مدخل عرّف بحمص جغرافيًّا وتاريخيًّا وبيّن موقعها، ثم استعرض البحث أهم الآثار الإسلامية الشاخصة في المدينة وعمارتها الدينية (لا سيما الجامع النوري وجامع خالد بن الوليد)، والدفاعية (كالقلعة وحصن الأكراد) وغيرها وتبيان أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

واقتضت طبيعة البحث الرجوع إلى مصادر ومراجع مختلفة فمنها ما يتعلق بالمصادر البلدانية والجغرافية مثل: معجم البلدان لياقوت الحموي وأحسن التقاسيم للمقدسي وغيرهما، والمصادر التاريخية البحتة مثل: تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، ومروج الذهب للمسعودي، والبداية والنهاية لابن كثير وغيرها، فضلًا عمّا يتعلق بالعمارة الإسلامية، لا سيما كتب أدب الرحلات (كرحلة ابن جبير وابن بطوطة) التي حفلت بالكثير من الحديث عن تلك المعالم.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها: إثبات أن تلك المعالم كان لها الأثر الأكبر في ازدهار المدينة اقتصاديًّا نظرًا لكثرة الوفود من مختلف بلدان العالم لمشاهدة تلك المعالم كما أنها حققت منافع أخرى اجتماعية وسياحية وثقافية، وتضمّن البحث مقترحات عامة للحفاظ على الآثار الإسلامية في حمص من الاندثار، والإبقاء على معالمها الجميلة دون المساس بجوهرها عند فترة بنائها الأولى.

مقدمة جغرافية وتاريخية عن مدينة حمص

كانت حمص ثالث مدينة سورية من حيث عدد السكان والأهمية بعد دمشق وحلب، وتقع في الجزء الغربي من وسط سورية، وعلى الطريق بين دمشق وحلب، تبعد 160كم عن العاصمة، وتُعدّ بموقعها المتوسّط همزة الوصل بين المناطق الشمالية والجنوبية والغربية والشّرقية، وترتفع عن سطح البحر بحوالي 508م، ويعود تاريخها إلى عام 2300 قبل الميلاد، وكانت تسمى في عهد الرومان باسم (أميسا) ولها تاريخ عريق[1].

وتحد حمص من الشمال مدينة حماة، ومن الجنوب مدينتا دمشق وبعلبك، من الشرق دير الزور، ومن الغرب طرطوس وعكار وطرابلس، وورد اسم حمص محرفًا في (وثائق ايبلا)[2]، وتدل الأخبار الموثقة التي تمت في تل النبي مندو قرب حمص أن مدينة حمص عادت للحضور، وما زالت الدراسات الأثرية قاصرة عن تحديد تاريخ حمص في العصر البرونزي والحديدي[3].

وفتح المسلمون حمص صلحًا بقيادة الصحابي الجليل أبي عبيدة بن الجراح سنة 14هـ/ 635م، ثم أُجلوا عنها وأعادوا الجزية إلى أهلها، فحزن عليهم أهل حمص، ثم فُتحت المدينة بعد (معركة اليرموك) حربًا سنة 15هـ/ 636م بعد حصار دام سنتين، وقتال شديد بقيادة خالد بن الوليد وآخرين من قادة الفتح الإسلامي، واستشهد فيها من المسلمين ما يقرب من (235) صحابيًا منهم كما يُروى: عكرمة

(1) الخوري، منير وأسعد، عيسى: تاريخ حمص، مطرانية حمص (حمص – 1983م)، ج2، ص19.

(2) هي وثائق تعود لمملكة ايبلا التي ازدهرت شمال غرب سوريا (مدينة إدلب اليوم) منتصف الألف الثالث قبل الميلاد وبسطت نفوذها على المناطق الواقعة بين هضبة الأناضول وشبه جزيرة سيناء. ينظر: بهنسي، عفيف: وثائق ايبلا، وزارة الثقافة (دمشق – 1958م)، ص12.

(3) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج2، ص19.

ابن أبي جهل، ثم تسلمها السمط بن الأسود الكندي[1]، وقسّم منازلها بين السكان الجدد، وعندما غادرها جيش المسلمين خلّف عليها عبادة بن الصامت[2].

كانت حمص بداية الفتح الإسلامي تضم قنسرين والرستن وحماة وسلمية وشيزر وأفاميا وجسر الشغور ومرافئ طرطوس وبانياس وجبلة واللاذقية والفرقلس والقريتين وتدمر، وأصبحت أحد الأجناد الأربعة في بلاد الشام[3].

دانت البلاد الإسلامية للخليفة معاوية ابن أبي سفيان سنة 41هـ/ 661م، وكان لحمص اهتمام زائد بالسياسة والخلافة، ووجهة نظر متميزة، ومركز ثقل في الأحداث منذ البداية، فشارك أهل حمص بفعالية في الأحداث والفتن والتمردات في وقت مبكر من الفتح الإسلامي.

وكانت حمص أيام الأمويين في المقدمة مقصد كثير من أمرائهم، وفي عهد العباسيين ضعف دور حمص، وفقدت جزءًا من أهميتها ومكانتها لانتقال عاصمة الخلافة إلى بغداد، وابتعادها عن حمص، وعلى الرغم من ذلك استمر أهل حمص يعتزون بأنفسهم ولم يتوانوا بالوثوب على حكامهم الظلمة، لكن سطوتهم بدأت تخفت وتتضاءل حتى وثب الحمصيون على عامل الرشيد رافع بن ليث سنة 190هـ/ 805م، فخرج إليهم فاسترضوه فعفا عنهم، وتمرد أهل حمص على الخليفة الأمين 194هـ/ 809م فقتل عددًا منهم، وأحرقت نواحي حمص، وثاروا أيام الخليفة

(1) هو أحد القادة الذين أرسلهم أبو عبيدة رفقة خالد بن الوليد لفتح حمص وقنسرين. ينظر: الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب (بيروت – 1987م)، ج2، ص304.

(2) أحد الصحابة الذين رووا عدة أحاديث عن الرسول محمد ﷺ ولاحقًا أصبح من القادة الذين أسهموا في الفتوحات الإسلامية. ينظر: الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج2، ص 475.

(3) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان، دار الكتب، (القاهرة – 1964م)، ص137.

المتوكل، أعوام (240هـ/ 854م) و(241هـ/ 855م) والمستعين (248هـ/ 862م) وفي كل مرة تهدم المدينة وتخرب ويقتل ويشرد أهلها وينكّل بهم.

خضعت حمص لسلطة سيف الدولة الحمداني (303 – 356هـ/ 915 – 967م)[1] فارتبطت بحلب حتى عام 406هـ/ 1019م، وممن حكمها في تلك المدة: أبو فراس الحمداني (320 – 357هـ/ 932 – 968م)[2]، إذ عانت حمص الويلات بسبب الحروب القائمة بين الحمدانيين والبيزنطيين المتمركزين في إنطاكيا، فقد هاجمها الإمبراطور نقفور الفقاش عام 359هـ/ 969م، بعد وفاة سيف الدولة الحمداني، فنهبها وسبى أهلها ودمر جامعها، ثم أحرقها بعد أن أخلاها من أهلها، وفي عام365هـ/ 975م زحف إليها الإمبراطور البيزنطي يوحنا الأول واستولى عليها، فتعرضت للنهب والحرق مرة ثانية في عام 393هـ/ 1002م، إذ أحرقها دوق إنطاكية البيزنطي إثناسيوس الرابع بعد التجاء أهلها إلى كنيسة مار قسطنطين، وبعد زوال الدولة الحمدانية تقاسم أمراء البادية بني مرداس[3] السلطة على حمص عام 479هـ/ 1086م، واعترف أمير حمص خلف بن ملاعب (466 – 483هـ/ 1073 – 1090م)[4] بسلطة الفاطميين على حمص، مما أزعج السلاجقة في أصفهان، فزحفوا

(1) هو علي ابن أبي الهيجاء بن حمدان، اشتهر بمقارعته الروم البيزنطيين على الحدود العربية. ينظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي: الكامل في التاريخ، المطبعة الكبرى، (القاهرة – 1967م)، ج3، ص485.

(2) هو أبو فراس الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي، شاعر وقائد عسكري، وهو ابن عم سيف الدولة. ينظر: ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص486.

(3) أسرة عربية أسست دولة شملت حلب ومنبج وبالس والرقة وحمص وعدة مدن ساحلية، وأسسها صالح بن مرداس بعد سنة 414 هـ/ 1032م. ينظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص151.

(4) هو أحد حكام حمص، لقب بسيف الدولة، وكان شجاعًا جبارًا ظالمًا يقطع الطريق. ينظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 4، ص 403.

إليها فمنحت إلى السلجوقي تاج الدولة تتش، ومن ثَم إلى وضاح الدولة الذي قاتله إسماعيليون عام 491 هـ/ 1097م بين عامي 510 – 520هـ/ 1116 – 1126م، وخضعت حمص للاحتلال الصليبي مرتين، ولكن في عام 533هـ/ 1138م أعادها عماد الدين الزنكي بعد حصارها، ولكنها آلت للأيوبيين فرمموا أسوارها وأصلحوا تلفها، وبعد معركة عين جالوت وسقوط العباسيين على يد المغول قام السلطان المملوكي قطز بحركة تطهير واسعة شملت بلاد الشام بأكملها، فاستردّ دمشق من يد المغول، كما قام القائد بيبرس البندقدار (ت: 676هـ/ 1277م) بمطاردتهم عن باقي مدن بلاد الشام، فاستطاع تحرير حلب وضمّها إلى سلطنة المماليك حوالي عام 661هـ/ 1263م، وقد أعطى مدينة حمص للأمير بيليك العلائي بعد وفاة صاحبها الأشرف موسى بن إبراهيم الأيوبي على اعتباره الاجدر بحكمها[1].

كما خضعت مدينة حمص إلى سيطرة المماليك البحرية الذين حكموا مصر والحجاز وبلاد الشام للفترة بين (648 – 784هـ/ 1250 – 1382م)، وبذلك سارت على الثوابت السياسية والإدارية نفسها التي عمل بها في باقي مناطق المشرق الإسلامي من حيث اعتمادها على الشريعة الإسلامية.

وتضم مدينة حمص عدة مواقع أثرية، إذ شيّدت فيها أبنية أثرية في مراحل مختلفة من العصور القديمة، فضلًا عن أبنية دينية من مساجد ومقامات خلال العصر الإسلامي، كما شيدت فيها كنائس ومعابد خلال العهود القديمة والإسلامية الوسيطة المتأخرة.

(1) ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة، مطبعة دار الكتب، (القاهرة – 1918م)، ج2، ص286. ينظر ملحق (1) خارطة مدينة حمص.

المبحث الأول

المباني الدفاعية

تشير عدد من المصادر التاريخية إلى أن العرب كانوا على دراية كبيرة بفن تحصين المدن سواء في المدة التي سبقت الإسلام أو بعده، ويتجلى ذلك واضحًا بالمدن التي تركوها وما زالت آثار بعضها شاخصة متمثلة بوسائل التحصين كالحصون، والقلاع، والأسوار، والأبواب.

وكان الدافع لإقامتها والاهتمام بتشييدها عسكريًا بغية الدفاع عن المدن وحدودها من الأخطار الداخلية أو الخارجية التي قد تواجهها[1]، ولم يكن تحصين المدن قد جاء اعتباطًا، بل إن التحصين أقيم بمواقع اختيرت كي تفي بالمتطلبات العسكرية التي تستوجبها ظروف الحرب والتحرير[2].

أولًا - القلعة[3]

لعل أقدم موقع سكني في مدينة حمص هو القلعة أو قلعة أسامة، والتي تبعد عن نهر العاصي حوالي 2،5 كم، ولقد أثبتت اللقى الفخارية أن هذا الموقع كان مسكونًا منذ النصف الثاني للألف الثالث قبل الميلاد[4].

---

(1) محمد، حجاجي إبراهيم: "القلاع وتطور الفكرة الهندسية"، مجلة المنهل، مج48، ع (454)، (الرياض – 1987م)، ص290.

(2) النعيمي، فيان موفق: خطط مدينة الموصل في العصور الإسلامية، المكتب العربي للمعارف (القاهرة – 2015 م)، ص20.

(3) كلمة القلعة لغة مأخوذة من لفظة "قلع" بمعنى الحصن الممتنع على جبل وجمعها قلاع. ينظر: الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (الكويت، مطبعة الرسالة – 1980م)، ج1، ص65؛ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة – 1973م)، ج1، ص163.

(4) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج2، ص16.

واكتشف في القلعة صهريج بعمق 27 مترًا يعود إلى العهد الأيوبي، مكون من بضع طوابق، له أدراج طول ضلع مربعه 5 أمتار. ولا شك أن لهذا الصهريج أهمية حضارية وعسكرية مهمة، أما عن أهمية القلعة بعد الفتح الإسلامي فقد وصفها المقدسي[1] بقوله: "حمص ليس بالشام أكبر منها وفيها قلعة متعالية عن البلد ترى من خارج". وأضاف الرحالة ابن جبير[2] في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بقوله: "وبقبلي المدينة قلعة حصينة منيعة، عاصية غير مطيعة، قد تميزت وانحازت بموضعها عنها". كما وصفها القلقشندي[3] بقوله: "اكتسبت قلعة حمص أهمية عظيمة بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام، حيث كانت مدينة حمص الجند الرابع من الأجناد الخمسة".

وأظهرت الدراسات أن القلعة عبارة عن قلعتين تقوم واحدة (الأيوبية) فوق الأخرى (الحمدانية) التي حكمت بين 317 – 394هـ/ 929 – 1003م، وقد نسبت الى أسامة بن منقذ، والحقيقة أن القلعة الحمدانية لم يبنها أسامة؛ بل إن أباه نصر بن علي بن منقذ (488 – 584هـ/ 1095 – 1188م) صاحب شيزر، أخذها من الأمير خلف بن ملاعب – سابق الذكر – عام 497 هـ/ 1103م، ويبدو أن القلعة الحمدانية انهارت نتيجة زلزال ضرب المنطقة عام 565هـ/ 1169م، وذكر ابن الأثير أن نور الدين زنكي قد جدد ما تهدم من أسوارها وقلعتها، وزاد في تحصينها الملك المجاهد شيركوه بن محمد شيركوه الذي حفر خندق القلعة وعمّقه ووسّعه؛ لأنه كان من الثغور الإسلامية المهمة، وساق إلى حمص المياه، إذ جاء عند

(1) شمس الدين أبو عبدالله أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، (ليدن – 1909م)، ص57.

(2) أبو الحسن محمد بن أحمد: رحلة ابن جبير، دار الكاتب اللبناني (بيروت – لا. ت)، ص 96.

(3) أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر، (دمشق – 1987م)، ج4، ص149.

ابن الأثير[1]: " أطاعه في ذلك العاصي الذي لم يطع قبله لغيره من الملوك". ونقش ذلك على الحجر في أعلى البرج الشمالي سنة 594 - 599 هـ/ 1197 – 1201م، ما نصه: "بسم الله الرحمن الرحيم أمر بعمارة هذا البرج الملك المجاهد شيركوه بن أسد الدين محمد بن شيركوه ناصر أمير المؤمنين أعزه الله أنصاره تولى عبده موافق سنة تسع و تسعين و خمسمائة"[2].

وعند قدوم الظاهر بيبرس إلى مدينة حمص سنة 664هـ/ 1265م قام بترميم ما تصدع من سفح القلعة بعدما رأى أن الخراب أخذ يتسرب إليها، وأعاد إليها متانتها ليعتصم بها الجند وقت الحاجة، وبقيت القلعة شامخة حتى دانت المدينة وقلعتها العاصية لإبراهيم باشا المصري بعد انتصاره على العثمانيين في حملته على بلاد الشام سنة 1248هـ/ 1832م، وبقي فيها ثماني سنوات، وقد رأى من أهلها تشبثهم بالدولة العثمانية فتشدد في معاملتهم، ودمر القلعة تدميرًا كاملًا، وأخذ حجارتها الضخمة وأعمدتها وبنى بها مقرًا ومستودعات لجيشه خارج أسوار المدينة[3].

وحُصِّنتْ المدينة عبر مراحل عصور تاريخية مختلفة فظهرت أهمية القلعة لكونها معقلًا للجيش ومستودعًا للذخيرة والعُدد الحربية، وقد خضعت القلاع في المدن الإسلامية بصورة عامة ومدينة حمص بصورة خاصة لموازين ثابتة لكي تؤدي وظيفتها الدفاعية، فأقيمت في أعلى نقطة من المدينة على تلال وهضاب لها مناعة لمراقبة حدود الدولة، وليشرف من فيها للحفاظ عليها وما يجاورها من طرق ومرافق مؤدية لها.

(1) الكامل في التاريخ، ج5، ص64.
(2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 5، ص64.
(3) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج2، ص121.

فضلًا عن ذلك فقد زودت القلعة بعناصر دفاعية كالأبراج والمزاغل، فالأبراج أبنية مرتفعة بأشكال مختلفة منها نصف المستديرة ومنها المضلعة، تستخدم غالبًا للمراقبة، وتزود بسقاطات لإلقاء المقذوفات والزيوت المغلية على المهاجمين[1].

أما المزاغل فهي عبارة عن فتحات طويلة ضيقة من الخارج توجد في القلاع وفي الأبراج فضلًا عن الأسوار، وفائدتها أنها تمنح المدافع حرية الحركة وتصويب السهام إلى الخصم دون إعاقة كالأبراج الآشورية التي كانت مزودة بكثير من المزاغل[2].

ومن الملاحظ أن موقع أبواب قلعة حمص اتسم بصفات عسكرية تدل على المعرفة والدراية الحربية بفن التحصين، فموقع باب السر المؤدي للنهر يشير إلى إمكانية الاستفادة منه لدى الجيش والوالي عندما تحاصر القلعة أو اتخذاه كمنفذ سري لإجراء خطة دفاعية وعمل هجوم طارئ على العدو من أماكن قد لا يتوقعونها عند الحرب، فضلًا عن تزويده بالمؤن والغذاء والعتاد والمياه، أما باب القلعة فلكونه يطل على ميدان الجيش فهو يعطي للقلعة هيبة عسكرية ويهيئ بموقعه الأجواء لدى الوالي أو الحاكم للإشراف على تدريب الجيش من داخل القلعة.

وتعرضت القلعة كبقية الآثار الإسلامية الى التخريب والدمار جراء الكوارث الطبيعية والبشرية، ومنها: الزلازل التي أصابت حمص عامي (552هـ/ 1157م) و(565هـ/ 1169م)، فقال ابن الأثير[3]: "إن بالشام زلازل كثيرة قوية خربت كثيرًا من البلاد، وهلك فيها ما لا يحصى كثرة، فخرب منها بالمرة حماة وشيزر وكفر طاب والمعرة وأفاميا وحمص وحصن الأكراد وعرقة واللاذقية وطرابلس وأنطاكية،

(1) محمد: القلاع وتطور الفكرة الهندسية، ص291.

(2) باقر، طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، (بغداد، مطبعة الحوادث – 1973م)، ص160.

(3) الكامل في التاريخ، ج5، ص64.

وأما ما لم يكثر فيه الخراب ولكن خرب أكثره فجميع الشام، وتهدمت أسوار البلاد والقلاع، فقام نور الدين محمود في ذلك المقام المرضي، وخاف على بلاد الإسلام من الفرنج حيث خربت الأسوار، فجمع عساكره وأقام بأطراف بلاده يغير على بلاد الفرنج ويعمل في الأسوار في سائر البلاد، فلم يزل كذلك حتى فرغ من جميع أسوار البلاد. وقال الذهبي[1]: "زلزلة عظيمة شققت قلعة حمص، وأخربت حصن الأكراد، وتعدت إلى قبرس، وأخربت بنابلس ما بقي، قال العز النسابة: هذه هي الزلزلة العظمى التي هدمت بلاد الساحل، صور، وطرابلس، وعرقة، ورمت بدمشق رؤوس المؤذن، وقتلت مغربيًا بالكلاسة ومملوكًا."

كما تعرضت القلعة الى الخراب عندما حاول هولاكو احتلال المدينة وطلب من صاحبها الأشرف موسى الأيوبي أن يخرب سور قلعتها، فلم يخرب منها إلا شيئًا قليلًا، لأنها مدينته[2].

إن الناحية الحضارية لقلعة حمص تتمثل في كونها مكانًا لسجن عدد من الخارجين على سياسة الدولة ومرتكبي الجرائم والجنايات ونفيهم[3]، إذ استخدمت من قبل عدد من أمرائها لتؤدي هذا الغرض لحصانتها، كما حدث مثلًا للأمير (نجم الدين إيلغازي بن أرتق) الذي كان يشرب الخمر حتى قام صاحب الشرطة خير خان بن قراجا بسجنه في القلعة سنة 508هـ/ 1114م[4]، كما كان السلطان المملوكي الناصر

(1) شمس الدين محمد بن أحمد: تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمر، دار الكاتب العربي (بيروت – 1997م)، ج42، ص46.

(2) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد: المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، (القاهرة – بدون تاريخ)، ج1، ص450.

(3) اليونيني، شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن عيسى: ذيل مرآة الزمان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيد آباد الدكن، الهند – 1960م)، ج1، ص190.

(4) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2، ص 53.

محمد بن قلاوون يقبض على بعض معارضيه، ثم يبعث بهم إلى قلعة حمص فيعتقلهم بها[1].

ثانيا - السور

يحيط بالقلعة سور مكين محكم يحف به خندق يفصل القلعة عما يجاورها ويتخلل بناءها أبواب يكاد أن يكون بعضها سرية بموقعها لجعلها منفذًا للجيش أو الوالي وقت الهجوم الطارئ، والتي غالبًا ما تشحن بالمقاتلة لكي لا تكون نقطة مرصودة[2].

ويعد السور من أبرز وأهم العناصر الدفاعية التي توفر الحماية الأساسية لأية مدينة، وخاصة المدن التي تتمتع بمركز تجاري واقتصادي مرموق، حيث غالبًا ما تحول الأسوار المنيعة دون تحقيق أغراض الغزاة الطامعين، ويقدم لنا الرحالة ابن جبير[3] وصفًا دقيقًا لهذه الأسوار والقلعة وما كان فيها من تنظيم وترتيب في البناء والمعمار، فيقول عنها: "وأسوار هذه المدينة غاية في العتاقة والوثاقة، مرصوص بناؤها بالحجارة الصم السود، وأبوابها أبواب حديد، سامية الإشراف، هائلة المنظر، رائعة الإطلال والأناقة، تكتنفها الأبراج المشيدة الحصينة. وأما داخلها فما شئت من بادية شعثاء، خلقة الأرجاء، ملفقة البناء، لا إشراق لآفاقها، ولا رونق لأسواقها، كاسدة لا عهد لها بنفاقها".

وتقع مدينة حمص القديمة ضمن الأسوار التي أعطى امتداد مسارها شكلًا يقترب قليلًا من المستطيل المشوّه في استقامة أضلاعه، وتشكل قلعة حمص

(1) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج42، ص 57.
(2) بيرتون، بيج: البرج في العمارة الحربية، ترجمة: دائرة المعارف الإسلامية، (بيروت، دار الكتاب اللبناني – 1981م)، ص71.
(3) الرحلة، ص960.

الزاوية الجنوبية الغربية لهذا المستطيل، والمدينة القديمة المحصورة ضمن الأسوار هي مدينة حمص الإسلامية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخندق الذي يحيط بجدران أسوارها من جميع الجهات، فهو من ضمن النظام الدفاعي لمدينة حمص القديمة، ولقد أثبتت الحفريات الحديثة أنه لا وجود لعلاقة مباشرة لكتلة جدران الأسوار وبالتالي لشكل المدينة القديمة بمخطط مدينة حمص التي وجدت زمن الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، فالمخطط الحالي للمدينة القديمة في حمص هو مخطط إسلامي، والأسوار الرومانية مدفونة تحت أنقاض المدينة القديمة الحالية مباشرة[1]، وزودت الأسوار بجدران ضخمة مدعمة بأبراج للمراقبة، وأبواب من جهات مختلفة حولها خندق، فضلًا عن ساحات لتدريب الجيش وإقامة المراسيم العسكرية.

ويقال إن مروان الثاني آخر الخلفاء الأمويين الذي حكم بين عامي (127 – 132هـ/ 744 – 750م) كان قد أمر برفع أسوار مدينة حمص، وعليه فإما أن تكون أسوار مدينة حمص الإسلامية قد شيدت في عهد الخلفاء الأمويين الأوائل ثم تهدمت كليًا أو جزئيًا بسبب الاضطرابات التي أثارها سليمان بن هشام، ولذا أمر برفع الأسوار مرة ثانية، أو أن أمر رفع الأسوار كان هو تشييدها، ونرجح الرأي الأول بسبب المكانة التي كانت تمتاز بها حمص في باكورة العصر الإسلامي، ويبدو أن أسوار حمص كانت متينة بحيث إنها ساعدت على إفشال الهجوم الصليبي في عام 491هـ/ 1098م، ويؤيد هذا الرأي تحول حمص إلى مركز حربي ضخم لمقارعة الصليبيين عند بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ومن الممكن أن تكون أسوار حمص قد دمرت جزئيًا مرة أخرى خلال الهجوم الصليبي الثاني في عام 520هـ/ 1126م، لكنها رممت؛ إذ إن ابن جبير الذي زار حمص في القرن السادس

(1) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج1، ص17.

الهجري/ الثاني عشر الميلادي وصف أسوارها بأنها في غاية المتانة والرشاقة، وأن أبوابها كانت مصنوعة من الحديد[1].

وأصابت الزلازل مدينة حمص كما أسلفنا سابقًا، وضعفت نتيجة حدوثها جدران الأسوار التي من الممكن أن أجزاء منها قد انهارت، وفي عهد المنصور إبراهيم (637 – 644هـ/ 1239 – 1246م) من أيوبية حمص اشتدت الهجمات الصليبية على حمص مما اضطر هذا الحاكم إلى تقوية الأسوار والاهتمام بها، ويبدو أن البقايا الحالية من كتلة أسوار مدينة حمص وبواباتها تعود إلى عهد المنصور إبراهيم المملوكي.

ويتبين أن أفخم ما وصل إليه السور من بناء دفاعي كان في العهد الأتابكي (521 – 660هـ/ 1127 – 1261م)، فالأبراج السائدة تبرز عن سمك الجدار بالقدر الذي يؤمّن المراقبة والدفاع، كما أن تقاربها من بعضها يجعل العدو في متناول سهام المدافعين لدى اقترابه من السور، واتخذت المزاغل أوضاعًا مختلفة على هيئة مخروطية مع بعض الميل نحو الأسفل؛ ليسهل التحكم بالعدو وإصابته على مسافات متعددة، وتستمر فتحتها بالضيق من الخارج ليكون المدافع في مأمن من الإصابة الخارجية، وواسعة من الداخل لتسمح بتربص مدافع أو أكثر بكل سهولة، وبتصويب الأسلحة بدقة، فضلًا عن الشرفات التي تمكن المدافع من الاحتماء خلفها ورمي المهاجم بالأسلحة.

ثالثا - حصن الأكراد

هو حصن منيع حصين على الجبل الذي يقابل حمص من جهة الغرب، وهو جبل الجليل المتصل بجبل لبنان، ويقع بين بعلبك وحمص، وسبب نسبته إلى الأكراد:

(1) الرحلة، ص96.

أن شبل الدولة نصر بن مرداس صاحب حمص أسكن فيه قومًا من الأكراد في سنة 422هـ/ 1030م، فنسب إليهم، وكان من قبل يسمى: "حصن السفح"[1]، ويقع على ربوة بركانية ارتفاعها 650م عن سطح البحر، والمعروف أنه بني للسيطرة على فتحة حمص التي تعتبر مدخل سوريا الداخلية، ومن خلال هذه الفتحة كانت تتواصل سوريا مع منطقة البحر المتوسط، وفي الأزمنة القديمة كانت أهمية ذلك الممر تزداد بازدياد عدد الغزاة الذين كانوا يتوافدون لفتح منطقة الساحل، ومن أبرزهم الصليبيون، وكان النزاع على القلعة داميًا وقاسيًا ومستمرًا عبر العصور، ففي عام 503 – 504هـ/ 1109 – 1110م أتى الصليبيون واحتلوها، وفي عام 537هـ/ 1142م سلّم أمير طرابلس الصليبي تنكريد القلعة لفرسان الأسبتارية (فرسان المشفى) التي هي إحدى أهم الفرق الصليبية المقاتلة إلى أن تمكن السلطان المملوكي الظاهر بيبرس عام 670هـ/ 1271م من الاستيلاء عليها بطريقة عسكرية فذة، وشهر كامل من القتال، وقد أتى الرحالة المغربي ابن جبير[2] على ذكرها حين قال: "وما ظنك ببلد حصن الأكراد منه على أميال يسيرة، وهو معقل العدو، فهو منه تتراءى ناره، ويحرق إذا يطير شراره، ويتعهد إذا شاء كل يوم مغاره". كما دخل إلى هذا الحصن ابن بطوطة بعد أن كان في مدينة طرابلس وذلك بعد أن استعاده الظاهر بيبرس من الصليبيين، ولطالما اعتز به العرب وفرحوا باسترداده منهم، ويصف ابن بطوطة[3] زيارته له بقوله: "ثم سافرت من طرابلس إلى حصن الأكراد، وهو بلد صغير كثير الأشجار والأنهار بأعلى تل".

(1) الحموي، شهاب الدين عبدالله ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، دار بيروت، (بيروت – 1965م)، ج2، ص264.

(2) الرحلة، ص96. ينظر: ملحق (2) صور حصن الأكراد.

(3) أبو عبدالله محمد بن إبراهيم: رحلة ابن بطوطة، دار صادر، (بيروت – 1964م)، ص28.

تغطي القلعة مساحة 3000 متر مربع، ولها 13 برجًا ضخمًا، فضلًا عن العديد من المستودعات، وخزانات المياه، والسراديب، والجسور، والإسطبلات، وتتسع لحوالي 5000 جندي مع عتادهم وخيولهم ومؤونتهم لمدة خمس سنوات، ولاحقًا تحولت إلى أثر سياحي عرف باسم (قلعة الحصن)، وقد عمل في إدارته عدد من الأمراء طلية العهود الإسلامية، مما يدل على أهميته، وممن تولاه الأمير سيف الدين بلبان ملك الأمراء الطباخي، مملوك المنصور قلاوون المملوكي، أمير جليل موصوف بالشجاعة والحشمة، وكثرة المماليك والعدد والخيل وجودة السياسة، عمل في نيابة حصن الأكراد ونيابة طرابلس وغير ذلك، وأظهر اهتمامًا فيها، حتى توفي في سنة 706هـ/ 1306م[1].

ومن خلال إشارة بعض النصوص التاريخية نستطيع أن نوضح بعض النقاط المهمة التي قد تتعلق بسلك المبنى ووظيفته، فقد أشارت بعض الحوادث إلى أن قلعة الحصن كانت بمنزلة محكمة ينفذ فيها الاعتقال لتأديب ذوي النفوذ، أو أنها – كقلعة حمص – مكان لسجن عدد من الخارجين على سياسة الدولة، ومرتكبي الجرائم والجنايات ونفيهم، كما حدث للأمير عز الدين أيبك بن عبدالله الموصلي الظاهري نائب السلطنة بحمص، وكان ولي حمص مدة ثم عزله الملك الظاهر عنها ونفاه إلى حصن الأكراد، وكان شجاعًا مقدامًا، سنة 676هـ/ 1277م[2].

وقد صمد هذا الحصن كثيرًا بوجه الغزاة ومن ذلك: صموده أمام الصليبيين أيام المماليك، ويصف ابن شداد[3] ذلك الصمود لهذه القلعة بقوله: "ولم تزل الفرنج

(1) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، دار فرانزشتاييز (فيسباداان – 1961م)، ج3، ص423.

(2) الذهبي: تاريخ الاسلام، ج44، ص 335.

(3) محمد بن علي بن إبراهيم: الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، (دمشق – 1956م)، ص81.

في هذا الحصن غير مكترثين بالجيوش، ولو كانوا في أكثر من القطر عددًا، وأغزر من البحر مددًا، يشنون منه الغارات، ويدركون الثارات، ويتوقلون منهما في الرافعة برجيْ سماء، ويتسلطون بهما على استنزال مولانا السلطان الظاهر، فأنهد إليهما عزمات تُباري الرياح الهوج، ويقصر عمّا يناله أيدي فتكاتها عوج، فأوطأ غوريهما ونجديهما رجاله وخيله، ودأب في قتالهما نهاره وليلة، حتى أخذ من فيه بالنواصي، وأنزلهم من أحسن القلاع والصياصي". ولمّا جاء الصليبيون، عجزوا عن السيطرة عليها لدفاع أهلها عنها.

وعندما استولى القائد التّتري تيمورلنك على بلاد الشام، مرَّ بمدينة حمص فلم يدمّرها أو يستبحها كما فعل ببقية المدن السورية، بل وهبها لجثمان الصحابي خالد بن الوليد الراقد فيها قائلًا: "يا خالد؛ إن حمص هديتي إليك أقدّمها من بطل إلى بطل"[1].

وممن اهتم بآثار حمص بشكل كبير: الملك الظاهر بيبرس سالف الذكر، حيث جدد أسوار حصن الأكراد وقلعتها، عمرها وعقدها حنايا، وحال بينها وبين المدينة بخندق، وبنى عليها أبرجة بطلاقات، وجدد ما هُدم من حصن عكار وزاد الأبرجة.

جاء ذلك الاهتمام بالرغم من وجوده في مصر باعتبارها مركز حكمه ومكان استقراره، فمثلما عمّر وبنى فيها الكثير من الآثار[2] فقد تابع بالاهتمام نفسه آثار بلاد الشام التي كانت تابعة لدولة المماليك الأولى[3]، وبنى عدة أبراج في حمص

(1) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج2، ص143.

(2) من المنشآت التي كانت بعهده: حمام بسوق الخيل لولده، كما أنه جدد الجامع الأقمر والجامع الأزهر، فضلًا عن بنائه جامع العافية بالحسينية، وعدة جوامع في الأعمال المصرية، وعمر جسرًا بالقليوبية. ينظر: الصفدي: الوافي بالوفيات، ج3، ص444.

(3) ومن الآثار التي عمرها في بلاد الشام: تجديده بالكرك برجين كانا صغيرين فهدمهما وكبرهما وعلاهما، وجدد مشهد زين العابدين بجامع دمشق، وأنشأ قلعة شميمس بجملتها، وأصلح قلعة شيزر، وقلعتي الشغر وبكاس. ينظر: الصفدي: المصدر نفسه والجزء والصفحة.

ومدن أخرى شامية، وكذلك من دمشق إلى تدمر والرحبة إلى الفرات، وجدد سفح قلعة حمص والدور السلطانية بها، وبني في أيامه ما لم يبنَ في أيام الخلفاء المصريين، ولا الملوك من بني أيوب وغيرهم من الأبنية، والرباع، وغيرها[1].

وبسبب وجود الحصن بقت مدينة حمص عصية على الطامعين من صليبيين وتتار وغيرهم والأمثلة كثيرة، ومنها:

أ - بعدما تمكن القائد الصليبي (ريموند صنجيل) من السيطرة على حصن الأكراد عاد نور الدين زنكي واستعادها، ثم قام الفرنج بمراسلة نور الدين يطلبون منه الصلح، فلم يجبهم، وتركوا عند حصن الأكراد من يحميه وعادوا إلى بلادهم، وبعد مدة من الوقت كسرت الفرنج نور الدين[2] تحت حصن الأكراد، ونجا هو بالجهد، ونزل على بحيرة حمص، وحلف لا يستظل بسقف حتى يأخذ بالثأر، ثم التقاهم في سنة 559هـ/ 1163م فطحنهم، وأسر ملوكهم، وقتل منهم عشرة آلاف، ثم جهز جيوشه مع أسد الدين منجد الشاور وانتصر[3]، حتى قام عدد من الشعراء بمدح الملك العادل نور الدين عقيب الحادثة التي شهدها مع الفرنج تحت حصن الأكراد ومنهم: عبدالله بن أسعد بن علي أبو الفرج الموصلي المعروف بابن الدهان[4] الذي قال:

(1) اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج1، ص44، حوادث 677هـ/ 1277م.

(2) ابن الأثير: المصدر السابق، ج5، ص89.

(3) الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، (بيروت – 1986م)، ج20، ص415.

(4) أديب فاضل وشاعر محسن قدم دمشق مرات في صحبة الفقيه أبي سعد ابن أبي عصرون، وكان يتردد إلى درسه وسمع منه صحيح مسلم والوسيط في التفسير للواحدي ثم ندب للتدريس بمدرسة حمص. ينظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد: وفيات الأعيان في أنباء ابناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت – 1987م)، ج3، ص57؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص100.

ظبي المواضي وأطراف القنا الذبلِ ضوامن لك ما حازوه من نفلِ
وكافل لك كافٍ ما تحاوله عز وعزم وبأس غير منتحل
وما يعيبك ما نالوه من سلب بالختل قد تؤسر الآساد بالحمل
وإنما أخلدوا جبنا إلى خدع إذ لم يكن لهم بالجيش من قبل
واستيقظوا وأراد الله غفلتكم لينفذ القدر المحتوم في الأزل
حتى أتوكم فلا المادي من أمم ولا الظبا كثب من مزهق عجل
قنا لنا وقسي غير موترة والخيل عارية ترعى مع الهمل
ما يصنع الليث لا ناب ولا ظفر بما حواليه من عفر ومن وعل
هلا وقد ركب الأسد الصقور وقد تسلوا الظبا تحت غابات من الأسل[1]

ب - سار الفرنج من طرابلس إلى حصن الأكراد، واتفقوا على الإغارة على أعمال حمص، فتوجهوا إليها وحاصروها، فعجز صاحب حمص أسد الدين شيركوه عنهم، ونجده ابن عمه الملك الظاهر غازي صاحب حلب، فعاد الفرنج إلى طرابلس[2].

المبحث الثاني

المباني الدينية

أ - الجوامع

تعد المساجد والجوامع (المساجد الجامعة) من المباني الدينية التي دأب العرب المسلمون على إنشائها عند فتحهم للمدن الإسلامية، وقد راعى العرب قبل تخطيطهم للمساجد أن يكون موقعها وسط العمران، وأن يبنى إلى جانبها مقر

(1) ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن: تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر (بيروت – 1997م)، ج27، ص82.
(2) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2، ص181.

الخليفة يعرف بـ(دار الإمارة)؛ باعتبار أن المسجد مرتبط بالسلطة الدنيوية، فضلًا عن كونه مركزًا تعليمي في العصر الإسلامي[1]، ثم توزع خطط الأهالي من حولهما من محلات وأحياء ودروب وأزقة.

وقد اشتهرت مدينة حمص بتعدد مساجدها الجامعة التي أقيمت في فترات زمنية مختلفة، فقد بنى العرب المسلمون إبان تحريرهم لها أول مسجد جامع كان يعرف بـ(المسجد الجامع)، وقد تواردت عليه أدوار معمارية غيرت الكثير من معالمه عبر العصور الإسلامية، ولابد أنه اتخذ التخطيط الذي كان سائدًا في المساجد في أثناء العصور الإسلامية الأولى التي اتسمت ببساطة البناء المكون من صحن مكشوف تحيط به أروقة أكبرها رواق القبلة، وفيها المحراب، وعلى يمينه المنبر[2]، وبعد أن انتاب مدينة حمص توسع في العمران والبناء وتزايد هجرة القبائل ظهرت الحاجة ملحّة إلى بناء مساجد جامعة أخرى لتكفي للأعداد الهائلة من المصلين، فجدد نور الدين محمود ابن عماد الدين سنة 566هـ/ 1170م في الحكم الأتابكي المسجد الجامع هذا، وأطلق عليه الجامع النوري، الذي يعد من أهم المساجد التي شيدت في حمص، وقد اختلفت الآراء والتكهنات حول أصل المبنى، إذ اعتقد بعض المستشرقين أن هذا المسجد في الأصل كان هيكلًا للشمس ثم حوّله القيصر ثيودوسيوس إلى كنيسة ثم حوّل المسلمون نصفه إبان الفتح العربي إلى جامع وبقي النصف الآخر كنيسة للمسيحيين، ويبدو أن العرب المسلمين لم تهيئ لهم الفرصة لاختيار موضع آخر؛ وذلك لانشغالهم بالفتوحات يومذاك[3]، كما أن شكل الكنيسة وافنيتها يقارب شيئًا ما شكل الجامع، فهدمت الكنيسة بما يلائم احتياجات الجامع، ومن الممكن أن يكون لهذا الرأي بعض

(1) عثمان، محمد عبدالستار: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة (الكويت – 1990م)، ص234.
(2) الألفي، أبو صالح: الفن الإسلامي، (ط2، بيروت، دار المعارف – لات)، ص122.
(3) الخوري وأسعد: تاريخ حمص، ج1، ص99.

الصحة فقد اكتشفت كتابات يونانية من العصر البيزنطي يمكن استنادًا لها التكهن بصحة هذا الرأي الأخير، إلا أنه من خلال التنقيب والدراسات الأثرية تتضح لنا الرؤيا الصحيحة، ويقال إن قسمًا من المبنى حوّل في العهد الأموي إلى مسجد وهو الذي عرف فيما بعد بالجامع الكبير، ويبدو أن لنور الدين الزنكي الفضل في إعادة تشييد الجامع الكبير الذي عُرف فيما بعد بالجامع النوري الكبير، حيث إن كتابات إسلامية منقوشة على حجارة وجدت فيه تشير إلى أن تجديد بنائه يعود إلى نور الدين الزنكي (549 – 577هـ/ 1154 – 1181م)، وكتلة البناء الحالية للجامع النوري الكبير بقيت على حالها منذ عهود نور الدين باستثناء بعض التعديلات التي كانت تطرأ على المبنى من حين لآخر، مثل تجديد بناء المئذنة في عام 615هـ/ 1218م في عهد حكم المجاهد شيركوه بن محمد بن أسد الدين شيركوه.

ومنها كذلك: جامع خالد بن الوليد، وكما اختلفت الآراء حول أصل الجامع النوري الكبير، فقد اختلف الإخباريون والجغرافيون العرب حول نسبة مقام خالد بن الوليد له، وفيما إذا كان القائد خالد بن الوليد قد توفي في حمص أم لا؟، وبالتالي المقام المعروف هو مقام خالد بن يزيد بن معاوية. ويبدو أن الآراء ترجح نسبة المقام إلى خالد بن الوليد[1]، ويقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة حمص، ويصف ابن جبير[2] موقعه بقوله: "وبشرقيها [أي القلعة] جبّانة فيها قبر خالد بن الوليد رضي الله عنه، هو سيف الله المسلول، ومعه قبر ابنه عبدالرحمن، وقبر عبيدالله بن عمر رضي الله عنهم".

ويعود تاريخ تشييد مقام خالد بن الوليد إلى عهد الملك الظاهر بيبرس البندقداري (658 – 666هـ/ 1216 – 1270م) إذ تقول إحدى الكتابتين المنقوشتين

(1) العش، محمد أبو الفرج: جامع خالد بن الوليد، الحوليات الأثرية، المجلد 19، (دمشق – 1969م)، ص27.

(2) الرحلة، ص96.

على الضريح الخشبي لخالد بن الوليد (وهي معروضة حاليًا في المتحف الوطني بدمشق):(1) بسم الله الرحمن الرحيم أمر بإنشائه على حرم تربة سيف الدولة وصاحب رسول الله خالد بن الوليد رضي الله (2) عنه مولانا السلطان الظاهر ركن الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين قاتل الكفرة والمشركين قاهر الخوارج (3) والمتمردين (و) يحيي العدل في العالمين ملك البحرين صاحب القبلتين خا(د) م الحرمين الشريفين وارث الملك سلطان العرب و(ال) عجم والترك (4) اسكندر الزمان صاحب القرآن بيبرس الصالحي قسيم أمير المؤمنين أعز الله سلطانه عند عبوره على (5) حمص للغزاة ببلاديس وذلك في شهر ذي الحجة سنة أربعة (كذا) وستين وستماية. وشيد المبنى الحالي لجامع خالد بن الوليد في عام 1912م في زمن حكم السلطان محمد رشاد الخامس[1].

أما بالنسبة إلى تخطيط تلك المساجد وبنائها فلا يمكن تحديد هويتها، فقد مرّ على تلك المباني أدوار معمارية مختلفة غيرت الكثير من المعالم الأصلية للبناء، وكل ما وصلنا من كتب التاريخ والتراجم لا يسلط الضوء الكافي على الجوانب التي تهم الباحث في تخطيط مثل تلك المباني وبنائها، وبصورة عامة فقد اختلف تخطيط المساجد الجامعة في العصر الراشدي والأموي عن العصور العباسية التالية، حيث اتسم التخطيط بوجود المصلّى المتألّف من بيت صلاة وصحن واسكوبين موازيين لجدار القبلة تتعامد عليها بلاطة معترضة فضلًا عن المجندات.

إن الأثر الحضاري للجوامع فضلًا عن كونها مركزًا للعبادة والتعليم الديني وتوزيع الصدقات على الفقراء والمتعففين، هو وجودها قريبة من الأسواق ومركز المدينة، ولم تخل المدينة من المساجد الصغيرة التي كانت تقام في محلات المدينة والتي غالبًا ما كانت تعرف باسم المحلة أو القبيلة التي أنشئت فيها.

---

(1) الموصلي، محمد ماجد: تاريخ مدينة حمص وآثارها، ص23.

ب - المباني الجنائزية

تعد المباني الجنائزية من المباني الإسلامية والآثار الشاخصة لا تزال تحتفظ بطرز بنائها وعمرانها في مدينة الموصل حتى الوقت الحاضر، فقد عرف أهل الموصل بحبهم لدينهم وتمسكهم بالأئمة فعمدوا إلى تخليد ذكراهم بإقامة العديد من المزارات والمشاهد والمراقد للتبرك بها واللجوء لها لفك ضيقهم وحزنهم وكربهم بالدعاء.

فـ"المزار" مصطلح يطلق على البناء الخالي من الجثة، الذي يشيد لرجل صالح يزار للتبرك به. و"المرقد" يحوي جثة لحاكم أو سلطان أو أي إنسان صالح. حيث يقام فوق قبره صندوق خشب مزخرف ومنقوش. أما "المشهد" فهو موضع استشهاد الشهيد[1].

ومن الملاحظ أن جميع تلك الأبنية بُنيتْ بالتماثل بفن التخطيط والعمارة[2] المتألف من غرفة مربعة تعلوها قبة على شكل مخروطي، وتضم الغرفة التربة التي يعلوها صندوق مزخرف، فضلًا عن محراب في إحدى زوايا الحضرة ومدخل، وقد ازدانت الأبنية بالزخارف والنقوش العربية الإسلامية والكتابات بالخط العربي التي تورد آيات من الذكر الحكيم واسم مشيد البناء وتاريخ بنائه[3].

وأما أهم المزارات والمراقد والأبنية والمشاهد القائمة في مدينة حمص، فهي: قبر سفينة مولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وبها قبر قنبر مولى علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، ويقال إن قنبر قتله الحجّاج وقتل ابنه، وبها قبور لأولاد جعفر بن أبي طالب وهو جعفر الطيار، وبها مقام كعب الأحبار، ومشهد

(1) النعيمي: خطط الموصل، ص 125.
(2) الألفي: الفن الإسلامي، ص123.
(3) غالب، عبدالرحيم: موسوعة العمارة الإسلامية، (بيروت – 1988)، ص375.

لأبي الدرداء وأبي ذر، وبها قبر يونان والحارث بن عطيف الكندي وخالد الأزرق الغاضري والحجاج بن عامر وكعب[1]، فضلاً عن وجود ضريح الشاعر أبي فراس الحمداني بها.

المبحث الثالث

المباني الخدمية والعامة

مما لا يخفى أن حمص كانت تعد من الحواضر العربية الإسلامية المهمة لما تتمتع به من ثقل سياسي ومكانة اقتصادية وتجارية مرموقة، وقد كان لموقعها المتميز الأثر الكبير في ازدياد نشاطها التجاري حتى غدت من أمهات المدن فقيل عنها: "ما عدم من شيء في بلد إلا وجد فيها"[2]؛ مما جعلها حلقة وصل للعديد من الأسواق التي غدت النواة المركزية للمدينة التي كان محورها المسجد الجامع ودار الإمارة، فهو نمط تخطيطي أوصى باتباعه منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (t) عند بناء الأمصار"[3].

أ - الأسواق

ومما يهمنا في بحثنا هذا الأسواق التي كانت في حمص منذ العصور الإسلامية الأولى، وإعطاء صورة عن تصميمها ضمن الهيكل العام لما أوردته المصادر التاريخية للدلالة على وظائفها، وما أضفاه كل عصر من اهتمام للنواحي الخدمية، فضلًا عن الدراسة المقارنة لبعض أسواق المدينة التراثية التي تعد امتدادًا للأسواق

(1) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص 302.
(2) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص223.
(3) الجمعة: "تخطيط وعمارة أسواق الموصل خلال العصور العربية الإسلامية"، مركز دراسات الموصل، بحث مقدم ضمن ندوة "الأسواق في الموصل" (الموصل – 1999م)، ص5.

السابقة، وللتعرف على الهيئة العامة لناحية خدمية مهمة على الوجه الأمثل، ومحاولة تحديد مواقع بعضها في الوقت الحاضر.

فقد كانت أسواق المدينة في العصر الأموي من الأسواق المشهورة فيها بضائع الهند والصين وأرمينيا وفارس والعراق والشام، وكان موضعها يحف بجامعها "المسجد الجامع"، ومن الطبيعي أن تتأثر أسواق مدينة حمص بالتغير السياسي الذي يصيبها. فمثلما تزخر بالبضائع في حالة الرخاء، فإن نشاطها التجاري كان يتقلص نتيجة للأحداث التي تمر بها المدينة؛ ففي أثناء الحروب الصليبية عندما كانت بلاد الشام ساحة لها بقيت الأسواق معطلة، مما أدى إلى ركود تجاري برهة من الزمن، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي إلى جانب الكوارث الطبيعية ودرجات البرد والتجمد وقلة الأمطار قلَّ الإنتاج وركد الاقتصاد. وقد حاول أمراء حمص من الأتابكة والمماليك إصلاح الأوضاع عن طريق تخفيض الأسعار من أجل إنعاش الاقتصاد[1]، ومع ذلك تدهورت الحالة أكثر لوجود الإقطاع الزراعي الذي داهم المدينة.

وبالعكس فإن للاستقرار السياسي والاقتصادي فضلًا كبيرًا في تحسين أوضاع المدينة في الحكم المملوكي حيث توسعت المدينة عمرانيًا في القرن (السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) وبلغ اقتصاد المدينة قمة ما وصل إليه في العصر المملوكي من خلال إشارة عدد من المؤرخين لأسواقها، فقد اهتموا بالزراعة فزرعوا أشجار الفواكه والخضر والكروم؛ مما أدى إلى وفرة المحاصيل وتعدد أنواع الأسواق، من أجل تصريف البضائع فغدت واسعة ولكل جنس منها الاثنان والثلاثة والأربعة مما يكون المائة حانوت أو أكثر،

(1) ابن الجوزي، شمس الدين يوسف التركي: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (الهند، مطبعة دار المعارف – 1951م)، جـ2، ص50.

وهذا يتماشى مع مميزات الأسواق في المدن العربية الإسلامية التي امتازت بكثرة روادها وتكاملها سلعيًا وخدميًا.

وعندما نبحث في هذه المسألة نرى أن الأسواق المغطاة تمتاز بالامتداد الطولي لوحدات متسلسلة من الدكاكين أو الحوانيت المتماثلة والمتلاصقة على جانبي طرق وممرات غير واسعة تعلوها سقوف عالية على هيئة أقبية فيها فتحات للتهوية والإضاءة فضلًا عن نوع آخر من تصميم الأسواق ظهر خلال تلك الفترة المسماة بالأسواق المكشوفة أوردها المقدسي في القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي). مما يدل على أن بعض الأسواق كانت مكشوفة تتوسط مرافقها المعمارية فناء مكشوف وهو مشابه لتصاميم الخانات أو كأنه خان تزاول فيه عمليات البيع والشراء.

وتشغل كتلة الأسواق الأثرية من المدينة القديمة حيزًا واسعًا، ويعود تاريخ تشييد جزء كبير منها إلى العهدين الأيوبي والمملوكي، كما أن جزءًا من تلك الكتلة يعود إلى العهد العثماني إذ اشتهرت حمص كبقية المدن القديمة الأخرى بالأسواق المتخصصة، وتأتي في مقدمة أسواقها الشهيرة سوق الحرير التي كانت لها أهمية منذ العهد المملوكي، بنيت تلك السوق وفق الطراز المعماري المملوكي ذا القناطر المزدانة بالنجوم الزخرفية. ومن أسواق حمص الأثرية سوق المعصرة وسوق العطارين المسمى أيضًا بسوق العرب وسوق الصاغة وسوق البازرباشي وسوق الصرماتية، والقيسارية هو الخان الوحيد الذي بقي لحسن الحظ، شيدت القيسارية في العهد المملوكي، وأضيف لها في العهد العثماني طابق آخر، وذلك إبان عهد الوالي أسعد باشا بن إسماعيل باشا العظم (1158هـ / 1745م)[1].

(1) الموصلي: تاريخ مدينة حمص وآثارها، ص 27.

ب - الحمامات

شيد في حمص خلال العهود الأيوبية والمملوكية والعثمانية عدد من الحمامات وفق الطراز الكلاسيكي للحمامات الشرقية التي تتألف من البرّاني (المدخل) والوسطاني (القسم الأوسط) والجوّاني (القسم الداخلي)، وكان أشهر هذه الحمامات: الحمام الصغير الذي يقع في سوق الصاغة، ويرجع تاريخ بنائه إلى العهد الأيوبي، وتنخفض مستوى أرضه عن مستوى الأرض الحالية حوالي (3م)، وما زال هذا الحمام يعمل وتزدان عمارته بالمقرنصات من النموذج المعروف (بالمقرصنات المروحية)، فضلًا عن حمام العصياتي الذي يقع في شارع العصياتي، وهو من أهم الحمامات الأثرية وأجملها في حمص، شيد في العهد المملوكي وجدد مدخله في عام (1225هـ). ويتألف (البرّاني) من قاعة واحدة حملت قبتها على أربعة أركان وهي مزدانة بالمقرصنات المروحية. كما تزدان قاعات (الجواني) بالمقرصنات الركنية، وأضيئت قاعاته عن طريق القمريات الزجاجية.

الخاتمة والتوصيات

1 – معلوم أن المادة الأثرية والمباني التاريخية تحمل قيمًا فنية وجمالية وحضارية، وقد تكون المادة الأثرية خالية من أي زخارف أو نقوش أو كتابات، ولكنها تحمل قيمة علمية، والهدف من الحفاظ على الآثار وترميمها هو كشف القيمة الجمالية والفنية والتاريخية لتلك الآثار، وكذلك حمايتها[1]، وإن ما يدفعنا للاهتمام بآثار حمص هو معرفة قيمتها الحقيقية وعدم تجاهلها لكونها جزءًا من التاريخ السحيق، والاعتراف بقيمتها المعنوية قبل المادية، وإذا تجاهلنا الموضوع فالآثار تبقى آثارًا حتى تصبح هباءً منثورًا.

(1) عطية، أحمد ابراهيم: حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر (د م – 2003)، ص 1.

2 – أن المحافظة على الآثار التاريخية من شأنه أن يكون داعمًا ورافدًا مهما في التنمية الاقتصادية للدول العربية والإسلامية بوجه عام، فالتنمية المستدامة في الدول العربية يقصد بها توريث الموارد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أو رأس المال للأجيال القادمة بالمستوى ذاته، والهدف منه رفع مستوى الاقتصاد، ليس للأجيال الحالية بل للأجيال القادمة، فلابد أن نورّث لهم تراثًا؛ لأن لهم جانبين مهمين جدًّا، الجانب الأول أن التراث الاقتصادي والعمراني يدل على ثقافة الشعوب، وهذا يعطينا ثقة في شبابنا، أما الجانب الثاني وهو المستوى الاقتصادي المتمثل في السياحة كصناعة لها أسس، أهمها هو النشاط السياحي في الفترة الحالية.

3 – أن علم ترميم الآثار يعتمد على العلوم الأخرى، فالآثاري يعتمد على وجود تخصصات مختلفة؛ إذ لابد أن يكون لديه جيش من المتخصصين في تخصصات مختلفة في العلوم الأخرى، فهو علم قائم بذاته وإن كانت هناك بعض التخصصات التي تصاحبه، فنجد مع الآثاري المعماري، المهندس، الفيزيائي، الكيماوي، وكذلك الفنان، ومن هنا ابتدأ العالَم يتعرف على أهمية علم الترميم. ومن الأمور الواجب اتباعها من أجل النهوض بآثار حمص هو الحاجة الى خريطة سياحية للآثار التاريخية، مع نشرة ترغيبية وتعريفية بالزيارة، وكذلك وضع لوحات إرشادية في طرق المدينة للدلالة على مواقعها للراغبين بزيارتها، فضلًا عن وضع لوحات تعريفية لكل موقع أثري، وأخيرًا توعية المواطنين بأهمية تلك الآثار الإسلامية للاهتمام بها والحفاظ عليها والتصدي للعابثين بها وتعريفهم بقانون الاثار وعقوباته[1].

---

(1) البيطار، عبدالرحمن: آثار حمص العربية بين الواقع والطموح، مجلة البحث التاريخي، ع 18، (حمص – 2003 م)، ص 205.



ملحق (1) خارطة مدينة حمص [1]



ملحق (2) حصن الاكراد[2]

(1) عن موقع الويكيبيديا ar.wikipedia.org.

(2) عن موقع الويكيبيديا ar.wikipedia.org.

المصادر والمراجع

أولًا – المصادر

1. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي: الكامل في التاريخ، المطبعة الكبرى، (القاهرة – 1967).
2. ابن بطوطة، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الطنجي: رحلة ابن بطوطة، دار صادر، (بيروت – 1964).
3. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان، دار الكتب، (القاهرة – 1964م).
4. ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة، مطبعة دار الكتب، (القاهرة – 1918).
5. ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد: رحلة ابن جبير، دار الكاتب اللبناني (بيروت – لات).
6. ابن الجوزي، شمس الدين يوسف التركي: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (الهند، مطبعة دار المعارف – 1951م).
7. الحموي، شهاب الدين عبدالله ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، دار بيروت، (بيروت – 1965).
8. ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين أحمد: وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت – 1987).
9. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمر، دار الكاتب العربي (بيروت – 1997).
10. الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق، شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، (بيروت – 1986)
11. ابن شداد، محمد بن علي بن إبراهيم: الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، (دمشق – 1956).



12. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك: الوافي بالوفيات، دار فرانزشتاييز (فيسبادان – 1961).
13. الطبري: محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الكتب (بيروت – 1987)
14. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن: تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر (بيروت – 1997).
15. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد: المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، (القاهرة – لات).
16. الفراهيدي، عبدالرحمن الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (الكويت، مطبعة الرسالة – 1980).
17. القلقشندي: أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، (دمشق – 1987م).
18. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة – 1973م)
19. المقدسي: شمس الدين أبو عبدالله أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، (ليدن – 1909م).
20. اليونيني، شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن عيسى: ذيل مرآة الزمان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (حيد آباد الدكن، الهند – 1960م).

ثانيًا: المراجع

1. الألفي، أبو صالح: الفن الإسلامي، (ط2، لبنان، دار المعارف – لات).
2. باقر، طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، (بغداد، مطبعة الحوادث – 1973م).
3. بهنسي، عفيف: وثائق أيبلا وزارة الثقافة (دمشق – 1958).

4. البيطار، عبدالرحمن: آثار حمص العربية بين الواقع والطموح، مجلة البحث التاريخي، ع 18، (حمص – 2003 م).
5. بيرتون، بيج: البرج في العمارة الحربية، ترجمة: دائرة المعارف الإسلامية، (بيروت، دار الكتاب اللبناني – 1981).
6. الجمعة: "تخطيط وعمارة أسواق الموصل خلال العصور العربية الإسلامية"، مركز دراسات الموصل، بحث مقدم ضمن ندوة "الأسواق في الموصل" (الموصل – 1999م).
7. الخوري، منير وأسعد، عيسى: تاريخ حمص، مطرانية حمص (حمص – 1983).
8. عثمان، محمد عبدالستار: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة (الكويت – 1990).
9. عطية، أحمد ابراهيم: حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر (د م – 2003).
10. غالب، عبدالرحيم: موسوعة العمارة الإسلامية، (بيروت – 1988).
11. محمد، حجاجي إبراهيم: "القلاع وتطور الفكرة الهندسية"؛ مجلة المنهل، مج48، ع454، (الرياض – 1987م).
12. محمد أبو الفرج العش: جامع خالد بن الوليد، الحوليات الأثرية، المجلد 19 (دمشق – 1969).
13. النعيمي، فيان موفق: خطط مدينة الموصل في العصور الإسلامية، المكتب العربي للمعارف (القاهرة – 2015م).



وصية الصدر الأعظم (السابق) فؤاد باشا للسلطان عبدالعزيز الأول وهواجس الحداثة

د. محمد البشير رازقي[1]

الملخّص:

فرض منطق الإصلاحات في البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن 19 على الفاعلين الاجتماعيين تمشّيًا جديدًا للحكم، ولهذا نلاحظ انقطاعًا نشأ مع هذه الإصلاحات. وقد تبيّن لنا من خلال هذا البحث الدور المهم الذي لعبته صحيفة الرائد التونسي في بلورة روح جديدة من خلال إنتاج مجموعة من المعارف وأهمّها نشر وصيّة فؤاد باشا على حلقات متفرّقة. ولاحظنا من خلال الوصيّة ذات الهواجس الاصلاحيّة في وعي فؤاد باشا بخطورة المشاريع السياسيّة والاجتماعيّة المُحيطة بالدولة العثمانيّة خلال القرن 19، خاصّة الأطماع الأوروبيّة تجاه "رجل أوروبا المريض". وقد أبرز فؤاد باشا تحسّسه من مجموعة من السرديّات المُنتجة في عصره حول الدولة القومية ذات السيادة، و"العرق" والدّين واللّغة، وكان هدفه الأساسي عكس تعريف أوروبا لمؤسّسة الدولة الحديثة وإنتاج سياسة متشابكة ومتوافقة مع واقع الدولة العثمانيّة المتأزّم والصعب.

---

(1) دكتوراه في التاريخ والآثار والتراث، باحث بمدرسة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بتونس.

الكلمات المفاتيح: فؤاد باشا – الحداثة – القرن 19 – الرائد التونسي – الإصلاحات.

The title of the article:

The will of the Grand Vizier (former) Fouad Pasha, Sultan Abdul Aziz I, and the obsessions of modernity

Summary:

The logic of reforms in Tunisia during the second half of the nineteenth century imposed on social actors a new line of governance, and for this, we notice an interruption that arose with these reforms. Through this research, it became clear to us the important role that Al - Raed Al - Tounsi newspaper played in crystallizing a new spirit through the production of a group of knowledge, the most important of which is the publication of Fouad Basha's will in separate episodes. We noticed through the will with reformist concerns, Fouad Pasha's awareness of the seriousness of the political and social projects surrounding the Ottoman state during the 19th century, especially the European ambitions towards the "sick man of Europe." Fouad Pasha highlighted his sensitivity from a group of narratives produced in his time about the sovereign nation - state, "race", religion and language, and his primary goal was to reverse Europe's definition of the modern state institution and produce an intertwined policy compatible with the difficult and difficult reality of the Ottoman state.

Key words: Fouad Pasha - Modernity - the 19th Century - Al - Raed Al - Tunisi Newspaper - The Reforms.

مقدّمة

ولد فؤاد محمد باشا في القسطنطينية سنة 1815م، وأبوه شاعر مشهور يُسمّى عزّت أفندي كشجي زاده، وعمّته الشاعرة الشهيرة المعروفة بليلى خاتون. وقد أتقن فؤاد باشا منذ صغره نظم الشّعر و"اشتهر أمره بين الناس". وقد "نُفي والده من القسطنطينية بأمر من السلطان محمود، واضطرّ هو إلى معاطاة حرفة ما لكسب المعيشة". وقد امتهن فترة مهنة الطبّ التي تعلّمها لمدّة أربعة سنوات في مدرسة قلعة السرايا. وتولّى وظيفة طبيب في عسكر البحريّة، ثمّ قلّدته الدولة وظيفة ترجمان في ديوان الترجمات. ودرس عددًا من اللغات الأجنبيّة و"العلوم السياسيّة" حيث تميّز بين أقرانه، واختارته الدولة سنة 1840م لمرافقة شكيب أفندي إلى لندن في وظيفة باش كاتب سرّ السفارة، ثمّ رُقّي إلى رتبة ثاني مترجم في الباب الهمايوني ثم إلى رتبة مدير ديوان الترجمات، وقُلّد رئاسة مجلس التنظيمات الخيريّة، ثمّ عيّنه السلطان عبدالعزيز في رتبة الصدارة العظمى[1]، ثمّ قُلّد وزارة الخارجيّة إلى حدود أكتوبر 1868م، ثمّ توفّي بعد مدّة قصيرة من ذلك (1869م)[2]. وقد كان فؤاد باشا خلال حياته السياسيّة من أهمّ الشخصيّات الإصلاحيّة في الدولة العثمانيّة[3].

(1) للتوسّع في مسألة "الصّدارة العظمى" انظر: عبدالرحيم بنحادة، العثمانيون - المؤسسات والاقتصاد والثقافة، الرباط، دار اتصالات سبو، 2008.

Robert Mantran, " L'Empire ottoman: une conception pragmatique du pouvoir ", Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles – Lettres, Année 1993 137 – 3 pp. 757 – 763.

(2) الرائد التونسي، العدد 16، 6 ذو الحجة 1286/ 9 مارس 1870، ص3 - 4.

(3) وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من التصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986، ص65.

ونسعى من هذا المقال إلى نشر وصيّة فؤاد باشا مُجمّعة لأوّل مرّة، وهي التي كان يروم إرسالها إلى السلطان عبدالعزيز الأوّل (1830 – 1876م)[1]، إلى جانب تحليلها ودراستها وتبيّن موقع فكر الإصلاح والتحديث في هذه الوصيّة، وهواجس الصدر الأعظم السابق تجاه رهانات عصره وممارسات وتمثّلات الفاعلين الاجتماعيين لزمنه، خاصّة علاقة الدولة العثمانيّة بالدول الأوروبيّة وبمجمل الأفكار النّاشئة مثل القوميّة والعرقيّة والحقّ والمساواة.

1. عصر فؤاد باشا

يبرز لنا عصر فؤاد باشا وهو القرن 19 تنافسًا كبيرًا على السيطرة على الأراضي و"المُستعمرات"، حيث نجد مقالات عديدة في صحيفة الرائد التونسي تُحيلنا إلى تشابك الصور النمطية والوصم الاستعماري للمستعمرات مع الرغبة في الربح ومنطق الرأسماليّة. ففي مقال بعنوان "رأي الإنجليز في أفريقية" نجد أنّه قد "اجتمع كثير من أكابر تجّار الإنكليز في مانشستر للمفاوضة في تشكيل لجنة منهم يكون من همّها تمهيد سبل التجارة بالبضاعة الإنكليزية في إفريقية، ودعوا إلى محفلهم السيّد ستانلي الرحّالة المشهور"، وإفريقيا حسب المقال قارّة غنيّة "فيها من الحيوان والمعدن والنبات ما في سائر القارات بل هي أوفر من أوروبا وأمريكا ثروة؛ لأنّها بكر لم تعبث بها أيدي المكتشفين"[2]. وقدّم لنا الرائد في مواضع عديدة الوجه الخلفيّ لمنطق الرأسماليّة المرتكز أساسًا على عامل الربح والفائدة بمعزل عن كلّ ما هو إنسانيّ، فقد "حدثت مناظرة في مجلس الأمّة بإنكلترة في أمر تجارة الأفيون في الهند، فحكم الجميع أنّها عار على إنكلترة، لكن لم يروا وجوب إبطالها لأنّه يدخل

(1) للتوسّع في فهم عصر السلطان عبدالعزيز الأوّل انظر: إسماعيل ياغي، الدَّولة العثمانيَّة في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الطَّبعة الأولى 1996.

(2) الرائد التونسي، العدد 9، 26 صفر 1296/ 19 فيفري 1879، ص3.

لهم منها في الهند تسعة آلاف ألف ليرة إنكليزية"[1]. فمنطق الربح هنا تغلّب على أضرار تجارة الأفيون الصحية والاجتماعية في دول المستعمرات.

كما تكرّست قوّة الدولة القوميّة ذات السيادة ببروز المدّ الاستعماري وتأسيس العصر الامبريالي، واحتاجت مؤسّسة الدولة ومن ورائها المشروع الاستعماري إلى شرعنة الوجود. وضمن هذه الرهانات لعبت السياسات العرقيّة، إلى جانب اللغة والجغرافيا، دور المُبرّر، حيث برزت "الحاجة إلى تقسيم الفضاءات المكانيّة في العالم الجديد غير المعروفة وزعم السيطرة وفرض الهيمنة عليها"[2]. فقد كانت قيمة العرق "طريقة القمع وطريقة التربية"، كما كان "الاهتمام بالجسم الفردي للرعيّة السياسية اهتمامًا عسكريًّا واقتصاديًّا معًا" حيث أسّس الاستعمار "لغة للجسم: عدده وحلته وتحسينه وحمايته"[3]. ولهذا فقد مثّل القرن 19 منعرجًا حاسمًا في التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانيّة على مستوى الأسواق العالميّة و"تقلص أراضي الامبراطوريّة"، حيث "تحوّل الاقتصاد العثماني، وباطّراد، إلى مصدر للمواد الأوليّة ومستورد للسلع المصنّعة"[4]. كما تعدّدت حالات اقتراض الدولة خاصة الإقراض الخارجي، فخلال حرب القرم مثلًا عام 1854 "بدأت الحكومة العثمانية ببيع سندات طويلة الأجل في الأسواق المالية الأوروبية"[5].

(1) المصدر نفسه، ص4.
(2) جوردن برانش، الدولة الخرائطيّة: الخرائط والاقليم وجذور السيادة، ترجمة: جلال عزّ الدين/ عاطف معتمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص135.
(3) تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة: بشير السباعي/ أحمد حسّان، مدارات للأبحاث والنشر، مصر، الطبعة الرابعة، 2016، ص.173 – 218.
(4) شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005، ص369 – 370.
(5) المرجع نفسه، ص383.

مثّل هاجس الإصلاح قاسمًا مشتركًا بين عدد كبير من الدول العربية والإسلامية خلال القرن 19[1]، حيث نسجّل مثلاً تشابهًا كبيرًا بين وصيّة فؤاد باشا وكتاب خير الدين التونسي "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"؛ يشير خير الدين إلى أهميّة الاعتناء بـ"العدل والعلوم" أسوة بالغرب و"وجوب اعتماد التنظيمات" بما تشتمل عليه من مساواة بين جميع السكان[2]، وأهميّة "الحريّة"[3]، وأهمية الاعتناء باقتصاد الدولة ومراجعة القوانين الجبائية والامتيازات التي يتمتّع بها التجار الأوروبيون[4]. كان خير الدين من أهم رجال الاصلاح الذين واكبوا وضع تأسيس الدستور التونسي سنة 1861 ومجموعة من الاصلاحات المواكبة له[5]. هذا الدستور أُوقف العمل به بعد ثورة 1864 [6]، وكان خير الدين من الرافضين لهذا القرار، ونجد صدى هذا الرفض في كتابه (نشر لأول مرة سنة 1867م)، حيث نجده يتكلم عن الدستور الفرنسي، ففي "سنة تسعة و ثمانون وسبعمائة و ألف وقعت الثورة الفرنسية... وأعطت الأمة الكونستيتوسيون (constitution) مؤسسًا على الحقوق الإنسانية، وقد وضع هذا الانقلاب الفرنسي مبدأ تاريخ جديد للاجتماع الإنساني حيث غير حال الناس إلى طور جديد بالانتقال من ربقة العبودية إلى تمام

(1) الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (عمل جماعي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط: جامعة محمد الخامس، المغرب، 1986م.

(2) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تمهيد وتحقيق: المنصف الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، قرطاج، 2000، المجلد الأول، ص.102 – +103 ص135 – 157.

(3) المصدر نفسه، ص119.

(4) المصدر نفسه، 142، 145.

(5) محمد كريم، "رواد الاصلاح: خير الدين التونسي نموذجا"، أعمال ندوة الاصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، المغرب، 1999، صص. 87 – 93

(6) المصدر نفسه، ص 37.

الحرية، كما ثورة إنكلترة مبدأ تاريخ لدولة منظمة"[1]. هنا ينظر خير الدين إلى الدستور مرادفًا للحرية وللدولة المنظمة، ونجد أهم سببين لتقدم أوروبا حسب خير الدين هما العدل والحرية. فـ"الحرية هي منشأ سعة نطاق العرفان و التمدن بالممالك الأوروبية"[2]، أما العدل فهو المجسم بالقوانين التي "تقيد الرعاة كما تقيد الرعية"[3].

ومن أهم الأسباب التي حثّت النخبة على التفكير في الإصلاحات خلال القرن 19 هو فقدان الدولة العثمانية لعدد من مقاطعاتها، بداية من مصر (1811م) مرورًا باليونان (1828م) وصولًا للبوسنة والهرسك وقبرص (1878م)[4]، إلى جانب طبيعة اتجاهات الاقتصاد العالمي حيث مالت الكفّة بوضوح لحساب أوروبا[5]، أمّا على المستوى الديمغرافي فقد اجتمع على سكان الدولة العثمانية "الفرسان الأربعة" وهم الأوبئة والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والمجاعات[6]. وهواجس الإصلاح ارتكزت على وسائل النقل، فإلى حدود سنة 1850 "لم يكن هناك أيّ خطّ ممدود في أيّ مكان بالمنطقة الواقعة تحت السيطرة العثمانية"، ومع وصولنا إلى سنة 1890 "أقيم على الأراضي العثمانية حوالي 7500 كم من الخطوط الحديدية"[7].

(1) خير الدين التونسي، مصدر مذكور، ص 188.

(2) المصدر نفسه، ص 117.

(3) المصدر نفسه، ص 116.

(4) دونالد كواترت، "عصر الإصلاحات: 1812 – 1914"، ضمن: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية. المجلّد الثاني: 1600 – 1914، تحرير: خليل إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص. 489 – 736، ص489.

(5) المرجع نفسه، ص502 – 509.

(6) المرجع نفسه، ص528

(7) المرجع نفسه، ص551 – 552

كما نلاحظ وعي فؤاد باشا بأهمية الاعتناء بالتجارة، وكان الذي استفزّه على هذا الأمر هو أن "مجتمع التجار العثمانيين" كان إلى حدود نهاية القرن 18 يتكون أساسًا من التجار المسلمين، وبدأت العلاقة بين التجار المسلمين/ المحليين والتجار الأجانب المعتمدين أساسًا على نفوذ القناصل والمستفيدين من نظام الامتيازات تختلّ بداية مع بداية القرن 19، فبعد سنة 1870 "خدم التوسّع العام لرأس المال الأجنبي، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية وأعمال إدارة الدين العام في تقويض مكانة التجار المحليين"[1].

تميّز النطاق المعرفي للدولة العثمانية خلال القرن 19 بثلاثة نطاقات أساسيّة وهم "فلك علماء الدين الإسلامي"، و"فلك الدولة عند رجال السلطان"، و"الفلك الخاص بالمطبعة العربية المؤسسة حديثا"[2]. ويُخبرنا الرائد التونسي بنقاشات عديدة حفلت بها القسطنطينيّة عاصمة السلطنة حول وسائل وأساليب الإصلاح وإنقاذ الدولة. فقد أعرب "أحد الذوات المعتبرين من أرباب المناصب العالية "لائحة تشتمل على الإصلاحات التي يجب اتّباعها في الممالك العثمانيّة". وتضمّ الوثيقة عشرة فصول، وهي تنفيذ القوانين بين "جميع سكّان السلطنة بالسويّة سواء رعايا أو أجانب "بغير فرق في العقائد والملل"، أي مبدأ المساواة. والفصل الثاني يُحيل إلى الاقتصاد وهو يدعو إلى المحافظة على "سعر الليرة العثمانيّة". ويدعو الفصل الثالث إلى الاهتمام بالفلاحة، والرابع يؤكّد على "وسائل حفظ الحياة" للسكّان، والخامس يهتم بالإصلاحات الجبائيّة و"إزالة طيفيّة قبض العشر وترتيب أداء معلوم على الأملاك"، والسادس يهتمّ بميدان

(1) المرجع نفسه، ص592 – 600.

(2) ميري شيفير موسنسون، العلم عند العثمانيين: الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2019، ص85.

أملاك الدولة من خلال "بيع الملك الراجع للدولة حيث إنّ هذه الأملاك" لا تفيد الدولة ماديّا، وأشار الفصل السابع إلى أهميّة "تنظيم الجمارك"، والثامن أشار إلى "تنظيم المدارس سيما مدارس البنات"، والتاسع أشار إلى أهميّة إيجاد "طريقة لقضاء دين الدولة"، وركّز الفصل العاشر والأخير على أهميّة "خروج جيوش الروس من التراب العثماني عاجلا"[1].

2. معاكسة الحداثة

يُبيّن لنا فيكتور كيرنان التقنيات التي وظّفتها السلطات الاستعماريّة لإنجاح مشاريعها، فمثلا "على مدى قرن من الزّمان تصرّف الإنكليزي في الهند مثل نصف إله... وأيّ إضعاف لهذه الثقة في أذهان الإنكليز أو الهنود سيكون خطرًا"، ولهذا "سيكون من الأصعب على نصف الإله التخلّي عن سلطته مقارنة حتّى بالدكتاتور"[2]. وتوجّست "جماعات المصالح" من الإصلاحات وتركيز التنظيمات لأنها أضرّت بمصالحهم وامتيازاتهم[3].

وتاريخيّا أُسّست الثورة الصناعيّة، وهي من روافد الدولة القومية ذات السيادة لنزع القيمة عن ممارسات الحياة الدينية، فالثورة الصناعية حوّلت النّاس "إلى مجرّد أيدٍ، مجرّد تروس من لحم ودم في المصانع والورش"[4]. وقد تشابك رأس

(1) الرائد التونسي، العدد 4، 16 محرم 1296/ 10 جانفي 1879، ص2.

(2) فيكتور كيرنان، سادة البشر: المواقف الأوروبيّة من الثقافات الأخرى في العصر الامبريالي، ترجمة: معين الإمام، منتدى العلاقات العربيّة والدوليّة، الدوحة، 2017، ص109.

(3) جين هاثاواي (بالتعاون مع كارل ك. بربير)، البلاد العربية في ظلّ الحكم العثماني: 1516 – 1800، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2018، ص.326 – 332.

(4) إيان موريس، لماذا يهيمن الغرب اليوم؟ أنماط التاريخ وما تكشفه لنا عن المستقبل، ترجمة: روان القصاص، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2018، ص654.

المال مع اللغة المحليّة والثقافات الشعبية زمن نشأة الدولة القومية ذات السيادة[1]. فشبكات الهيمنة ضمن السياسات العرقية الاستعمارية ترتكز أساسًا على ثلاثيّة الثقافة، والدّين، والبيولوجيا، ولضمان فعاليّة عمل هذه الثلاثيّة يُركَّز على السياسات التصنيفيّة، وخاصّة التحقيريّة منها، وهي التصنيف، التفريق، الترتيب والمفاضلة. أمّا منطق تنزيل السياسات العرقيّة على الأرض فيعتمد على ثلاثية نظريّة وهي العرق، والبيروقراطيّة، والتجارة، وهذا النظري متشابك مع ثلاثيّة تطبيقيّة وهي الأرض، والسكّان، والاقليم[2].

أبرز فؤاد باشا وعيًا مُفرطًا بخطورة المسألة العرقيّة، ولهذا حثّ المشرفين على الدولة العثمانيّة على تجاهل كلّ تقسيم عرقي. ومن ناحية تاريخيّة اعتمدت سيرورة تشكيل المركزيّة الغربيّة على تقنيات عديدة مثل العوامل الاقتصاديّة والجغرافيّة والدينيّة، وتبقى أهمّ هذه السياسات هي السياسات العرقيّة، أي "إيديولوجيا التفاوت واختزال الآخر"، حيث شُرّح الإنسان جسديّا لمعرفة خصائصه البدنيّة ومميّزات أعضائه، كما درس المناخ الذي نشأت فيه الأجساد[3]، كما حُلّلت أنماط العمل وعلاقتنا بالقوّة والقدرة الجسديّة على إنجاز أشغال معينة، بل وُزّعت هذه الأشغال إلى أعمال ذهنيّة وأخرى جسديّة. ولهذا فقد "اقترنت ولادة الغرب

(1) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث: من النهضة الأوروبيّة إلى الثورة الفرنسيّة، ترجمة: زينب عصمت راشد/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، المركز القومي للترجمة، مصر، 2019، ص16 – 17.

(2) أشيل مبيمبي، نقد العقل الزنجي، ترجمة: طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت/ الجزائر، 2018، ص28 – 98.

(3) ريتشارد إي نيسبت، جغرافيّة الفكر: كيف يفكّر الغربيّون والآسيويّون على نحو مختلف ولماذا؟، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 312، الكويت، فيفري 2005، ص47 – 60.

الحديث بظاهرة التأصيل العرقي، أي القول بوجود طبائع محدّدة وخاصّة تقف سببا وراء الحضارة الغربية الحديثة"[1].

كما "أصبحت عرقنة الشعوب المغلوبة جزءا من الذوق العام لدى الطبقات الحاكمة" خاصة في تكفّل أوروبا بـ"المهمّة الحضاريّة" تجاه المستعمرات وتحمّلها "عبئ الرجل الأبيض"، ولكن يبقى لبّ رحى كلّ هذه الخطابات والإيديولوجيات هو المنفعة والربح الاقتصادي، فمع "الغزو البريطاني والفرنسي لمعظم مناطق إفريقيا جنوب الصحراء ووسط إفريقيا وشرقها وجنوبها، كان هناك تدفّق جديد للخُطب والكتابات عن أهداف المهمّة الحضاريّة وأساليبها في إفريقيا"[2]، ولكن استنادًا على هذه الخطابات والسرديّات و"باسم العرق نُزعت الصفة الإنسانيّة عن شعوب بكاملها وأكرهت على العمل بالقوّة وأُبيد مئات الآلاف أو اقتلعوا من مواطنهم"[3]، فرأس المال "لا يمكنه الاستغناء عن دعامات عرقيّة في سعيه للتغلّب على أزمات التراكم"[4]. وسجّل نتيجة أخرى انجرّت عن هذه المنظومة الاقتصاديّة/ الاستعماريّة الجديدة، فقد نشأت مناطق طرفيّة مقابل أوروبا "المركز" حيث "تشكّلت الأطراف بصورتها المعاصرة في ذلك الوقت في ظلّ الغزو الاستعماري"، كما برزت ظاهرة "التخصّص الدولي" حيث أصبحت المناطق المُستعمرة تُنتج الغذاء والمواد الأوليّة لصالح أوروبا الصناعيّة[5]. كما نُرجع اهتمام فؤاد باشا بالفلاحة إلى عنصر

(1) عبدالله إبراهيم، المركزيّة الغربية: إشكاليّة التكوّن والتمركز حول الذّات، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1997، ص229.

(2) أميا كومار باغتشي، العبور الخطر: الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال، ترجمة: عمر سليم التلّ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص404 – 408.

(3) المرجع نفسه، ص.411.

(4) أشيل مبيمبي، نقد العقل الزنجي، مرجع مذكور، ص113.

(5) سمير أمين، التراكم على الصّعيد العالمي: نقد نظريّة التخلّف، ترجمة: حسين قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت، ص129 – 147.

أساسيّ وهو أنّه ما بين سنة 1800 و1900 كان "أربعة أخماس السكّان تقريبا يعيشون على الأرض ويكسبون قسمًا كبيرًا من سبل معيشتهم من ترابها"[1]. كما برزت خلال القرن 19 ظاهرة مهمّة وهي بداية بروز المحاصيل المخصّصة للتصدير المُدعّمة بتطوّر "التكنولوجيا الزراعيّة" وهذا ما أثّر على غذاء سكّان الدولة العثمانية، حيث "زاد المزارعون باطّراد من الإنتاج المخصّص لاستهلاك الأجانب كما أنّ حصّة أكبر من الإنتاج الكلّي كانت تذهب إلى الخارج"[2].

يعتمد تناقل المعرفة على مجموعة من الركائز الأساسية، وأهمّها "الحركة وحراك البشر، والهويات المركّبة، وعبور الحدود"، ونلاحظ من خلال وصية فؤاد باشا وعيه بهذه الثلاثّية من خلال تركيزه على أهميّة استيعاب الدولة لكل السكان بتنوّع أعراقهم ولغاتهم ودياناتهم فهم محمل أساسيّ للمعرفة والتطوّر، فقد "كان الناس يجعلون المعرفة قابلة للحركة عندما يرسلون وينشرون وينقلون ويحوّلون ويتجاهلون وينسون ويُترجمون"[3]. كما يعتمد تناقل المعرفة على ثلاث فئات اجتماعية مهمّة وهي الأجانب وجماعات الأقليات وأعوان الدولة، فالناس "هم في الحقيقة اللذين جعلوا هذا التواصل ممكنا بالوساطة بين اللغات والثقافات"[4]. كما استفادت الدولة العثمانية بسبب موقعها من الطرق التجارية البرية والبحرية[5]،

(1) المرجع نفسه، ص605.

(2) المرجع نفسه، ص.+606 ص618.

(3) ميري شيفير موسنسون، العلم عند العثمانيين: الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2019، ص40.

(4) ميري شيفير موسنسون، العلم عند العثمانيين: الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2019، ص182 – 183.

(5) خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2014، ص191 – 217.

فالتجارة إلى جانب عوائدها المادية مثّلت حاملًا مهمًّا للمعارف.

وإلى جانب مذكّرات فؤاد باشا، نلاحظ أن النقاش حول التنظيمات تواصل على صفحات الرائد حيث "ما زالت نصحاء الأمة الإسلامية من العلماء ورجال السياسة يلهجون بصوت عالٍ بالترغيب في جمع الكلمة والاتّحاد والوثوق بالتنظيمات التي سعت أبواب الخلافة في إجرائها طبق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية"، و"أعداء التنظيمات اليوم هم أعداء الوطن" و"المضادين للتنظيمات الشرعيّة والقوانين السياسيّة إنّما هم شيوخ في الإسلام، لا خبرة لهم بتطبيق نصوص الشريعة على مقتضيات أحوال الأيّام، فمثل هؤلاء حسبهم الإفتاء فيما هو من نوع الصلاة والصيام، وإن تداخلوا في غير ذلك يُخاطبون بسلام، وبالحري أن يكون ضرر هؤلاء من آثار الضلال القديم الناشئ عن تصرّفات أمثال محمود نديم الذي كانت المناصب في أيّامه تنال بالرشوة، لا يكون للمتقدّمين إليها في العلوم قدرة، ولو كان هؤلاء من ذوي العرفان لاتّسعت أنظارهم ولصقل التهذيب مرايا أفكارهم ولم يجهلوا بالأقّل تاريخ بلادهم...ألم يبلغهم تطواف الشيخ عارف المشار إليه على مدن المملكة المحميّة حين منحها المقدّس السلطان عبدالحميد تنظيماته الخيرية"[1].

3. الوصيّة وأزمة الوعي

نشر الرائد "وصيّة فؤاد باشا" التي نشرت في الصحف الفرنسيّة خلال إقامة الكاتب في فرنسا[2]، وهي موجّهة للسلطنة العثمانيّة، وهي تشتمل على "نصائح شتّى في غاية

(1) الرائد التونسي، عدد 48، 3 ذو الحجة 1293/ 20 ديسمبر 1876، ص1 – 2

(2) أكمل فؤاد باشا بقيّة حياته في فرنسا بسبب "الاستبداد الحميدي" الذي أجبر عددًا مهمًّا من الإصلاحيين على مغادرة الدولة العثمانيّة "نحو أوروبا ليقيموا في عواصمها، لا سيما في باريس". انظر: وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من التصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986، ص141 – 142.

ما يكون من الأهميّة"[1]. وقد كتب فؤاد باشا وصيّته في ظرفيّة صعبة عايشتها الدولة العثمانيّة مثل تعليق الدستور سنة 1878 من قبل السلطان عبدالحميد، وخسارة الدولة عدة أراضي، واندلاع الحرب الروسية العثمانية و"القمع الشديد للاتّجاهات الليبرالية والاصلاحية، واغتيال عدد من رجال الإصلاح[2].

وقد تبيّن لنا من خلال المصطلحات المستخدمة في الوصيّة توجّس فؤاد باشا من الحاضر حيث يشير إلى أنّ "السلطنة العثمانيّة على شفا خطر من الخراب"، وهي حقيقة "محزنة جدًّا". ومن أهمّ أسباب هذا الواقع الأليم هو تأخّر الدولة العثمانيّة بالمقارنة مع جيرانها الأوربيّين إلى جانب الأخطاء الكثيرة التي راكمها الحكام العثمانيّون حيث إنّه "يوجد فرق عظيم بين حالة جيراننا الآن والحالة التي كانوا عليها منذ قرنين، فإنّهم ترقّوا جميعًا وتركونا وراءهم على بعد كبير". ولهذا فقد وصف الكاتب الحالة الراهنة للإمبراطورية العثمانيّة بـ"انقلاب فظيع"، وحاول عبر هذه الوصيّة تقديم مجموعة من الحلول لتفادي أخطاء "الأجيال الهرمة المهترئة" منها المراهنة على "النّظام والتمدّن" مثل أوروبا، ولكي لا تهلك الدولة "محتوم عليها... أن يكون عندها من الغنى مقدار ما لدولة الإنكليز ومن الأنوار العقليّة مقدار ما لأمّة فرانسا ومن العساكر مقدار ما لدولة روسيا". إذن فإنّ العلاج الأوّل المقترح هو الثروة الماديّة والعُدّة العسكريّة والثقافة والتعليم والفكر، وبعبارة أخرى "يلزمنا الترقّي في التمدّن بمقدار ترقّي أمم أوروبا".

(1) الرائد التونسي، العدد 10، 23 شوّال 1286/ 26 جانفي 1870، ص.2 – 3، الرائد التونسي، العدد 11، 1 ذي القعدة 1286/ 2 فيفري 1870، ص.1 – 2، الرائد التونسي، العدد 12، 8 ذو القعدة 1286/ 9 فيفري 1870، ص1 – 2، الرائد التونسي، العدد 15، 29 ذو القعدة 1286/ 2 مارس 1870، ص3.

(2) وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من التصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986، ص106 – 109.

تتميّز الدولة العثمانيّة بالموقع والموضع المناسب لإنتاج السلطة والمكانة والثروة الماديّة، وهي "الفاخرة أرضا ومركزا، الحائزة جميع المواد اللازمة لنا للفواق على أيّ دولة كانت من دول أوروبا"، ولكي تكتمل الصورة يجب على الدولة أن تُؤسّس ترتيبات وتنظيمات سياسيّة ومدنيّة جديدة، "فإن كثيرًا من القوانين التي كانت نافعة في القرون المتقدّمة صارت في أيّامنا هذه مُضرّة للاجتماع البشري"، وخاصّة أنّ هذه القوانين في روحها غير مناقضة للشريعة الإسلامية، بل "موافقة لنصوص الشرع المحمّدي أعظم موافقة" فهدف المنظومتين سواء وهو "الترقّي والانتظام"، فالإسلام "يأمرنا جميعا بالسّعي في توسيع دائرة قوانا العقليّة وبأن نطلب العلوم النافعة والمعارف المفيدة". فلا فرق بين المعرفة عند المسلمين والمعرفة عند غيرهم فالعلم "واحد وهو الشمس الوحيدة التي تنير العقول"، والعوائق الجغرافيّة أمام المعرفة هي عوائق مُتوهّمة سواء كان العلم في "مكّة المشرّفة أو في باريس"، ولهذا فلا "مانع لنا قطّ من أخذنا عن أهل أوروبا قوانينهم المحدثة وانتفاعنا باختراعاتهم واكتشافاتهم الجديدة".

يبرز لنا فؤاد باشا التراتبيّة التي يجب أنّ يتّبعها سكّان الدولة العثمانيّة، وهي "مولاي ووطني وديني"، وهذه تراتبيّة متأثّرة بنشأة القوميّة في أوروبا خلال القرن 19. ولكي تستأنف "الأمّة" تاريخها من جديد ضمن هذه السياقات التاريخيّة عليها أن تستند على "العقل السليم" والمراهنة على "التنظيمات والترتيبات والقوانين"، وأن على السلطان العثماني أن يضع في المناصب الهامّة كلّ من يستحقّ وأن يثق فيه حيث أنّ "ثقة الملك هي قوّة للوزراء تشدّ عومهم وتمكّنهم من إنجاز الأعمال المهمّة".

وقد اهتمّ فؤاد باشا بعلاقة الدولة العثمانيّة بسياقها الأوروبي، وبداية فقدان السيادة مع كثرة المعاهدات والامتيازات المقدّمة لعدد من الدول، فلمّا "كنّا غير قادرين على مدافعة أعدائنا بأنفسنا، مسّتنا الضرورة إلى مصاحبة الأجانب

ومعاهدتهم". وترتكز السياسة الأوروبيّة تجاه الدولة العثمانيّة على أربعة أركان، حسب فؤاد باشا، وهي " التحاسد" و"المزاحمة المغايرة لنصوص العدل والاستقامة و"السطوة" و"الاقتدار الكلّي".

وأهمّ الدول الأجنبيّة هي الدولة الإنكليزية، وهي دولة "أحسنت الصنيع" مع الدولة العثمانية وهي "من أعظم المعاهدين لنا خلوصًا وتدوم على العهد". بالمقابل نجد فرنسا وهي دولة تستطيع أذيّة العثمانيّين "أشدّ الأذى"، وللتوقّي من هذه الدولة على الدولة العثمانيّة أن تترقّى "في مراتب التمدّن والانتظام ترقّيًا يؤثّر بأذهان الفرنسيين وعقولهم معًا، إذ لا ريب في أنّ هذه الأمّة عندما تيأس من انصلاح شأننا تجعل هي نفسها أسبابًا تكمل هلاكنا".

أمّا "أوستريا" بسبب مشاكلها الداخليّة وتشتّت "مصالحها بأوروبا"، فقد بقيت كيانًا سياسيًّا غير مؤثّر في "أحوال المشرق" خاصّة بعد طردها "من جرمانيا". والقاسم المشترك بين الدولة العثمانيّة وأوستريا هو توجّسهم من العدوّ نفسه "من جهة الشّمال" وهو روسيا، ولا يمكن التصدّي لهذه "الداهية المهولة" إلاّ "بمعاضدة دولة أوستريا المعاضدة الفعليّة مع الإمداد لنا من الدول الغربيّة"، وهذا الأمر جعل أوستريا "الحليف الحقيق للباب العالي".

أمّا دولة بروسيا فقد أهملت الاهتمام بالشرق، وقد أبدى فؤاد باشا خوفه من أن تتخلّى بروسيا عن الدولة العثمانية وتُخضعها لمقايضة "سياسيّة" و"تجعلنا ضحيّة لوحدة جرمانيا"، وأن "تشتري بروسيا يوما هلاك أوستريا بما لنا من الأقاليم في أوروبا".

ونلاحظ توجّسًا كبيرًا من قبل فؤاد باشا تجاه روسيا "التي هي عدوّنا الأكبر ذو الصولة والاقتدار" و"الخطر العظيم"، فروسيا حسب فؤاد باشا مدمنة للتوسّع، وهي شوكة في خاصرة روسيا الشرقيّة وتعتمد على سكك حديديّة حديثة تضاعف قوّتها "المرّة عشرة أضعاف"، ويوصي الكاتب بأهميّة توفير القوّة العسكريّة وخاصّة

"القوّة التي تتحصّل بالعلوم والفنون والمعارف والتنظيمات الحديثة"، وتضاعف توجّس فؤاد باشا بعد سيطرة روسيا الكاملة على جبل القوقاز[1].

أمّا الخطر الثاني بعد روسيا فهي مملكة فارس التي أهلها "ضرّابو فتن" ووُصفوا بالغلوّ في الدّين، وقد كانت هذه المملكة "دائما تعاضد أعداءنا علينا"، فقد انضمّت مثلًا في حرب القرم إلى روسيا وهي دائمًا "منقادة إلى دولة روسيا الانقياد التام"، والحلّ للتغلّب على هذه المملكة هو عدم الانقياد إلى أيّ حرب، ولكن "إذا وقعت حرب بيننا وبين روسيا تكون دولة فارس من أشدّ أعدائنا. والعدوّ الثالث للدولة العثمانيّة هي مملكة اليونان، فقد تشابك تاريخ الدولة العثمانيّة مع جغرافيّتها، ممّا يجعلها أحيانًا ضحيّة موقعها وجيرانها، فاليونان "يمكن أن تضحو سيفًا ماضيًا في يد دولة معادية لنا". فزمن قوميّة القرن 19 أنبت أعداء كُثر للدولة العثمانيّة وأهمّهم اليونان. فالتاريخ والجغرافيا متقاسمان، وهنا برز الصراع حول أماكن الذاكرة واسترجاع الماضي وإحيائه كوسيلة لبناء وتشكيل الهويّة، خاصّة وأنّهم "لم يزالوا يتذكّرون مدّة أسلافهم وما كان لها من الفخر والشهرة"، ويطمعون باسترجاع مجد أسلافهم و"الاستيلاء يومًا على الشرق" وخاصّة بيزنطة، وهذا الأمر استفزّ فؤاد باشا الذي أكّد أنّ مؤسّسي المملكة اليونانيّة اعتقدوا "أنّه يتيسّر لهم بذلك إحياء أمّة دثرت منذ ألفي سنة"، و"توهّموا أنّه يمكن لهم إعادة عمران بلاد أميروس وأرسطو ولكنّهم لم ينشئوا في الحقيقة إلا مجتمعًا للدسائس والفتن ومأوىً للطغاة والأشقياء". ونتبيّن من خلال المصطلحات التي وظّفها فؤاد باشا حضورًا كثيفًا لمعجم القوميّة،

(1) تضاعف توجّس السلطة العثمانيّة تجاه الرّوس خاصّة مع تحالف الرّوس مع الإيرانيّين، فقد "كانت روسيا هي صاحبة قصب السّبق في إيران بإبرامها معاهدتي 1813 و1828 التي فرضتا رسوما موحّدة مقدارها 5 ٪ على الواردات والصادرات". انظر: شارل عيسوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة: سعد رحمي، دار الحداثة، بيروت، 1985، ص37.

وأهمّها المصطلحات العرقية مثل "عرق الجنسيّة اليونانيّة"، إلى جانب ترسانة من المصطلحات التحقيريّة مثل "الفساد والجهل والنغولة". وأوصى فؤاد باشا بعزل سياسيّ وحضاريّ لمملكة اليونان لحرمانهم من أمجادهم التاريخيّة و"تكون غاية سياستنا إفراد اليونان عن باقي نصارى المشرق"، والقيام باستنزاف بشريّ ضدّ نقطة قوّة مملكة اليونان وهي الكنيسة الأرثوذكسيّة، فحسب عبارة فؤاد باشا يجب "منع البلغار من الوقوع في حكم الكنيسة الأرثوذكسية، مع حفظنا إيّاهم من السقوط في قبضة الروس أو الرومان، وكذلك ينبغي ألا يسمح الباب العالي بدوام الحيل المقصود بها غرّ الأرمن إلى الكنيسة الأرثوذكسية". فعلى الدولة العثمانيّة نسج سياسة دينيّة دقيقة لا تحتمل الخطأ. هذا إلى جانب هواجس أخرى للعثمانيّين أهمّها بروز السياسات العرقيّة والقوميّة، أي عصر نشأة "السياسات الحيويّة"[1].

وقد حاول فؤاد باشا أن يُقدّم مجموعة من الحلول لمساعدة الدولة العثمانيّة على تجاوز أزمات القرن 19. فبداية يجب أن تُرسم سياسات الدولة بمعزل عن السياسات العرقيّة، ففي "في منهاج سياستنا الداخلية يلزم أن يكون موجّها إلى غاية واحدة وهي مزج الأجناس بعضها مع بعض"، لتجنّب الفُرقة ومنع كلّ أسباب نشأة القوميّة، إذ "إذ من دون هذا المزج أظنّ أن استمرار بلادنا دولة واحدة متّحدة يكون أمرًا مستحيلا". كما أنّه من المهمّ أن يتمّ رسم سياسة دينيّة جديدة متوائمة مع التنوّع العرقي والديني للدولة العثمانيّة، ولا يُصبح معيار الدين أساسًا لتحديد طبيعة الانتماء حيث إنّ "تجديد نشأة دولتنا إنّما هي أن نؤسّسها على أساسات متينة وقواعد صالحة لأن تضمّ جميع الأجناس وجميع الأديان وتجعلهم متساوين في

(1) مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840 – 1990)، دار الآداب، بيروت، 1991، ص.27 – 112؛ الشرق الأوسط الحديث، الجزء الثالث: بناء الأيديولوجيات القومية والسياسات حتّى سنة 1950، تحرير: ألبرت حوراني/ فيليب خوري/ ماري ويلسون، ترجمة: أسعد صقر، مدارات للأبحاث والنشر، مصر، 2016، المجلّد الثاني، ص.7 – 279.

الحقوق والمزايا"، ولهذا فإنّه يجب أن يكون الأساس المكين للدولة هو ثنائيّة الحقّ والواجب لا العرق والدّين. والهدف هنا هو تحقيق "المساواة" بين السكّان. ولكن يُحذّر فؤاد باشا من التساهل في توظيف "النصارى" في المناصب الإداريّة والسياسيّة الحسّاسة، وأوصى بتوظيف النصارى الأوفياء للدولة العثمانيّة وحدها و"فيلزم والحالة هذه ألا نقلّد الوظائف إلا لأولئك الذين يقبلون قاعدة وحدة السلطنة قبولًا خالصًا من كلّ مخادعة". وأوصى الكاتب بإعطاء كامل الحريّة الدينيّة لطوائف الدولة، حيث إنّه "لا يعنينا مثلًا حالة كون الباشا الفلاني يعبد الله على طريقة الملّة الموسويّة أو طريقة الملّة العيساوية"، مع الحذر من توجّهاتهم السياسيّة ومراقبتها "أشدّ المراقبة لأنّها كثيرًا ما تكون منافية لنفس وجودنا"، ويجب على كلّ موظف في جهاز الدولة أو عون من أعوانها أن يكون لديه "الاعتقاد بقاعدة واحدة وهي قاعدة وحدة الدولة والوطن التي أساسها مساواة الجميع".

ويُنبّه فؤاد باشا إلى ضرورة اعتماد الدولة العثمانيّة على التنظيمات وتأسيس المجالس والقوانين وهو عمل "ضروري لا يمكن الاستغناء عنه". وبعد تركيز القوانين، على الدولة أن تهتمّ اهتمامًا كليًّا ببناء السكك الحديديّة من أجل السعي إلى تأسيس "أعظم سلطنة في العالم". كما أشار فؤاد باشا إلى أهميّة "التعليم العمومي"، فلا يمكن للدولة أن تُهمل "حسن التربية وإتقان العلوم والفنون والمعارف" من أجل التمتّع بالحريّة واللّحاق بركب الدول الأوروبيّة و"البقاء في الأجيال الآتية" والاعتماد كليًّا على "الوسائل المبنيّة على العقل المتهذّب المتنوّر".

ونلاحظ أنّ هواجس الإصلاح لدى فؤاد باشا خلال سبعينات القرن 19 تتمحور حول المحافظة على وحدة السكّان وتجنّب كلّ تفرقة عرقيّة أو دينيّة، أي مبدأ المواطنة، من حيث الوطن هو المرجع الأساسي لتعريف الفرد، وهواجس اقتصادية تتمحور حول المحافظة على القوّة العاملة وتنظيم الجمارك والإصلاح

الضريبي، وهذا العنصر أيضا يُحيل إلى وعي مؤسّسة الدولة بأهميّتها في هذا المنطق الجديد كونها المؤسّسة الأساسيّة للمجتمع وهي "سياج العالم"(1). كما ارتبطت هواجس الإصلاح بمصدر الغذاء الأساس للسكّان وهي الفلاحة، أي المعاش. كما نلاحظ اهتمامًا بالأمن وحفظ الأملاك والأرواح، والتأكيد على أهميّة التعليم والتعلّم خاصّة للبنات، وإلى جانب هذه العناصر نسجّل هواجس مرتبطة بالسياسة الخارجيّة وهي أيضا مرتبطة بسيادة الدولة من خلال تأكيد على أهمية خروج الروس من الأراضي العثمانيّة.

خاتمة:

نستنتج ونقول إنّ فؤاد باشا كان واعيًا بخطورة المشاريع السياسيّة والاجتماعيّة المُحيطة بالدولة العثمانيّة خلال القرن 19، حيث سعى إلى مُعاكسة أهمّ مشاريع الحداثة وهي مؤسّسة الدولة القوميّة ذات السيادة(2)، حيث حثّ السلطان على تجنّب تعريف السكّان استنادًا إلى دينهم أو لغتهم أو عرقهم حاثّا أساسًا على قيمة المساواة بين جميع السكّان. ويرتكز مفهوم الدّولة على "تجمّع بشري ثابت على إقليم محدّد يُقام فيه نظام اجتماعي وسياسي وقانوني، وتصُونه سلطة تتمتّع بسطوة إكراه"، ولهذا فإن مؤسسة الدولة تعتمد على "سكّان وإقليم وسلطة، ونظام تُؤمّن هذه السلطة سيادته"(3). ونظرة فؤاد باشا لا تُنافي هذا التعريف للدولة، وإنّما يتحسّس

(1) الرائد التونسي، العدد 49، 10 ذو الحجة 1293/ 27 ديسمبر 1876، ص.1 – 2.

(2) تُبرز لنا الأحداث التي أعقبت زمن فؤاد باشا، أي آخر القرن 19 وبداية القرن 20، صدق حدسه الذي بثّه في وصيّته، وعلاقة هواجسه تجاه أفكار وإيديولوجيات الدولة القومية ذات السيادة في تفكّك الدولة العثمانيّة. انظر: ناجي علّوش (إشراف وتحرير)، الحركة العربيّة القوميّة في مائة عام (1875 – 1982)، دار الشّروق، عمان، 1997.

(3) إدموند جوف، علاقات دوليّة، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص.37.

من كلّ تعريف عنصري أو لغوي أو ديني للدولة، وهذه الأسس هي التي ارتكزت عليها الدولة القوميّة، وهذه الأسس هي التي أسّست لشوفينيّة القرن العشرين من قبيل آريّة الدولة النازيّة وعظمة "الرّومان" عند الدولة الفاشيّة. وخطاطة هواجس فؤاد باشا عكست المرتكزات الجنينيّة للدولة القوميّة ذات السيادة التي بدأت تبرز خلال القرن 19، خاصّة أنّ الدولة ذات السّيادة تحتاج إلى أن "تُتخيّل ويتمّ تجسيدها قبل أن تُوجد"(1). فـ"القوميّة بمفهومها البدائي" ترتكز أساسا على "حبّ الأرض والبيئة، وحبّ الأهل من جهة الدمّ والأقرباء من جهة الأرض، والأنسباء من جهة الدّين"(2). وقد تنبّه فؤاد باشا إلى المداخل التي يمكن أن تُفكّك الدولة العثمانيّة، فركّز على قيمة المساواة والعدل بين جميع السكّان(3)، خاصّة أنّ الذهنيّة السياسيّة الأوروبيّة أرادت أن تُحوّل نظام "الملّة" العثماني إلى "مفاهيم: أمّة وشعب"، و"إلى أقليّات في نظر الدول الأوروبيّة"(4)، أي إعطاء بُعد وتعريف عرقي للفاعلين الاجتماعيّين وهذا الأمر لم يكن متواجدا في الذهنيّة السياسية العثمانيّة.

(1) هندريك سبروت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها: تحليل لتغيّر الأنظمة، ترجمة: خالد بن مهدي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2018، ص169.

(2) موريس أبو ناضر، أفكار جديدة لعالم جديد: فصول في سلطة المعرفة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، 1995، ص.52 – 53.

(3) وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986، ص.36 – 37.

اعتمدت التنظيرات السياسيّة منذ فترة مبكّرة من الحضارة العربيّة الإسلامية على تيمة العدل باعتباره ركيزة أساسيّة للحكم. انظر: جعفر البيّاتي، مفهوم الدولة عند الطرطوشي وابن خلدون، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة (تونس)، 1999، ص.309 – 318.

(4) وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986، ص.42 – 43.

وهدف الدول الأوروبية من هذا التحويل هو توظيف قيمة "الأقليّات" من أجل تبرير "عمليّة التدخّل من طرف دولة في شؤون دولة أخرى"[1]. ثمّ حاول أن يقدّم بعض الحلول الاقتصاديّة والغذائيّة والتربويّة. فلا يمكن لنا أن نتفهّم وصيّة فؤاد باشا بمعزل عن "التغلغل الأوروبي وآثاره" على الدولة العثمانيّة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية (تدهور الحِرف مثلًا على حساب الصناعات الأوروبية، وليس من الصدفة هنا أنّ التدهور الاقتصادي والأزمات الاجتماعية وتشابكها مع الأفكار الأوروبية حول القوميّة أسهم بداية من سنة 1876، وهو زمن فؤاد باشا، "ببروز أفكار سياسيّة غائمة ترفع شعارات من مثل الوحدة السورية والاستقلال السوري والانفصال عن الأتراك"[2]، بل لم يسلم قلب الدولة نفسها حيث بدأت تُطرح نظريّات عرقيّة مهّدت لانتشار "قوميّة طورانيّة" ذات أبعاد "عرقيّة" واضحة[3].

كلّ هذه الهواجس كانت حاضرة في ذهن فؤاد باشا عند كتابته لوصيّته. فقد كان ذا "معرفة واسعة بالأفكار السياسيّة الغربيّة وبالممارسات"، وكان يُؤمن بأنّ "ضمان الحريّات للشعوب غير المسلمة في الامبراطوريّة سوف يُخفّف من حماسهم القومي والانفصالي"، ولكي تُنقَذ الدولة العثمانيّة يجب أن يُشكّل "مفهوم المواطنة العثمانيّة المتساوية"، ولهذا راهن على مفهوم "العثمانيّة" كهويّة مشتركة بين جميع الرعايا مناهضة لـ"الرّوح القوميّة" الصّاعدة[4]. فالهدف الأساسي من فكر فؤاد باشا

(1) المرجع نفسه، ص.42.

(2) المرجع نفسه، ص.39 – 93

(3) المرجع نفسه، ص.174.

(4) رودريك ه. دافيسون، "المواقف التركيّة من المساواة الإسلامية المسيحيّة في القرن التاسع عشر"، ضمن: الشرق الأوسط الحديث، المجلّد الأول: طلائع الإصلاح وتبدّل العلاقات مع أوروبا (1789 – 1918)، تحرير: ألبرت حوراني/ فيليب خوري/ ماري ويلسون، ترجمة: أسعد صقر، مدارات للأبحاث والنشر، مصر، 2016، صص.94 – 125، ص.100 – 103.

هو إنقاذ الإمبراطورية العثمانيّة عبر "خلق رابطة بين شعوبها تقوم على المواطنة المتساوية المبنيّة على الجنسيّة العثمانيّة"[1].

نصّ الوصيّة

"1: ليس باقيا لي من الحياة إلاّ أيام قلائل بل لعلّه لم يبقَ منها إلا ساعات معدودة، فأشتهي أن أصرفها في إتمام واجب فرضي. إنّي أشتهي أن أعرض على أعتاب الحضرة السنيّة أفكاري الأخيرة وهي أفكار كدرة في ذاتها ولكنّها ثمرة اجتنيتها بمشقّة مدّة حياتي الطويلة النكدة. وحين يوضع هذا الكتب بين يدي جلالتكم أكون قد خرجت من هذا العالم. فتقدّرون إذا على النصت إليّ هذه المرّة من غير استخوان. فإنّ الصوت الذي ينادي من القبر هو دائمًا صادق تامّ الإخلاص. فأقول إنّ الله تعالى قد كلّفكم بمصلحة مهمّة يحصل من إتمامها المجد العظيم ولكنّها محتاطة بالأخطار الجسمية (كذا: أي جسيمة) ولكي يمكنكم أن تقوموا بها حقّ القيام الواجب يلزم لجلالتكم أن ترسّخوا في ذهنكم حقيقة مهمّة للغاية وإن كانت في نفسها محزنة جدّا وهي أنّ السلطنة العثمانيّة على شفا خطر من الخراب.

2: إنّ إنجاع جيراننا السريع والأغلاط الفائقة كلّ تصوّر التي صدرت من سلفائنا جعلتنا في حالة صعبة بمقدار زائد من الحدّ. فلكي تنجوا من انقلاب فظيع يلزم لجلالتكم أن تمحوا آثار الأجيال الهرمة المهترة وتقيدون نحو حظوظ جديدة. وبعض أشخاص من الغيورين على الوطن الجهلاء يبذلون مجهودهم في إقناع جلالتكم بأنّهم يتيسّر لنا بوسائلنا القديمة إعادة السلطنة إلى رنقها السابق، وهذا إنّما هو غيّ جسيم ووهم لا يقبل العذر. نعم لو أنّ جيراننا اليوم هم على ما كانوا عليه في الأجيال المتقدّمة لكانت وسايلنا (أي وسائلنا) القديمة كافية لجعل جلالتكم فيصل

(1) المرجع نفسه، ص.115.

أوروبا، لكن وأسفاه إنّما يوجد فرق عظيم بين حالة جيراننا الآن والحالة التي كانوا عليها منذ قرنين. فإنّهم ترقّوا جميعا وتركونا وراءهم على بعد كبير.

3: نعم إنا نحن أيضا تقدّمنا ودولتكم الحالية هي في واقع الأمر أكثر تنوّرا من دول أسلافكم وأوفر حظوظًا غير أنّ من سوء البحت هذا الفضل ليس بكاف للوازم عصرنا هذا. فإنّه لا يتأتّى لكم اليوم الدوام في أوروبا بمجرّد معادلتكم لأسلافكم بل ولا بفواقكم عليهم وإنّما لا بدّ لكم من أن تقارنوا جيرانكم الأجانب بل وأن تجاروهم في النّظام والتمدّن. ولإيضاح فكري هذا بمَثَلٍ أقول إنّ دولتكم في هذا القرن محتوم عليها كي لا تهلك رأسا أن يكون عندها من الغنى مقدار ما لدولة الإنكليز ومن الأنوار العقليّة مقدار ما لأمّة فرانسا ومن العساكر مقدار ما لدولة روسيا. فإنّ أمر دوامنا ليس متعلّقا بإحداثنا تنظيمات مهمّة، وإنّما يلزمنا الترقّي في التمدّن بمقدار ترقّي أمم أوروبا.

4: وفي الحقيقة إن ممالكنا الفاخرة أرضًا ومركزًا الحائزة جميع المواد اللازمة لنا للفواق على أيّ دولة كانت من دول أوروبا، ولكن يشترط لذلك شرط لا بدّ منه وهو أنّه يلزم ضرورة أن نبدّل جميع ترتيباتنا وتنظيماتنا السياسية والمدنيّة؛ فإن كثيرًا من القوانين التي كانت نافعة في القرون المتقدّمة صارت في أيامنا هذه مُضرّة للاجتماع البشري. إذ إنّ الإنسان طبيعيّا قابل البلوغ إلى حدّ الكمال وعلى هذا يجب أن يُثابر على دوام السعي إلى تحسين أعماله وإصلاح شأنه.

5: إنّ هذه القاعدة المهمّة التي هي من كنه طبيعة البشر هي في الحقيقة موافقة لنصوص الشرع المحمّدي أعظم موافقة؛ فإنّ الإسلام شامل لجميع القواعد والعقائد التي من شأنها مساعدة الجنس البشري على الترقّي والانتظام. والذين يتّخذون الديانة الإسلامية آلة يتعرّضون بها للاجتماع الإنساني في ترقية ليسوا في الحقيقة بمسلمين بل هم بالأحرى حمق وكفارة. قابلة التغيير هي كالسياج

المحاصر للعقل البشري يمنعه من الترقّي في المعارف. وأمّا الدين المحمّدي الخالص من مثل هذه الموانع الناشئة عن أسرار وقواعد يدّعي لها بالمعصوميّة إنّما يأمرنا جميعًا بالسعي في توسيع دائرة قوانا العقلية، وبأن نطلب العلوم النافعة والمعارف المفيدة لا عند أهل الإسلام فقط بل من عند سائر الأمم الأجانب ولو كانوا في أقصى أقطار الدنيا.

6: ولا ينبغي أن تتوهّم الناس أنّ العلم عند المسلمين مغاير لما عند الأجانب، كلّا، بل العلم واحد وهو الشمس الوحيدة التي تنير العقول، وحيث إنّ دين الإسلام هو جامع لكلّ الحقائق والعلوم يلزم بالضرورة أن كل اكتشاف نافع وكلّ اختراع جديد وكلّ معرفة تكسبها التجربة أية كانت سواء أحدثتْ في مكّة المشرّفة أو في باريس عند الوثنيين أو عند المسلمين إنّما يتلقّاها دين الإسلام بالاقتبال الحسن، وبناء على ذلك لا مانع لنا قطّ من أخذنا عن أهل أوروبا قوانينهم المحدثة وانتفاعنا باختراعاتهم واكتشافاتهم الجديدة. فإنّي قد استقصيت درس أصول ديانتنا وفهمت كنه غايتها حقّ الفهم وإنّي الآن ما زلت رائق الفاكرة وأدرك حقيقة كلامي ولا يمكنني في هذا الوقت الذي أنا مشرف فيه على ملاقاة الخالق الديّان أن أتجاسر على خيانة مولاي ووطني وديني، فأحقّق لجلالتكم التحقيق التام - وإني على يقين محض من ذلك - أنّ جميع التنظيمات والترتيبات والقوانين التي أحدثتها أمم أوروبا لا يوجد فيها شيء البتّة مغاير لنصوص ديننا وشريعتنا أدنى مغايرة. وإنّي أقسم لكم أن سلامة دين الإسلام تقتضي أن نبادر إلى اتّخاذ تلك المحدثات المهمّة التي بدونها لا يمكن أن تقوم دولة الآن في أوروبا.

7: وأقسم لكم أيضا أنّه بإصلاحكم نظام السلطنة على هذا الوجه لا تفعلون شيئا يثلم عزّ الدين الإسلامي واستقامته، بل إنّما يكون صنيعكم لجميع الأمم الإسلامية من أعظم المنن وأجلّها وأفيدها وأكثرها موافقة لأحكام العقل السليم

مما لا يخطر ببال أسلافكم أصلًا، وهذا العمل الخطير عمل استئناف الأمّة يشتمل على أمور شتّى مهمّة جدًّا لا قدرة لي على استيفاء الكلام عليها فضلًا عن كون ذلك يستلزم له وقت أطول ممّا هو باق لي من الحياة، ولكن عندكم رجل همّام كنت له أخًا وصديقًا أبقاه الله لجلالتكم، فإنّه أدرى من أي كان بالوسائل التي يمكن إنجاء سلطنتكم بها وما نصحت حضرتكم نصيحة قطّ إلا وتحقّقت قبل ذلك أن المشار إليه بعقله السديد الذي هو ثمرة تجربته للأمور كان موفقا لي فيه. فعلى حضرتكم يا مولاي أن تداوموا ثقتكم به، بل الثقة التامّة فإنّ ثقة الملك هي قوّة للوزراء تشدّ عومهم وتمكّنهم من إنجاز الأعمال المهمّة، والذي أتجاسر على توصية جلالتكم به أكثر من غيره هو ألا تسمحوا أبدًا بأن عقلًا ثاقبًا مثل عقل هذا الخديم المخلص الذي لا يمكن استغناؤكم عنه يصدّه عن العمل أقران جهلاء، فإنّه لا شيء يضع من عزيمة الرجل الحازم كإلزامه أن يسير سير أناس عاجزين عن إدراكه. فالآن يجب أن أقول بعض كلمات في شأن معاملاتنا الخارجيّة، ولعمري إن سلوك دولتكم في طريق هذه المعاملات لصعب غاية الصعوبة التي تحمل على اليأس من نجاحها فيه، فإنّه لمّا كنّا غير قادرين على مدافعة أعدائنا بأنفسنا مسّتنا الضرورة إلى مصاحبة الأجانب ومعاهدتهم، وأغراض هؤلاء المبنيّة على التحاسد والمزاحمة المغايرة لنصوص العدل والاستقامة مع اقتران ذلك بالسطوة والاقتدار الكلّي قد جعلتنا في مرتبة من العسر لا يمكن وصفها، فإنّه يلزمنا الآن من الحزم والحذاقة والإقدام للدفع عن أدنى حقّ من حقوقنا أضعاف ما كان يلزم لأسلافنا من ذلك لفتح الممالك الضخمة.

8: فمن الأجانب المعاهدين لنا تجدون دائمًا الدولة الإنكليزية في المرتبة الأولى، فإن هذه الدولة قد أحسنت الصنيع إلينا في السابق، ويستحيل علينا اجتناب ما يمكنها أن تمدّنا به من المساعدة في المستقبل. وعلى كلّ حال مهما تأتّى علينا

من الأحوال فإنّ الأمّة الانكليزيّة التي هي أكثر أمم العالم ثباتًا وأغربها أخلاقًا وأطوارًا تكون من أعظم المعاهدين لنا خلوصًا وتدوم على العهد آخر الجميع، على أنّه أحبّ إليّ أن أرى دولتنا قد فقدت عدّة أقاليم من أقاليمها ولا أراها قد تخلّت عليها إنكلتيرة.

9: أمّا فرانسا فيلزم لنا أن نجتهد في مداراتها على أي وجه كان، ليس فقط لأنّها قادرة على معاضدتنا معاضدة كليّة بل أيضا لأنّها تستطيع أذينا (كذا: أي أذيّتنا) أشدّ الأذى، فإنّ هذه الأمّة المقدامة تنقاد إلى عواطف القلب أكثر ممّا تراعي الأغراض أو المنفعة الذاتيّة، وهي سريعة التحمّس من الفخر والمقاصد المهمّة، ولو شاهدتهما عند أعدائها. فأحسن الوسائل لحفظ معاهدة هذه الأمّة الجليلة لنا إنّما هو أن نسير مع الوقت ونترقّى في مراتب التمدّن والانتظام ترقّيًا يؤثّر بأذهان الفرنسويين وعقولهم معًا؛ إذ لا ريب في أنّ هذه الأمّة عندما تيأس من انصلاح شأننا تجعل هي نفسها أسبابًا تكمل هلاكنا.

10: أمّا أوستريا فبسبب ما هي عليه من انشغال الفكر في شأن مصالحها بأوروبا اقتصرت إلى الآن على جعل تداخلها بأحوال المشرق منحصرًا في حيّز وجيز. إلا أنّها قد أخطأت مدّة حرب القريم (أي القرم) خطأ جسيمًا لا يمكنها إصلاحه. وحيث إنها طردت من جرمانيا، لا ريب أنها ستجنح من الآن فصاعدًا إلى إمعان النّظر في الأخطار العظيمة الملمّة بها من جهة الشمال وهي الأخطار نفسها الملمّة بنا ولكن أقلّ من إلمامها بأوستريا. فلذلك ما دامت هذه الدولة مثابرة على سياسة حزيمة حاذقة تكون هي الحليف الحقيق للباب العالي. وفي واقع الأمر أنّ الداهية المهولة التي نراها منذ نحو قرن عتيدة أن تصيب المشرق لا يمكن دفعها بالكلية إلا بمعاضدة دولة أوستريا المعاضدة الفعليّة مع الإمداد لنا من الدول الغربيّة".

11: أمّا دولة بروسيا فيكاد أن يصحّ القول عنها أنّها شاهدت إلى الآن أحوال المشرق بعدم المبالاة ويحتمل الأمر أن مراعاة مآرب سياسيّة تحملها على قبول أن تجعلنا ضحيّة لوحدة جرمانيا، ولكن بعد نجاز الوحدة لا بدّ لجرمانيا أن تنتبه يومًا وترى أنّه كان لها هي أيضًا في المشرق مصلحة مهمّة كان من الواجب عليها أن تجتهد في حرسها والذبّ عنها، وإني أسأل الله أن يجيرنا من أن تشتري بروسيا يومًا هلاك أوستريا بما لنا من الأقاليم في أوروبا.

12: فالآن أريد التكلّم على روسيا التي هي عدوّنا الأكبر ذو الصولة والاقتدار، فأقول إن هذه الدولة محتوم عليها بإدمان السعي ولا بدّ من دوام من جهة المشرق. وللتحرّز من هذا الخطر العظيم لا يكفينا الاتّكال بسذاجة الأولاد الصغار على مجرّد حقوقنا، بل يلزم أن تكون لنا قوّة حقيقيّة فعليّة كافية للدفع عن أنفسنا وقت الحاجة، ولا أعني بذلك قوّتنا القديمة البالية التي لا يمكن إحياؤها، بل القوّة الجديدة التي لا يسطو عليها شيء – القوّة التي تتحصّل بالعلوم والفنون والمعارف والتنظيمات الحديثة – القوّة التي يحوزها الآن كلّ من أمم أوروبا. فإنّ دولة روسيا قد ترقّت منذ مدّة بطرس الكبير ترقّيًا عجيبًا، وعمّا قريب سككها الحديديّة تزيد قوّتها المرّة عشرة أضعاف. والذي أراه لدولة الإنكليز من عدم الالتفات إلى الأحوال الجارية في بحر الروم يهولني ويحيّرني جدًّا ولكنّي حزين على الخصوص من التبديل الذي وقع في أحوال دولة روسيا عن ترييض جبل الكوكاز. فعلى جلالتكم إذن ببذل الجهد من دون تراخ ولا انقطاع في تنظيم قوانا وإصلاح شأننا فإنّه من يعلم إن كانت الدول المعاهدة لنا تستطيع إدراكنا دائمًا بالأمداد في الوقت المناسب لانتفاعنا به.

13: هذا ولننتقل الآن إلى مملكة فارس، فأقول إنّ حكومة تلك البلاد التي أهلها ضرّابو فتن ويسطو عليهم الغلو في الدين الذي للطائفة الشيعيّة كانت دائمًا تعاضد أعداءنا علينا، وفي مدّة حرب القريم انضمّت إلى دولة روسيا. وما منع الشاه من

إنفاذ فينا إلاّ عدم تغافل الدول الغربيّة، والآن دولة فارس منقادة إلى دولة روسيا الانقياد التام، وما دام الباب العالي متفرّغًا من الحروب فالدولة الفارسية التي هي دولة عديمة الحزم كثيرة الجهل والغباوة لا اعتبار لها بين الدول ولا ابتدار في الأمور، لن تتجاسر على معاداتنا ولا على الافتراء علينا، ولكن إذا وقعت حرب بيننا وبين روسيا تكون دولة فارس من أشدّ أعدائنا بسبب انقيادها السياسي المطلق لتلك الدولة وعظيم حسدها لنا، ومن سعد البخت أن دولتنا لم تزل حائزة من القوّة الفعلية ومن السطوة ما يكفي لجزر تلك الدولة المعدومة النخوة والمروّة بسبب ظلم حكّامها، ولا يعرف أحد الأمور والمصالح المهمّة التي يمكن إلمام الخطر بها من هذا القبيل حقّ المعرفة إلاّ علي باشا فإنّه خبير بكلّ ما يتعلّق بهذه النازلة ويستطيع شرح ذلك لجلالتكم الشرح التام.

14: ولا ينبغي أن نغفل عن مملكة اليونان، فإنّ هذه المملكة مع ضعفها في ذاتها يمكن أن تضحو سيفًا ماضيًا في يد دولة معادية لنا. ولمّا أنشئت هذه المملكة التي ليس لها في الواقع من الممالك المنتظمة سوى الاسم توهّم منشئوها أنّه يتيسّر لهم بذلك إحياء أمّة دثرت منذ ألفي سنة، توهّموا أنّه يمكن لهم إعادة عمران بلاد أميروس وأرسطو ولكنّهم لم ينشئوا في الحقيقة إلا مجتمعًا للدسائس والفتن ومأوىً للطغاة والأشقياء. ولا ريب أنّ الباب العالي يجد بين رعاياه من اليونان خَدَمَةً أذكياء ولكنّما عرق الجنسيّة اليونانيّة يستمر أبدًا مضادًّا لمصلحتنا لأنّ يونان هذا العصر المتّصفين بالطمع محبّ النفس لم يزالوا يتذكّرون مدّة أسلافهم وما كان لها من الفخر والشهرة، مع أنّ تلك المدّة يفرق بينها وبينهم أجيال عديدة مقرونة بالفساد والجهل والنغولة ويعلّلون أنفسهم بأمل الاستيلاء يومًا على المشرق الذي أذلّته أسلافهم بإنشاء بزانتيّة (أي بيزنطة)، وأحسن الكفالات التي لنا للاحتراز من هذه الطائفة الرديئة المكرة إنّما هو كبرياؤها واعتزالها اللذان يصيرانها مكروهة عند سائر

الأمم الشرقيّة الأخر، فيلزم أن تكون غاية سياستنا إفراد اليونان عن باقي نصارى المشرق وأن نمنع البلغار من الوقوع في حكم الكنيسة الأرثذكسيّة مع حفظنا إيّاهم من السقوط في قبضة الروس أو الرومان، وكذلك ينبغي ألا يسمح الباب العالي بدوام الحيل المقصود بها غرّ الأرمن إلى الكنيسة الأرثذكسية المذكورة ولكن في مقابلة ذلك يلزم ضرورة أن نجعل الدولة بمعزلة من سائر المسائل الدينيّة.

15: كلّ اجتهادنا في منهاج سياستنا الداخلية يلزم أن يكون موجّهًا إلى غاية واحدة وهي مزج الأجناس بعضها مع بعض، إذ من دون هذا المزج أظنّ أن استمرار بلادنا دولة واحدة متّحدة يكون أمرًا مستحيلًا، وعلى هذا ينبغي من الآن فصاعدًا أن دولتنا لا تبقى مختصّة بطائفة أن ملّة معلومة دون الطوائف والملل الأخرى الكائنة في البلاد؛ لأنّ الدول الشرقيّة لا يمكن أن تقوم إلاّ إذا أُسّست على قاعدة اتّحاد جميع الأمم التي في المشرق. نعم إنّ بلادًا مثل جرمانيا مثلًا مع اتّساعها وكثرة سكّانها أو مثل فرنسا ذات الأربعين مليونًا من السكّان أو مثل إنكلتيرة التي رسمت حدودها الطبيعة نفسها أو مثل غيرها من سائر الدول الكبار يمكن لها أن تستمرّ متّحدة مدّة طويلة بنظامها واقتدارها وتكون مفيدة للجنس البشري، ولكن دولة كدولة المونتينيغرو (أي القاره داغ) أو كإمارة السرب أو غيرها من الدول التي ليست مكوّنة إلا من فرع أو شعبة صغيرة لا يمكن قيامها ولا فائدة من وجودها لخصوص أهلها أو للأمم الأخر بل لا يمكن أن تكون سوى دولة وهميّة حاوية لرعابيل مشومة من بقايا وحدة الجنس البشري المفقودة، ولا بدّ لها من أن تقع يومًا غنيمة لبعض الغزاة في الأجيال المستقبلة، وهي من الموانع للترقّي في درجات التمدّن كما هي خطر مستديم لراحة العالم، فإنّ الدول في أيّامنا هذه جلّها مبني على قاعدة الاجتماعات الكبار ولا يمكنها أن تدون إلا بهذه القاعدة. فينشى من هذا أنّ الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تجديد نشأة دولتنا إنّما هي أن نؤسّسها على

أساسات متينة وقواعد صالحة لأن تضمّ جميع الأجناس وجميع الأديان وتجعلهم متساوين في الحقوق والمزايا. وهذا المساواة لا بدّ لها من أن تفتح باب الوظائف والخطط للنصارى فيحصل لنا حينئذ من ذلك صعوبات جسيمة، لأن النصرى (أي النصارى) عندما يحرّرون من قيد الذلّ والمحكوميّة الذي مكثوا فيه كلّ هذه المدّة الطويلة لا أظنّهم يعدلون عمّا لهم من الميل إلى تبديل أسيادهم القدم بأسياد جدد وخصوصًا طائفة الأرمن التي عندها من هذا الميل أكثر ممّا عند غيرها. فيلزم والحالة هذه ألا نقلّد الوظائف إلا لأولئك الذين يقبلون قاعدة وحدة السلطنة قبولًا خالصًا من كلّ مخادعة. ولا يخفى أنّ لكلّ من الطوائف النصرانيّة المستقرّة في بلادنا عقيدة دينية وعقيدة سياسيّة، فالأولى ينبغي أن نجهلها على الإطلاق ولكنّما يجب علينا أن نراقب الثانية أشدّ المراقبة لأنّها كثيرًا ما تكون منافية لنفس وجودنا. على أنّه لا يعنينا مثلا حالة كون الباشا الفلاني يعبد الله على طريقة الملّة الموسويّة أو طريقة الملّة العيسويّة ولكن إذا كان هذا الباشا يطلب إنشاء سلطنة بيزنتية مثلًا أو سيليقية لا بدّ من طرده كخادم خائن لمخدومه، وعلى هذا أودّ ألا يطلب من جميع أرباب الخطط والوظائف إلا الاعتقاد بقاعدة واحدة وهي قاعدة وحدة الدولة والوطن التي أساسها مساواة الجميع.

16: ولإظهار عجائب هذه القاعدة الجزيلة الفوائد يلزم لجلالتكم قبل كلّ شيء أن تنظّموا مجالس الأحكام وقوانينها وهذا العمل إنّما هو كثير الصعوبة ولكنه ضروري لا يمكن الاستغناء عنه. ثمّ بعد أن تكونوا أمّنتم كلّ إنسان في ماله وبدنه التأمين التام يلزم أن توجّهوا عناية دولتكم إلى إنشاء السكك الحديديّة، وإني على يقين بأنّ اليوم الذي يكون فيه لبلادنا سكك حديديّة بقدر ما للدول الإفرنجية الأخر تصبح جلالتكم في ذلك اليوم أيضًا صاحب أعظم سلطنة في العالم.

17: ومن الأمور الفائقة الأهميّة أيضا أمر التعليم العمومي – أي أمر المكاتب والمدارس العموميّة والخصوصيّة – فإنّ الأساطيل الضخمة والجيوش الغفيرة بل وحسن التنظيم الداخلي مع ما ينشأ عنه من الخيرات إنّما لا تكفي لتمكيننا من الاستقرار على أصل معيّن إذا أهملنا مُجاراة الأمم الأخر في حسن التربية وإتقان العلوم والفنون والمعارف كلّ الإتقان. وناهيكم أنّه من دون ذلك لن يتأتّى لنا حوز الحريّة بكلّ ما يلزمها من الكفالات بل ولا الأمل بطول البقاء في الأجيال الآتية.

18: ومع أنّ ديانتنا في نفسها لا تنافي اكتساب المعارف المفيدة وتهذيب العقل، بل تأمر بذلك، بقي العلم عندنا دون ما هو عند غيرنا بكثير لأسباب شتّى يطول شرحها هنا، والحال أن مدارسنا العديدة والمبالغ الوافرة الموقوفة لها وتصرف عليها في كل عام بلا كبير فائدة إنّما هي صالحة لأن تمكّننا من الوسائل اللازمة لإنشاء ترتيب شامل لأحسن طرائق التعليم العمومي الأهلي. أمّا أنا فعدم سعي في إنفاذ هذا الرأي الجليل الخطير إنّما هو كون ظروف حالية نكدة منعتني من ذلك.

19: وإنّي أعلم أن كثيرًا من مسلمي بلادنا سيلعنونني ويعتدونني كافرًا (كاور) وعدوًّا للدين، وأمّا أنا فإنّي أسامحهم على غضبهم هذا لأنّهم غير قادرين على إدراك عواطفي ولا على فهم حقيقة معنى كلامي، ولكنّهم سوف يرون أنّ الذي اعتدّوه كافرًا (كاورا)، ولعنوه كما يُلعن أهل البدع كان أكثر تقوىً من أيّ كان من أولئك الجهلاء الغيورين الذين يقذفون بي الآن. بل سيعلمون ولكن يا أسفاه حيث لا ينفع العلمي بأنّي عاركت معاركة الشهداء وأزيد لإنجاء ديانتنا ودولتنا من التورّط في ورطات الهلاك الذي هو أنفسهم هياوها لهما تهيئة لا مفرّ منها. ولا يخفى أن الشريعة الأولى من سائر الشرائع الإلهية والإنسانية هي شريعة حفظ الذّات، فهل قصدت أنا شيئا آخر في كل ما سعيت في إحداثه من الإصلاحات سوى إعزاز دين الإسلام وحفظه من التلاشي، ولكن سعيي لم يكن بالانقياد المطلق

للأوهام القديمة المرسّخة في عقول الأغبياء، وإنّما كان بالوسائل المبنيّة على العقل المتهذّب المتنوّر، وهي التي جعلها الله سبحانه وتعالى وسيلة انجاع لدين الإسلام ولسائر الأديان الأخرى الكائنة على وجه الأرض. هذا ولا تساعدني يدي على زيادة الابساط في هذا الموضوع وأختم كلامي بتقديم الرجاء لجلالتكم بأن تنصتوا إلى كلام خديمكم هذا الذي مع كونه لم يخل من العيوب الخاصّة بالطبيعة الإنسانية ثابر دائم على حبّ البشر وأراد الخير في العالم، وعند انقضاء أجله اليوم ترونه قابل الرحيل من هذه الدار بلا تأسّف، وإنّي مائت على دين الإسلام مُسلمًا أمري لخالقي وطامعًا برحمته أنه هو الملك الديّان والباري الغفور المنّان"[1].

(1) الرائد التونسي، العدد 10، 23 شوّال 1286/ 26 جانفي 1870، ص.2 – 3؛ العدد 11، 1 ذي القعدة 1286/ 2 فيفري 1870، ص.1 – 2؛ العدد 12، 8 ذو القعدة 1286/ 9 فيفري 1870، ص.1 – 2؛ العدد 15، 29 ذو القعدة 1286/ 2 مارس 1870، ص.3.

المصادر والمراجع:

- **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (عمل جماعي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط: جامعة محمد الخامس، المغرب، 1986م.
- إي نيسبت، ريتشارد، **جغرافيّة الفكر: كيف يفكّر الغربيّون والآسيويّون على نحو مختلف ولماذا؟**، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 312، الكويت، فيفري 2005م.
- إينالجك، خليل **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 2014م.
- باغشي، أميا كومار، **العبور الخطر: الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال**، ترجمة: عمر سليم التلّ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019م.
- باموك، شوكت، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م.
- برانش، جوردن، **الدولة الخرائطيّة: الخرائط والإقليم وجذور السيادة**، ترجمة: جلال عزّ الدين/ عاطف معتمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017
- بنحادة، عبدالرحيم، **العثمانيون. المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، الرباط، دار اتصالات سبو، 2008م.
- البيّاتي، جعفر، **مفهوم الدولة عند الطرطوشي وابن خلدون**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة (تونس)، 1999م.
- التونسي، خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تمهيد وتحقيق: المنصف الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون: بيت الحكمة، قرطاج، 2000م، المجلد الأول
- جوف، إدموند، **علاقات دوليّة**، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993م.

- الرائد التونسي، العدد 4، العدد 9، العدد 10، العدد 11، العدد 12، العدد 15، العدد 16، العدد 48، العدد 49.
- سبروت، هندريك. **الدولة ذات السيادة ومنافسوها: تحليل لتغيّر الأنظمة**، ترجمة: خالد بن مهدي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2018م.
- سمير، أمين. **التراكم على الصّعيد العالمي: نقد نظريّة التخلّف**، ترجمة: حسين قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، د. ت.
- **الشرق الأوسط الحديث، المجلّد الأول: طلائع الإصلاح وتبدّل العلاقات مع أوروبا** (1789- 1918)، تحرير: ألبرت حوراني/ فيليب خوري/ ماري ويلسون، ترجمة: أسعد صقر، مدارات للأبحاث والنشر، مصر، 2016، ص94- 125.
- شيفير موسنسون، ميري. **العلم عند العثمانيين: الابداع الثقافي والتبادل المعرفي**، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2019م.
- عبدالله، إبراهيم، **المركزيّة الغربية: إشكاليّة التكوّن والتمركز حول الذّات**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1997م.
- علّوش، ناجي (إشراف وتحرير)، **الحركة العربيّة القوميّة في مائة عام** (1875- 1982)، دار الشّروق، عمان، 1997م.
- عيسوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ترجمة: سعد رحمي، دار الحداثة، بيروت، 1985م.
- فيشر، هنري. **أصول التاريخ الأوروبي الحديث: من النهضة الأوروبيّة إلى الثورة الفرنسيّة**، ترجمة: زينب عصمت راشد/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، المركز القومي للترجمة، مصر، 2019م.
- كواترت، دونالد "عصر الإصلاحات: 1812- 1914"، ضمن: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**. المجلّد الثاني: 1600- 1914، تحرير: خليل

إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص736-489.

- كوثراني، وجيه، **الاتّجاهات الاجتماعية والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي: من التصرفيّة العثمانيّة إلى دولة لبنان الكبير**، منشورات بحسون الثقافيّة، بيروت، 1986م.
- كيرنان، فيكتور، **سادة البشر: المواقف الأوروبيّة من الثقافات الأخرى في العصر الامبريالي**، ترجمة: معين الإمام، منتدى العلاقات العربيّة والدوليّة، الدوحة، 2017م.
- مبيمبي، أشيل، **نقد العقل الزنجي**، ترجمة: طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت/ الجزائر، 2018م.
- محمد، كريم "رواد الاصلاح: خير الدين التونسي نموذجًا"، **أعمال ندوة الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، المغرب، ١٩٩٩، صص. ٨٧-٩٣
- مسعود، ضاهر. **الدولة والمجتمع في المشرق العربي** (1840- 1990)، دار الآداب، بيروت، 1991.
- موريس أبو ناضر، **أفكار جديدة لعالم جديد: فصوب في سلطة المعرفة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، م، 1995م.
- موريس، إيان، **لماذا يهيمن الغرب اليوم؟ أنماط التاريخ وما تكشفه لنا عن المستقبل**، ترجمة: روان القصاص، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2018م.
- ميتشل، تيموثي، **استعمار مصر**، ترجمة: بشير السباعي/ أحمد حسّان، مدارات للأبحاث والنشر، مصر، الطبعة الرابعة، 2016م.
- هاثاواي، جين (بالتعاون مع كارل ك. بربير)، **البلاد العربية في ظلّ الحكم العثماني: 1516- 1800**، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر/ بيروت، 2018

- ياغي، إسماعيل، **الدَّولة العثمانيَّة في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الطَّبعة الأولى 1996م.

Mantran, Robert " L'Empire ottoman: une conception pragmatique du pouvoir ", Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, Année 1993 137-3 pp. 757-763



موقف العلماء اليمنيين من الحكم العثماني الثاني في ولاية اليمن (1289 - 1337هـ/1872 - 1918م)

د. رياض محمد أحمد الصفواني(1)

ملخص

يهدف البحث إلى عرض موقف العلماء اليمنيين من الحكم العثماني لولاية اليمن بين عامي 1872 – 1918م وتحليله، وهي فترة اتسمت بالتمردات والاضطرابات التي كادت تعصف بالمناطق الشمالية الداخلية، لذلك طلب بعض العلماء والأعيان العون من الدولة العثمانية التي سارعت إلى توجيه فرقها العسكرية لبسط حكمها على مختلف أجزاء اليمن باستثناء عدن الخاضعة للاستعمار البريطاني وما عرف بالمحميات الغربية والشرقية التابعة لها. وقد غلبت على سياسة الولاة مظاهر الفساد المالي والإداري والاستبداد في معاملة الأهالي، فتحول تأييد بعض العلماء إلى اعتراض بلغ حد الالتفاف حول دعاة الإمامة من القيادات الزيدية ومساندتهم ضد الحكم العثماني. وقد حاولت السلطات العثمانية كسب العلماء إلى صفها باتباع سياسة الإغراء المالي، كما استعملت الشدة إزاء من عارض منهم سياستها ووقف إلى جانب القوى الخارجة على

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، الدائرة التاريخية، مركز الدراسات والبحوث اليمني – صنعاء.

سلطتها، وسلك بعض الولاة سبيل الإصلاحات للحد من الانتفاضات الموجهة ضد الحكم العثماني، ولجأت السلطنة إلى طلب مشاركة العلماء اليمنيين في بحث أسباب عدم استقرار الأوضاع الداخلية والتفاوض مع القيادات الزيدية، فتكللت جهودها بتوقيع صلح دعان مع الإمام يحيى عام 1911م، وبموجبه تحقق شيء من الاستقرار تحت زعامة الإمام الدينية في المناطق الشمالية، وظلت البلاد تحت السيادة العثمانية حتى عام 1918م.

Abstract

The research aims at presenting and analyzing the position of the Yemeni scientists from the second Ottoman rule of Yemen between 1872 and 1918, a period characterized by rebellions and unrest that almost raged in the northern regions of Yemen. Therefore, some scholars and dignitaries sought the help of the Ottoman state, Its rule over the various parts of Yemen except Aden, which is subject to British colonialism and what is known in its western and eastern protectorates. Despite the relatively short period of stability achieved by Ottoman rule at the beginning of its reign, In the treatment of parents and in their relationship with local forces, led by Zaidi scholars who have turned their support for the Ottoman rule to the objection, it amounted to a rally around the advocates of the Zaidi Imamate and support leaders against Ottoman rule. The Ottoman authorities tried to win the scientists to describe them by following the policy of financial temptation. It also used harshness against those who opposed its policy and stood by the forces outside its authority. In addition, some governors tried to implement some reforms to limit the

uprisings directed against the Ottoman rule. The Sultanate resorted to asking the participation of Yemeni scientists in the search for the reasons for the instability of the internal situation and negotiating with the Zaydi leaderships. This culminated in the signing of Salih Da'an in 1911 with Imam Yahya. Stability under the leadership of the religious Imam in the northern regions, while the southern regions remained under direct Ottoman rule until the withdrawal of the Ottoman forces from Yemen in 1918.

المقدمة

إن أهمية موضوع البحث تتحدد في طبيعة الفترة الزمنية، وهي فترة تنطوي على وقائع ومتغيرات محلية عديدة، بعضها ذات علاقة بامتدادات خارجية، تتناثر بين سياقاتها نتف موضوع البحث الذي يحاول أن يسلط الضوء بقدر المستطاع على دراسة موقف العلماء – دون غيرهم – من الحكم العثماني الثاني في ولاية اليمن، تأييدًا ومعارضة، في صورتها السائدة في عصرها. وهي إشكالية تناولت ملامح منها بعض الدراسات – على أهميتها – بصورة بدت ضمنية أو مجتزأة ومقتصرة على قوى وشخصيات بعينها، وفق تركز المعلومات واتجاه خط الوقائع التاريخية، وذلك في سياق عرضها للأحداث السياسية والوقائع العسكرية بين الجانبين اليمني والعثماني، مع تبني موقف واحد في الغالب هو الموقف الزيدي المعارض للوجود العثماني، كما لوحظ في دراسة مخطوطة "الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين". وتحقيقها، ودراسة أخرى اعتمدت على المخطوطة ذاتها بعنوان "الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني – دراسة وتحقيق لمخطوطة الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين". وبالمِثل الدراسة التي حملت عنوان "علاقة العثمانيين بالإمام يحيى حميد الدين"، والتي تناولت بالتفصيل

الوقائع السياسية والعسكرية بين الإمام يحيى والقوى العثمانية. أما الدراسة التي جاءت تحت عنوان" العثمانيون في تعز وسياستهم إزاء من تعاون معهم من العلماء"، فقد تناولت بصفة خاصة العلاقة بين آل المجاهد في مدينة تعز ممثلًا بالعلامة علي بن عبدالرحمن المجاهد وبين العثمانيين، وما آلت إليه العلاقات بين الطرفين. ومن ثَم فإن الدراسة التي بين أيدينا تحاول أن تستدرك بعض القصور وتسد النقص الملحوظ في الدراسات السابقة؛ لتضيف إليها من المعلومات ما يشتمل على دراسة موقف العلماء في مختلف مناطق اليمن من الحكم العثماني الثاني، بما توفر من معطيات وشذرات علمية في بطون المصادر والمراجع القليلة المتوفرة، ناهيك عن أن هذه الدراسة تعد استكمالًا للدراسة التي سبق أن أعدها الباحث بعنوان "موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية 1635 – 1872م". وقد اقتضت معالجة البحث باستعمال المنهج التاريخي الوصفي التحليلي تقسيمه إلى تمهيد وخمسة محاور، تنتهي بخاتمة ثم قائمة بالملاحق وقائمتين بالهوامش والمراجع.

تمهيد: أوضاع اليمن الداخلية عشية وصول القوات العثمانية

شهدت اليمن بعد انسحاب العثمانيين منها عام 1045هـ/ 1635م على إثر الثورة التي قادها الإمام القاسم بن محمد وأولاده قيام دولة الأئمة القاسميين الذين امتد حكمهم من عام 1045هـ/ 1635م حتى عودة العثمانيين إلى صنعاء عام 1289هـ/ 1872م، على إثر الاضطرابات التي عمت البلاد، نتيجة انهيار سلطة آل القاسم بعد أن بلغ التنافس والصراع على الحكم في أوساطهم ذروته، فباستثناء غالب بن محمد بن يحيى (ت 1295هـ/ 1872م) في أجزاء من سهول تهامة، كان محمد بن عبدالله الوزير (ت 1289هـ/ 1872م) في مرتفعات بلاد آنِس غربي الهضبة الوسطى، والمحسن بن أحمد الشهاري (ت 1295هـ/ 1878م) في بلاد كُحْلان من أعمال منطقة حجّة في أقصى المرتفعات الشمالية الغربية، وحسين بن أحمد

الهادي (1289هـ/ 1872م) في بلاد الطَّويلة شمالي غرب صنعاء. والفوضى ضاربة أطنابها في صنعاء، مع وقوعها عرضة لهجمات القبائل واعتداءاتها على السكان والأسواق، فاضطرب حبل الأمن، وعمّت الفوضى، نتيجة لانكماش سلطة الدولة وانحسار نفوذها عن العاصمة صنعاء وكثير من مناطق البلاد، مع انقطاع الموارد، وتفشي ظاهرة السلب والنهب وقطع الطرقات، فأجمع رأي أهالي صنعاء في تلك الأثناء على تنصيب بعض عُقّال (رؤساء) الحارات، لحفظ المدينة وإقرار الأمن في داخلها، إلا أن الاضطرابات ظلت مستمرة ولم يكن بمقدور العلماء فعل شيء لإيقاف تدهور الأوضاع الداخلية، بل تعرض بعضهم لمضايقات بعض رؤساء الحارات وشيوخ القبائل لاعتراضهم على بعض تصرفاتهم، كما خضعت الكثير من مناطق البلاد الوسطى والجنوبية كذمار وتعز وإب لهيمنة مراكز القوى المحلية والقبلية من ذي محمد وذي حسين من قبائل بكيل الهمدانية[1].

وبالتالي فقد بلغت أحوال الناس غاية في التدهور والسوء، وكان لا بد في تلك الأثناء من وضع حد لتلك الفوضى والاضطراب، الأمر الذي اضطلعت به الدولة العثمانية على النحو الذي سيتبين معنا.

المحور الأول: عودة الحكم العثماني إلى اليمن وتأييد العلماء له

شكّلت تلك الظروف مناخًا ملائمًا لتستعيد الدولة العثمانية سيطرتها على الأجزاء الداخلية من اليمن بعد أن انحصر تواجدها في الأجزاء الساحلية من تهامة منذ عام 1266هـ/ 1849م. وقد ظلت خلال المرحلة القاسمية التي أعقبت انسحابها من اليمن عامة ترقب الأوضاع فيها عن كثب وتتحين الفرصة لإعادتها إلى نفوذها.

(1) الكبسي، محمد بن إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1404هـ، ص310 – 318، وانظر مجهول المؤلف: حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر)، تحقيق: عبدالله الحبشي، صنعاء، دار الحكمة، 1991م، ص169 – 295.

وفي تلك الأثناء كان عدد من العلماء، ممن نالوا حظًّا من العلوم الدينية والأدبية والتاريخ والأنساب وما تفرع عنها من علوم العصر قد بلغ بهم الخوف والقلق مما آلت إليه الأوضاع بعد تعذر إصلاحها مبلغًا جعلهم يضطرون لمراسلة قائد القوات العثمانية في عسير المشير "أحمد مختار باشا" (1289 – 1290هـ/ 1872 – 1873م) يعرضون عليه التقدم صوب صنعاء، فرحب بعرضهم، وتقدم بقواته إلى تهامة ومنها إلى صنعاء، وفي مرتفعات "حراز" القريبة من صنعاء إلى الجنوب الغربي منها عسكر مختار باشا بقواته، ريثما يتمكن من القضاء على فتنة زعيم الطائفة الإسماعيلية "محمد بن إسماعيل شبام"[1]، الذي اتسع نفوذه بعد أن سيطر على منطقة "الحَيْمة" القريبة من مدينة صنعاء إلى الغرب منها، وبدأ يتطلع لمد نفوذه إلى المدينة مستغلًّا اضطراب أوضاعها الداخلية، وبعد نجاحه في القضاء على الفتنة تقدم إليه ثلة من علماء صنعاء وأعيانها يتقدمهم العلّامة حسين بن إسماعيل جَغْمان والعلامة علي بن هاشم، فاستقبلهم الباشا وأحسن ضيافتهم، وعندما وصلت الحملة العثمانية إلى منطقة "عصِر" عند مدخل صنعاء الغربي في شهر صفر 1289هـ/ 24 أبريل 1872م كان في استقبالها عدد كبير من الأعيان والتجار وبعض أفراد القبائل يتقدمهم بعض العلماء التالية أسماؤهم: علي بن المتوكل، زيد الكبسي، أحمد بن محمد الكبسي، حسين الشامي، محمد المُطاع، حسين جَغْمان، أحمد المُلْصي، محمد الحارثي، إسماعيل الثور، سعيد اليازلي، محمد بن يحيى حميد الدين (الإمام المنصور)، محمد زاهر[2]. وقد أبدى قائد الحملة ارتياحه مما لاقاه من حفاوة الترحيب حيث رُددت الزّوامل والأهازيج الشعبية تعبيرًا عن السرور بمقدمه. وبعد دخوله صنعاء

(1) الحرازي، محسن بن أحمد: رياض الرياحين (فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء)، دراسة وتحقيق: حسين العمري، دمشق، دار الفكر، ط1، 1986م، ص176.

(2) الواسعي، عبدالواسع: فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، صنعاء، مكتبة اليمن الكبرى، ط2، 1991م، ص260.

شرع الوالي في ترتيب أوضاعها، واستلام الدفاتر والسجلات الإدارية والمالية وقبض الحصون والقلاع وفي مقدمتها قلعة "قصر غمدان" وتعيين حاميات عليها، وعمل على استتباب الأمن، وقضى على بؤر التمرد والاضطرابات التي أقلقت السكينة العامة، وفي مقدمتها تمرد "الشيخ علي بن حسين الدفعي"، الذي يذكر الواسعي أن القضاء عليه كان من بين أسباب ترحيب العلماء بالقوات العثمانية، بسبب ارتكابه الكثير من المفاسد، وكذا إدخال أمير كوكبان السيد أحمد بن محمد شرف الدين في طاعة الدولة العثمانية بعد سبعة أشهر من الحصار والمواجهات العنيفة بين الطرفين[1]، وذلك لرفضه الخضوع للسيطرة العثمانية واحتفاظه بنفوذه في منطقته الممتدة من كوكبان شمال غرب صنعاء إلى أجزاء من منخفضات تهامة.

وبعد أن نجح العثمانيون في القضاء على الاضطرابات وإقرار الأوضاع في صنعاء والمناطق الشمالية وقبلها في تهامة تنامى نفوذهم واتسع ليشمل العديد من أقاليم البلاد الوسطى والجنوبية، فدخلت مدينة تعز وكثير من المناطق القريبة منها تحت سيطرتهم بعد خمسة أشهر من دخولهم صنعاء، وأبدى العديد من علماء تلك المناطق ووجهائها رغبتهم في الانضواء تحت لواء الحكم العثماني؛ للتخلص من الاضطرابات التي عانت منها البلاد تحت هيمنة مراكز القوى القبلية الشمالية، كما سيتبين في أثناء السياق.

وقد أبدى العثمانيون ارتياحهم من موقف العلماء المؤيد لخطوات الدولة في بسط نفوذها على اليمن، وفي رسالة بعث بها المشير أحمد مختار باشا إلى الصدر الأعظم يخبره فيها بدخول مدينة تعز في طاعة الدولة العثمانية اقترح الوالي "ضرورة

(1) مانزوني، رينزو: اليمن رحلة إلى صنعاء 1877 – 1878م، صنعاء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ط1، 2011م، ص242، وانظر الحرازي: رياض الرياحين (فترة الفوضى)، تحقيق: حسين العمري، ص176 – 177،

Bury, G.W: Arabia Infelex or the Turks in yemen, P: 99

مكافأة أعيان ومشايخ المنطقة؛ لأنهم يستحقون التقدير والتكريم من الدولة العثمانية"[1]، وكان آل المجاهد من بين علماء تعز الذين رحبوا بدخول العثمانيين إلى المدينة، وفي مقدمتهم العلامة "يحيى المجاهد"، الذي أسند إليه العثمانيون وظائف إدارية وقضائية[2] كما سيرد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن العثمانيين قد اتبعوا سياسة الترغيب من جهة والقمع من جهة أخرى في التعامل مع الأعيان وكبار الزعامات المحلية الذين يخشى بأسهم، فلجأت الإدارة العثمانية إلى استخدام المال لشراء الولاءات وتقديم الهدايا المتنوعة كالأقمشة الفاخرة والسيوف والساعات الثمينة، والمحافظة على استمرار علاقة العلماء بها، كما حدث مع عدد من علماء بعض مناطق تهامة ورَيْمة وذمار ويافع وصنعاء وغيرها. كما استخدم العثمانيون وسيلة منح الأوسمة والرتب والنياشين مكافأة لمن يقف إلى جانبهم ويدلي بمعلومات عن المتمردين على حكمهم[3].

المحور الثاني: موقف العثمانيين من معارضة العلماء للدولة العثمانية

اتبع العثمانيون – في السياق ذاته – سياسة الشدة والقسوة مع من ثبت معارضتهم أو مناهضة سياستهم من العلماء، وأحيانًا مع من يتشككون في ولائهم؛ اعتقادًا منهم أنهم يحرضون العامة ضد الإدارة العثمانية، ففي عام 1295هـ/ 1878م أمر الوالي العثماني مصطفى عاصم باشا (1293 – 1295م/ 1876 – 1878م) بحبس جماعة

(1) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص259 – 260.

(2) الأمير، أمة الغفور علي: العثمانيون في تعز وسياستهم إزاء من تعاون معهم من العلماء، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن الثقافية على مر العصور 2009م)، ج3، تعز، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، ص806.

(3) الأمير: العثمانيون في تعز، ج3، ص809، 817. وانظر: اليمن في العهد العثماني 116، F.320 A, u.a

من علماء صنعاء بتهمة تآمرهم على الإدارة العثمانية، وذلك بوشاية من قبل نائب في المحكمة الشرعية يدعى "عبدالله الطرابلسي"، الذي تعمد - بحسب بعض المصادر - أن يوقع الخلاف المذهبي بين العلماء وبين الوالي ويغري الأخير على التنكيل بهم، بسبب خلافه معهم، وأعد الطرابلسي قائمة بأسماء أولئك العلماء، قيل إنها بلغت نحو أربعين اسمًا، وأمر الوالي بإحضار العلماء إلى دائرة الحكومة بصنعاء، وأعد الطرابلسي ثلاثة طوابير من الجنود العثمانيين بميدان الحكومة أحاطوا بالعلماء عند خروجهم من عند الوالي واقتادوهم إلى السجن، ومكثوا به قرابة شهرين، ثم أمر الوالي بإرسالهم إلى الحديدة، حيث بقوا فيها نحو عامين، وكان من بينهم السادة العلماء: أحمد بن محمد الكبسي، زيد بن أحمد الكبسي، محمد بن يحيى (المنصور)، حسين بن علي غمضان، محمد بن محمد المطاع، علي بن محمد الجديري، محمد بن إسماعيل حُشيْش، ومحمد عيقان[1]. ويلاحظ أن بعضهم من العلماء الذين رحبوا بدخول العثمانيين إلى صنعاء وساءهم بعدئذٍ فساد مسلكهم كما سيتضح.

وبعد عزل مصطفى عاصم من ولاية اليمن وتولية "إسماعيل حافظ باشا" (1295-1298هـ/ 1878 - 1881م) أمَر الأخير بالإفراج عنهم، وذلك بعد توسط "السيد محمد عارف المارديني" قاضي الحديدة[2]. وقد رأى الوالي أن يستميل إليه قلوب اليمنيين بالإفراج عن علمائهم، أملًا في أن يؤدي ذلك إلى إقرار السلام في الولاية[3].

(1) الشامي، فؤاد عبدالوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى حميد الدين، صنعاء، مركز الرائد للدراسات والبحوث، ط1، 2013، ص26 - 27.

(2) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص161، وانظر أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني لليمن 1872 - 1918م، بيروت، دار العودة، ط2، 1979م، ص119 - 120.

(3) الجرافي، عبدالله عبدالكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ط2، 1984م، ص109، وانظر الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص162.

وبعد تولي المشير "أحمد فيضي باشا" شؤون الحكم في اليمن للمرة الثانية (1309 – 1315هـ/ 1891 – 1898م) أظهر بعض العلماء احتجاجهم على سوء ممارسات الموظفين العثمانيين وفسادهم، ومال بعضهم إلى تأييد دعوة "المنصور محمد بن يحيى حميد الدين (ت 1904م)" للإمامة. ويعد المنصور أحد كبار العلماء المعارضين للحكم العثماني والداعين لمقاومته، وقد اتسع نطاق دعوته للإمامة بالتفاف العديد من زعماء القبائل الشمالية وأفرادها حوله، الأمر الذي شكّل تهديدًا مباشرًا للنفوذ العثماني، فأمر الوالي فيضي باشا في عام 1310هـ/ 1892م بسجن عدد كبير من العلماء بتهم التحريض على عصيان الدولة والاتصال بالإمام المنصور وموالاته، من بينهم: محمد بن حسن دلال[1]، ويحيى الكبسي، أحمد بن محمد الكبسي، سعد الدين الزبيري، وعدد من علماء آل الإرياني وآل الحرازي وآل الجرموزي – لم توضح المصادر أسماءهم – وقام بنفيهم إلى جزيرة "رودس" في البحر المتوسط[2]، الأمر الذي يشير إلى تنامي دعوة المنصور للإمامة واتساع رقعة مقاومته للعثمانيين، وما يؤيد ذلك أن الوالي استدعى في تلك الأثناء العلامة أحمد بن محمد الكبسي[3] وسائر الأعيان والتجار في صنعاء للتباحث معهم في أمر المنصور وتمرده على السلطة العثمانية، فأجاب العلامة الكبسي بأن الباعث لذلك هو تعطيل الحدود الشرعية حتى قيل بأن العثمانيين لا شريعة لهم، وأن المأمورين

(1) هو العلامة الشاعر محمد بن حسن دلال، ولد في روضة بني حاتم سنة 1863م، وأخذ العلم عن كبار عصره، توفي سنة 1933م. (سالم، سيد مصطفى: وثائق يمنية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1985م، ص402).

(2) أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص120.

(3) العلامة أحمد بن محمد الكبسي، أحد كبار العلماء، ولد بصنعاء عام 1239هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة 1316هـ. (الجرافي، محمد أحمد: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق: حسين العمري، دمشق، دار الفكر، ط1، 1992م، ص211).

والموظفين يظلمون الناس وينتهكون حقوقهم[1]. وهي البواعث التي أفصح عنها الإمام المنصور في جوابه على رسالة الوالي الموجهة له بصحبة العلامة عبدالله بن علي الحضوري في عام 1312هـ/ 1894م[2]، ومما جاء في جواب المنصور "...رأينا المأمورين لم يؤدوا حقوق الله، ولا راعوا حرمة ما حرم الله، ولا غضبوا يومًا على معاصي الله، ولم يعملوا بشيء من كتاب الله، ولا سنة رسول الله، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، وارتكبوا المعاصي، ورموا إليها الناس بأطراف النواصي، وجاهروا بشرب الخمور، وارتكاب الفجور..."[3]. وقد أسهبت مختلف مصادر تلك الفترة في ذكر مساوئ المأمورين العثمانيين وكثرة مظالمهم كما كشف عن ذلك - على سبيل المثال - موقف العلامة علي بن عبدالله الإرياني[4] كاتب سيرة الإمام المنصور، مما جعل المنصور يستغل تلك المساوئ والمظالم كقاعدة لانطلاق معارضته ضد الوجود العثماني وخروجه داعيًا للإمامة كما فعل من قبله الإمام القاسم (ت 1620م) في أثناء الوجود العثماني الأول، وكما سيفعل ولده الإمام يحيى من بعده، وذلك في سياق مبدأ الخروج على الحاكم الجائر كمرتكز فكري أساسي عند أئمة الزيدية مع ما كان ينجم عن ذلك الخروج من تداعيات على استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتحت مسوغ تطبيق الشريعة الاسلامية.

(1) الجرافي: المقتطف، ص223 - 224، الحداد، محمد بن يحيى: التاريخ العام لليمن، ج4، صنعاء، دار التنوير للطباعة، ط1، 1986، ص237.

(2) الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، دراسة وتحقيق: حسين العمري، ص159 - 160، 162.

(3) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص289.

(4) العلامة الأديب والمؤرخ علي بن عبدالله بن علي بن حسين بن يحيى الإرياني، ولد ببلدة إريان في جنوبي اليمن، في ذي الحجة 1271هـ وتوفي في ربيع الأول 1323هـ (علي بن عبدالله الإرياني: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، دراسة وتحقيق: أمة الملك اسماعيل الثور، دمشق، دار الفكر، ط1، 2008م، ص97).

وكانت رسالة الوالي للمنصور قد تضمنت جملة من النقاط جاء فيها: "إن كان (المنصور) يريد الرئاسة والقيادة فليقترح ما يريد، وعلى السلطة الوفاء بذلك، وإن كان يريد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنهم يرحبون بذلك، وإن كان يريد المال فإنه سوف ينال بذلك ما يؤمّل، والقصد كل القصد جمع الكلمة والتناصر والتعاضد ليكونوا أمة واحدة، ولكن لابد من اتصاله مباشرة بالسلطان والاستقرار هناك، مقدم الرأي، له الوجاهة والتعظيم والتكريم، وإن أراد البقاء في صنعاء في وطنه ومحل آبائه وأجداده فله ذلك..."[1].

وذكر الوالي أن أمر اليمن وما يحدث فيه من فتن واعتداءات على الأهالي من بعض القبائل الشمالية كقبائل بكيل من ذي محمد وذي حسين في مناطق اليمن الأسفل الجنوبية، والتصدي لتهديدات بعض القوى الخارجية كالإنجليز والإيطاليين في السواحل اليمنية إنما هي من اختصاصات السلطنة العثمانية، ولا يقدر عليها أحد غيرها، وأن السلطنة لا تضمر أي سوء للبلاد اليمانية، ولكنها تريد المحافظة عليها من الوقوع في أيدي القوى الأوروبية[2]، وكانت تقارير أحمد مختار باشا عن الجزيرة العربية 1311هـ/ 1894م إلى الصدر الأعظم قد أشارت إلى أخطار الإنجليز والإيطاليين على الوضع الأمني في تهامة وإلى ضرورة أن يتنبه الموظفون في الحديدة إلى مشكلة تهريب الأسلحة من مينائي سواكن ومصوع ووصولها إلى المقاومة في الداخل[3]. ومن خلال النقاط السابقة التي تضمنتها رسالة الوالي يتبين

(1) الإرياني، علي بن عبدالله: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، دراسة وتحقيق: محمد عيسى صالحية، ج 1، عمّان، دار البشير، ط1، 1996م، ص143 – 145، 157 – 158.

(2) الجرافي: المقتطف، ص225، وانظر الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق: حسين العمري، ص122 – 125.

(3) صابان، سهيل: تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية، https:#search.mandumah.com

أن السلطنة العثمانية أرادت أن تضع المنصور في صورة حجمه الحقيقي ومقدرته المحدودة أمام واقع يزدحم بالأحداث والوقائع التي تفوق طاقته في مواجهتها، وأن التصدي لها يتطلب إمكانات عالية وقدرات كبيرة تندرج في نطاق قدراتها وصلاحياتها الواسعة، وهي لا تمانع في أن تمنحه جزءًا من سلطاتها وأن تنعم عليه بالمال وبعض النفوذ لتسحب البساط من تحت أقدام معارضته بما يحفظ مكانته الاجتماعية والدينية ويفضي إلى تحقيق نوع من الهدوء والاستقرار في ربوع الولاية تحت سيادتها. كما حاول العلامة القاضي "أحمد بن يحيى الردمي"[1] أن يتوسط لإصلاح الخلاف بين المنصور والسلطنة، وذلك في رسالة نصح فيها المنصور بالعودة إلى طاعة السلطان العثماني وطالبه بالتنازل عن دعوته للإمامة "اقتداءً بجده الحسن بن علي الذي تنازل عن الإمامة لمعاوية ابن أبي سفيان"[2]، وهو الطلب الذي بقدر ما يكشف عن موقف العلامة الردمي المؤيد للحكم العثماني فهو أمر يرفضه دعاة الإمامة ولا يرغبون الخوض فيه بوصف الإمامة أصلًا من أصول الفكر السياسي الزيدي[3]، وحاجة الوسط الزيدي دعت آنذاك إلى إمام يجمع شمل مختلف القوى ويوحد صفوفها في مواجهة سلطة منغمسة في الفساد في تصورها العام، وكان من الواضح في خضم كل ذلك أن السلطنة العثمانية لن تصل إلى نتيجة من شأنها أن تمنع تفاقم الخلاف بينها وبين المنصور وتحد من قيادته للمقاومة ضدها، فقد ظل المنصور متمسكًا بدعوته للإمامة وفق شروط الإمامة الأربعة

(1) العلامة أحمد بن يحيى الردمي، من بلدة ردَم المجاورة لصنعاء من الغرب، ولد سنة 1263هـ، تولى القضاء في أيام العثمانيين في كل من مدن يريم وذمار وحجة والحيْمة وبني الحارث، توفي سنة 1320هـ (الإرياني: الدر المنثور – الموقف اليمني، دراسة وتحقيق: أمة الملك الثور، ص299).

(2) الإرياني: الدر المنثور، تحقيق: محمد عيسى صالحية، ص161.

(3) زيد، علي محمد: معتزلة اليمن (دولة الهادي وفكره)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، 1985م، ص 222.

عشر، وأهمها شرط بلوغ مرتبة الاجتهاد في العلوم الشرعية، ورغم أهمية هذا الشرط فقد أظهرت وقائع النزاع على الحكم فيما مضى بين الأئمة القاسميين أن بعضهم استبدله بتفعيل شرط الشجاعة وحضور عنصر القوة والغلبة في الوصول إلى الحكم كما دشنتها إمامة المهدي أحمد بن الحسن بن القاسم (1676 – 1681م)[1]، ووفق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كمبدأ إسلامي عام وإن اكتسب أهمية سياسية خاصة عند الزيدية بجعله الأصل الخامس من أصول فكرها[2].

أدركت السلطة العثمانية آنذاك أن واقع اليمن ما زال يموج بالاضطرابات وأن استعمال الشدة في القضاء على المقاومة وقمع التمردات أمْر يصعب تحقيقه، فأمر السلطان عبدالحميد الثاني (1293 – 1326هـ/ 1876 – 1908م) بعزل المشير أحمد فيضي باشا وتعيين حسين حلمي أحد الولاة المصلحين (1316 – 1318هـ/ 1898 – 1900م) وإلى جانبه هيئة من المستشارين العثمانيين. وكان أول عمل قام به الوالي الجديد أن جمع العلماء والأعيان من صنعاء وغيرها من المدن اليمنية وخاطبهم بأنه سيسير في ولاية البلاد بالعدل، ووجّه بالإفراج عن العلماء الذين أمر فيضي باشا بحبسهم قبل عزله ومن بينهم العلامة محمد بن يحيى الأهدل ومحمد بن حسين الزواك من علماء تهامة، كما أمر بعزل من أساء التصرف من مأموري الدولة وموظفيها ووجه بعقابهم، ومنهم "آغا هاشم" الذي كان من المقربين عند الوالي فيضي باشا، كما أمر بعزل قائمقام قضاء حراز "محمود رؤوف" بسبب أخذه الأموال ونهب الأهالي، وعزل "علي بن محمد المطاع" ناظر الأوقاف و"محمد هاشم السوري" القائد العسكري المُناط به ضبط الأمن، ثم أسس إدارة للمعارف ودارًا

(1) الصفواني، رياض محمد: موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 2015م، ص61، 63.

(2) الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم: الملل والنحل، ج1، بيروت، دار مكتبة الهلال، ط1، 1998م، ص 172.

للمعلمين ومكتبًا للصنائع، وألزم الأهالي بإلحاق أولادهم بالمدارس[1]. وكان الهدف من اتباع الاصلاحات هذه هو التقرب إلى الأهالي ومعالجة ظاهرة التمردات والاضطرابات التي عمت معظم أنحاء البلاد[2]. ويُستشف من هذه الاصلاحات في خلال العامين اللذين تولى فيهما حسين حلمي ولاية اليمن تأييد العلماء للسلطنة العثمانية، فلم تشِر المصادر إلى نشوب خلافات بين القوى المحلية وبين الإدارة العثمانية. كما هدأت الأوضاع في بعض نواحي تهامة، لاسيما بعد تعيين نقيب الأشراف العلامة الأمين بن عبدالقادر قائمقام قضاء بيت الفقيه[3] عام 1309هـ/ 1891م، والذي كان لجهوده أثر ملموس لصالح السلطنة العثمانية في حث وجهاء قبائل تهامة وشيوخها على موالاتها وتوطيد نفوذها، فكان ذلك محل إشادة وتقدير من المسؤولين العثمانيين، حيث أنعم عليه السلطان العثماني بالألقاب والنياشين، ووفقًا لبعض الوثائق العثمانية فقد أيد واحد وثمانون شخصًا من علماء تهامة وأعيانها قرار تعيين الأمين بن عبدالقادر على رأس قضاء بيت الفقيه، منهم العلامة أحمد النعمي وعلي عبدالكريم عطا وأحمد بن علي المرتضى ويوسف المرتضى ويحيى بن أحمد المشوع وحسن بن أحمد سهلكي وأحمد بن محمد البهكلي ويحيى بن محمد مخلاق ومحمد بن أحمد حكمي[4]، ويتضح مما أوردته الوثائق

(1) مقشر، عبدالودود قاسم: الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 2008، ص155، 156؛ الحمّادي، محمد أحمد: التعليم الرسمي في لواء تعز في أثناء الوجود العثماني الثاني، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن على مر العصور 2009م)، ج2، تعز، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، ص724 – 725.

(2) الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق: حسين العمري، ص176 – 177، 181.

(3) مدينة مشهورة جنوب شرق الحديدة بمسافة 67 كيلو متر، تنسب إلى الفقيه أحمد بن موسى عجيل المتوفي سنة 690هـ.

(4) رضوان، نبيل عبدالحي: سياسة الدولة العثمانية تجاه تهامة اليمن عام 1309هـ/ 1891م، بحث مقدم إلى جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، الملاحق 1، 2، 3، 4، 5.

أن العلامة الأمين بن عبدالقادر كان شخصية متوازنة ويحظى بتقدير المسؤولين العثمانيين وأعيان تهامة، ما جعل من قرار تعيينه خطوة في الاتجاه الصحيح.

المحور الثالث: موقف علماء آل المجاهد وعلماء آخرين من الحكم العثماني

يعد آل المجاهد من أعيان مدينة "تعز" في جنوب اليمن ومن كبار علمائها، وعندما بسط العثمانيون سيطرتهم على المدينة انضوى آل المجاهد وغيرهم من علماء اللواء التعزي وفقهائه منهم آل الصفواني في مدينة ذي أشرق تحت مظلة الحكم العثماني تأييدًا له ودعاء للسلطان العثماني بالنصر على أعدائه[1]، والتحق بعض آل المجاهد في وظائف إدارية ومالية وفي شؤون القضاء والإفتاء في لواء تعز، فقد تولى العلامة القاضي "عبدالرحمن المجاهد" عضوية المحكمة الابتدائية عام 1304هـ/ 1886م، وشغل العلامة "علي بن عبدالكريم المجاهد" وظيفة باش كاتب في مجلس إدارة الولاية، وتقلد ابنه العلامة "أحمد بن علي عبدالكريم" منصب القضاء، ثم ترقىّ في الوظائف الإدارية حتى صار حاكمًا للواء[2].

وكان العلامة "يحيى بن أحمد المجاهد" الذي شغل منصب مفتي اللواء التعزي وعضوية مجلس الولاية قد ارتبط بعلاقات جيدة مع الإدارة العثمانية في مستهل عهدها، ثم ما لبثت أن تكدرت العلاقات بينه وبين الوالي عثمان باشا" (1305 – 1306هـ/ 1887 – 1888م) ومتصرف اللواء "مصطفى بك سليماني"، بسبب سياسة الابتزاز التي انتهجتها الإدارة العثمانية ممثلة بالوالي والمتصرف في إجبار الأعيان والوجهاء والتجار على دفع مبالغ مالية كإتاوات ورشاوى، ولما امتنع المجاهد عن دفع المال المطلوب إسوة بغيره، أمر المتصرف جماعة من العسكر بالذهاب إلى منزل العلامة المجاهد ونهبه وإحضاره للمثول بين يديه، فنهب العسكر بيت

(1) ملحق رقم (2).

(2) الأمير: العثمانيون في تعز، ص808.

المجاهد وأمر المتصرف بإيداعه السجن، ولما بلغ خبره الوالي في صنعاء وجّه بإطلاق سراحه بعد أن حصل على المال المطلوب. وقد ساء العلامة المجاهد ما حدث له ولغيره من ابتزاز ونهب للأموال بغير حق وقرر أن يتقدم بشكواه إلى السلطان العثماني، فبعث تلغرافًا إلى الأستانة، وجاءه الجواب بالوصول إلى بلاط السلطان عبدالحميد لعرض شكواه[1]. وتضمّن جواب السلطان التوجيه بعزل المتصرف من منصبه ومعاقبته، فحاول الوالي التدخل للصلح بين المتصرف والمجاهد؛ خشية أن يناله شيء من العقاب، بسبب سوء سياسته وتواطئه مع المتصرف، وطلب من ثلاثة من العلماء وهم "أحمد بن محمد الكبسي" و"عبدالرحمن المجاهد" وأخيه "علي بن أحمد المجاهد" أن يتوسطوا للصلح بين المتصرف والعلامة المجاهد، فأصر المجاهد على إجراء محاكمة بينه وبين المتصرف أمام السلطان، ولما يئس الوالي من الصلح، دبّر خطة تمثلت بكتابة "مضبطة" ضد العلامة المجاهد، يصدّق عليها أعضاء مجلس الولاية، لإبعاده عن اليمن، فسافر المجاهد إلى أستانبول، ومكث بها حتى توفي عام 1309هـ/ 1891م، دون أن يُبَتَّ في قضيته [2]، وذلك بعكس ما ذكره البعض استنادًا إلى معلومات غير دقيقة عن وفاة العلامة المجاهد في اليمن قبل مغادرته[3].

وقد نُقِل عن العلّامة المجاهد قوله يومئذ: "لو خدمت الله تعالى خدمتي للترك لبلغتُ بها درجة عيسى بن مريم عليه السلام"[4]، مما يدل على إخلاصه وتفانيه

(1) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص266، 267.

(2) الواسعي: فرجة الهموم، ص 266، 267.

(3) جبارت، محمود أحمد: تعز في النصف الأول من القرن العشرين، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن الثقافية على مر العصور)، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، ج3، ص876.

(4) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص266.

في خدمة الدولة العثمانية. يُستشف من قراءة ما بين سطور المعلومات القليلة في مصادر تلك الفترة أن آل المجاهد قد حافظوا على ولائهم للسلطنة العثمانية وعدم الخروج عليها تحاشيًا للضرر، رغم عجرفة بعض موظفيها وفسادهم، وهو الفساد الذي كانت تقابله ردود أفعال مناهضة من جانب مختلف القوى المحلية في مختلف المناطق، وتدفع ببعض العلماء إلى أن يبعثوا بشكاوىً إلى الباب العالي يطالبون فيها بالتدخل لوضع حد لذلك الفساد والتعسف في معاملة الأهالي[1]، غير أن المختصين من الموظفين العثمانيين كانوا يحولون بين تلك الشكاوى وبين وصولها إلى أيدي السلطات في الأستانة[2]، خشية اتضاح الحقيقة وتعرضهم للعقاب. وكانت ردود الأفعال تلك تشكّل مصدر إزعاج وقلق للسلطات في الأستانة، ففي عام 1326هـ/ 1907م طلب السلطان عبدالحميد الثاني إرسال وفد من مختلف أعيان اليمن متضمنًا بعض علمائها الثقات ليستمع منهم عن حقيقة أوضاع الولاية ويبحث معهم بعمق في الحلول المفضية إلى تسكين الأحوال وحقن الدماء، فوصل إلى صنعاء وفد يرأسه أحد كبار العلماء العثمانيين "محمود سعد أفندي"، وفور وصوله تحدث عن مهمته قائلًا: "نفيدكم أن مولانا الخليفة الأعظم تفضّل بإرسال هيئاتنا العاجزين (على سبيل التواضع) لجلب ودعوة بعض من هو معتمد من الأهالي المحلية وبيان شكرهم ولإيضاح الاحتياجات المحلية الحاضرة بكمال الحرية من أهل الناموس (أهل الخير) والحيثية من شيوخ المشايخ والرؤساء والعلماء من القبائل والقضوات المختلفة للمذاكرة معهم عريضًا وعميقًا وتزييد العمران والسعادة بالقطعة اليمنية وتأمين أسباب سكون الأهالي المحلية

(1) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص41.

(2) الواسعي: فرجة الهموم والحزن، ص306. وانظر:

Wavell, A, J, B: A Modern pilgrim in Mecca and a Seige in Sana'a , London,1921, P:131

واستراحتهم وتقرير الوسائل المؤثرة المانعة قطعيًا لسفك الدماء بين المسلمين ثم تتخذ التدابير المتعلقة لحصول أسباب العمودية والصلاح في القطعة الحميمة المذكورة..."[1]. وتأكيدًا على الرغبة في تحقيق السلام أبلغ رئيس الوفد الوالي في صنعاء بأن السلطان قد أمر بالإفراج عن كافة السجناء وعفا عن المتبقي من حقوق للدولة في ذمة التجار والمزارعين خلال العامين الأخيرين، نظرًا للقحط الذي أصاب البلاد وركود الحركة التجارية في الأسواق، فوصل إلى الأستانة وفد من مختلف المناطق اليمنية، يتقدمهم العلامة محمد بن حسين غمضان[2] وعلي بن عبدالكريم المجاهد، وعبدالرحمن الحداد قاضي لواء تعز، وجيلان بن المساوى الأهدل ومحمد بن عبدالرحمن الأهدل والأمين بن عبدالقادر البحر وولده علي بن الأمين البحر من علماء زبيد وبيت الفقيه في تهامة، واستمع السلطان إلى وجهات نظر أعضاء الوفد[3] فمنهم من رأى أن الحل في استمرار الولاء للسلطنة العثمانية وعدم الخروج على شرعيتها، ومنهم من تبنى رؤية الإمام يحيى حميد الدين (1904 – 1948م)، وكان الإمام يحيى حينها يعد أحد كبار العلماء الزيديين المناوئين للحكم العثماني والداعي للإمامة، وتتمثل تلك الرؤية باعتراف السلطنة العثمانية بزعامة الإمام يحيى على المناطق الشمالية الزيدية، ولما لاحظ السلطان اختلاف الرأي بين أعضاء الوفد، طلب إرسال وفد آخر من مناطق نفوذ الإمام يحيى – لم تورد

(1) غمضان، محمد بن حسين: رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول، تحقيق: عبدالله الحبشي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2015م، ص20 – 21، وانظر الأكوع، محمد علي: حياة عالم وأمير، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ط1، 1987م، ص248.

(2) العلامة محمد بن حسين بن علي بن الحسين بن يحيى بن غمضان، ولد في جمادى الأول 1277هـ، أخذ العلم عن والده وكبار عصره، تولى نظارة الأوقاف في أيام العثمانيين، عين حاكمًا على قضاء ذمار ثم لواء الحديدة. توفي في ذي القعدة سنة 1358هـ (غمضان: رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول، ص12 – 15).

(3) المجاهد، محمد محمد: تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، تعز، المعمل الفني للطباعة، ط1، 1997م، ص174، 186، مقشر: الزرانيق، ص139، 168.

المصادر أسماءهم - وذلك لتتضح الرؤية أكثر، ولخصوصية الأوضاع في تلك المناطق، التي ظلت موضع صراع وتجاذبات سياسية بين القوى العثمانية والقوى الزيدية الطامحة إلى تشكيل كيانها خارج نطاق السيطرة العثمانية المباشرة، ورغم المحاولات المتكررة من قبل العثمانيين للصلح بينهم وبين الإمام يحيى، إلا أن تلك المحاولات كانت تبوء بالفشل، بسبب إصرار كلا الطرفين على ألا يفقد شيئًا من نفوذه وسيطرته على ما تحت يده، وظل التوتر سائدًا في العلاقات بين الطرفين، وبلغ من حدته أن أراد الوالي محمد علي باشا (1328 - 1329هـ/ 1910 - 1911م) في عام 1328هـ/ 1910م إعدام نحو خمسين رجلًا من أعيان صنعاء وعلمائها بتهمة العمل ضد الإدارة العثمانية، إلا أن ذلك لم يتم بسبب رفض العلامة خليل سعد أفندي نائب رئيس المحكمة الشرعية بصنعاء المصادقة على إعدامهم قائلًا: "لم ترضَ ذمتي بإراقة دم امرئ مسلم واحد دون حكم شرعي"[1]. ولنا أن نتخيل كثافة العنف الذي مارسه بعض الولاة وعدم تمييزهم بين فئة اجتماعية كالعلماء وبين أخرى، وكذا حجم المعارضة لسياستهم. وقد استمرت حالة التوتر بين الطرفين حتى انعقاد صلح دعّان.

المحور الرابع: موقف العلماء من صلح دعان 1911م

رأت السلطنة العثمانية - في تلك الأثناء - أنه لا مناص من التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الخلاف والصراع القائم بين العثمانيين والإمام يحيى، لاسيما أنها باتت في موقف يتطلب منها العمل على تركيز الجهود في الميادين الخارجية، بعد أن اندلعت في وجهها الاضطرابات في إقليم الإحساء بشرق الجزيرة العربية[2]

(1) أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص241.

(2) تعرض إقليم الإحساء إلى العديد من الاضطرابات، نتيجة للطابع العسكري والسياسة الإدارية والمالية الجائرة التي انتهجتها السلطات العثمانية في الإقليم وتتمثل بزيادة نسب الضرائب على السكان واستعمال القوة في جبايتها، فأدت هذه السياسة إلى ردود فعل عنيفة

والانتفاضات المطالبة بالانفصال في الولايات التابعة لها في البلقان، ومواجهة أطماع إيطاليا في طرابلس الغرب، فضلًا عن الاحتجاجات العربية الموجهة ضد سياسة التتريك والمركزية الشديدة، اللتين اتسم بهما حكم الاتحاديين منذ انقلابهم على السلطان عبدالحميد الثاني واستلامهم السلطة عام 1326هـ/ 1908م، فأرسلت السلطنة العثمانية "أحمد عزت باشا" (1329 – 1331هـ/ 1911 – 1913م) على رأس قوة عسكرية إلى اليمن لفك الحصار عن الحاميات العثمانية داخل مدينة صنعاء والتفاوض مع الإمام يحيى على إبرام صلح، عرف بصلح "دعّان"، تلك القرية الواقعة إلى الشمال الغربي من صنعاء، وقد اختيرت مقرًا لعقد الصلح لموقعها المتوسط بين منطقتي نفوذ الإمام في الشمال ونفوذ العثمانيين المباشر في الجنوب، تضمن الصلح في مجمله اعتراف السلطنة العثمانية بوضع الإمام الخاص كإمام ديني وزمني للطائفة الزيدية في شمال اليمن، مع استمرار ولائه وتبعيته للدولة العثمانية[1]، في حين أبقى الصلح على حكم العثمانيين المباشر في

من جانب بعض القبائل، حيث تعرضت المراكز الحكومية والثكنات العسكرية العثمانية لهجمات قبائل بني مُرّة والعجمان وبني هاجر، وأغارت على القوافل التجارية العثمانية وقوافل بعض تجار الإقليم، وقامت بأعمال السلب والنهب لبعض المدن مثل الهفوف والقطيف، كما أغارت على السفن في الخليج ومن بينها بعض سفن البحرين، فعمدت السلطات العثمانية إلى تغيير سياستها باستمالة رجال بعض القبائل واسترضائها عن طريق دفع رواتب شهرية، وبعد مدة طالب رجال القبائل بزيادة رواتبهم فرفضت السلطات العثمانية، مما أدى إلى تجدد الاعتداءات والقيام بأعمال السلب والنهب، فعجز العثمانيون عن إقرار الأمن ووضع حد لتفاقم الاضطرابات في الإقليم نتيجة لانشغالهم بجبهات عدة داخل الجزيرة العربية وخارجها، واستمرت الاضطرابات وأعمال العنف تجتاح مختلف مدن ومناطق الأحساء حتى عام 1913م واستيلاء الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن سعود على الإقليم. (الشريفي، حسين عبدالمحسن: إقليم الأحساء دراسة في أوضاعه الداخلية 1871 – 1913م، مجلة مركز بابل، العدد الأول، حزيران، 2011م، ص129 – 133).

(1) سالم، د. سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى)، القاهرة، دار الأمين، ط4، ص143 – 161.

المناطق الجنوبية ذات الغالبية الشافعية المنسجمة في الغالب مع المذهب الحنفي للدولة العثمانية، والتي لا ترى ضرورة للخروج المسلح على الحاكم ما عدا تقديم النصح خشية الفتنة وفق المذهب الشافعي[1]. مع أن استقراء بعض وقائع علاقة أهالي الشافعية مع السلطات المتعاقبة في اليمن تشير إلى عدم التزامهم بهذا المبدأ بصورة دائمة تحت وطأة الظروف القاهرة، فقد انتفضت في تهامة - على سبيل المثال - قبيلة الزرانيق ضد استبداد الحكام العثمانيين وجورهم وكثرة جباياتهم، وكانت المواجهات سجالًا بينها وبين الحاميات العثمانية خلال معظم فترة الوجود العثماني في كل من مدن زبيد وبيت الفقيه والمراوعة، ولا تكاد تهدأ إلا بالاتفاق مع القبيلة والتخفيف من حدة سياسة الدولة تجاهها، وقد لا تتعاطى القبيلة بسهولة مع توجيه من أي قوة محلية - كالعلماء - تحاول أن تثنيها عن المواجهة إذا تعلق الأمر بخصوصية شخصيتها وتماسك كيانها القبلي كما يُفهم من بعض الدراسات الحديثة[2].

وكيفما كان الأمر فقد حظي الصلح بتأييد بعض العلماء، منهم الحسين بن علي العمري وعبدالله بن العمري، وقاسم بن علي أبو طالب[3]. وعبّر مفتي الولاية العلامة علي بن حسين المغربي[4] عن موقفه من الصلح بالشكر للسلطان العثماني وللوالي عزت باشا والإمام يحيى لجهودهم التي بذلوها حتى تم التوقيع

(1) الشافعي، محمد بن رسلان: الزُّبد (ملخص مذهب الشافعي)، مخطوط، محفوظ في مكتبة صادق محمد الصفواني، تعز، (د. ص).

(2) مقشر: الزرانيق، ص67، 126، 139.

(3) الجرافي: المقتطف، ص 112.

(4) العلاّمة علي بن حسين المغربي، ولد في منطقة الروضة ضاحية صنعاء الشمالية سنة 1261هـ، تولى القضاء في مدن يريم وذمار وحجة وصنعاء، توفي سنة 1337هـ (غمضان: رحلة أعيان اليمن، ص23).

على الاتفاق، وحث في كلمة ألقاها أمام جموع من أهالي صنعاء احتشدت للتعبير عن فرحتها بهذا الحدث إلى نبذ الشقاق وإزالة الأحقاد وإقرار الأمن في ربوع اليمن[1]. ومن خلال الوقوف على واقع ومجريات تلك الفترة يتبدى لنا أن الصلح قد حظي بتأييد العلماء، فقد سكنت الأحوال في الداخل وانتظم شأن العلاقات بين العثمانيين والإمام يحيى. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى بين القوى الاستعمارية الأوروبية والعثمانيين اتخذ الإمام يحيى موقف الحياد منها في الظاهر، ولم يعلن صراحة تأييده للعثمانيين ضد الإنجليز في عدن خشية تعرضه لمضايقاتهم وحرصًا منه على الوالي والاحتفاظ بعلاقة ودية مع القوات العثمانية التي قدّم لها بصورة غير معلنة بعض المساعدات الغذائية في أثناء تواجدها في لحج. كما حاول الإمام يحيى بالاتفاق مع القائد العثماني "محمود نديم باشا" (1331 – 1336هـ/ 1913 – 1917م) آخر الولاة العثمانيين تقديم النصح للإدريسي في إقليم عسير لإيقاف الصراع بينه وبين العثمانيين من جهة ومع الإمام من جهة ثانية على النفوذ في الإقليم وإنهاء تحالفه مع الإيطاليين ضد العثمانيين، وذلك عن طريق إرسال وفد من كبار أعيان صنعاء يتقدمه العلامة قاسم بن حسين العِزّي وأحمد بن يحيى عامر ومحمد بن علي الذماري وعبدالعزيز بن يحيى المتوكل ومحمد بن أحمد الحوثي، لكن الإدريسي أوضح للإمام وللوالي عدم رغبته في التقارب والصلح معهم[2]، فقد كان يطمح إلى الاستقلال عن العثمانيين في حكم عسير وتقوية نفوذه فيه.

(1) أباظة: الحكم العثماني، ص283 – 284.

(2) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص273، 276، هارولد، جيكوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، بيروت، دار العودة، 1983م، ص251.

المحور الخامس: موقف العلماء من القوات العثمانية في معاركها ضد الإنجليز في لحج وعدن

كانت منطقة لحج وكذلك عدن في جنوب اليمن تؤلّف سلطنة واحدة تابعة لآل العبدلي منذ استقلالهم بها عن أئمة آل القاسم في صنعاء، وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. وعندما احتل الإنجليز عدن في عام 1255هـ/ 1839م، دخل آل العبدلي في اتفاقات حماية مع سلطات الاحتلال بعد أن انتزعت الأخيرة منهم عدن، وانحصر نفوذهم في لحج[1]، التي تتاخم تعز من الجنوب والشرق. وفي أثناء أعوام الحرب العالمية الأولى (1333 – 1337هـ/ 1914 – 1918م) حاول العثمانيون استمالة السلطان "عبدالكريم بن فضل العبدلي" إلى صفهم في الحرب ضد الإنجليز في عدن، وبعث إليه الوالي محمود نديم رسالة بصحبة ثلة من العلماء والوجهاء، في مقدمتهم العلامة "عبدالرحمن بن علي الحدّاد" قاضي لواء تعز والشيخ "أحمد نعمان" قائم مقام الحُجَريّة والشيخ "صالح الطيري" شيخ شيوخ قضاء رداع في وسط اليمن، وبعد أخذ وردّ رفض سلطان لحج تلبية الطلب، وذلك لارتباطه بمعاهدة حماية مع الإنجليز كغيره من سلاطين المحميات الغربية والشرقية وشيوخها، مع أن بعضهم قد أعلن عن تأييده للعثمانيين كما سنرى، فدخلت القوات العثمانية إلى "الحَوْطة" في لحج عاصمة سلطنة العبدلي عام 1915م، واستولت عليها بقيادة "علي سعيد باشا" آخر القادة العسكريين العثمانيين في اليمن، والتجأ السلطان العبدلي إلى عدن لائذًا بالإنجليز، بعد أن فشلت المواجهات العسكرية بين فِرق من جنود المشاة البريطانية كانت تقاتل إلى جانب قوات سلطان لحج وبين القوات العثمانية، لأسباب منها تفوّق المدفعية العثمانية، وصعوبة التقدم في منطقة رملية وطقس شديد الحرارة، وتأخر وصول الإمدادات العسكرية بسبب صعوبات النقل،

(1) تبعد عن صنعاء بحوالي 360 كم تقريبا الى الجنوب منها.

ونقص المياه، فضلًا عن خوف الإنجليز من خطر التشتت والعزل لجنودهم التي قد يتسبب بها رجال القبائل المنضمين للقوات العثمانية[1]. فانضم إلى قوات علي سعيد باشا العديد من أعيان لحج، وأيده بعض العلماء منهم عبدالرحمن بن علي الحداد الذي ألف كتابًا دعا فيه إلى جهاد الإنجليز بعنوان "الإرشاد في الحث على الجهاد" و"أحمد بن محسن بن إسماعيل بن القاسم" من مدينة "ذي جبلة" التاريخية في جنوب اليمن[2]، واستولى الجنود العثمانيون على ممتلكات آل العبدلي في لحج ومن وقف إلى جانبهم من الوجهاء، وقاموا بنهب العديد من البيوت والمتاجر في المدينة، وحبْس وإهانة الكثير من الأهالي، كما يذكر ذلك بالتفصيل المؤرخ العبدلي صاحب كتاب "هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن"، وقد أشار إلى وقوع بعض العلماء في أسر القوات العثمانية، وذكر منهم الشيخ "عبدالعليم بن محمد بانافع"، الذي روى ما لحق به من أذىً ومنع من الطعام والشراب في شهر رمضان؛ بسبب وشاية به عند القائد علي سعيد باشا تتحدث عن أنه من المقربين لآل العبدلي ومن كبار التجار وذوي النفوذ، وأنه ألقى خطبة يحرّض فيها على قتال العثمانيين، فسُجن الشيخ المذكور مدة شهرين ونصف ولم يفرج عنه إلا بتسليم فدية كبيرة بلغت – بحسب المصدر – خمسة وأربعين ألف جنيه، وبتوسط من بعض كبار أعيان مدينة الحوطة[3]. وقد أنكر بعض العلماء ممارسات الجنود العثمانيين في لحج، ولما علم العثمانيون بذلك عملوا على تبرير سياستهم باستصدار فتوىً من شيخ الإسلام تجيز الاستيلاء على أموال من غادر لحجًا إلى عدن كعقوبة، وقد تعجب بعض العلماء يومها مما وصفوه بأنه جرأة من شيخ الإسلام على

(1) The Richard J.Shuter Aden. Encyclopedia of World War C and Military History Tucker, ed. Santa Barbara: ABC – CLIO, 2005, P 37

(2) الأكوع: حياة عالم وأمير، ص246 – 247.

(3) العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، بيروت، دار العودة للطباعة، ط1، 1980م، ص209 – 218، 223 – 227.

الدين، وقال بعضهم صراحة: "لم نسمع من قبل أن مفتيًا يفتي باستحلال أموال المسلمين ودمائهم"[1]، مما يعد مظهرًا من مظاهر الاستغلال السياسي للدين. وفي أثناء وجود القوات العثمانية في لحج تلقى علي سعيد باشا التأييد والدعم من بعض أمراء المحميات المجاورة لسلطنة لحج وسلاطينها كأمير الضالع الذي أعلن عن ولائه للسلطان العثماني وقدّم بعض التسهيلات للقوات العثمانية في أثناء مرورها إلى عدن، وكذلك سلطان الحواشب والسلطان الفضلي والصبيحي[2]، فضلاً عن بعض أعيان تعز وشيوخها كالشيخ" عبدالوهاب نعمان" الذي قدم معونة للعثمانيين قدرت بخمسة آلاف ريال فرنسي[3] لسد العجز في نفقات الجنود العثمانيين قبيل وقف العمليات العسكرية وإعلان استسلام الدولة العثمانية، وقد عبّر القائد علي سعيد باشا عن شكره للشيخ عبدالوهاب نعمان برسالة بعث بها إليه[4] وأشاد بموقف أهالي تعز قائلًا: "إنهم زيّنوا صحائف التاريخ بخدماتهم بالمال والرجال"[5].

وكانت بعض مناطق لواء تعز كمنطقة "ماوية"[6] وذي أشرق[7] تشكل مراكز

(1) العبدلي: هدية الزمن، ص227 – 228.

(2) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص322، 325.

(3) هو الريال الفضي النمساوي ماريا تريزا نسبة إلى ملكة النمسا في القرن 18م، جاء إلى اليمن مع الحملة الفرنسية إلى المخا، ولذا سمي الريال الفرنسي، وقد أصبح الريال الفرنسي منذ بداية القرن 18هـ وسيلة التعامل النقدي السائدة في منطقة البحر الأحمر، وجاءت شهرته لنقاء معدنه وثبات وزنه وقيمته (البنك المركزي اليمني: النقود في اليمن عبر العصور، صنعاء، ط1، 2004م، ص182).

(4) العبدلي: هدية الزمن، ص224 – 225.

(5) سالم: وثائق يمنية، ص407.

(6) تقع في جنوب اليمن، وتبعد عن مدينة تعز بحوالي 12 كم إلى الشمال الشرقي منها، وكانت سابقًا إحدى محطات القوافل التجارية القادمة من عدن باتجاه المناطق الشمالية من اليمن.

(7) ذي أشرق مدينة تاريخية، من أبرز معالمها جامع الخليفة عمر بن عبدالعزيز، وتقع في منطقة وسط بين مدينتي إب شمالًا وتعز جنوبًا على الخط الرابط بينهما، وكانت تتبع لواء تعز.

تجمع واستقطاب للمتطوعين من المقاتلين اليمنيين المنخرطين في صفوف القوات العثمانية المتجهة إلى عدن[1].

ومن خلال تأييد أولئك الزعماء نستشف الموقف الضمني المؤيد من علماء تلك المناطق للقوات العثمانية، بخلاف موقف بعض علماء حضرموت المؤيد صراحة للقوات العثمانية، فقد أعلن السلطان الكثيري في مدينة "سيؤون" تأييده للقوات العثمانية وجرى تبادل الرسائل بينه وبين الوالي محمود نديم في صنعاء والقائد علي سعيد باشا في لحج، وقد ساعده على إجراء التقارب والاتصال مع القوات العثمانية بعض الأعيان والعلماء في حضرموت، منهم العلامة "عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف"، وصدر عن كبار أعيان وعلماء حضرموت بيان أوضحوا فيه تأييدهم للجهاد ضد الإنجليز ورفضهم إقامة أي علاقة معهم وفق بعض المصادر[2].

وهكذا فقد آزر العديد من علماء الشافعية القوات العثمانية في معاركها ضد القوات الإنجليزية من منطلق ديني جهادي. ولم يختلف الأمر مع علماء من الطائفة الزيدية، فقد أشارت بعض الوثائق إلى تأييد بعض العلماء في صنعاء للقوات العثمانية، وأوضح العلامة قاسم العِزّي في رسالة من الإمام يحيى إلى القائد علي سعيد باشا بأن الإمام يدعو له بالنصر في جهاده على الإنجليز "والشكر له ولجنوده الذين يواجهون الشدائد"، وذكر في رسالته: "أن أهل البغي يحاولون بكل حيلة ويتوسلون بكل وسيلة، فلم يبلغوا بفضل الله الأمل، ولم يثبت لهم بعناية الله محل، بل إنهم دائمًا خاسرون وأموالهم غنيمة للمسلمين، والله ناصر دينه، فنرجو الله إعانة المجاهدين وخذلان أعداء الدين"[3]. والرسالة تلقي الضوء على مسألة حيادية

(1) العبدلي: هدية الزمن، ص225.

(2) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص322 325.

(3) سالم: وثائق يمنية، ص422.

الإمام الظاهرة من الحرب كموقف سياسي، وتؤكد وقوفه المادي والمعنوي إلى جانب القوات العثمانية في حربها ضد الإنجليز، بوصفه جهادًا في سبيل الله ضد أعداء الدين والمسلمين. ووفقًا لإشارة إحدى الوثائق، فقد كان العلامة قاسم العِزّي "يرتقي المنبر في يوم الجمعة ويخطب خطبة تشتمل على الحث على الجهاد وذكر ما أعد الله من ثواب للمجاهدين"[1].

وانتهت الحرب العالمية بهزيمة الدولة العثمانية في عام 1337هـ/ 1918م وانسحابها من سائر البلاد العربية التابعة لها ومن بينها اليمن، وتشير الوقائع إلى أن العديد من اليمنيين من مختلف المناطق قد أبدوا أسفهم على هزيمة العثمانيين[2].

وبعد جلائهم عن اليمن بموجب معاهدة "موندروس" 1918م بسط الإمام يحيى سيطرته على المناطق الجنوبية، وعدّ نفسه وريثًا للمناطق التي كانت تحت سلطة الحكم العثماني المباشرة.

الخاتمة

نخلص من دراسة موقف العلماء اليمنيين من الحكم العثماني الثاني إلى النتائج الآتية:

- أن تأييد العلماء لعودة الحكم العثماني إلى اليمن كان اضطراريًا؛ لإنقاذ الأوضاع الداخلية من الفوضى، الناتجة عن نزاعات آل القاسم على السلطة وضعف شوكتهم في مواجهة تمرد بعض القوى القبلية وطغيانها، بعد أن أخفقت محاولات العلماء لإصلاح الأوضاع القائمة، لصعوبتها واتساع رقعتها.

- اتضح من سياق الوقائع أن استعانة علماء صنعاء بالقوات العثمانية لم يكن ناتجًا عن توافقهم مع الخط السياسي الذي تبناه سلاطين الدولة العثمانية، أو عن اقتناع

(1) سالم: وثائق يمنية، 422.

(2) المجاهد: تعز غصن نضير، ص192، 195.

ذاتي ورغبة في الانضواء تحت سلطة قوة خارجية، وإنما بوصف العثمانيين القوة القريبة في عسير وتهامة القادرة على ضبط الأوضاع العامة وانقاذ البلاد من الانهيار.

- حرصت السلطنة العثمانية على اكتساب العلماء إلى جانبها، من خلال منحهم المال والرتب والهدايا تقديرًا لمكانتهم الاجتماعية، التي ستنعكس إيجابًا على دورهم كوسطاء بين الأهالي والجهاز الإداري العثماني، مما ينعكس إيجابًا على استتباب الحكم داخل الولاية.

- اتبعت الدولة العثمانية سياسة الشدة والقسوة إزاء العلماء الذين ثبتت معارضتهم لسياساتها أو ساندوا بعض القوى الزيدية في تمردها على الحكم العثماني، كما اتضح في مساندة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين وابنه الإمام يحيى.

- حاولت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني إصلاح الأوضاع في الولاية، من خلال الدعوة إلى تشكيل وفد من كبار الأعيان والعلماء من مختلف أنحاء اليمن للمثول بين يدي السلطان في الأستانة للاستماع إلى آرائهم ووضع الحلول الملائمة لضمان استقرار الأوضاع المضطربة، لكن جهودها لم تثمر عن نتائج ملموسة.

- اتضح من استقراء الوقائع أن للبعد المذهبي وللمستوى الذي بلغته الاضطرابات دور في بلورة اتفاق يحفظ كيان السلطة العثمانية في اليمن ويؤمّن استقرار الأوضاع الداخلية فيها، تبين ذلك في تطبيق الحل السياسي المتمثل في صلح دعّان سنة 1911م، الذي أقر بحكم الإمام يحيى على المناطق الشمالية الزيدية تحت السيادة العثمانية، مع بقاء المناطق الجنوبية تحت الحكم العثماني المباشر حتى جلاء العثمانيين عن اليمن عام 1918م.

- اختلف موقف العلماء اليمنيين من الحكم العثماني من منطلق مذهبي في الغالب، إذ عارض العديد من العلماء الزيدية الحكم العثماني واتخذوا من مفاسد الولاة والمأمورين ومظالمهم مبررات للخروج عليه انطلاقًا من مبدأ جواز الخروج على الحاكم الظالم في النظرية السياسية الزيدية[1]، في حين أيّد العديد من علماء الشافعية الحكم العثماني، وتبنوا مبدأ النصح للحاكم وعدم الخروج عليه درءًا للفتنة وفق المذهب الشافعي، مع التنديد بالممارسات والمظالم العثمانية والرفع بها إلى السلطات في الأستانة.

- اتفاق موقف العلماء من كلا الطائفتين الزيدية والشافعية حول مقاومة الوجود الاستعماري البريطاني في جنوب اليمن والوقوف إلى جانب القوات العثمانية في معاركها ضد القوات البريطانية في لحج وعلى مشارف عدن، وذلك من منطلق ديني جهادي (ووطني) إن جاز التعبير.

الملاحق:

ملحق (1)

أسماء العلماء الوارد ذكرهم في البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية:

- أحمد بن محمد الكبس.
- أحمد بن محسن بن إسماعيل بن القاسم.
- أحمد بن علي بن عبدالكريم المجاهد.
- أحمد النعمي.
- أحمد بن علي المرتضى.
- أحمد بن يحيى عامر.
- أحمد بن محمد البهكلي.

(1) الصفواني، رياض: موقف العلماء اليمنيين، ص17، 33.

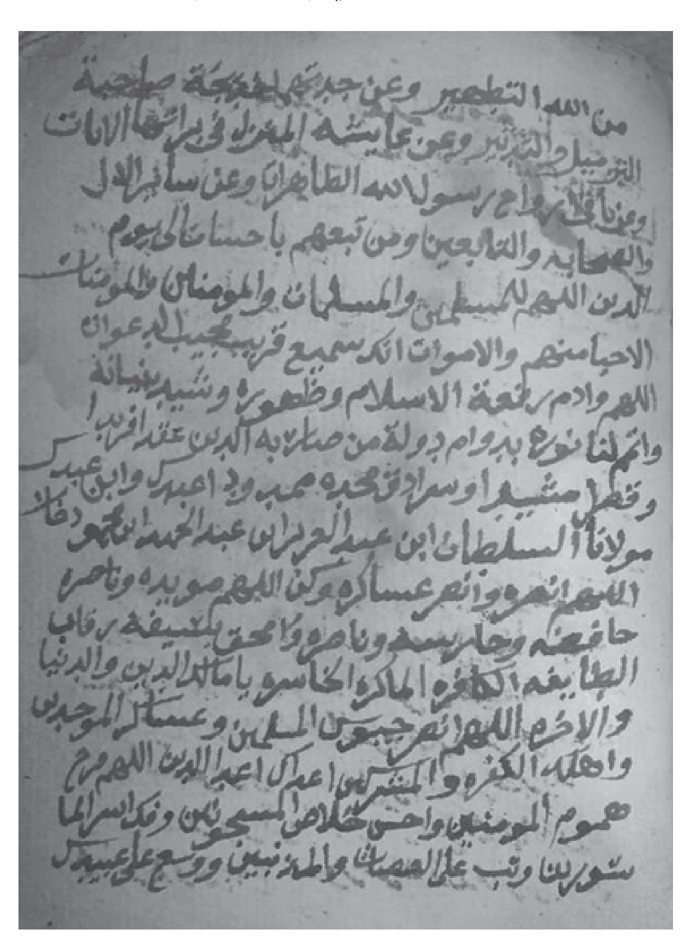
- أحمد الملصي.
- أحمد بن يحيى الردمي.
- إسماعيل الثور.
- الأمين بن عبدالقادر البحر.
- جيلان بن المساوى الأهدل.
- حسين بن محمد سهلكي.
- حسين بن إسماعيل جغمان.
- حسين الشامي.
- الحسين بن علي العمري.
- زيد أحمد الكبسي.
- سعد الدين الزبيري.
- سعيد اليازلي.
- عبدالله بن علي الحضوري.
- عبدالرحمن المجاهد.
- عبدالرحمن الحداد.
- عبدالله العمري.
- عبدالعزيز بن يحيى المتوكل.
- عبدالعليم بن محمد بانافع.
- عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف.
- علي بن عبدالكريم عطا.
- علي بن هاشم.
- علي بن المتوكل.

- علي بن عبدالله الإرياني.
- علي بن عبدالكريم المجاهد.
- علي بن الأمين البحر.
- علي بن حسين المغربي.
- علي الجديري.
- قاسم بن علي أبوطالب العِزّي.
- محمد بن أحمد حكمي.
- محمد بن محمد المطاع.
- محمد الحارثي.
- محمد بن يحيى حميد الدين.
- محمد زاهر.
- محمد بن إسماعيل حُشيش.
- محمد عيقان.
- محمد بن حسن دلال.
- محمد بن يحيى الأهدل.
- محمد بن حسين الزواك.
- محمد بن عبدالرحمن الأهدل.
- محمد بن علي الذماري.
- محمد بن أحمد الحوثي.
- يحيى بن أحمد المشوع.
- يحيى بن علي مخلاق.
- يحيى بن أحمد الكبسي.

- يحيى بن أحمد المجاهد.
- يوسف المرتضى.

ملحق (2)

ورقة ملحقة بالصفحة الأخيرة من كتاب خطبة الجمعة والعيدين للعلامة حسين بن علي بن علي أحمد الصفواني، تتضمن الدعاء للسلطان عبدالحميد بن عبدالعزيز، وقد لحق صفحة غلاف الكتاب بعض التمزيق بسبب سوء الحفظ، وهي من ضمن محفوظات أسرة الصفواني في مدينة ذي اشرق:



من الله التطهير وعن جدتهما خديجة صاحبة
التنزيل والتدبير وعن عايشة المبرأة في براءتها الآيات
وعن باقي ازواج رسول الله الطاهرات وعن سائر الآل
والصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم
الدين اللهم للمسلمين والمسلمات والمومنين والمومنات
الاحيا منهم والاموات انك سميع قريب مجيب الدعوات
اللهم وادم رفعة الاسلام وظهوره وشيد بنيانه
واتم لنا نوره بدوام دولة من صلح به الدين عقد [illegible]
[illegible] وابن عبيد[illegible]
مولانا السلطان ابن عبد العزيز ابن عبد المجيد [illegible]
اللهم انصره وانصر عساكره وكن اللهم مويده وناصره
حافظه وحارسه وناصره واسحق بسيفه رقاب
الطايفة الكافرة الماكرة الخاسرة يا مالك الدين والدنيا
والاخرة اللهم انصر جيوش المسلمين وعساكر الموحدين
واهلك الكفرة والمشركين اعداك اعداء الدين اللهم فرج
هموم المومنين واحسن خلاص المسجونين وفك اسر الما
سورين وتب على العصاة والمذنبين ووسع على عبيدك

ملحق (3)

أسماء الأئمة الزيدية الذين تولوا الإمامة قبيل الحكم العثماني الثاني وفي أثنائه في اليمن، وسنوات ولايتهم:

- حسين بن أحمد الهادي (1275 – 1289هـ/ 1858 – 1872م).
- غالب بن محمد بن يحيى (1267 – 1289هـ/ 1851 – 1872م).
- المحسن بن أحمد الشهاري (1271 – 1295هـ/ 1854 – 1878م).
- محمد بن عبدالله الوزير (1270 – 1289هـ/ 1853 – 1872م).
- محمد بن يحيى بن محمد حميد الدين، ينتهي نسبه إلى الإمام القاسم بن محمد بن علي بن رشيد مؤسس دولة الإمامة القاسمية (1309 – 1322هـ/ 1891 – 1904م).
- يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين (1322 – 1336هـ/ 1904 – 1918م).

ملحق (4)

الولاة العثمانيون الوارد ذكرهم في البحث وسنوات حكمهم:

- أحمد مختار باشا (1289 – 1290هـ/ 1872 – 1873م).
- مصطفى عاصم باشا (1293 – 1295هـ/ 1876 – 1878م).
- إسماعيل حافظ باشا (1295 – 1298هـ/ 1878 – 1881م).
- أحمد فيضي باشا ـ تولى ولاية اليمن ثلاث مرات: (1302 – 1304هـ/ 1884 – 1886م). (1309 – 1315هـ/ 1891 – 1898م). (1323 – 1326هـ/ 1905 – 1908م).
- حسين حلمي باشا (1316 – 1318هـ/ 1898 – 1900م).
- محمد علي باشا (1328 – 1329هـ/ 1910 – 1911م).
- أحمد عزت باشا (1329 – 1331هـ/ 1911 – 1913م).
- محمود نديم باشا (1331 – 1336هـ/ 1913 – 1918م).

قائمة المصادر والمراجع

- أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن 1872 – 1918م، بيروت، دار العودة، ط2، 1979م.
- الإرياني، علي بن عبدالله: الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، دراسة وتحقيق: محمد عيسى صالحية، ج1، عمّان، دار البشير، ط1، 1996م.
- الأكوع، محمد بن علي: حياة عالم وأمير، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ط1، 1987م.
- الأمير، أمة الغفور علي: العثمانيون في تعز وسياستهم إزاء من تعاون معهم من العلماء، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن الثقافية على مر العصور 2009م)، ج3، تعز، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 2009م.
- جبارت، محمود أحمد: تعز في النصف الأول من القرن العشرين، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن على مر العصور 2009م)، ج2، تعز، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 2009م.
- الجرافي، عبدالله عبدالكريم، المقتطف من تاريخ اليمن، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ط2، 1984م.
- الجرافي، عبدالله عبدالكريم: حوليات العلامة الجرافي، دراسة وتحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دمشق، دار الفكر، ط1، 1992م.
- الحدّاد، محمد بن يحيى، التاريخ العام لليمن، ج4، صنعاء، دار التنوير للطباعة، ط1، 1986م.
- الحرازي، محسن بن أحمد: رياض الرياحين (فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء)، دراسة وتحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دمشق، دار الفكر، ط1، 1986م.

- الحمّادي، محمد أحمد: التعليم الرسمي في لواء تعز في أثناء الوجود العثماني الثاني، المؤتمر العلمي الأول (تعز عاصمة اليمن الثقافية على مر العصور 2009م)، ج2، تعز، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 2009م.
- رضوان، نبيل عبدالحي: سياسة الدولة العثمانية تجاه تهامة اليمن عام 1309هـ/ 1891م في ضوء الوثائق العثمانية، بحث مقدم إلى جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، الملاحق 1، 2، 3، 4، 5.
- زيد، علي محمد: معتزلة اليمن (دولة الهادي وفكره)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط2، 1985م.
- سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى 1904ـ1948م)، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر، ط4، 1985م.
- سالم، سيد مصطفي: وثائق يمنية، القاهرة، مكتبة. مدبولي، ط1، 1985م.
- الشافعي، محمد بن رسلان: الزُّبد (ملخص مذهب الإمام الشافعي)، مخطوط، محفوظ في مكتبة صادق محمد الصفواني، تعز.
- الشامي، فؤاد عبدالوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى حميدالدين، صنعاء، مركز الرائد للدراسات، ط1، 2013م.
- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم: الملل والنحل، ج1، بيروت، دار مكتبة الهلال، ط1، 1998م.
- صابان، سهيل: تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية https://search.mandumah.com
- الصفواني، رياض محمد: موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية 1635 – 1872م، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 2015م.
- العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، بيروت، دار العودة، ط1، 1980م.

- غمضان، محمد بن حسين: رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2015م.

- الكبسي، محمد بن إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1404هـ.

- مانزوني، رينزو: اليمن رحلة إلى صنعاء 1877 ـ 1878م، صنعاء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ط1، 2011م.

- المجاهد، محمد محمد: تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، تعز، المعمل الفني للطباعة، ط1، 1997م.

- مجهول، المؤلف: حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر)، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، صنعاء، دار الحكمة، 1991م.

- مقشر، عبدالودود قاسم: الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، 2008.

- هارولد، جيكوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، ببروت، دار العودة، 1983م.

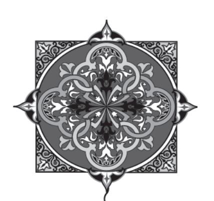
- الواسعي، عبدالواسع: فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، صنعاء، مكتبة اليمن الكبرى، ط2، 1991م.

- اليمن في العهد العثماني F. 320, a.u.

- Bury, J.w: Arabia Infelix or the Turks in yemen , London ,1915.

- Wavell, A.G:A pilgrim in Mecca and a Seige in Sana’a, London, 1921.

- The Richard J.Shuter Aden. Encyclopedia of World War C and Military History Tucker, ed. Santa Barbara: ABC - CLIO, 2005, P 37.



موقف أبي الثناء الألوسي من الصراع المصري العثماني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر

د. علي عفيفي علي غازي[1]

الملخص

لعب شهاب الدين محمود الآلوسي دورًا بارزًا مساندًا للسلطان العثماني في صراعه مع محمد علي باشا، والي مصر (1805 – 1849م)، إذ استعان به علي رضا باشا، والي بغداد (1831 – 1841م)، ليراسل فيصل بن تركي آل سعود في الجزيرة العربية ليثور ضد محمد علي، وليؤلف كتابًا يحث فيه الناس على طاعة السلطان والوقوف بجانبه، وهو أمر يثير إشكالية تمثل الفكرة الرئيسة لهذا البحث، إذ كيف يقف مساندًا لثورة داود باشا، والي بغداد (1817 – 1831م)، ضد السلطان العثماني في سنة 1830م، وكذلك يساند عبدالغني الجميل زاده في ثورته ضد الوالي العثماني 1831م، ثم ينقلب بعد أشهر معدودات لمساندة السلطان ضد والي مصر، فيحاول البحث تبيان أسباب ذلك الانقلاب، ودوافعه، من خلال تسليط الضوء على نسب الآلوسي ومولده ونشأته، وأساتذته وفكره، وموقفه من تمرد داود باشا، وثورة بغداد، والتوسع

(1) صحفي أكاديمي مصري.

المصري في سورية، مبينًا أسباب انقلابه من معارضة السلطان العثماني إلى التأييد، ونتائج ذلك، وهل كان دوافعه كسب مادي أم وازع ديني؟

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، مصر، العراق، محمد علي، السلطان محمود الثاني، أبو الثناء الألوسي.

Summary

The attitude of Abū al – Thanā' al – Ālūsī from the ottoman Egyptian conflict In the thirties of 19th century

Shihab ad - Din Mahmud Al - Alusi played a major supportive role for the Ottoman Sultan in his conflict with Mohammed Ali Pasha, Governor of Egypt (1805 - 1849). Ali Rıza Pasha, Governor of Baghdad (1831 - 1841), had asked his assistance in communicating with Faisal bin Turki Al Saud in Arabia in order to convince him to revolt against and to interpret a book encouraging people to obey and support the Sultan. This has raised a problem that will be the main topic in this research. How he supported the revolution of Davud Pasha, Governor of Baghdad (1817 - 1831), against the Ottoman Sultan in 1830? And how he supported Abdul Ghani Jamil Zada in his revolution against the Ottoman Governor in 1831 and then revolted after few months to support the Sultan against the governor of Egypt? The research will reviews the reasons and motives behind that revolt through shedding light on Al - Alusi's origin, birth, early life, masters, thought and attitude from the revolt of Davud Pasha, the revolution of Baghdad and the Egyptian expansion in Syria. It will also show the reasons behind his turning from opposing to supporting the Ottoman Sultan, the

results of this turn and whether he took such attitudes for material gain or religious influences.

Key Wordes: Ottoman Empire, Egypt, Iraq, Muhammad Ali, Ottoman Sultan Muhmmud II, Abū al - Thanā' al - Ālūsī.

المقدمة

يستعرض البحث سيرة أبي الثناء منذ مولده ونشأته، وتحصيله وإجازاته العلمية، ودوره في النهضة الأدبية التي شهدها العراق في القرن التاسع عشر. فقد نهض بالأدب نهضة كبيرة، والتف حوله الأدباء، ومع ذلك طاردته السلطة السياسية، وظنت فيه الظنون، إذ كان للوشاية تأثيرها في حياته، فسلبته وظائفه، بعد أن تطورت من التدريس عبر أمانة الفتوى إلى تدوين الآثار الدينية والأدبية والتاريخية. فقد امتاز بمواهب جمّة، وتشهد على ذلك مؤلفاته القيّمة، وتفسيره الضخم. وسيوضح أسباب مناصرته لثورة داود باشا، وثورة عبدالغني الجميل زاده، وانقلابه من المعارضة للسلطان العثماني إلى تأييده ضد محمد علي باشا، والمكتسبات التي حققها، ودوافعه، وهل كان موقفه بهدف الكسب المادي، أم بسبب وازع ديني؟

المولد والنشأة

هو أبو الثناء شهاب الدين محمود الآلوسي ينتسب إلى الشجرة النبوية الكريمة[1]،

(1) ونسبه هو: السيد أبو الثناء محمود شهاب الدين ابن السيد عبدالله صلاح الدين ابن السيد محمود جمال الدين أبي المعالي ابن درويش بن عاشور بن محمد بن الحسين الطاهر ابن علي بن الحسين بن كمال الدين بن شمس الدين بن محمد بن شمس الدين بن شهاب الدين ابن أبي القاسم ابن أمير ابن أبي الفضل محمد بن بندر النقيب ابن عيسى بن محمد بن أحمد جمال الدين ابن موسى بن أحمد النقيب ابن محمد الأعرج ابن أحمد بن موسى المبرقع ابن الإمام محمد الجواد ابن علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن أبي جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي ابن أبي طالب. يونس الشيخ إبراهيم السامرائي: القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق، (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، 1988)، ص 20.

مفسر، ومحدث، وفقيه، وأديب، وشاعر، ولد في محلة الكرخ[1] ببغداد في 14 شعبان 1217هـ/ 10 ديسمبر 1802م في بيت علم[2]، فأبوه السيد بهاء الدين عبدالله هو واحد من كبار علماء بغداد، كان بيته كعبة للعلماء والطلاب، وكان مدرسًا بمدرسة جامع أبي حنيفة النعمان، تلقى على يديه الكثير من علوم الدين واللغة والأدب، حتى وافته المنية بالطاعون سنة 1246هـ/ 1830م.

وآل الآلوسي أسرة عراقية اشتهرت بالعلم والمعرفة، وبمن أنجبت من العلماء والفضلاء والأدباء، تمتعت بمنزلة رفيعة، وتقدير عظيم، لمكانة أبنائها، واشتغالهم بالعلم، وتصدرهم للدرس والإفتاء والقضاء في بغداد[3]، ويرجع نسبها إلى "آلوس" أو "آلوسة"، وهي بلدة على الفرات قرب عانة[4]، بمحافظة الأنبار غرب العراق، حيث فرّ إليها جد هذه الأسرة من وجه المغول، عندما داهموا بغداد 656هـ/ 1258م بقيادة هولاكو. وتمتد بنسبها إلى سبط الرسول (صل الله عليه وسلم)، فهي عائلة علوية النسب، آلوسية الموطن، بغدادية السكن، ضليعة في الأدب. عُدّ الآلوسي عمادها ودُرّة تاجها.

في هذا البيت العلمي نشأ أبو الثناء، وسمت نفسه إلى طلب العلم وتحصيله، فعني والده بتربيته وتنشئته، على ما يُنشأ عليه طلاب العلم في زمانه، فلقنه علوم

(1) الكرخ: بالفتح، ثم السكون، وخاء معجمة، وهي نبطية، يقولون كرخت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا، جمعته فيه في كل موضع. ياقوت الحموي: معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، 1977م)، الجزء الرابع، ص 447.

(2) أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الآلوسي: غرائب الاغتراب ونزهة الألباب، (بغداد: مطبعة الشابندر، 1327هـ)، ص 5.

(3) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، تحقيق شوقي ضيف، (القاهرة: دار الهلال، د. ت.)، الجزء الرابع، ص 257، 258.

(4) خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، (بيروت: المؤلف، 1969)، الجزء الأول، ص 18.

اللغة العربية: نحوًا وبلاغة واشتقاقًا وعروضًا، وبدأ حفظ القرآن الكريم منذ صغره، وظهر عليه النبوغ في سن مبكرة، فحفظ الآجرومية في النحو، وألفية ابن مالك، ومنظومة الرحبية في علم الفرائض، وقرأ على أبيه الفقه الحنفي والشافعي، وأحاط ببعض الرسائل في المنطق، والتفسير والحديث، وحفظ كل هذه المتون قبل أن يبلغ الرابعة عشرة من عمره[1].

بعد أن استوفى "الغرض من علم العربية"، وحصّل "طرفًا جليلًا من فقهي الحنفية والشافعية"، وأحاط "خبرًا ببعض الرسائل المنطقية، والكتب الشريفة الحديثيه"[2]، أتم دراسته على أيدي الكثير من علماء العراق، كما سيرد لاحقًا، وكانت خاتمة إجازاته[3]، "لما بلغ من العمر نحو إحدى وعشرين"[4]، على يد الشيخ علاء الدين الموصلي، عام 1238هـ/ 1823م في يوم مشهود حضره علماء بغداد وأدبائها ووجهائها، وممن حضر هذا الاحتفال الحاج نعمان الباجه جي الذي أُعجب بأبي الثناء، واقترح عليه أن يلتحق مدرسًا بمدرسته، واستجاب الآلوسي، فنال، بعد الإجازة، منصب التدريس بتلك المدرسة في محلة نهر المعلى.

وكان أبو الثناء يدرِّس في مدرسة خاله الحاج عبدالفتاح الراوي[5]، الذي كان يهمل شؤونها، فلما انتقل إلى مدرسة الحاج نعمان الباجه جي سعى لنقل تلاميذه

(1) محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، (دمشق: دار القلم؛ بيروت: الدار الشامية، 1995م)، الجزء الثاني، ص 34.

(2) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 6.

(3) راجع نص إجازته في عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، (بغداد: شركة التجارة والطباعة العالمية، 1958م)، ص 18، 19.

(4) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 20.

(5) ولد سنة 1180هـ/ 1766م، تلقى العلوم العقلية والنقلية على والده وغيره من علماء عصره، وصارت داره موئلًا لطلاب العلم، أسند إليه التدريس في مدرسة شهاب الدين السهروردي، توفي 1242هـ/ 1826م. السيد محمد المحلاوي البغدادي: تاريخ الأسر العلمية في بغداد، تحقيق عماد عبدالسلام رؤوف، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997)، ص 75، 76.

إليها، إذ كانت مُجهزة بكل ما يلزم لضمان راحة المتعلمين؛ ونتيجة لذلك، حدثت وشاية بينه وبين خاله، فثارت ثائرة الأخير، وشن حملة شعواء على ابن أخته، شايعه فيها أولاده وأتباعه، ومضى أقارب أبي الثناء في خصومته، فحاولوا أن يوغروا صدر داود باشا والي بغداد (1817 – 1831م) عليه، ولكنه لم يصدِّق وشايتهم؛ بل كان ينظر بعين الارتياح إلى تفوق الآلوسي؛ لذا أبقاه في منصب التدريس. ومع ذلك لم يطمئن الحاج أمين الباجه جي، إلى بقاء أبي الثناء في مدرسة أخيه الحاج نعمان، وهو منْ عرف أدب أبي الثناء وعلمه وفضله، فطلب إليه أن يترك التدريس بها، وذكر أنه قائم بإنشاء مسجد ومدرسة، ويطلبه خطيبًا وواعظًا في مسجده، ومدرسًا في مدرسته، ووعده أن يدفع مرتبه فترة انتظاره لإكمال البناء، وبالفعل وفّى بوعوده، فتحسنت حالة أبي الثناء، وسمت منزلته، فأصبح "أمير البيان، بحر العلوم العقلية والنقلية، المفسر المحدث الفقيه الأصولي، المتكلم النظام المحجاج، المؤرخ، مفتي بغداد"[1]. "آية من آيات الله العظام، ونادرة من نوادر الأيام"[2].

أساتذته وفكره

تلقى العلم عن عدد من المدرسين والعلماء الذين لعبوا أدوارًا خطيرة في تاريخ العراق منهم[3]: خالد النقشبندي[4]، شيخ الطريقة النقشبندية، والشيخ عبدالعزيز

(1) يونس السامرائي: المرجع السابق، ص 20.

(2) أكرم علي حمدان: "الجانب الصوفي في تفسير روح المعاني"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 14، العدد الثاني (يونيو 2006)، ص 77.

(3) محمد البيومي: المرجع السابق، ص 34.

(4) خالد بن أحمد بن حسين، أبو البهاء، ضياء الدين النقشبندي، صوفي، ولد في قصبة قرى طاغ، من بلاد شهر الزور، عام 1190هـ/ 1776م والمشهور أنه من نسل عثمان بن عفان، هاجر إلى بغداد في صباه، وهاجر إلى الشام سنة 1238هـ/ 1822م، وكان يسعى إلى تصفية الأحقاد بين الزعماء الأكراد، واستطاع أن يكوّن جماعة كبيرة من المريدين على مختلف المستويات، ويبدو أن السلطات العثمانية خشيت من النمو المطرد لمريديه فعملت على مطاردته وتشريده. توفي في دمشق بالطاعون سنة 1242هـ/ 1827م. خير الدين الزركلي:

الشواف، والعلامة أمين الحلي، والشيخ السلفي المحدث علي السويدي[1]، وأخذ علم التفسير وجميع العلوم العقلية والنقلية عن الشيخ محمد العمادي، والعالم الأديب علاء الدين الموصلي، الذي لازمه أربعة عشر عامًا تقريبًا، وكانت خاتمة إجازته على يديه، كما سبق الذكر، وقال عنه "لم أزل عنده، أستنشق شيحه ورنده، إلى أن تخرجت به وتأدبت بأدبه"[2]، وقد استجاز هؤلاء، وغيرهم من علماء بيروت ودمشق[3]، في علوم اللغة والأدب والفقه والحديث، وكان لتلقيه العلم عن هؤلاء العلماء تأثيرًا كبيرًا في تكوينه السياسي، حتى إنه يمكن القول: إن مواقفه السياسية كانت امتدادًا لاتجاهات بعض أساتذته.

يذكر خورشيد باشا، عن تعليمه وخاتمة إجازته في رحلته "سياحتنامة حدود" أن "من المدارس المشهورة في بغداد المدرسة المعروفة باسم المدرسة الخاتونية

المرجع السابق، ج 2، ص 294؛ أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 17، 18؛ كلوديوس جيمس ريج: رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد وكردستان وإيران، ترجمة اللواء بهاء الدين نوري، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 227، 228؛ عثمان بن سند الوائلي البصري: مطالع السعود تاريخ العراق من سنة 1188 إلى سنة 1242هـ، تحقيق عماد عبدالسلام رؤوف (الموصل: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991)، ص 17، 18.

(1) علي بن محمد سعيد بن عبدالله السويدي، البغدادي، العباسي، محدث، مؤرخ، متكلم، أديب، ناظم، ناثر، ولد ببغداد، وتوفي في دمشق سنة 1237هـ/ 1821م. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993) ج 2، ص 464؛ مجلة لغة العرب، السنة 2، الجزء 9، (آذار 1913)، ص 383 – 385.

(2) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 9.

(3) منهم محدث دمشق الشيخ محمد بن عبدالرحمن الكزبري، ومفتي بيروت الشيخ عبداللطيف. جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011)، الجزء الثاني، ص 225، 226. وكان الحصول على إجازة العالم الجليل الكزبري (ت 1220هـ/ 1805م) أمرًا يفتخر به علماء ذلك العهد. أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 19؛ عثمان بن سند الوائلي البصري: المصدر السابق، ص 18.

نسبة إلى عاتكة خاتون، وكانت في الأصل منزلًا لها، أوقفتها قبل ثلاثين عامًا تقريبًا (من عام 1878 تاريخ الرحلة) لتكون مدرسة، كما أوقفت بها ثلاثمائة كتاب، إلا أن معظم هذه الكتب تلفت لتداولها بين الأيادي، ولم يتبقّ منها إلا جزء بسيط بقي على حاله، ويبلغ إيراد هذه المدرسة من أوقافها عشرين ألف قرش تقريبًا، وقد كان المرحوم علي أفندي الموصلي، وهو من مشاهير العلماء في بغداد في عهد المرحوم داود باشا يُدرِّس في تلك المدرسة، وقد استكمل السيد محمود أفندي الآلوسي تعليمه فيها على يد علي أفندي الموصلي، وحصل منه على الإجازة، وكان يتولى شؤون تلك المدرسة النقباء، أما نظارتها فتمنح لمن يتولى منصب الإفتاء"[1].

حين بلغ أبو الثناء الآلوسي العقد الثالث من عمره أصبح مدرسًا في عدة مدارس كمدرسة مسجد الملّا عبدالفتاح، والمدرسة العمرية الملحقة بجامع القمرية بمحلة الكرخ، ومدرسة الحاج نعمان الباجة جي في محلة عمار، ومدرسة الحاج أمين جلبي في رأس القرية، وتولى صدارة التدريس في المدرسة القادرية، والمدرسة المرجانية، وكان يدرس في اليوم أربعة وعشرين درسًا[2]، ولما ابتدأ بتأليف تفسيره اقتصرت دروسه على ثلاثة عشر درسًا يوميًا[3]. وقصد إليه العلماء والفقهاء من سائر أقطار المعمورة، وكان له مجلس حافل في محلة العاقولية بالرصافة، يرده طالبو العلم والمعرفة، منهم: الشيخ عبدالباقي العمري، والشاعر عبدالغفار الأخرس[4]،

(1) خورشيد باشا: رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، ترجمة مصطفى زهران (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص 128.

(2) محمود شكري الآلوسي: المسك الأذفر، (بغداد: مطبعة الآداب، 1930)، ص 8.

(3) أحمد لطيف الجنابي: "علوم القرآن الكريم"، حضارة العراق، (بغداد: 1985)، ج 11، ص 55.

(4) من نوابغ الشعراء، قوي الشاعرية واسع الخيال، ولد في الموصل نحو سنة 1220هـ/ 1805م ونزح إلى بغداد، سمي الأخرس للكنة في لسانه، جمع شعره في ديوان طبع في الآستانة عام 1304هـ/ 1886م "الطراز الأنفس في شعر الأخرس"، توفي 1290هـ/ 1873م. جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج4، ص 216؛ تراجم مشاهير الشرق، ج2، ص 33؛ عمر رضا كحالة: المرجع السابق، ج 2، ص 174.

والخطاط أحمد أفندي القايمقجي[1]، وقد حفظ كتاب حديقة الورود للشيخ عبدالفتاح الشواف[2] أخبار هذا المجلس، ورغم ذلك كان يداوم على حضور مجلس وعظ عبدالغني الجميل زاده[3] في مسجد آل جميل في محلة قنبر علي، الذي كان يحضره ويداوم على دروسه الكثير من علماء بغداد.

انتعشت الحركة العلمية والأدبية كثيرًا في بغداد بفضل الآلوسي، حتى إن أحد الباحثين استدل بوجوده في القرن التاسع عشر على أن النهضة العلمية في العراق ترجع إلى ذلك القرن، لا إلى القرن العشرين كما ادعى غيره، ذلك أن البيئة العلمية في ذلك العصر، "مهما قيل عنها، كانت تسمح بوجود عملاق كبير، أدى دوره الفكري أحسن أداء"، بل إنه يذهب إلى أن "الاستشهاد بالإمام الآلوسي في هذا المجال كافٍ

(1) إبراهيم الدروبي: البغداديون أخبارهم ومجالسهم، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1958)، ص 27.

(2) عبدالفتاح بن سعيد البغدادي، الشهير بالشواف، أديب، ناثر، ناظم، مؤرخ، من آثاره حديقة الورود في مدائح شيخه أبي الثناء شهاب الدين الآلوسي في مجلدين، توفي سنة 1262هـ/ 1846م. خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج 4، ص 36؛ عمر رضا كحالة: المرجع السابق، ج 2، ص 182.

(3) هو المولى السيد عبدالغني جميل أفندي ابن الشيخ محمد جميل أفندي ابن الشيخ عبدالجليل أفندي ابن الشيخ السيد عبدالجميل أفندي الحسني. فردوس إسماعيل عواد: "عبدالغني جميل حياته وشعره"، مجلة دراسات تربوية، العدد السابع (تموز 2009)، ص 227. أصل نسبه من سورية، ثم سكنت عائلته بغداد، حيث ولد بها في 20 ذي القعدة 1194هـ/ 1780م، جعلته نشأته في بيت علم، يبحث عن المعرفة، ويتفقه في الدين، حتى صار من علماء بغداد المعروفين، ذوي الوجاهة والزعامة في الأوساط العراقية، وتقلد مناصب دينية وسياسية، وكان عالمًا متضلعًا وشاعرًا وكاتبًا وفقيهًا ومحدثًا، وكان له مجلس للوعظ والإرشاد في مسجد آل جميل، في محلة قنبر علي، الذي كان يحضره، ويداوم على دروسه الكثير من علماء بغداد، منهم أبو الثناء الآلوسي، وتوفي في 9 ذي الحجة 1279هـ/ 27 مايو 1863م. علي عفيفي علي غازي: "ثورة عبدالغني الجميل زاده في بغداد 1832"، مقبول للنشر في أبحاث ندوة 25 يناير 2011 بين ماضي الثورات العربية وحاضرها، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى للثقافة، 2012).

لمنع اللجاج الصاخب حول ابتداء النهضة العلمية بوادي الرافدين"[1]. ويرجع ذلك لما تركه من المؤلفات الكثيرة، منها: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، وهو تفسير ذو قيمة علمية عالية بين كتب التفسير[2].

وله كتاب: الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية، يحتوي على إجابة عن ثلاثين مسألة وردت من إيران في التفسير واللغة والفقه والعقائد والمنطق وعلم الفلك، وغير ذلك، وكتاب: الأجوبة العراقية عن الأسئلة اللاهورية، ذبَّ فيه عن أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)، وكافأه السلطان عليه بمكافأة عظيمة، وطبع في بغداد سنة 1301هـ/ 1883م، وكتاب: غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب، ذكر فيه خبر رحلته إلى إسطنبول، وقد طبع في بغداد سنة 1317هـ/ 1899م، وله كتابان آخران مطبوعان عن رحلته: نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول، ونشوة المدام في العودة إلى دار السلام[3]، وتصل مؤلفاته لحوالي اثنين وعشرين كتابًا[4]، ما بين المطبوع والمخطوط والمفقود، تميزت جميعها "بالإحاطة والعمق، واستقلال الفكر وحريته، مع روعة البيان، وحسن الافتنان في

(1) محمد رجب البيومي: المرجع السابق، ص 33.

(2) طبع لأول مرة ببولاق بمصر سنة 1301هـ/ 1883م، وطبع بعد ذلك طبعات أخرى آخرها في ستة عشر مجلدًا سنة 1978 عن دار الفكر ببيروت، بتحقيق محمد حسين العرب. بلال علي العسيلي: منهج الإمام الآلوسي في القراءات وأثرها في تفسيره روح المعاني، رسالة ماجستير (غزة: كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، 2009)، ص 42. وعن خصائص منهجه، راجع: أحمد الجنابي: المرجع السابق، ص 56 – 58.

(3) فردينان توتل اليسوعي: المنجد في الأعلام، (بيروت: دار المشرق، 1978)، ص 5.

(4) جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق، ص 226، 227؛ إبراهيم الدروبي: المرجع السابق، ص 29؛ إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (أستانبول: وكالة المعارف الجليلة، 1955)، ص 418، 419.

صياغة معانيه وأفكاره"[1].

كما كتب أبو الثناء المقامات، والتي تمثل النثر القديم بأبهى أشكاله، في حديث أدبي بليغ يوجه بشكل مباشر على نحو خطابي، ويذهب مؤلف كتاب المقامة[2] إلى أنه من أشهر من قلدوا الحريري في تأليف المقامات، كما أن له آثارًا شعرية إلا أنه ليس له ديوان مطبوع، وفي مجموعة عبدالغفار الأخرس[3]، شيء من شعره.

وعلى الرغم من تقلده الإفتاء على المذهب الحنفي إلا أنه كان سلفيّ الاعتقاد، متأثرًا بدعوة محمد بن عبدالوهاب ذات الأثر الواضح في إحياء الدعوة السلفية، وكان لها التأثير الكبير في أرجاء العالم الإسلامي[4] والعراق، ولعله في ذلك امتداد لأستاذه الشيخ علي السويدي، الذي تمكن من إقناع الوالي سليمان باشا الصغير (1807 – 1810) بقبول اتّباع أحكام الدعوة السلفية دون المجاهرة بذلك[5]؛ خوفًا من الدولة العثمانية التي حذرت من أثر هذه الدعوة على البلاد العربية، فسخّرت العلماء للرد عليها، وعلى محمد بن عبدالوهاب، والطعن فيه.

(1) أكرم حمدان: المرجع السابق، ص 78.

(2) شوقي ضيف: المقامة، (القاهرة: دار المعارف، 1954)، ص 78.

(3) عباس العزاوي: مجموعة عبدالغفار الأخرس، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1949)؛ وراجع مؤلفه غرائب الاغتراب، المصدر السابق، ص 210، 211، ومحمود شكري الآلوسي: المرجع السابق، ص9، 10، 34 – 38.

(4) عن تأثير دعوة ابن عبدالوهاب، راجع: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: "تأثر حركة الإصلاح الديني والاجتماعي في مصر بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية"، مجلة الدارة، السنة 7، العدد 2 (محرم 1402هـ/ نوفمبر 1981م)، ص 104؛ عبدالفتاح مقلد الغنيمي: "أثر دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في غرب أفريقيا"، مجلة الدارة، السنة 5، العدد 3، (ربيع الثاني 1400هـ/ مارس 1980م)، ص 90.

(5) السيد محمد المحلاوي البغدادي: المصدر السابق، ص 165.

موقفه من تمرد داود باشا

كان لمثل هذا الشاب أن يُشارك في التوجيه السياسي للعراق، فهو معقد أنظار الشباب من أهل العلم، وللكبار منهم فيه آمال كبيرة، فعندما عزم السلطان العثماني محمود الثاني (1808 – 1839) على استعادة حكمه المباشر على العراق اعتقد أن موقف داود باشا الداخلي حرج للغاية، وبأنه ليس من الضروري إرسال حملة لإقصائه عن الحكم، وإنما يكفي أن يرسل إلى بغداد مبعوثًا من قبله يحمل فرمانًا بعزله، وسينضم الناس مدنيين وعسكريين إليه، وأن داود لن يجد وسيلة لضمان حياته سوى أن يسلِّم مقاليد الولاية إلى مبعوث السلطان، وفعلًا أرسل السلطان مبعوثًا إلى بغداد لإخطار داود بقرار العزل ولتسلم الولاية منه، هو صادق أفندي، فلما كشف لداود عن هدفه ما كان منه إلا أن قتله[1]؛ معتقدًا أنه بذلك سيرغم الباب العالي على قبول الأمر الواقع[2].

لكن الحقيقة أن فكرة القضاء على حكم داود، وعلى العصبيات الحاكمة، كانت قد أصبحت ركنًا رئيسًا من أركان سياسة السلطان محمود الثاني؛ لأنه خشي أن تؤدي السياسة الإصلاحية لداود باشا إلى أن يخرج العراق عليه، مقلدًا محمد علي باشا والي مصر (1805 – 1849) فعزم السلطان، عندما علم بذلك، على تجريد حملة كبيرة ضده، ولكن قواته كانت في وضع حرج للغاية في أعقاب القضاء على الإنكشارية 1826، وغرق أسطوله في معركة نوارين البحرية 1827، وخروجه من

(1) وعندما علم محمد علي بأمر مقتل مبعوث السلطان العثماني بعث إليه يعلن عن استعداده لأن يُصدر أوامره لجيشه كي يقبض على داود الذي دنّس يديه بدم مبعوث السلطان، مؤكدًا على أنه لو كانت لديه قوة بجوار العراق لفعل ذلك دون انتظار أوامر السلطان. دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر 40، من محمد علي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ/ 4 يناير 1831م.

(2) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953)، الجزء 5، ص 301، 302.

حرب مدمرة مع روسيا 1829 استنفدت الكثير من إمكانياته العسكرية والاقتصادية، ولهذا كان من العسير عليه أن يُرسل جيشًا كبيرًا إلى العراق في مثل هذه الظروف.

ورغم ذلك أصرّ الباب العالي على إخضاع داود باشا، وقرّر أن يوجه ضربة نهائية للمماليك في العراق، وأخذ يبحث عن والٍ يستطيع أن ينفذ هذه الرغبة، فوجد لدى علي رضا باشا، والي حلب، الاستعداد للقيام بتلك المهمة، فأسند إليه ولاية بغداد وديار بكر والبصرة، فضلًا عن ولاية حلب، وكان علي رضا باشا خلال حكمه في حلب مطلّعًا على أمور العراق، وعلى صلات قوية بأعيانه وذوي الرأي فيه، لذلك كان من اليسير عليه أن يجمع حوله الناقمين على حكم داود، أو الطامعين في الحصول على الحكم، وكان على رأسهم والي الموصل الجديد قاسم العمري، وبعض زعماء المماليك، وشيوخ العشائر العربية، فضلًا عن أن فرمان السلطان كان واجب الطاعة، وذا مفعول عجيب في تفكيك قوى الثوار، وفي انضمام كبار رجال الولاية إلى رجال السلطان، وبالفعل بدأت أفواج الخارجين تفد على الباشا، وانضم إليه شيوخ عشائر شمر الجربا، وشيخ عشيرة العقيل، وقاسم العمري والي الموصل عدو داود اللدود.

وكان تعيين داود باشا للآلوسي مدرّسًا في مدرسة الحاج أمين الباجه جي[1]، كما مر بنا، بداية ظهوره، وبمرور الوقت توثقت الصلة بين الآلوسي وداود باشا، ولكن جاءت هذه الروابط الوطيدة بين الرجلين في وقت كان السلطان العثماني يعد لحملة كبيرة لطرد داود باشا من بغداد، وللقضاء التام على المماليك.

وفعلا حشد علي رضا باشا والي حلب جيشًا كبيرًا؛ لتحقيق تلك الأهداف، وتحرك به من حلب في أوائل فبراير 1831، ولم تكد أخبار تحرك هذا الجيش تصل إلى بغداد حتى بدأ فيها طاعون فظيع قلب كل الخطط التي وضعها داود باشا

(1) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 21.

لمقاومة الجيش القادم، وجعل من بغداد كالريشة التي في مهب الريح لا تملك من أمرها شيئًا، وفاض النهر في أواخر أيام الطاعون، ولم يكن في المدينة من يقدر على مكافحته فأغرق الكثير من محلاتها[1]، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع الجيش السلطاني إلى بساتين الكاظمية على بُعد أميال قليلة شمالي بغداد، بقيادة قاسم العمري ومعه صفوق شيخ عشائر شمر الجربا وسليمان الغنام شيخ عشائر العقيل ويوودة[2] ماردين[3].

وحينما اقترب قاسم من بغداد راسل علماءها وأعيانها يحثهم على طاعة السلطان، وطرد الوالي المعزول، الأمر الذي أدى إلى مظاهرة عارمة اجتاحت بغداد من شمالها إلى جنوبها، أحاط المتظاهرون بمقر الوالي، وأخرجوه منه، وذهبوا به إلى دار صالح بك ابن سليمان باشا الكبير والي بغداد (1779 – 1802) لكي يكون وديعة لدية حتى يُسلَّم إلى الوالي الجديد عند قدومه. وحين ثار أهل بغداد انضم الآلوسي إليهم، مقارنًا بين أعمال داود باشا الإصلاحية: الاقتصادية والثقافية، وبين من سبقوه من ولاة المماليك والعثمانيين فيجد فرقًا شاسعًا، فقد انجذب العراقيون إلى خطواته الإصلاحية في غبطة وتعاون، حيث استقدم عددًا من الخبراء الأوروبيين، وعهد إليهم بإنشاء المصانع وبناء المدارس، وأقام مطبعة جديدة، وأصدر صحيفة "جرنال العراق" وأعاد تعمير المساجد القديمة وأودعها نفائس الكتب، محاولًا من خلال الإصلاحات أن يقتبس من حضارة الغرب ما

(1) يوسف عز الدين: داود باشا ونهاية المماليك في العراق، (بغداد: مطبعة الشعب، 1976)، ص 58، 59.

(2) لفظة صقلبية تعني الرئيس تداولها الأتراك بمعنى نائب الوالي أو المتسلم. دوبريه: رحلة دوبريه إلى العراق 1807 – 1809، ترجمة الأب بطرس حداد (بغداد: شركة الوراق للنشر المحدودة، 2011) ص 33.

(3) عبدالعزيز سليمان نوار: داود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1986)، ص261.

يستطيع به أن يدعم قوى العراق الاقتصادية والعسكرية، وكان لهذه الجهود أثر كبير في تحريك الحياة الراكدة.

ومن هنا وجد الآلوسي أن من واجبه أن يعين القائد المُصلح في نضاله، فجمع الناس من حوله، وشارك في تهيئة الرأي العام لشد أزره، ومعاونته ضد الجيش العثماني، وأغلب الظن أن الآلوسي وغيره من علماء العراق، كانوا يعتقدون أن جيش المماليك قد أُعد إعدادًا حديثًا، وأنه قادر على رد هجوم جيش علي رضا باشا، وأن داود سيخرج منتصرًا من المعركة المنتظرة، ولكن الظروف كانت أقوى وأشد، فقد أحكم الجيش المهاجم حصاره على المدينة، وأدّت الظروف إلى أن ينتشر بها وباء الطاعون، ثم يعم البلاء بفيضان نهر دجلة بمياه كاسحة أغرقت المدينة، فرأى داود أن يستسلم، ودخل قاسم العمري بغداد، حيث استقبله أهلها استقبالًا "محفوفا بالعزة والإجلال"[1]؛ فاعتقد أن بغداد أصبحت في قبضته، فأرسل إلى علي رضا باشا في الموصل يدعوه للمجيء سريعًا.

وترتب على سماع الجماهير البغدادية عن بدء تحركات محمد علي في الشام، أن ثاروا على قاسم العمري، الذي كان ينتظر تسليم داود باشا إليه، كما سبق الذكر، وهاجموا مقر إقامته بقيادة محمود أفندي النقيب في جمع غفير من الأهالي والمماليك، وجماعة كبيرة من عشيرة العقيل التي تسكن الكرخ، ونهبوه فلم يتركوا به شيئًا من النفائس التي كان داود باشا حريصًا على اقتنائها، وأشعلوا به النيران، وأسرع الأعيان والعلماء فكتبوا العرائض للسلطان العثماني يرجون منه إسناد الولاية إلى داود باشا، أو إلى صالح بك نجل سليمان باشا الكبير، ويعلنون استعدادهم لدفع مبلغ كبير، وزيادة الجزية السنوية إلى عشرة آلاف كيس[2].

(1) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969)، ص 277.

(2) يوسف عز الدين: المرجع السابق، ص 59.

وجعلت ثورة البغداديين علي رضا باشا يُسرع المسير بقواته نحو بغداد، وفرض عليها الحصار مرة أخرى إلى أن ساءت الحالة وشح الطعام، وفي ليلة الخميس 8 ربيع الأخر 1247هـ/ 15 سبتمبر 1831م فتح الأهالي باب المدينة الشرقي، وسمحوا للجيش السلطاني بدخول المدينة، ودخل علي رضا باشا المدينة في 17 من الشهر المذكور، واستسلم داود باشا الذي أحسن استقباله، وهدأ من روعة، وترك له الحرية في استقبال من يشاء دون أن يحيطه بحرس إلى أن سافر إلى الآستانة[1]، وقضى العثمانيون على المماليك في العراق بعد سقوط داود في مذبحة على شاكلة مذبحة القلعة التي دبرها محمد علي في مصر، فإن من يتعمق في تفاصيل المؤامرة التي دبرها على رضا باشا للمماليك سنة 1831، ويقارنها بتفاصيل المؤامرة التي دبرها محمد علي لمماليك مصر 1811 يجد تماثلًا كبيرًا[2]، فقد دعا علي رضا المماليك إلى حفل قراءة بعض الفرمانات والتعيينات فاتخذ المماليك زينتهم وذهبوا إلى مكان الحفل، وبعد أن اجتمع شملهم انهار عليهم الرصاص فجأة من كل جانب من الرماة الذين كانوا يحيطون بالمكان، فقضي عليهم، ثم صدرت الأوامر بقتل من كان منهم في بغداد أو خارجها، فكانت مذبحة حاسمة لم تقم للمماليك بعدها قائمة[3].

ولما دخل علي رضا باشا بغداد، أخذ يبحث عن رجال داود باشا ومعاونيه ويزج بهم في السجن، وكان الآلوسي واحدًا ممن طالتهم المحنة، وحلت بهم

(1) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ج 5، ص 325، 327.

(2) لتفاصيل مذبحة القلعة التي دبرها محمد علي للمماليك. راجع، عبدالرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003)، الجزء السابع، ص206 – 213.

(3) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ج 5، ص 328.

المصائب، فخاف وتوارى عن الأنظار. وهو يَرْوي قصة اختفائه، فيَقول: "واختفى هذا العبد الحقير زمَن فتح بغداد، بعد المُحاصَرة سنة 1247هـ؛ خوفًا من العامَّة وبعضِ الخاصة؛ لأمورٍ نُسِبَت إلَيَّ، وافتراها بعضُ المنافقين عليَّ في سردابٍ عند بعض الأحبَّة ثلاثة أيام"[1].

دوره في ثورة بغداد

كان طبيعيًا أن يتوقع أبو الثناء الآلوسي عقابًا صارمًا من جانب الباشا المنتصر، علي رضا، فتخفى في محلة الشيخ عبدالقادر الكيلاني، عقب دخول علي رضا باشا بغداد، إذ نسب إليه منافسوه وخصومه من أعمال التأييد لداود باشا، والثورة على العمري، فأغلظوا قلب الوالي الجديد عليه، فضاقت عليه الأرض بما رحبت، وظن أن لا ملجأ من الله إلا إليه، وظل على هذا الحال حتى عاد من الشام[2] عبدالغني الجميل زاده فشفع له لدى الباشا واختاره أمين فتواه، وأسند إليه التدريس في الحضرة القادرية "جامع الشيخ عبدالقادر الجيلي"[3].

ولكن الظروف كانت قاسية، والتقلبات كانت سريعة، فلا يكاد أبو الثناء الآلوسي يجد طريقه إلى الحياة العامة، حتى وقعت في بغداد ثورة كبيرة، ضد علي رضا باشا. فبعد أن دخل بغداد وأرسل داود باشا مخفورًا إلى إسطنبول، أساء جنوده السلوك في بغداد، فنهبوا الأموال، وعاملوا نساء بغداد بقسوة، حيث كانوا يعذبونهن لإرغامهن على إبراز ما لديهن من أموال مخبأة[4]. وطلب أهل بغداد من علي رضا باشا أن

(1) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 23.

(2) حيث كان قد غادر العراق إلى الشام لتجنب ويلات الحرب بين داود وعلي رضا باشا، وكذلك أخطار الطاعون والفيضان. عبدالعزيز سليمان نوار: "مواقف سياسية لأبي الثناء الآلوسي"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر، (1968)، ص149.

(3) عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، ص15.

(4) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ج 7، ص49.

يضرب على أيدي جنوده، فلم يفعل فكانت انتفاضة الشيخ عبدالغني جميل، مفتي بغداد، ضد الوالي الجديد.

وكان عام 1832 أخطر عام مر بوالي بغداد علي رضا باشا، حيث إن معظم العراق بدا كأنه قد خرج عن طاعته، إذ بينما سادت الفوضى والاضطرابات خارج أسوار مدينة بغداد بدأت معركة داخلها بين جنود الوالي وعشيرة العقيل التي كانت تسكن منطقة الكرخ في الجانب الغربي من بغداد، وكان سبب هذه المعركة هو اشتراك أفراد من عشيرة العقيل في حالة السلب والنهب التي كانت تعمّ المناطق المحيطة ببغداد.

غير أن علي رضا باشا كان قادرًا على مواجهتها رغم الأزمات الطاحنة التي كان يمر بها، فنشبت معركة بين عشيرة العقيل وجيش الوالي انتهت بانتصار الأخير، وبعد المعركة ركز جهده أولًا في إخماد ثورة بغداد حتى يتفرغ لبقية القوى المناهضة له، واستطاع أن يُخمدها بعد أن أصلاها بوابل من المدافع والقنابل، فنصب مدافعه في مواقع استراتيجية، وبدأ يرشق معظم الأحياء الثائرة بقنابل مدفعيته، فتبين الثوار أن الاستمرار في الثورة غير مجدٍ، فتوقف القتال بعد أن ضربت بيت عبدالغني الجميل زاده القنابل، وقام جنود الوالي بنهب الكرخ: دور وأسواق، وأشعلوا فيها النيران، وفي اليوم التالي للمعركة امتلأت الرصافة، التي تقع في الجانب الشرقي من بغداد، باللاجئين القادمين من الكرخ، وعادت سيطرة العثمانيين مرة أخرى على بغداد[1].

وتزعم أبو الثناء ثورة أهل الكرخ، ولعب دورًا خطيرًا في تلك الثورة[2]، إذ أخذ يحرض الناس على تأييدها، الأمر الذي أدى إلى إلقاء القبض عليه، وجُرّد من وظائفه، وسُجن عند نقيب أشراف بغداد. ولما نجح علي رضا باشا في القضاء

(1) علي عفيفي علي غازي: المرجع السابق.

(2) عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، ص 48.

على تلك الانتفاضة اضطر عبدالغني جميل زاده إلى مغادرة العراق، وتوارى أبو الثناء الآلوسي للمرة الثانية، بعدما قيل إن الباشا قد عزم على قتله، فظل مدة ليست بالقصيرة تحت سيف الانتقام، حتى شفع له بعض شيوخ الطريقة النقشبندية لدى الباشا فقبل شفاعتهم فيه[1]، وعاد الآلوسي واعظًا في "الحضرة القادرية".

موقفه من التوسع المصري

مما لا شك فيه أن الصراع المصري العثماني في العقد الرابع من القرن التاسع عشر كان له تأثيره القوي على العراق، ذلك أن العراق كان مسرحًا واسعًا للصراع بين محمد علي والسلطان، ولا أقصد صراعًا مسلحًا، بل كان صراعًا دبلوماسيًا، حيث حاول كل من الطرفين المتصارعين اللعب بالعراق كورقة يساوم بها الطرف الأخر، فالسلطان العثماني سعى إلى بث الدعاية المؤيدة له في البلدان التي خضعت لواليه المتمرد عبر علماء العراق في محاولة لتأليب الرأي العام في المشرق العربي عليه، وكذلك سعي محمد علي لتأليب العراق ضد السلطات العثمانية ببث الدعاية وإرسال الرسائل إلى المدن العراقية الكبرى مثل: بغداد، والبصرة، وكربلاء، والنجف، والزبير[2]، وإلى عشائر العراق الكبرى كعشائر شمر الجربا، وكعب، والمنتفق، تدعوهم إلى أن يأخذوا جانب القضية المصرية، وليثوروا على الوالي العثماني، في الوقت الذي كان الشعب العراقي لديه الميل لتقبل الحكم المصري[3]،

(1) وقيل منهم الشيخ عبدالفتاح العقراوي. عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، ص 50؛ تاريخ العراق بين احتلالين، ج 7، ص 27

(2) F. O.: 78 /210, Intelligence from Bagdad, Contained in Report from Wood, 2, August 1832.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ/ 29 يونيو 1832م.

فقد أعلنت عشائر المنتفق رغبتها في الانضمام لخورشيد[1]، خاصة أن الانتصارات المصرية الكبيرة في الشام قد أعطت لهذه الرسائل قيمة كبيرة.

ومن ثم كان الموقف الشعبي المحلي في العراق حاسمًا بين الطرفين، حيث خاف الباب العالي من أن تؤدي الدعاية المصرية إلى فقدانه العراق، وانضمامه لمحمد علي فيزداد به قوة، خاصة في ظل تذمر أهله من عودة الحكم العثماني المباشر الذي عاد على أسنة الرماح، وببحور من الدماء بعدما أقدم علي رضا باشا على تدبير مذبحة المماليك في بغداد سنة 1831، بينما كان محمد علي يعمل على أن يأخذ العراق ورقة يساوم بها السلطان العثماني، ذلك أنه مما لا شك فيه أن العراق كان في متناول محمد علي، ولم يحل دون إتمامه لهذا المشروع إلا الموقف الدولي، وخاصة موقف بريطانيا المعارض لتوسعاته في الخليج[2]، وفي الشام والأناضول، لأنها خشيت على مصالحها في المنطقة التي تعد همزة الوصل إلى مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى.

وكانت عودة الحكم العثماني المباشر إلى العراق يقابلها انهيار في صفوف العثمانيين أمام القوات المصرية في الشام، حيث كان محمد علي قد شرع في السيطرة على الشام بالقوة وزحفت القوات المصرية إلى الشام، وأصبح على قادتها أن يضعوا في حساباتهم القوة العثمانية في العراق. ولهذا أسرعت السلطات العثمانية في العراق لاتخاذ إجراءات ضد المصريين في الشام، تلبية لنداء السلطان العثماني

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ/ 11 أغسطس 1839م.

(2) إذ أرسل بامستون وزير خارجية بريطانيا بتعليماته إلى القنصل العام البريطاني في القاهرة يطلب منه توجيه إنذار حاسم إلى محمد علي بأن لندن "لا تبارك نواياه الشرقية".
F. O.: 78 / 343, Palmerston to Campbell, 29, November 1838.

الذي طالب ولاته في مختلف الجهات باستخدام كافة الوسائل ضد محمد علي، الخارج عن طاعة السلطان، خليفة المسلمين.

وأخذ علي رضا باشا يعبئ أهل العراق فكريًا ضد التوسع المصري، ولكي تكون هذه التعبئة على أسس قوية اعتمد على علمائها ممن كانت لهم كلمة مسموعة بين الجماهير، ورأى أن أبا الثناء الآلوسي؛ يستطيع أن يعبئ شعب العراق ضد محمد علي، بل يستطيع أن يكتب إلى ما وراء العراق محرضًا ضده، ومما ساعد على ذلك أن العالم الإسلامي كان بطبيعة تفكيره وتكوينه العقلي أكثر تمسكًا وتعلقًا بوحدة المسلمين تحت حكم السلطان العثماني، ومن ثم كانت الدعوة إلى العمل على تضامن المسلمين تحت قيادة الخلافة العثمانية تلقى آذانًا مصغية، خاصة إذا كانت صادرة من عالم جليل معروف مثل أبي الثناء الآلوسي، ذو المكانة الأدبية والدينية بين الأهالي[1].

ومن ناحية أخرى كان أبو الثناء الآلوسي مُتفاهمًا مع علي رضا باشا والي بغداد ومُتعاونًا معه كل التعاون بحكم منصبه الذي حصل عليه، حيث إنه تولى منصب الإفتاء في بغداد، كما سبق الذكر، وهو منصب يُحتم على صاحبه أن يأخذ جانب الحكومة التي يعمل فيها[2].

كما كانت ثورة محمد علي ضد السلطان العثماني فرصة كبيرة لكي يثبت أبو الثناء الآلوسي إخلاصه لكرسي الخلافة العثمانية. ومن المجهودات التي قام بها في هذا الصدد بتوجيه من علي رضا باشا أنه بعث برسالة إلى محمد بن عون، شريف مكة،

(1) وكان العثمانيون ينظرون إلى العلماء العرب بصفة خاصة نظرة احترام وتقدير؛ لأنهم أقدر على استيعاب مضمون اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ونطق بها الرسول المصطفى ﷺ ودونت بها كتب الفقه، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت في أواخر القرن التاسع عشر كما سيبدو لاحقًا.

(2) عبدالعزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الآلوسي، ص153.

يدعوه فيها إلى التمسك بالولاء للسلطان العثماني قائلًا إن "محمد علي المصري المصر على ما يسئ ويزري... قد أصر على الفصل بين الخشب ولحائه... فقد ذهب الكثير من الأئمة الأخيار إلى أن قتال البغاة أفضل من جهاد الكفار"[1]، وكان ذلك الكتاب، الذي أرسله أبو الثناء الآلوسي لتحريض شريف مكة على قتال جيش محمد علي، والتمسك بالولاء للسلطان، بداية حملات عثمانية شعواء من العراق وخارجه قُصد منها تجميع القوى ضد مصر، وتشكيل جيش من العراق يشد أزر العثمانيين في الجبهة الشامية.

وأغلب الظن أن علي رضا باشا كان يبحث عن فقيه جليل، ليكتب كتابًا يؤيد فيه الدولة العلية، ويفند حجة الثائرين المتأثرين بالدعاية المصرية، ولهذا عندما تصادف في ليلة من ليالي شهر رمضان 1250هـ/ يناير1835م أن حضر إلى الحضرة القادرية بينما كان الآلوسي يقوم بالوعظ، واستمع إلى خطبته، فأسف على ما أصابه من الاضطهاد، وأعاد إليه جميع وظائفه، وعينه في منصب مفتي بغداد[2]، الذي بقي فيه حوالي خمسة عشر سنة، وكلفه بشرح كتاب "البرهان في طاعة السلطان"، لأهداف سياسية، كما سيأتي لاحقًا، لأنه وجد فيه الرجل المطلوب.

والواقع أن الآلوسي كان عند حسن ظن الباشا فقد استجاب له بسرعة، وانكب على تأليف كتاب بعنوان "التبيان: شرح البرهان في طاعة السلطان"، شرح فيه كتاب الشيخ عبدالوهاب ياسين حجي زاده "البرهان في طاعة السلطان"، افتتحه

(1) عبدالعزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968)، ص 192.

(2) عبدالعزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبي الثناء الآلوسي، ص 146 – 148، 151؛ على الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني: من 1831 حتى 1872، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971)، ص100 – 103.

بتدبيج مدائح طويلة في السلطان وفي الوالي، ثم أخذ بالبحث في شرعية وجود الدولة العثمانية ووجوب طاعة السلطان على جميع المسلمين، فجاء بالأدلة من الكتاب والسنة وشرحها شرحًا وافيًا، وفند أسانيد الشيعة في قاعدة الإمامة المعقودة للمهدي المنتظر.

ولم يكتفِ بذلك بل كتب بإيعاز من الوالي إلى محمد بن عون، شريف مكة، يدعوه إلى التمسك بالولاء للسلطان وترك الولاء لمحمد علي باشا الذي أعلن العصيان[1]، كما سبق الذكر، وشن هجومًا شديدًا على محمد علي والي مصر، بسبب ما أقدم عليه الأخير من الاستيلاء على ولايات الشام التابعة للسلطان العثماني، ومن إعمال السيف في جيوش الدولة، بل إنه جعل، كما سبقت الإشارة، "قتال البغاة أفضل من جهاد الكفار" على أساس أن بعض العلماء يرى ذلك، فارتفعت منزلته لدى الدولة العثمانية ارتفاعًا عظيمًا، وترتب على التفاهم بين الآلوسي وعلي رضا باشا أن منحه الأخير المراتب والمناصب بسخاء، كما سيرد ذكره لاحقًا.

أسباب انقلابه من المعارضة للتأييد

في الحقيقة، إن الموقف الذي وقفه أبو الثناء الآلوسي في تأييد السلطان ضد الثائرين عليه يحتاج إلى التفسير، خاصة أننا رأينا الآلوسي يؤيد ويشارك سابقًا في ثورتين ضد السلطان إحداهما مع داود باشا عام 1831م، والثانية مع عبدالغني

(1) كذلك حاولت الدولة العثمانية تطبيق تلك السياسة، لما نشبت الحرب العالمية الأولى، وهاجم البريطانيون العراق، فانتدب الباب العالي حفيده محمود شكري الآلوسي (1857 – 1924م) للسفر إلى نجد، والسعي لدى الأمير عبدالعزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية بعد ذلك) للقيام بمناصرتها، فقصده الآلوسي سنة 1333هـ/ 1914م عن طريق سورية والحجاز، وعرض عليه ما جاء من أجله، فاعتذر، فآب ملتزمًا منزله عاكفًا على التأليف والتدريس، فلما دخل البريطانيون بغداد 1335هـ/ 1917م عرضوا عليه القضاء فزهد فيه. خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج 8، ص 49.

الجميل زاده في السنة التالية، فما السبب الذي جعل الآلوسي يغير موقفه بهذه السرعة، ويقف موقف العداء الشديد من حركة محمد علي باشا، تلك الحركة التي وصفها بأنها بمنزلة الفصل بين الشجر ولحائه؟، وما هو السر وراء اختلاف موقف أبي الثناء الآلوسي من ثورة داود باشا في العراق، ومحمد علي باشا في الشام، بالرغم من أن الفارق الزمني بين الثورتين لا يزيد عن العام الواحد؟. يرى أحد الباحثين في تفسير ذلك أن موقف الآلوسي في تأييد السلطان كان من قبيل "التقية ومجاراة الولاة الذين لا يراعون إلًّا ولا ذمة، وبذلك يأمنون على أنفسهم من بطشهم حتى إن أبا الثناء الآلوسي لم يجد ما يدفع عنه غائلة الاضطهاد، وإعادة حقوقه المهضومة إلا بتأليف كتاب كان يعتقد في قرارة نفسه ببطلانه"[1].

بينما يرى باحث آخر أن علي رضا باشا قد قدّر" قيمة أبي الثناء الآلوسي في خدمة مصالح السلطان العثماني في تلك الظروف الحرجة التي تحتاج لرجل علم يستطيع أن يثبت قلوب الناس على الولاء للسلطان، وقد رأي علي رضا أن يستغل علم أبي الثناء الآلوسي وذكائه في تنفيذ أهدافه في العراق، وخارج العراق، وخاصة في مقاومة تيار التوسع المصري، ولاشك أن تكليف علي رضا لأبي الثناء الآلوسي بشرح كتاب "البرهان في طاعة السلطان" في تلك الظروف كان جزءًا من مخطط عام وضعه لجعل العراق قاعدة فكرية وعسكرية تعمل ضد التوسع المصري في المشرق العربي"[2]. فهو يرى إذن أن علي رضا باشا قد استغل الواجب الديني الذي كان يفرض على علماء السنة في العراق ضرورة أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل مناصرة الدولة العثمانية السنية.

(1) يوسف عز الدين: الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر، (بغداد: مطبعة الشعب، 1958) ص49، 50.

(2) عبدالعزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبى الثناء الآلوسي، ص152، 153.

فضلًا عن أن أهداف محمد علي من التوسع في الجزيرة العربية والشام كانت مشوشة وغير واضحة في أذهان أهل العراق، ثم إن خبرات أبي الثناء الآلوسي خلال الفترة القصيرة التي سبقت التوسع المصري في الشام كانت معظمها تؤكد أن جيش السلطان العثماني هو المنتصر في النهاية، فقد رأى بعين اليقين كيف تلاشى جيش داود باشا في أيام معدودات عام 1831م، بالرغم من أن داود كان يقف موقف المدافع عن قضيته إزاء هجوم جيش السلطان عليه، فكيف سيكون الحال إذا كان محمد علي هو المهاجم لولايات الشام، ثم إنه رأى كذلك كيف انهالت القنابل على بغداد عندما ثارت عام 1832م بزعامة عبدالغني الجميل زاده، وأدرك من هذا كله أن جيش السلطان العثماني، خليفة المسلمين، هو المنتصر على جيش الوالي المصري إما عاجلًا أو آجلًا، ومن ثَم قرر مناصرة القضية المنتصرة بعدما تعلم الدرس جيدًا من التجربتين السابقتين اللتين مر بهما شخصيًا.

النتائج والمكتسبات

في أعقاب فشل ثورة عبدالغني الجميل زاده عام 1832م، أثمر الكيد والحسد عزل أبي الثناء الآلوسي عن منصب الإفتاء، ورُفعت يده عن الأوقاف، وتغير حاله، ولما كان تعيين مفتي الحنفية والشافعية في الولايات العربية يتم من قبل علماء الدين في الولاية، ويُصادَق عليه من قِبل الوالي، وكانت منزلة المفتي مهمة في المجتمع العراقي بسبب ما يمارسه من أعمال وثيقة الصلة بالجانب الديني، ولم يكن المفتي يتسلّم راتبًا معينًا، فإن معظم المفتين عملوا في التدريس لكسب عيشهم. وقد مر بنا أن الآلوسي قد توارى في أعقاب دخول علي رضا باشا إلى بغداد، حيث اتهم بأنه انضم للمناصرين لداود باشا، إلى أن شفع له عبدالغني الجميل زاده، واختاره أمينًا للإفتاء، وبعد ثورة الأخير على أعوان الوالي أُبعد عن الإفتاء، ومن ثَم شعر بمرارة الحرمان والجوع، نتيجة انقطاع مصادر رزقه، فباع معظم منقولات بيته.

ومن ثَم كانت فترة الصراع المصري العثماني في الشام فرصة اغتنمها الآلوسي ليعيد الصفاء والتفاهم للعلاقات بينه وبين والي بغداد الجديد، وأدى هذا التفاهم إلى أن يخدم كل منهما الآخر خدمات جليلة، فبينما جنّد الآلوسي قلمه وعلمه لخدمة السلطان العثماني، كان علي رضا باشا يدر عليه المناصب والرتب بسخاء، فمنحه أوقاف جامع السلطان مرجان ومدرسته المشروطة لأعلم أهل بغداد، وهي أوقاف تدر خيرًا كثيرًا[1]، ولم يكتفِ الباشا بذلك بل نصّبه مفتيًا للحنفية 1250هـ/1835م[2]، كما حصل على تقدير السلطان ومكافأته فكان أول عربي عراقي يمنحه السلطان نيشانًا، كما منحه رتبة "تدريس الأستانة"، وقضاء أزمير[3].

"وبينما كان يشترط فيمن يتولى أوقاف جامع مرجان أن يكون من أعلم علماء عصره، قام الولاة منذ فترة طويلة بتولية أوقافه إلى المفتين، وظل الوضع على ذلك حتى خُلِّص الوقف من أيدي المفتين، ومنحت إدارته إلى من رأته السلطنة السنية أحق به، وهو المفتي السابق المفسر السيد محمود أفندي الآلوسي، الذي فسر القرآن الكريم في تفسير له باسمه في ثمانية مجلدات"[4].

وكان اختيار علي رضا باشا له لتولي منصب الإفتاء بمثابة الإنقاذ له، وفي الفترة التي تولى فيها الإفتاء وردت أسئلة دينية من إيران إلى علماء بغداد، أجاب عنها أبو الثناء بردود، لقيت استحسان أهل العراق، والسلطات العثمانية الحاكمة في بغداد وفي الآستانة[5]. فضلاً عن موقفه من الدعوة المناصرة للسلطان العثماني، فكافأه

(1) علي الوردي: المرجع السابق، ج 2، ص 105.
(2) يوسف إليان سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د. ت.) الجزء الأول، ص 3، 4.
(3) عبدالعزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبى الثناء الآلوسي، ص 154.
(4) خورشيد باشا: المرجع السابق، ص 128.
(5) عبدالعزيز سليمان نوار: مواقف سياسية لأبى الثناء الآلوسي، ص 155.

علي رضا باشا بحمل السلطان على منحه وسامًا من أرفع أوسمة الدولة، وهكذا ذاعت شهرة أبي الثناء، وقصده طلاب العلم من أماكن بعيدة، يدرسون عليه، ويأخذون عنه، وظل، وهو في منصب الإفتاء، يعمل في التأليف، وتدريس العلوم، وقضاء حاجات الناس.

ولما ظهرت نعمة الله على الآلوسي، واتسع رزقه، اشترى دارًا واسعة، وجعل قسمًا منها لطلابه الذين يفدون إليه من أطراف العراق وكردستان لتلقي العلم عليه، ولم يكتفِ الآلوسي باستقبالهم في مسكنه، وإنما امتدت إليه مظلة كرمه، فكان يطعمهم ويتكفل بهم[1]، الأمر الذي أدى إلى شهرته، وذيوع صيته، والتفاف الطلاب حوله، وازدياد شعبيته، إلى درجة أثارت مخاوف السلطات العثمانية منه، وكان من عادتها أن تمنع ظهور زعامات دينية أو سياسية يمكن أن تشكل يومًا ما جبهة داخلية قوية تستطيع أن تنادد الباب العالي، فضلًا عن أن الحكومة العثمانية في أعقاب أزمة صراعها مع والي مصر في المشرق العربي، قامت سياستها على إحلال البيروقراطية التركية محل النظم القديمة التي كانت تعتمد إلى حد كبير على تعاون العلماء والأدباء مع الوالي، ومن ثمّ كان ارتفاع نجم الآلوسي في العراق وخارجه على غير هوى السلطات العثمانية.

وهكذا تهيأت الظروف لأن يوجه محمد نجيب باشا والي بغداد (1842 – 1848) ضربات متتالية لأبي الثناء الآلوسي، إذ عمد إلى عزله عن الإفتاء في شوال 1263هـ/ 1847م[2]، ورحّب الآلوسي بذلك معتبرًا أنه غاية مطلبه، حتى يتفرغ لإتمام تفسيره[3]، ولكن نجيب باشا لم يكتفِ بذلك بل أقدم على تجريده من أوقاف

(1) بلال علي العسيلي: المرجع السابق، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص 38.

(3) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 24.

مدرسة مرجان عملًا بمشورة بطانته، التي أوهمته أن هناك "فتنه خرقاء"[1] يقودها مفتي بغداد، وأن عزله وتجريده من كل ما في يده هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الفتنة في مهدها.

وهكذا ساءت أحوال أبو الثناء، وبلغ من العسر حتى باع كتبه، وأثاث بيته، وعاش بثمنها مدة من الزمن، حتى كاد يأكل "الحصير"، ويشرب عليه "مداد التفسير"[2]، فلم يجد بُدًّا من السفر إلى الأستانة؛ استجابة لدعوة السلطان عبدالمجيد الثاني (1842 – 1918) لحضور حفل ختان ولديه عام 1267هـ/ 1851م لعرض أمره على الباب العالي؛ ليعمل على رفع الحيف الذي وقع عليه، جراء إرسال نجيب باشا رسالة اعتذاره عن حضور الحفل المذكور[3] التي كتبها تحت ضغط منه، عن طريق "الباليوز الإفرنساوي"[4]، وكان قد أتم تفسيره، فأخذه معه، والتقى شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت، واقف المكتبة العظمى في المدينة المنورة[5]، فأعرض عنه بسبب ما بلغه عنه من وشاية الواشين وحسد الحاسدين، ولكنه استطاع أن يحمل شيخ الإسلام على تغيير موقفه، إذ لم يطل الوقت حتى دارت بين الاثنين مناقشات ومناظرات علمية أوقفت كلًّا منهما على فضل صاحبه فتفاهما وأجاز أحدهما الآخر[6].

ونُقل أبو الثناء إلى دار الضيافة السلطانية، ثم عُرض أمره على الصدر الأعظم

(1) محمد مهدي البصير: نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر، (بيروت: دار الرائد العربي، 1990)، ص 223.
(2) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 25.
(3) محمود شكري الآلوسي: المصدر السابق، ص 13.
(4) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص 25.
(5) جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق، ص 226؛ تاريخ آداب اللغة العربية، ص 132.
(6) محمود شكري الآلوسي: المصدر السابق، ص 14، 15.

مصطفى رشيد باشا، وزار الباب العالي فأكرمه السلطان، وأنعم عليه بخمسة وعشرين ألف قرش إسطنبولي، وله مثلها كل عام، ومنحه شيخ الإسلام خمسين ألف قرش من ماله الخاص، وعرض عليه قضاء أرضروم، فأباه، وهكذا تحسّنت حال أبي الثناء، وعاد إلى بغداد بعد أن غاب عنه قرابة سنتين، وكتب رحلته هذه في كتاب "غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب"، وفي كتابين آخرين سجّل فيهما رحلة الذهاب والإياب: "نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول"، "نشوة المدام في العودة إلى دار السلام". وكان خطّاطًا بارعًا دوّن وخطّ معظم كتبه بخطه الحسن[1]، "كاللؤلؤ والمرجان أو العقود في أجياد الحسان، قلده فيه كثير من الرجال فلم يجيده مثله بحال"[2]، كما نسخ كتبًا لغيره[3]، وقد أخذ إجازة الخط من الخطاط سيفان الوهبي، أحد أشهر الخطاطين في بغداد.

وفي أثناء رجوعه من إسطنبول إلى بغداد، اعترته الحُمَّى، وظلت تعاوده بين الحين والآخر، حتَّى نحل جِسْمُه، وحضرَتْهُ الوفاة يوم الجمعة 25 ذي القعدة 1270هـ/ 20 أغسطس 1854م، ودفن في مقبرة الشيخ معروف الكرخي[4].

دوافعه: كسب مادي أم وازع ديني

يعد أبو الثناء الآلوسي رائدًا من رواد العراق، وأحد أعمدته، مفسرًا لا مثيل له في عصره، ومؤرخًا، وفقيهًا، وقد نُصب مفتيًا للحنفية وهو في الثلاثين من عمره، وهذا دليل نبوغه وريادته، ومن الصعوبة التنبؤ بالدوافع التي جعلت الآلوسي يغير موقفه في هذا الوقت الوجيز من المعارضة إلى التأييد، ولعلها كانت دوافع مادية بهدف

(1) عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، ص 93.

(2) محمود شكري الآلوسي: المرجع السابق، ص 11.

(3) ومن ذلك نسخه كتاب "بهجة النظر في نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" سنة 1235هـ/ 1819م عن نسخة بخط مؤلفه. عثمان بن سند الوائلي البصري: المصدر السابق، ص 24.

(4) عباس العزاوي: ذكرى أبي الثناء الآلوسي، ص 5.

الحصول على منافع دنيوية، وكذلك قد يكون الوازع الديني قد لعب دورًا كبيرًا في موقفه هذا، فقد كان العصر، عصر صحوة الأيديولوجيا الإسلامية، في مواجهة الإمبريالية الاستعمارية الغربية للعالم الإسلامي، حتى إن الدولة العثمانية ما كانت تذكر كلمة الترك في ألقاب السلاطين، وعبّر العثمانيون عن صلة الرابطة بكلمة الملة، وكانوا يقولون إن الدين هو الملة، وكانوا يلقنون ذلك لأطفال رعاياهم، كما خاضت جيوشهم المعارك تحت شعار إما غازي وإما شهيد، وكان ينظر إليهم أنهم خلفاء المسلمين؛ امتدادًا واستمرارًا للخلافة العباسية فالأموية فالراشدة.

فقد كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية، وكان العرب المسلمون التابعون لها ينظرون إليها كنتيجة للخلافة الإسلامية، وحلقة متصلة بالتاريخ الإسلامي، وتتمة له، ولذا تمسك معظم المفكرين العرب في القرن التاسع عشر بالرابطة العثمانية، ولم يفكروا بالانفصال النهائي عنها والاستقلال التام، وظهر تيار الرابطة العثمانية بشكل واضح بعد ضعف الدولة العثمانية، إذ دعى إلى ضرورة التمسك بها والدفاع عنها في صراعها مع الدول الأوروبية الطامعة فيها والراغبة في القضاء التام عليها. بل ذهب البعض إلى اعتبار الولاء للدولة العثمانية والمحافظة على كيانها جزءًا من العقيدة الإسلامية وركنًا رئيسًا من أركانها[1]، ومن المؤكد أن هذه الأفكار كان لها تأثيرها على رجل دين، من الدعاة إلى الإصلاح، تشكِّل الأيديولوجيا الإسلامية نواة فكره.

كما أن وقفة أبي الثناء الآلوسي إلى جانب داود باشا الثائر على السلطان، والخارج عن طاعة خليفة المسلمين، لا تعني أن تلك الثورة كانت من أجل فصل العراق عن دولة الخلافة العثمانية، فتلك كانت وجهة نظر السلطان وبابه العالي في

(1) علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 – 1914، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1978)، ص 120.

ثورة داود باشا. أما داود نفسه ومن معه من المماليك والعلماء من أمثال الآلوسي، فكانوا يرون أن داود هو الأكفأ لحكم العراق من غيره من ولاة الخارج، الذين كان يبعث بهم السلطان العثماني لحكم ولايات الدولة العثمانية حكمًا مركزيًا، فالمماليك من وجهة نظر الآلوسي، أجدر من غيرهم في حكم البلاد، لأنهم كانوا يعيشون بين أهل العراق وعلمائه، ويعرفون أساليب حكم هذه البلاد، بعكس الحال بالنسبة لولاة الخارج الذين يفدون على العراق دون سابق معرفة به وبأهله، فلا يراعون مكانة علمائه، ولا يدبرون أموره بمشورتهم، ولهذا لم تعلن ثورة البغداديين المُساندة لداود باشا، الخروج على الباب العالي، بل إنهم في الوقت نفسه كانوا يُعلنون الطاعة للسلطان العثماني، وأنهم يدافعون فقط عن العراق ضد جيش علي رضا باشا[1].

إلا أن إقامة الآلوسي في الأستانة، جعلته يُعيد النظر في فكرته هذه، وانزوت الأيديولوجيا الإسلامية من تفكيره، لتحل محلها أيديولوجيا القومية العربية؛ لأنه لمس عن قرب مدى ما كان في قلوب علماء الأستانة وأدبائها ومدرسيها من كراهية دفينة للعرب بصفة عامة، فهو يقول عن مدرسي الأستانة أنهم "في غاية الاستكبار والأنانية، ولولا خوف قطع وظائفهم لأعلنوا بدعوى الربوبية... وقد استمعت كثيرًا منهم فرأيت سُدى وعظهم ولحمته هذيان، وعلى ذلك تجمع لهم الدراهم". ويقول: "رأيت معظم مشايخ إسلامبول يبيعون المناصب للمعزول". ويقول: "علماء القسطنطينية أجهل الناس بالفنون الأدبية، وأما الشعر العربي فطريقه بينهم بالكلية غير مسلوك، ولا بدع فالعربي بين الترك من قديم متروك". ثم أبدى تألمه من أن أولئك العلماء الأتراك الذين ليسوا على المستوى العلمي للعلماء العرب

(1) سليمان فائق: تاريخ بغداد، (بغداد: مطبعة المعارف، 1962)، ص 82، 89، 90.

يتمتعون بالمرتبات العالية، واحتكروا لأنفسهم المناصب، بحيث لا يشاركهم فيها بقية علماء الدولة، وخاصة العرب. فنرى أن مجرد كون العالم عربيًّا كفيل بأن يحل على نفسه نقمة علماء الأستانة من الأتراك، فيقول: "إن رؤية العالم العربي في أعينهم الموت الأحمر، وإن صحبته ولو مقدار ذرة في اعتقادهم الذنب الأكبر، والشرك الذي لا يغفر"[1].

وفي اعتقادنا لو أن رحلة الآلوسي هذه سبقت موقفه من الصراع المصري العثماني، لكان له رأي آخر، وموقف مغاير تمامًا لموقفه الذي وقفه، فدعواته الصريحة إلى حث العلماء العرب على الوقوف في وجه احتكار الأتراك لمجالات التفوق في الحكم والإدارة والأدب، ربما كانت ستجد آذانًا مصغية من شعب العراق، ليقف مساندًا لحركة محمد علي الإصلاحية الرامية لتأسيس إمبراطورية في المنطقة العربية، ولكن (لو) لا محل لوجودها في التاريخ. كما أننا نرى في تفكيره هذا بداية ميلاد فكرة القومية العربية.

(1) أبو الثناء الآلوسي: المصدر السابق، ص173، 188، 313، 169.

المصادر والمراجع

أولا: وثائق عربية غير منشورة

1. دار الوثائق القومية: **دفاتر ديوان المعية سنية تركي، دفتر** 40، من محمد علي إلى برتو أفندي، في 19 رجب 1246هـ/ 4 يناير 1831م.

2. دار الوثائق القومية: **محافظ الشام، محفظة** 68، وثيقة 198، غاية المحرم 1248هـ/ 29 يونيو 1832م.

3. دار الوثائق القومية: **محافظ الحجاز، محفظة** 103، صورة الوثيقة العربية رقم 4 حمراء، من خورشيد باشا إلى باشمعاون جناب داوري، غرة جمادى الثانية 1255هـ/ 11 أغسطس 1839م.

ثانيًا: وثائق أجنبية غير منشورة

4. F. O.: 78/210, Intelligence from Bagdad, Contained in Report from Wood, 2, August 1832.

5. F. O.: 78/ 343, Palmerston to Campbell, 29, November 1838.

ثالثًا: رسائل جامعية

6. بلال علي العسيلي: **منهج الإمام الآلوسي في القراءات وأثرها في تفسيره روح المعاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، 2009م).

رابعًا: باللغة العربية ومعربة

7. إبراهيم الدروبي: **البغداديون أخبارهم ومجالسهم**، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1958).

8. أبي الثناء شهاب الدين محمود أفندي الآلوسي: **غرائب الاغتراب ونزهة الألباب**، (بغداد: مطبعة الشابندر، 1327هـ).

9. أحمد لطيف الجنابي: "علوم القرآن الكريم"، في كتاب: **حضارة العراق**، ج 11، (بغداد: 1985م).

10. إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (أستانبول: وكالة المعارف الجليلة، 1955م).

11. السيد محمد المحلاوي البغدادي: **تاريخ الأسر العلمية في بغداد**، عماد عبدالسلام رؤوف (تحقيق)، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997م).

12. جرجي زيدان: **تاريخ آداب اللغة العربية**، ج4، شوقي ضيف (تحقيق)، (القاهرة: دار الهلال، د. ت.).

13. جرجي زيدان: **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج2، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011م).

14. خورشيد باشا: **رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران**، مصطفى زهران (ترجمة)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008م).

15. خير الدين الزركلي: **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج1، (بيروت: المؤلف، 1969م).

16. دوبريه: **رحلة دوبريه إلى العراق** 1807 – 1809م، الأب بطرس حداد (ترجمة)، (بغداد: شركة الوراق للنشر المحدودة، 2011م).

17. سليمان فائق: **تاريخ بغداد**، (بغداد: مطبعة المعارف، 1962م).

18. شوقي ضيف: **المقامة**، (القاهرة: دار المعارف، 1954م).

19. عباس العزاوي: **ذكرى أبي الثناء الآلوسي**، (بغداد: شركة التجارة والطباعة العالمية، 1958م).

20. عباس العزاوي: **مجموعة عبدالغفار الأخرس**، (بغداد: شركة التجارة والطباعة، 1949م).

21. عباس العزاوي: **تاريخ العراق بين إحتلالين، ج5**، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953م).

22. عبدالرحمن الجبرتي: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج7، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم (تحقيق)، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003م).

23. عبدالعزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968م).
24. عبدالعزيز سليمان نوار: **داود باشا والي بغداد**، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنسر، 1986م).
25. عثمان بن سند الوائلي البصري: **مطالع السعود تاريخ العراق من سنة 1188 إلى سنة 1242هـ**، عماد عبدالسلام رؤوف (تحقيق)، (الموصل: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991م).
26. علي المحافظة: **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 – 1914م**، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1978م).
27. علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969م).
28. على الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني: من 1831 حتى 1872م**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971م).
29. علي عفيفي علي غازي: "ثورة عبدالغني الجميل زاده في بغداد 1832"، في كتاب **أبحاث ندوة 25 يناير 2011 بين ماضي الثورات العربية وحاضرها**، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى للثقافة، 2012م).
30. عمر رضا كحالة: **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، ج2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م).
31. فردينان توتل اليسوعي: **المنجد في الأعلام**، (بيروت: دار المشرق، 1978م).
32. محمد رجب البيومي: **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، ج2، (دمشق: دار القلم؛ بيروت: الدار الشامية، 1995م).
33. محمد مهدي البصير: **نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر**، (بيروت: دار الرائد العربي، 1990م).

34. محمود شكري الآلوسي: **المسك الأذفر**، (بغداد: مطبعة الآداب، 1930م).

35. كلوديوس جيمس ريج: **رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد وكردستان وإيران**، اللواء بهاء الدين نوري (ترجمة)، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008م).

36. ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، ج4، (بيروت: دار صادر، 1977م).

37. يوسف إليان سركيس: **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، ج1، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د. ت.).

38. يوسف عز الدين: **الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر**، (بغداد: مطبعة الشعب، 1958م).

39. يوسف عز الدين: **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، (بغداد: مطبعة الشعب، 1976م).

40. يونس الشيخ إبراهيم السامرائي: **القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق**، (بغداد: مكتبة الشرق الجديد، 1988م).

خامسًا: مقالات في دوريات

41. أكرم علي حمدان: "الجانب الصوفي في تفسير روح المعاني"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 14، العدد الثاني (يونيو 2006م).

42. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: "تأثر حركة الإصلاح الديني والاجتماعي في مصر بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية"، **مجلة الدارة**، السنة 7، العدد 2 (محرم 1402هـ/ نوفمبر 1981م).

43. عبدالعزيز سليمان نوار: "مواقف سياسية لأبي الثناء الآلوسي"، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد الرابع عشر، (1968م).

44. عبدالفتاح مقلد الغنيمي: "أثر دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في غرب أفريقيا"، **مجلة الدارة**، السنة 5، العدد 3، (ربيع الثاني 1400هـ/ مارس 1980م).

45. فردوس إسماعيل عواد: "عبدالغني جميل حياته وشعره"، **مجلة دراسات تربوية**، العدد السابع (تموز 2009م).



الملامح العامة للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن خلال عهدي الحكم العثماني (923 - 1336هـ/1517 - 1918م)

د/ طلال حمود عبده المخلافي[1]

ملخص البحث

تتركز إشكالية البحث في تفرد المناطق الجبلية الشمالية لليمن بمجموعة من السمات التي شكلت ملامح تلك المناطق، وأكسبتها خصوصية شرعت في التبلور منذ استقرار الإمام الهادي في صعدة نهاية القرن التاسع الميلادي، واتضحت منذ بدايات السيطرة العثمانية غير المباشرة على اليمن أواخر العقد الثاني من القرن السادس عشر، وتطورت بصفة مستمرة في القرون الأربعة اللاحقة، مما أضعف السلطات المركزية في اليمن طوال تلك المدة، وشل قدرتها على صناعة تحولات تواكب المتغيرات. فما أبرز الملامح العامة للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن؟ وكيف استمرت خصوصيتها؟ وما المحطات التاريخية التي يمكن رصدها لخصوصية تلك الملامح؟ وتتجلى أهمية البحث من خلال محورية دور هذه المناطق في الإسهام بالتحكم في تشكيل معالم النظم السياسية في اليمن خلال

(1) أستاذ تاريخ الدولة العثمانية واليمن الحديث المشارك بقسم التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة تعز.

المدة المدروسة، في ظل ندرة الأبحاث المونوغرافية عن خصوصية ملامح هذه المناطق التي سنتناولها عبر أربعة محاور: جغرافية وتاريخية واقتصادية واجتماعية.

Abstract

General features of Northern Mountainous areas of Yemen During the Eras of Ottomans (1517 - 1918)

The main problem of this research focuses on particularity of the Northern Mountainous Areas of Yemen with a group of features that shaped general features of those areas and gained specialty that started to crystalize since the settlement of Al - Hadi in Sadah at the end of 9th century. These features, however, were very clearly appeared since the 1st beginnings of Othomans' indirect dominance of Yemen at the end of the 2nd decade of sixteenth century and it progressed through the upcoming four centuries. This weakened the central states and authorities during all that period which paralyzed their abilities to make evolvements that match the changes. So, what are the general features of Northern Mountainous Yemeni areas? And how these specialties remained? And what are the historical stages that can be registered about the specialties of these features? The importance of the research lies in the importance and centralized role of these areas to strongly participate in controlling the shaping of the landmarks of political systems in Yemen during the studied period since there is rarity of monographic researches about specialties of these areas. We will approach them in four basic perspectives: geographical, political, economical, and social.

مقدمة

لما كانت المناطق الجبلية الشمالية من اليمن هي الإطار المكاني الذي نرصد فيه أبرز الملامح العامة التي تختص بها مجتمعة من بين سائر مناطق اليمن، من النواحي الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الإطار الزمني لهذا البحث يمتد لقرابة أربعة قرون، وتحديدًا بين تاريخي (1517 – 1918م)، وهي المدة التي تمثل عهدي الحكم العثماني في اليمن وما بينهما.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن عهد العثمانيين (الأول) في اليمن بدأ إثر إعلان بقايا المماليك في اليمن اعترافهم بالسيادة العثمانية الجديدة التي قضت على دولتهم في مصر سنة 923هـ/ 1517م، وهو ما شكل بداية للسيطرة العثمانية على اليمن بصورة غير مباشرة، ونظرًا للأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن الجغرافي لدى العثمانيين، فقد قرروا إخضاعها لسيطرتهم المباشرة عبر عدد من الحملات العسكرية، كان أولها حملة حسين الرومي التي وصلت إلى اليمن للمرة الأولى سنة 926هـ/ 1520م، ثم عادت إلى اليمن من جديد سنة 930هـ/ 1524م بمساعدة سلمان الريس، ورغم عدم تمكنها من تحقيق أهدافها في بسط السيطرة العثمانية على السواحل اليمنية والتخلص من العناصر المملوكية إلا أنها مهدت الطريق أمام الحملة الثانية بقيادة سلمان الريس التي وصلت إلى اليمن سنة 932هـ/ 1526م، وتمكنت من إمساك زمام الأمور في مدينة زبيد والتقدم صوب تعز وشن هجمات خاطفة على إب وجبلة والحصول على الطاعة الاسمية للعثمانيين من قبل حاكم عدن بعد الضغط العسكري على المدينة، وإن كانت لم تنجح في إخضاع السواحل اليمنية للسيطرة العثمانية المباشرة والقضاء النهائي على نفوذ المماليك الذين

استمروا في حكم زبيد والسواحل التهامية – مع اعترافهم بالسيادة العثمانية – حتى قدوم حملة عسكرية جديدة[1].

اضطر العثمانيون إلى إرسال حملة ثالثة قوية بقيادة سليمان باشا الخادم، وصلت إلى السواحل اليمنية سنة 945هـ/ 1538م، ونجحت في إخضاع السواحل اليمنية من عدن والشحر جنوبًا إلى جيزان شمالًا للسيطرة العثمانية المباشرة، كما مهدت لتوسيع هذه السيطرة وامتدادها إلى المناطق اليمنية الداخلية (الوسطى) فالشمالية الجبلية، التي شهدت مقاومة للعثمانيين[2] تكللت بخروج العثمانيين من اليمن سنة 1045هـ/ 1635م، ليعودوا إليها مجددًا سنة 1264هـ/ 1848م وحتى 1336هـ/ 1918م.

وسنقوم بمناقشة تلك الملامح وتتبع استمرارية خصوصيتها طوال تلك المدة الزمنية، من خلال تصنيفها إلى ثلاث حقب متمايزة: العهد العثماني الأول (923 – 1045هـ/ 1517 – 1635م)، ما بين العهدين (1045 – 1264هـ/ 1635 – 1848م)، العهد العثماني الثاني (1264 – 1336/ 1848 – 1918م).

أولًا: الملامح الجغرافية

يعتبِر بعض الباحثين الجغرافية بمثابة قَدَر الأمم[3]، وهذا ما يتضح جليًا في التشابك والاتصال الوثيق بين تاريخ اليمن وجغرافيتها، أو بين زمن وقوع الأحداث ومكان وقوعها؛ وبناءً على ذلك فقد كان لجغرافية المناطق الجبلية الشمالية من اليمن دورًا محركًا لأحداث التاريخ اليمني عامة والحديث والمعاصر خاصة، وهو ما يمكننا معه القول إن تاريخ اليمن – متضمنًا المناطق الجبلية الشمالية – كان

(1) للمزيد انظر: طلال حمود عبده بن عبده المخلافي، الحملات العثمانية على اليمن (926 – 978هـ/ 1520 – 1571م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2011، ص95 – 143.

(2) المخلافي، 2011، ص144 – 290.

(3) حسين علي الحبيشي، "دور اليمن في تحديد ملامح وهوية البحر الأحمر"، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، العدد الأول، فبراير 1994، ص11 – 29.

ولا يزال عبارة عن جغرافية متحركة لا تعرف الثبات[1]، ويدفعنا من ثم إلى إيلاء الملامح الجغرافية أهمية خاصة في هذا البحث؛ نظرًا لانعكاسها القوي وتأثيرها على بقية ملامح المنطقة الجبلية الشمالية وخصوصيتها المستمرة طوال المدة الزمنية المدروسة.

وفي هذا الصدد، سنقوم بمقاربة الملامح الجغرافية لهذه المنطقة على النحو الآتي:

1 – الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي بمنزلة العنصر الدائم في صنع التاريخ[2]، وهو ما نجده متجسدًا بجلاء في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن؛ التي يمثل دراسة موقعها الجغرافي مدخلًا ضروريًا لفهم تاريخها وتوضيح علاقتها المختلفة، سواء الداخلية مع بقية مناطق اليمن المجاورة وقواها، أو الخارجية مع الدول الكبرى والقوى الأجنبية التي حاولت السيطرة عليها وفي مقدمتها الدولة العثمانية، ذلك أن عامل المكان والعلاقات المكانية ميز المنطقة الشمالية الجبلية في اليمن منذ القدم، ضمن الموقع الجغرافي العام الذي يعد العامل الرئيس في تقدير أهمية اليمن وقيمتها الفعلية[3].

وفي هذا الإطار، فإن الموقع الجغرافي للمنطقة الشمالية الجبلية يقع ضمن الجزء الشمالي من اليمن، أو ما اصطلح على تسميته عند بعض المؤرخين باليمن الأعلى[4] الذي يعد موقعًا طرفيًا بالنسبة لموقع اليمن عمومًا، ويشمل الرقعة

(1) أحمد عبدالله الصوفي، الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، إشكالية الهوية والشرعية في بنية المجتمع اليمني، مؤسسة النهج، صنعاء، ط1، 1999، ص202، 212، 213.

(2) الحبيشي، "دور اليمن..."، 1994، ص28.

(3) خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2002، ص15، 16.

(4) قيل إن هذه التسمية جاءت حسب البيئة الطبيعية، وقد ظهرت في عهد الأئمة الزيدية من آل القاسم؛ لتدل على المنطقة الجبلية الشمالية ذات التركيبة القبلية والمذهب الزيدي السائد

الجغرافية التي يبدأ امتدادها من يريم[1] وذمار[2] جنوبًا وتتمركز حول صنعاء[3]

في اليمن الأعلى بعاصمته صنعاء، مقابل ما اصطلح على تسميته باليمن الأسفل بعاصمته زبيد أو تعز، الممتد من حدود ذمار حتى حضرموت، والمتسم بالطبيعة السهلية الساحلية والتركيبة البشرية المستقرة، التي تميل إلى المدنية والإنتاج وتتبع المذهب الشافعي. انظر: جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبدالكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993، ص41؛ صادق محمد الصفواني، الأوضاع السياسية الداخلية لليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004، ص32؛ محمد محمود الزبيري، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، الخدعة الكبرى، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004، ص9؛ محمد عبده السروري، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004، ص365؛
Paul Dresch, Tribal Relations and Political History in Yemen, Papers from Symposion Held in July, United states, Chicago University, 1983, p154 – 156.

(1) يَرِيْم: مدينة في قاع الحقل شمالي مدينة إب وجنوبي ذمار بمسافة حوالي 40 كم، تقع على سفح جبل يصبح، وفيها عدد من الجبال الشاهقة أبرزها جبل إرياب وجبل بني الحارث وجبل بني مسلم وجبل ريدان، تعد بمنزلة النقطة الفاصلة بين المناطق الوسطى والمناطق الجبلية الشمالية. انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ط1، 1988، ص710.

(2) ذَمَار: مدينة كبيرة جنوبي صنعاء بمسافة حوالي 99 كم، سميت باسم ذمار علي يهبر ملك سبأ وذي ريدان، تعد كرسي الزيدية وهي اليوم إحدى محافظات الجمهورية اليمنية. انظر: المقحفي، 1988، ص251.

(3) صَنْعَاء: مدينة يمنية كبيرة في قلب الهضبة اليمنية بين جبلي نُقُم شرقا وعَيْبَان غربا، ترتفع حوالي 2200م عن مستوى سطح البحر، يعدها كثير من المؤرخين والباحثين من أقدم المدن العربية والعالمية، وقد بولغ في تاريخ ظهورها إلى ما بعد الطوفان، حتى يقال إن سام بن نوح هو الذي اختطها، ولهذا سميت مدينة سام، وتسمى أيضًا آزال نسبةً إلى آزال بن قحطان، تعد (حاليًا) العاصمة السياسية والتاريخية للجمهورية اليمنية. انظر: أبو العباس أحمد بن عبدالله الرازي، تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين بن عبدالله العمري، د.م، صنعاء، ط2، 1981، ص10 – 31؛ جمال الدين علي بن عبدالله الشهاري، وصف صنعاء، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، صنعاء، ط1، 1993، ص9 – 27؛

وعمران[1] مرورًا بالمحويت[2] وحجّة[3] وانتهاءً بالمدينة الواقعة في أقصى الشمال أو شمال الشمال صعدة[4] على حدود المملكة العربية السعودية[5]،

إيمان محمد عوض بيضاني، صنعاء في كتابات المؤرخين والجغرافيين المسلمين في القرن الهجري الرابع، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط1، 2001، ص59 – 77؛ زياد الديري، "صنعاء القديمة، معالمها التاريخية وفنها المعماري الأصيل"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 14، يناير 1993، ص77 – 96؛ عبدالله عبدالسلام الحداد، صنعاء، تاريخها ومنازلها الأثرية، الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999، 15 – 27؛ محمد حسين الفرح، اليمن في تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الهيئة العامة للكتاب، صنعاء، ط1، 2001، ص653؛ Lewcock, Ronald, The Wolled City of Sana,a, second impressio, unesco, printedin Pelgium, S.L, 1978, p19.

(1) عَمْرَان: مدينة كبيرة بأعلى البون شمالي صنعاء بمسافة حوالي 18 كم، ترتفع عن سطح البحر بحوالي 2302م، كانت – خلال المدة الزمنية لموضوع البحث – تابعة لمحافظة صنعاء وحاليًا أصبحت محافظة مستقلة. انظر: المقحفي، 1988، ص464، 465.

(2) المَحْوِيْت: مدينة بالشمال الغربي من صنعاء بمسافة حوالي 100 كم، تعد حاليًا إحدى المحافظات اليمنية بعد أن كانت تاريخيًا – سيما خلال المدة الزمنية لموضوع البحث – منضوية في إطار صنعاء. انظر: المقحفي، 1988، ص568.

(3) حَجَّة: مدينة كبيرة في الشمال الغربي من صنعاء بمسافة حوالي 127 كم، ترتفع عن سطح البحر حوالي 1900م، وهي اليوم إحدى المحافظات اليمنية. انظر: المقحفي، 1988م، ص157، 158,

(4) صَعْدَة: مدينة تاريخية شمالي صنعاء بحوالي 243 كم، كانت قاعدة لانطلاق المذهب الزيدي ومقرًا لكثير من أئمته في اليمن، وحاليًا إحدى المحافظات اليمنية. انظر: الحسن بن أحمد الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط1، 1990، ص249؛ حسين عبدالله العمري، الحضارة الإسلامية في اليمن، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الرباط، ط1، 1993، ص117 – 120؛ حسين عيظة الشعبي، "مدينة صعدة عبر أطوار التاريخ"، الإكليل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد الأول، أغسطس 1989، ص101 – 108؛ الفرح، 2001، ص657، 658؛ المقحفي، 1988، ص381.

(5) الهيصمي، 2002، ص23.

محتلًا مساحةً تقارب حوالي ربع مساحة شمال اليمن قبل الوحدة[1]، ومتوزعًا على ست محافظات، على رأسها صنعاء ذات الأهمية الاستراتيجية والتاريخية بالنسبة للمنطقة الجبلية الشمالية خاصةً واليمن عامةً[2].

2 – التضاريس والبنية الجيولوجية (التكوين الجيولوجي)

تستعمل كلمة تضاريس للدلالة على الأشكال والمظاهر المختلفة لسطح اليابس، الذي يختلف في المنطقة الشمالية الجبلية لليمن ويتنوع من حيث الارتفاع والانخفاض والانبساط والوعورة؛ فهناك جبال وعرة شاهقة الارتفاع وشديدة الانحدار، وجبال أقل وعورة وارتفاعًا، كما توجد سهول داخلية مرتفعة ووديان عميقة ضيقة وواسعة[3]، وبالمقابل هناك تنوع في بنية هذه التضاريس خلال الأزمنة الجيولوجية المختلفة بفعل عوامل متعددة، وسوف نناقش هذه الفقرة من خلال الحديث عن البنية الجيولوجية للمنطقة ثم أشكال التضاريس، كما يأتي:

أ – **البنية الجيولوجية**: إن دراسة البنية الجيولوجية أو التكوين الجيولوجي للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن، يسهم في إعطاء تفسير لتنوع مظاهر السطح أو أشكال التضاريس هناك واختلافها[4]، وفي هذا المجال تشير بعض الدراسات

(1) تبلغ مساحة ذمار حوالي 7586 كم2، وصنعاء 11877كم2، وعمران 7971كم2، والمحويت 2322كم2، وحجة 8228كم2، وصعدة 11375كم2، وهذه المساحة مجتمعة (49359 كم2) تقارب (أو أقل بقليل من) ربع مساحة اليمن الشمالي سابقا والبالغة حوالي 220 ألف كم2، بينما تعد هذه المساحة صغيرة جدًا إذا ما قورنت بمساحة الجمهورية اليمنية بعد توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي والبالغة حوالي 550 ألف كم2. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، 2010، ص39.

(2) سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن (1538 – 1635م)، دار الأمين، القاهرة، ط5، 1999، ص54.

(3) عيدروس علوي بلفقيه، جغرافية الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن، ط1، 1994، ص43.

(4) شهاب محسن عباس؛ جابر علي السنباني، جيومورفولوجيا اليمن، مركز عبادي، صنعاء، ط1، 1999، ص25.

الجغرافية إلى أن العوامل الجيولوجية التي أسهمت في تشكيل بنية تضاريس المنطقة الجبلية الشمالية من اليمن تتمثل في عاملين أساسيين هما:

♦**العوامل البنائية (الباطنية)**: وتنقسم إلى عوامل قديمة وحديثة، فالقديمة هي تلك التي أدت إلى ظهور السلاسل الجبلية في الأزمنة الجيولوجية الأولى والثانية[1]، أما العوامل الحديثة فهي تلك التي رفعت الإقليم الجبلي بشدة وأظهرت الصدوع التي اندفعت بكثافة في كثير من الأماكن وحدثت عملية تجديد جبلية واسعة[2] متأثرة بحركة الهبوط والالتواء، ما أدى إلى تكون الأودية والسهول الداخلية المرتفعة بتربتها الخصبة الناجمة عن الطفوح البركانية[3].

(1) تعرضت الأجزاء القريبة من القاعدة العربية إلى حركات ارتفاع وهبوط وتصدع وانكسار، ما أدى إلى حركة اندفاع كبيرة لأراضي المناطق الشمالية إلى أعلى مكونة سلاسل جبلية متنوعة الارتفاع والوعورة، وأعطت الخطوط العامة الحالية لجبال هذه المناطق، ثم شهدت مرحلة من الهدوء النسبي أدت إلى تسوية وخفض الجبال، إذ ترتكز اليمن عموما وشمالها الجبلي خصوصًا على صخور القاعدة الأركية القديمة المنتمية إلى المرحلة الأركية (ما قبل الكمبري)، وتتألف من صخور بلورية نارية ومتحولة تظهر في المناطق الجبلية الشمالية في منخفض أو قاع صعدة وجبالها العالية وفي حجة أيضًا، وتشير بعض الدراسات الجغرافية إلى تكون صخور مجموعة كحلان على بعد حوالي 65كم شمال غرب العاصمة صنعاء وتحديدًا في محافظة حجة خلال الزمن الجيولوجي الأول (الباليزوي) والزمن الجيولوجي الثاني (الميزوزي) الذي تشكلت فيه عدد من التكوينات الجيولوجية في المنطقة الجبلية الشمالية أبرزها تكوين عفار في محافظة حجة، وتكوين عمران الصخري نسبة إلى مدينة عمران ويمتد حتى صعدة، وكذا تكوين الطويلة في محافظة المحويت، أما الزمن الجيولوجي الثالث (الكاينوزي) فلم تتأثر فيه المناطق الجبلية الشمالية كثيرًا. انظر: بلفقيه، 1994، ص26 – 32؛ شاهر جمال آغا، جغرافية اليمن الطبيعية (الشطر الشمالي)، مكتب الأنوار، دمشق، ط1، 1983، ص75؛ صلاح الدين الشامي؛ فؤاد عمر الصقار، جغرافية الوطن العربي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985، ص58.

(2) آغا، 1983، ص74، 75.

(3) عباس؛ السنباني، 1999، ص25، 26؛ سالم، 1999، ص28. تجدر الإشارة هنا إلى استمرار النشاط البركاني خلال الزمن الجيولوجي الرباعي – الحديث في أجزاء واسعة من اليمن،

♦ **عوامل طبيعية (سطحية):** أو عوامل التعرية التي كان لها دور حاسم ببروز الأودية السيلية في حفر الجبال طوليًا وإظهار تضاريس جبلية مستفيدة من كثرة الصدوع في المنطقة، كما أنها تعمقت عرضًا وكادت أن تصل إلى القمم الجبلية العالية فاصلةً بين بعضها بمنحدرات شديدة[1].

ب – **أشكال التضاريس:** نجم عن التفاعل بين العوامل الجيولوجية البنائية والطبيعية تنوع الأشكال التضاريسية في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن[2]، بحيث يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسة، على النحو الآتي:

♦ **الجبال:** أو المرتفعات الجبلية تعد الشكل التضاريسي الطاغي على سائر أرجاء المناطق الشمالية، تنتظم مساحتها داخل شكل متضام (متقارب) ومندمج مكونةً مانعًا طبيعيًا قويًا ضد المهددات الخارجية، وتشي بطبيعة التوجه الجغرافي نحو الانغلاق والعزلة لتلك المناطق الشمالية – حيث العاصمة صنعاء في عمقها – التي تمثل الإقليم الجبلي شاهق الارتفاع وشديد الوعورة (التضرس) في عموم اليمن[3] بارتفاعات تتراوح بين 2000 – 3766م فوق مستوى سطح البحر، وبمنطقتين جبليتين متمايزتين: الأولى، منطقة جبل شعيب مناخة، والثانية، منطقة مرتفعات يريم[4].

وعلى رأسها المناطق الجبلية الشمالية، وتحديدًا في منطقة صنعاء وبين ريدة – عمران صنعاء – ذمار. انظر: بلفقيه، 1994، ص34.

(1) الهيصمي، 2002، ص21؛ عباس، السنباني، 1999، ص26؛

Tarequ Ismael and Jacqelin Ismael, Yemen Arab Republic, Frances Pinfer Publichers, London, 1986, P.2.

(2) عباس؛ السنباني، 1999، ص26.

(3) الهيصمي، 2002، ص20؛ عباس؛ السنباني، 1999، ص31، 37.

(4) يصل ارتفاع أعلى قمة لجبل النبي الشعيب حوالي 3766م فوق سطح البحر محتلاً بذلك المرتبة الأولى في اليمن وشبه الجزيرة العربية والثانية في الوطن العربي بعد قمة طوبقال

◆ **الوديان**: تشتمل المناطق الشمالية الجبلية من اليمن على عدد كبير من الوديان الضيقة والعميقة التي تتخلل المرتفعات[1] وتحدها قمم الجبال العالية[2]، ولذا فقد عرفت بالأودية الجبلية منذ القدم وحتى اليوم[3]، وهي تتجه في اتجاهات عدة صوب الشمال الشرقي والجنوب الغربي والغرب لتصب في البحر الأحمر[4].

◆ **السهول الداخلية**: هي هضاب مستوية أو سهول داخلية مرتفعة يتراوح ارتفاعها بين 1700 – 2500م فوق مستوى سطح البحر، تشتهر باسم القيعان (المنخفضات

في جبال أطلس بالمملكة المغربية التي تبلغ حوالي 4167م، ثم جبل حضور الشيخ غرب صنعاء الذي يرتفع إلى حوالي 3350م، وجبل مسور شرق مدينة حجّة الذي يرتفع حوالي 3240م فوق مستوى سطح البحر، وجبل شبام المشرف على مدينة مناخة في حراز غربي صنعاء والذي يصل ارتفاع قمته حوالي 2940م، وجبل هِرّان في ذمار حوالي 2800م، وجبال حفاش وملحان بالمحويت حوالي 2800م، وجبل شهارة في عمران 2620م، وجبال رازح في صعدة أكثر من 2400م. انظر: عباس؛ السنباني، 1999، ص26 – 31، 36؛ بلفقيه، 1994، ص52، 53؛ عباس؛ الهمداني، 1990، ص261 – 263؛ حسين بن علي الويسي، اليمن الكبرى، ج1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط2، 1991، ص70 – 170؛ الفرح، 2001، ص663.

(1) بلفقيه، 1994، ص53.

(2) سالم، 1999، ص29.

(3) صادق عبده علي قائد، التطور التاريخي للهوية الوطنية اليمنية، منذ بداية التاريخ الحديث وحتى قيام الجمهورية اليمنية، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004، ص19.

(4) من بين وديان المناطق الشمالية الجبلية البارزة: وادي الحار ومغرب عنس والمواهب ورماع وسهام وجهران بذمار، ووادي الحمام ودايان بحراز غرب صنعاء، ووادي لاعة والأهجر ونعمان وشبام في كوكبان بالمحويت، ووادي حبابة بثلا ووادي عمران وريدة ومرهبة بعمران. وعدد من وديان صنعاء مثل وادي بني قوس وبينون والكميم في الحدا، ووادي مسور وحباب وحريب في خولان العالية أو خولان الطيال، ووادي السر ورجام وسعوان والمديد في بني حشيش، والخارد في أرحب، ووادي ظهر والضلع في همدان، ووادي صيح والجار وريعان وبوعان ببني مطر، ووادي سيان والأجيار وحزيز بسنحان. للاطلاع على تفاصيل أسماء أودية المناطق الشمالية الجبلية من اليمن واتجاهاتها المختلفة انظر: الويسي، 1991، ص70 – 103.

أو الأحواض)، تقع في أغلبها بين المرتفعات الجبلية والوديان الضيقة، وتتسم باتساعها وخصوبة تربتها الصلصالية وغناها بالمياه الجوفية والأمطار، ورغم ذلك فإن إنتاجها الزراعي من الحبوب والخضر والفواكه دون المستوى المطلوب؛ بسبب عدم الاستغلال الأمثل لتربتها ومياهها الجوفية بمشروعات حديثة، علاوةً على موجات الصقيع (وانتشار زراعة القات) والتوسع العمراني، وكذا انفصال هذه القيعان عن بعضها البعض وعدم اتصالها بمساحة سهلية كبيرة[1].

3 – الخصائص المناخية والنباتية

تعتبر اليمن عمومًا والمناطق الشمالية خصوصًا من الأماكن التي لم تدرس فيها الظروف المناخية دراسة علمية دقيقة؛ لانغلاقها على العالم سنوات عديدة[2] وحداثة محطات أرصادها الجوية[3] ومع ذلك فإنه يمكننا القول – استنادًا لمعطيات

(1) أبرز هذه القيعان قاع: صعدة، عمران، صنعاء، معبر – ذمار، يتراوح ارتفاع قاع صعدة بين 1700 – 1800م وتبلغ مساحته حوالي 400كم2، أما قاع صنعاء فيتراوح ارتفاعه بين 2100 – 2350م، وامتداده من الشمال إلى الجنوب حوالي 40كم وعرضه بين 5 – 15كم، بينما منخفض معبر – ذمار فيمتد من الشمال إلى الجنوب حتى منخفض يريم بطول حوالي 50 كم وارتفاع 2400 – 2500م، ويوجد إلى الشمال الغربي منه قيعان صغيره مثل: قاع بكيل وقاع الحقل، كما يوجد وسط قاع عمران قاع البون الشهير بإنتاجه الزراعي. انظر: محمود علي محسن السالمي، محاولات توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول (1045 – 1079/ 1635 – 1685)، دار الثقافة العربية، جامعة عدن، عدن، ط1، 2001، ص22 – 24؛ الهيصمي، 2002، ص23؛ بلفقيه، 1994، ص،53، 54، 131؛ عباس؛ السنباني، 1999، ص31.

(2) وصف فيشر اليمن بأنها إقليم مغلق غير واضح المعالم الجغرافية لما رآه من شحة المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالجانب الجغرافي، ولعل مرد ذلك إلى العزلة الكبيرة التي عاشتها اليمن خاصة في شمالها، وهي التي تتضح منذ تولي الأئمة الزيدية من آل حميد الدين مقاليد الأمور هناك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج العثمانيين الثاني منها حتى قيام ثورة سبتمبر سنة 1382هـ/ 1962م. انظر: الهيصمي، 2002، ص24؛ W.B. Fisher, The Middle East, Methuen, Co, London, 1950, P. 433.

(3) هناك شبه اتفاق بين علماء المناخ على أن أنسب مدة يمكن أن تعطي دراستها صورة حقيقية

بعض الكتب والدراسات الجغرافية عن اليمن - إن مناخ المناطق الشمالية الجبلية يتأثر بصورة كبيرة بعامل الارتفاع التضاريسي(1)، فيتسم باعتدال الحرارة صيفًا(2) وانخفاضها إلى ما تحت الصفر أحيانًا في الشتاء وهذا ما يحصل في صنعاء عند أعلى قمم جبل النبي شعيب حيث يسقط قليل من الثلج(3)، كما يتسم بغزارة نسبية في الأمطار التي يتراوح معدل سقوطها في أغلب مناطق الشمال الجبلية بين 200 – 400 ملم في السنة(4)، مما جعل الكثير من جبال هذه المنطقة تكتسي بغطاء نباتي من الحشائش والأعشاب والأشجار الكبيرة، وأسهم - مع التربة الخصبة - بأن تصبح المرتفعات الجبلية مركزًا لاستقرار بشري مرتبط بنظام زراعي متفرد عن بقية أنحاء شبه الجزيرة العربية(5).

دقيقة في أي منطقة يجب ألا تقل عن 35 سنة؛ كون هذه المدة هي التي يمكن أن تحدث فيها احتمالات الشذوذ في المناخ، وبالنسبة لدراسة الظروف المناخية في اليمن فلا مناص من الاعتماد على معلومات يقل عمرها كثيرًا عن تلك المدة؛ نظرًا لحداثة محطات الأرصاد الجوية في معظم مناطق اليمن. للمزيد انظر: بلفقيه، 1994، ص61.

(1) بلفقيه، 1994، ص63.

(2) نفسه، ص92.

(3) أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1963، ص18.

(4) تصل الأمطار السنوية إلى حوالي 800 ملم في بعض المناطق الجبلية الشمالية، كما هو الحال في المحويت والمحابشة في حجة؛ نظرًا للارتفاع والاتجاه نحو البحر، أما بقية المناطق الداخلية وفي مقدمتها صنعاء وصعدة فنسبة الأمطار فيها حوالي 200 – 400ملم سنويًا؛ لبعدها النسبي عن البحر ولوجود الحواجز الجبلية العالية المحيطة بها. انظر: بلفقيه، 1994، ص84، 85؛ الهيصمي؛ 2002، ص23.

(5) بخلاف المناطق الصحراوية في أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية، تتنوع المنتجات الزراعية في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن بين الحبوب والخضروات والفواكه مثل العنب والليمون، فضلًا عن البن الشهير، وشجرة القات التي نافست بقوة وأثرت سلبا على بقية المنتجات الزراعية. للمزيد انظر: أحمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها، مطبعة

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هنا، وصف بعض الجغرافيين لمناخ المناطق الجبلية الشمالية من اليمن بالموسمي المتدهور، المتسم بالتذبذب والنقص الواضح في كميات الأمطار السنوية مقارنةً بمناطق المناخ الموسمي في جنوب شرق آسيا[1]، الأمر الذي يقلل من قيمتها ودرجة الاعتماد عليها كمصدر رئيس للري؛ سيما وأن معظم المساحة المزروعة في المناطق الشمالية لليمن تعتمد على الأمطار، ما يعني تعرض الزراعة للأخطار والتذبذب في المساحة والإنتاج في المناطق المذكورة[2].

4 – خصوصية الملامح الجغرافية، قوة الاستمرارية وضعف التحولات

من خلال الاستعراض السابق للملامح الجغرافية للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن، يتضح أنها تتسم بخصوصية جغرافية، أبرز ملامحها موقع طرفي داخلي يغلب عليه الانغلاق والعزلة، وبيئة تضاريسية جبلية وعرة تتعدد فيها الأشكال التضاريسية[3]، مع غلبة الشكل المساحي التضاريسي المندمج، وغياب

الرسالة، القاهرة، 1980، ص18، 19؛ الهيصمي، 2002، ص26، 27؛ سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (1904 – 1948م)، دار الأمين، القاهرة، ط3، 1984م، ص18، 19.

(1) الشامي، الصقار، 1985، ص232، 233. هناك موسمان رئيسيان للأمطار في اليمن، الأول ما بين شهري يوليو وسبتمبر وهو الموسم الرئيس في فصل الصيف في معظم أنحاء اليمن، والثاني ما بين شهري مارس ومايو وهو موسم ثانوي في فصل الربيع تسقط به أمطار محدودة، ومع أن فترتي الجفاف في اليمن هما أواخر الخريف وفصل الشتاء، إلا أنه تسقط أحيانًا أمطار في بداية الخريف وفي فصل الشتاء. انظر: بلفقيه، 1994، ص84.

(2) بلفقيه، 1994، ص101. تشير بعض المصادر إلى أن 94٪ من المساحة المزروعة من مجموع 350 ألف هكتار في المناطق الشمالية الجبلية تعتمد على الأمطار. انظر: الهيصمي، 2002، ص23.

(3) يتفاوت هذا التعدد بين الجبال العالية والسهول الداخلية المرتفعة (الهضاب المستوية)، والحواجز الجبلية، والوديان العميقة الضيقة، والسفوح الجبلية شديدة الانحدار. انظر: بلفقيه، 1994، ص63.

المساحات السهلية المتصلة التي تسمح بوجود تجمعات بشرية كبيرة، وكذا صعوبة المواصلات في هذه المناطق[1]، فضلاً عن مناخ شديد البرودة شتاءً معتدل صيفًا، وأرض خصبة تعاني الإهمال في ظل افتقارها للأنهار[2]، بالتزامن مع عدم استغلال مياهها الجوفية، واعتمادها الكبير على الأمطار الموسمية المتدهورة، الأمر الذي أثّر سلبًا على الزراعة، وانعكس على بقية الملامح المميزة للمنطقة الجبلية الشمالية - التاريخية والاقتصادية والاجتماعية - كما سيأتي معنا.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول إن خصوصية الملامح الجغرافية للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن - باستثناء مراكز المدن - استمرت بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة، وبالذات فيما يتعلق بوعورة التضاريس، وصعوبة المواصلات، وكذا الحفاظ على طابع عام طرفي يميل للعزلة والانغلاق بالرغم من المدة الزمنية الطويلة موضوع البحث، وما حدث فيها من محاولات للقيام بتحولات (إيجابية) محدودة لفائدة سكان تلك المناطق من قبل السلطات المركزية الحاكمة خلال تلك المدة.

استمرت المناطق الشمالية الجبلية طوال ما يقرب من أربعة قرون في أثناء المدة التي تغطي عهدي الحكم العثماني في اليمن وما بينهما (923 - 1336هـ/ 1517 - 1918م) تعيش عزلة داخلية فيما بينها، وعزلة عن بقية مناطق اليمن والعالم الخارجي وتحولاته؛ وذلك لانعدام الطرق المعبدة ووسائل المواصلات الحديثة، فضلًا عن السكك الحديدية التي لم تعرفها اليمن حتى الآن، باستثناء المحاولات التي تمت في العهد العثماني الثاني، كما سيأتي معنا لاحقًا، وكل ما كان حينئذٍ مجرد

(1) فخري، 1980، ص17.

(2) لا توجد في اليمن بما فيها المناطق الجبلية الشمالية أنهار بالمعنى المعروف، وإنما هناك مجارٍ مائية بين الأودية والمرتفعات الجبلية يطلق عليها الغيول. انظر: سالم، 1999، ص27.

مسالك ضيقة ومتعرجة عبر الجبال الوعرة[1]، وفي أحسن الأحوال وأندرها طرق مرصوفة بالحجارة.

أما وسائل النقل فكانت قديمة تعتمد على الحيوانات، وبدرجة رئيسة على الجمال والحمير والبغال، وفي بعض الأحيان الخيول والعربات التي تجرها، مما يوضح مقدار التأخر الذي عاشته هذه المناطق في إطار شمال اليمن؛ كون خارطة المواصلات لأي منطقة أو دولة توضح مدى تقدمها أو تأخرها، مقارنةً بأهميتها في تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتنميتها، خاصةً ما يتعلق بنقل السلع داخل المناطق وخارجها، وتدعيم الوحدة والترابط فيما بينها بتنقل الأهالي، ورغم بعض الجهود التي بذلت من قبل السلطات الحاكمة لإحداث تحولات إيجابية في هذا الصدد، فقد استمرت الخصوصية الجغرافية بدرجات متفاوتة طوال المدة الزمنية موضوع البحث، وهو ما سنحاول تتبعه بإيجاز عبر تصنيف تلك المدة إلى حقب تاريخية على النحو الآتي:

أ – **خلال العهد العثماني الأول** (923 – 1045هـ/ 1517 – 1635م)، الذي قارب القرن والعقدين من الزمن، حافظت المناطق الجبلية الشمالية على خصوصيتها الجغرافية؛ إذ لم يتمكن العثمانيون – بصفة عامة – من ترويض الطبيعة الجبلية الوعرة هناك وإحداث تحولات مهمة في هذا الجانب؛ حيث خلت الوثائق والمصادر المتاحة بين أيدينا من الإشارة لقيامهم بشق الطرق في تلك المناطق أو تعبيدها، أو بإدخال وسائل مواصلات حديثة[2]، باستثناء الإشارات العامة

(1) عبدالعزيز الثعالبي، الرحلة اليمنية (12 أغسطس – 17 أكتوبر 1924)، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص81.

(2) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي، البرق اليماني في الفتح العثماني، تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري، مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر، تحقيق حمد الجاسر، دار التنوير للطباعة

واليسيرة عن استخدام الأساليب التقليدية(اليدوية) في تمهيد بعض مسالك الجبال الوعرة وهضابها، وتسوية بعض عقباتها وطرقاتها على هيئة مدرجات[1]، وكذا بناء الجسور للمارة فوق مياه تجري ببعض الطرق في مرحلة الاستقرار النسبي على عهد بعض الولاة العثمانيين[2]، والتي كانت تمثل في جوهرها - بجانب الطابع الخدمي المحدود - استجابةً لتحقيق الأغراض العسكرية والاقتصادية للعثمانيين في اليمن آنذاك[3].

والنشر، بيروت، ط2، 1986، ص60 - 443؛ شمس الدين عبدالصمد بن إسماعيل الموزعي، الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1999، ص20 - 150.

(1) الموزعي، 1999، ص40 - 148.

(2) شهد العهد العثماني الأول في اليمن مرحلة استقرار نسبي على عهد الواليين بهرام باشا (978 - 983هـ/ 1570 - 1575م) وحسن باشا الوزير (988 - 1013هـ/ 1580 - 1604م)، حيث نجحا في القيام بعدد من الأعمال الإنشائية والعمرانية ذات الأغراض الخيرية والدينية والتعليمية والعسكرية، في مختلف مناطق اليمن بما فيها الشمالية، لكن جل هذه الأعمال كانت في المدن الرئيسة والمناطق غير الوعرة، وهو ما لسنا بصدد الحديث عنه في هذا البحث. للمزيد انظر: عبدالله بن صلاح بن داعر، الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية، مخطوط، مكتبة جامعة القاهرة، رقم26421، ص73 - 85؛ محمد بن يحي المطيب، بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام، مخطوط، الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، القاهرة، رقم2289، ص30 - 54. وتجدر الإشارة أن ابن داعر هو مؤرخ حسن باشا والمطيب مؤرخ بهرام باشا. كما شهدت المناطق الشمالية الجبلية خصوصًا وولاية اليمن عامة نوعًا من الاستقرار النسبي على عهد الوالي العثماني جعفر باشا. انظر: عبدالحكيم الهجري، "سياسة جعفر باشا في إرساء دعائم السلطة العثمانية في اليمن خلال الوجود العثماني الأول (1607 - 1616م)، ضمن: بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني (صنعاء، 16 - 17 ديسمبر 2009م)، إشراف خالد أرن، منظمة التعاون الإسلامي ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، إستانبول، ط1، 2011م، ص155 - 176.

(3) من خلال تسهيل انتقال الجنود العثمانيين ومعداتهم في جنبات تلك المناطق، وضمان استمرار حركة القوافل التجارية وما يرتبط بها من فرض الضرائب وزيادة الموارد المالية التي تسهم في تحقيق الأغراض العسكرية. انظر: سالم، 1999، ص457، 473 - 477.

ولعل تفسير ذلك يرجع إلى عدم استقرار العثمانيين إبان عهدهم الأول باليمن؛ جراء الصراعات المستمرة والمقاومة العنيفة التي واجهوها من قبل أهالي تلك المناطق، بزعامة الأئمة الزيدية من آل شرف الدين[1] وآل القاسم[2] من بعدهم،

(1) نسبة إلى الإمام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين، الذي تزعم البدايات الأولى للمقاومة ضد العثمانيين في المناطق الجبلية الشمالية وحصونها، وحتى قبيل وفاته سنة 965هـ/ 1557م في حصن الظفير بحجة، ثم خلفه ابنه الأكبر المطهر الذي خاض صراعًا عنيفًا مع العثمانيين لأزيد من نصف قرن من الزمن، وبعد وفاته سنة980هـ/ 1572م دخل العثمانيون مرحلة استقرار نسبي، ما لبث أن تلاشى على يد الأئمة من آل القاسم. للمزيد انظر: الحسن بن عبدالرحمن بن محمد الكوكباني، المواهب السنية مما من الله من الفواكه الجنية من أغصان الشجرة المتوكلية، ج1، مخطوطة محفوظة بدار المخطوطات، الجامع الكبير، صنعاء، تحت رقم 2626، ص25؛ عيسى ابن لطف الله شرف الدين، روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح، تحقيق إبراهيم المقحفي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط1، 2003م، ص90 – 195؛ جمال الدين بن محمد المفضل، السلوك الذهبية في خلاصة السيرة المتوكلية، نشرت بعناية عبدالملك محمد الطيب، باكستان، ط1، 1998م ص4 – 208؛ محمد فيصل عبدالعزيز الأشول، الإمام شرف الدين ودوره السياسي في اليمن (912 – 965هـ)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة اليمنية، صنعاء، اليمن، 2005، ص27 – 106؛ عبدالقوي علي أحمد سعيد المخلافي، الإمام المطهر بن شرف الدين ودوره السياسي في تاريخ اليمن(924 – 980هـ/ 1518 – 1572م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، 2005، حضرموت، اليمن،، ص17 – 104.

J. R. BlackBurn,"AL – Mutahhar", Encyclopédi de l'Islam,Tome VII, E.J. Brill, Leiden,1993, p763.

(2) نسبةً إلى الإمام القاسم بن محمد بن علي، الذي أعلن دعوته للإمامة في إحدى قرى جنوبي صعدة سنة 1006هـ/ 1597م، ثم تزعم أولاده المقاومة من بعده ضد العثمانيين، خصوصًا المتوكل على الله إسماعيل والمؤيد بالله محمد إلى أن تمكنا من إخراج العثمانيين من اليمن وإنهاء عهدهم الأول فيها سنة 1045هـ/ 1635م. انظر: أميرة علي المداح، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن (1006 – 1029هـ/ 1598 – 1620م)، منشورات تهامة، جدة، ط2، 1984، ص25 – 190؛ محمد السبيطلي، الصراع الدولي في البحر الأحمر، الدولة العثمانية والأئمة في تاريخ اليمن الحديث، دار الشوكاني، صنعاء، ط1، 1998،

ولطبيعة مهام الولاة والقادة العثمانيين الاستثنائية في تلك المرحلة[1]، والتي هي بمنزلة مهمة حربية هدفها إخضاع المناطق الشمالية الجبلية لسيطرتهم؛ تأمينًا لممتلكاتهم المرتبطة بها في مناطق الوسط والجنوب والغرب، ولأجل اتخاذ اليمن قاعدة حربية متقدمة لتحقيق أغراض العثمانيين الدفاعية والتوسعية، لا سيما فيما يتعلق بنزاعهم مع البرتغاليين، ومحاولة القضاء عليهم وإنهاء خطرهم على البلاد الإسلامية وأماكنها المقدسة[2].

ب – في أثناء المرحلة الزمنية الطويلة التي تخللت عهدي الحكم العثماني (1045 – 1264هـ/ 1635 – 1848م)، حين استقل بحكم اليمن الأئمة من آل القاسم، استمرت تلك الخصوصية الجغرافية دون حصول تحول على مستوى الخدمات وشق الطرق ووسائل المواصلات، لتسهيل التنقل بين المناطق الجبلية الشمالية الوعرة وفك العزلة فيما بينها[3]، أو التخفيف منها على الأقل؛ خاصةً مع تفجر الصراع بين عدد من الأئمة من آل القاسم حول السلطة مما تسبب بانهيار الدولة القاسمية، وعودة العثمانيين إلى اليمن من جديد[4].

ج – في العهد العثماني الثاني (1264 – 1336هـ/ 1848 – 1918م)، إذ إنه رغم المدة الزمنية الطويلة التي تفصل بين عهدي الحكم العثماني، فإن الظروف التي واجهها

ص70 – 77. وللاستزادة انظر: وليد عبدالحميد النود، الدولة القاسمية في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، 2002.

(1) سالم، 1999، ص473.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: المخلافي، 2011، ص92 – 200؛ سعيد سلام قاسم، "بعض ملامح الإدارة العثمانية لليمن، خصوصية وفرادة"، الثوابت، العدد59، يناير – مارس 2010، ص111 – 121.

(3) فؤاد عبدالوهاب الشامي، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن 1322 – 1337هـ/ 1904 – 1918م، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، ط1, 2014، ص36، 128، 131.

(4) شرف الدين، 1963، ص245 – 247.

العثمانيون في اليمن خلال العهدين تكاد تكون متشابهة، لا سيما من حيث عدم الاستقرار وطبيعة العلاقة مع الأهالي[1]، وما يميز هذا العهد هو قيام العثمانيين ببذل جهود كبيرة ووضع عدد من الخطط والتقارير واللوائح؛ في سبيل إصلاح أوضاع ولاية اليمن وتنفيذ المشروعات التي تفتقر إليها آنذاك[2]، وبالذات في مجال الخدمات التي تهدف إلى تسهيل عملية التواصل والتنقل للجنود العثمانيين والأهالي، ومحاولة فك العزلة عن المناطق الشمالية الجبلية وربطها بمن حولها من بقية مناطق ولاية اليمن من ناحية وبالولايات الأخرى والعالم الخارجي وتحولاته الحديثة من ناحية أخرى[3].

وفي هذا الصدد، قام العثمانيون بتنظيم البريد، ومد أسلاك أو خطوط البرق والتلغراف إلى عدد من المدن اليمنية، خاصةً المدن الرئيسة أو الأماكن الاستراتيجية من وجهة نظرهم[4]، وكان أبرزها الخط الذي يربط بين صنعاء وذمار عبر المنطقة الجبلية الشمالية، مرورًا بيريم ووصولًا إلى تعز والمخا، وقد بدأ العمل فيه سنة1321هـ/ 1903م[5]، وعُيِّن مدير عام للبرق مقره صنعاء، رغم تعرض خطوط

(1) الشامي، 2014، ص23.

(2) عندما قدم العثمانيون إلى اليمن في عهدهم الثاني وجدوا أوضاعًا اقتصادية وإدارية متردية جدًا، فضلًا عن غياب أي نظام كانت تلتزم به السلطة القائمة آنذاك أو خدمات تقدمها للأهالي، ولذا شرعوا بمحاولة إصلاح تلك الأوضاع في محاولة منهم إلحاق اليمن بالولايات العثمانية الأخرى، ومن أبرز اللوائح العثمانية (التقارير) الإصلاحية التي تضمنت مقترحات ومعالجات لإصلاح أوضاع اليمن أواخر العهد العثماني الثاني: لائحة عبدالرحمن بن إياس؛ لائحة لجنة نور الدين افندي؛ لائحة المنفيين اليمنيين في جزيرة رودس؛ لائحة حسين حلمي باشا؛ لائحة الفريق محمد فريد. للمزيد انظر: الشامي، 2014، ص28، 34، 38، 158 – 172.

(3) الشامي، 2014، ص35 – 37.

(4) نفسه، 2014، ص23.

(5) حول خطوط البرق في اليمن والمناطق الشمالية الجبلية انظر: جواد أكيجي، "إنشاء الخطوط البرقية ومراكزها في اليمن"، الثوابت، العدد59، يناير – مارس،2010، 215 – 225.

البرق للسرقة والتعطيل عدة مرات في أثناء ثورة القبائل ضد العثمانيين[1].

كما اهتم العثمانيون بشق عدد من الطرق وتعبيدها، خاصة في المناطق الجبلية التي يصعب التنقل فيها، فضلًا عن الطرق الرئيسة التي تربط عاصمة الولاية صنعاء بمراكز المدن أو الألوية التابعة لها؛ لتسهيل تنقل القوات العثمانية بين المدن والأماكن المختلفة، لا سيما تلك القوات التي تصطحب المدافع الكبيرة، فضلًا عن تسهيل تنقل الأهالي أيضًا، لكن الصراع مع اليمنيين، وظروف الدولة العثمانية قبيل اندلاع الحرب العالمية، حالت دون تنفيذ واستكمال تلك المشاريع[2]، وهو الأمر نفسه الذي تكرر مع مشاريع شبكة السكك الحديدية التي عمل العثمانيون على إيجادها في اليمن، وعلى رأسها مشروع السكة الحديدية المهم الذي كان

قام العثمانيون بتمديد خطوط التلغراف إلى مدينة قعطبة التي كانت مقرًا للجانب العثماني في لجنة تحديد الحدود بين الممتلكات العثمانية والإنجليزية في اليمن لتسهيل أعمالها في التواصل مع مركز الولاية والعاصمة العثمانية، كما قاموا بترميم خطوط التلغراف الموجودة وتمديدها إلى عدة مدن أخرى. انظر: الشامي، 2014، ص131.

(1) فاروق عثمان أباضة، الحكم العثماني في اليمن (1872 – 1918م)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1986، ص435، 436. عد العثمانيون البريد والتلغراف من القنوات المهمة للتواصل بين السلطة العثمانية وموظفيها العسكريين والمدنيين الموجودين في داخل اليمن أو خارجها في الولايات العثمانية الأخرى والعالم، وقد كانت قوات الأئمة الزيدية في المناطق الجبلية الشمالية خاصة تدرك تلك الأهمية ومن ثم تقوم بمهاجمة خطوط التلغراف وقطعها، وكذا نهب وسلب الرسائل البريدية، وهو ما كلف السلطة العثمانية خسائر مادية وبشرية لحماية رسائل البريد وخطوط التلغراف. انظر: الشامي، 2014، ص 35، 36، 45، 46,

(2) كان المشروع الأول والأهم في هذا المجال هي طريق صنعاء الحديدة؛ كونها الشريان الرئيس الذي يربط عاصمة الولاية بالعالم الخارجي عن طريق ميناء الحديدة، وهو ما دفع إدارة الولاية إلى محاولة إصلاحه مرات عدة لكنها كانت تتوقف لأسباب مختلفة، وخلال المدة من 1904 – 1911م بدأت الدولة العثمانية بتنفيذ هذا المشروع ضمن خطة تهدف إلى تعبيد معظم الطرق الرئيسة طبقًا لأهمية المنطقة. انظر: الشامي، 2014، ص36، 37، 131.

من المتوقع أن يَصِل بين الحديدة وصنعاء وصولًا إلى مدينة عمران، بغرض ربط المناطق السهلية الساحلية في الغرب بمناطق الهضبة الوسطى والجبلية في الشمال أو لربط الميناء الرئيس للولاية بعاصمتها؛ لتحقيق مجموعة من الأغراض العسكرية والاقتصادية والخدمية[1]، حيث بدأ العمل به بالفعل سنة 1328هـ/ 1910م، لكنه توقف في منطقة الحجيلة[2] القريبة من مدينة مناخة التابعة للحديدة قبيل بداية الحرب العالمية الأولى[3]، ولاحقًا تم إهمال ذلك الجزء من الخط الحديدي الذي أنشأه العثمانيون، فسطا عليه الأهالي واستخدموه دعامات لأبنيتهم[4].

(1) كان من المتوقع أن يتم تمديد السكة الحديدية إلى الحجاز ليرتبط بالخط الذي يمتد من أسطنبول إلى المدينة المنورة. للمزيد انظر: الشامي، 2014، ص128 – 131.

(2) كان السبب الرئيس في ذلك التوقف هو إصرار الإمام يحيى في صلح دعان (مثبت ضمن البنود السرية) على عدم وصول السكة الحديدية إلى صنعاء، والاكتفاء بوصولها إلى المنطقة المذكورة؛ بذريعة الخوف من الإنجليز بعد أن كانوا قد أبدوا رغبتهم بمد خط للسكة الحديد من مدينة عدن إلى مدينة المخا، ويمكن أن يرتبط بخط الحديدة صنعاء لاحقًا، وهو ما سيسهم في مساعدة الإنجليز على الوصول إلى صنعاء حال رغبتهم بتنفيذ هذا المشروع. انظر: الشامي، 2014، ص129، 130، 423.

(3) فؤاد عبدالوهاب الشامي، عرض لكتاب اليمن في العهد العثماني، مجلة الثوابت، العدد57، يوليو – سبتمبر، 2009، ص139 – 143. بدأ مد الخط الحديدي من رأس الكثيب بالحديدة مرورًا بالميناء والداخل حتى قرب باجل بطول 50كم، وسارت أول قاطرة في حفل افتتاح مهيب حضره الوالي العثماني أحمد عزت باشا وكبار رجال الولاية والسلك القنصلي؛ باعتباره أول مشروع تاريخي في حياة اليمنيين العمرانية والاقتصادية، وكانت وزارة الأشغال العمومية قد تعاقدت مع شركة فرنسية لتنفيذ المشروع، وبعد اندلاع الحرب الطرابلسية تم استبدال المهندس الإيطالي المشرف على المشروع بآخر فرنسي، لكن بعد قصف إيطاليا للسواحل اليمنية سنة 1330هـ/ 1912م – لإشغال العثمانيين عن مقاومة إيطاليا في طرابلس الغرب وتخريب جزء من المشروع – أوقفت الشركة الفرنسية تمويله ثم انسحبت دون إتمامه خاصةً أن المواجهة بين فرنسا والدولة العثمانية بدأت تلوح في الأفق. انظر: أباضة، 1986، ص434، 435؛ الشامي، 2014، ص130.

(4) أباضة، 1986، ص435.

ثانيًا: الملامح التاريخية

هناك ترابط وثيق بين الملامح الجغرافية والملامح التاريخية للمنطقة الجبلية الشمالية من اليمن، حيث ألقت الجغرافيا بظلالها على تاريخ هذه المناطق التي احتلت مركز الثقل في المشاركة في تاريخ اليمن، وعلى وجه الخصوص الحديث والمعاصر، واتسم حضورها بالاستمرارية والقوة طوال عهدي الحكم العثماني وما بينهما، ويمكن لنا معرفة الملامح التاريخية لهذه المناطق من خلال مناقشة عدد من القضايا المتشابكة، باعتبارها محددات لملامح تاريخ المناطق الجبلية الشمالية وخصوصيتها المستمرة، من نواحي جغرافية وبشرية ودينية/ فكرية (مذهبية) واستراتيجية سياسية.

ويتجسد ذلك بوعورة التضاريس التي تُعَد مسئولة بدرجة أساسية عن نشوء النظام القبلي، الذي تعلق أفراده بالمذهب الزيدي (الشيعي)، ورسموا استراتيجيتهم السياسية في ضرورة السيطرة بشكل متزامن على صنعاء وصعدة؛ كون الأولى قلب المنطقة الجبلية الشمالية وعاصمة تاريخية لليمن، وللرمزية الدينية (المذهبية) للثانية، بحكم أنها مهد للزيدية في اليمن وقلعة حصينة لأئمتها، خاصةً مع طرفية موقعها في أقصى الشمال، وشدة وعورتها وارتفاع تضاريس جغرافيتها، فضلًا عن عدم استقرار مقاليد الأمور للسلطات الحاكمة في صنعاء محلية كانت أم أجنبية إلا بعد السيطرة على صعدة، وكذا عدم اكتفاء الحركات والتنظيمات المذهبية والسياسية – محل النشأة أو التحصن – بالاستحواذ عليها إلا بعد ضمان مد نفوذها إلى صنعاء مهما كان شكل الوسيلة وحجم الثمن، مع استمرار النظر إلى صعدة (وبدرجة ثانية حجة) ملاذًا آمنًا وملجئًا حصينًا للفارين من صنعاء بعد سقوطها بيد سلطة جديدة، وسوف نتتبع الملامح التاريخية وخصوصيتها المستمرة في عدد من الحقب التاريخية ضمن المدة الزمنية التي يعالجها البحث، كما يأتي:

تأسيس دولة الإمامة الزيدية وتطورها في اليمن حتى قدوم العثمانيين

شكلت المناطق الشمالية بمسالكها الوعرة وجبالها المرتفعة، خاصية جاذبة لأصحاب العصبيات الدينية والحركات الفكرية والسياسية، كما هو حال المناطق الجبلية في جهات العالم المختلفة، ولذا فقد اختار الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين الرسّي، صعدة في أقصى الشمال الجبلي البعيد عن متناول الدول القوية، منطلقًا لتنفيذ مشروعه الديني والسياسي الخاص بالدعوة للمذهب الزيدي وتأسيس دولة الإمامة الزيدية في بلاد اليمن سنة 284هـ/ 897م[1]، وهو ما اعتبره عدد من الباحثين والمؤرخين حدثًا بارزًا ومفصليًا في تاريخ اليمن مقارنة بالنتائج المهمة التي ترتبت عليه بعد ذلك، والمتمثلة في ظهور الزيدية قوة (قبلية/ جبلية) صاعدة شاركت في صناعة تاريخ اليمن، ورسم معالمه (المضطربة) طوال العصور الوسطى[2] وجزء كبير من العصور الحديثة والمعاصرة[3].

إذ يَعُدّ بعض الباحثين النظرية السياسية للزيدية حول منصب الإمامة مسئولة عن توليد صراعات دائمة في اليمن، وذلك حينما أعطت المشروعية لكل فاطمي تتوفر فيه شروط الإمامة أن يخرج على الحاكم الظالم داعيًا لنفسه بها وينتزعها بحد السيف، وحين أجازت خروج أكثر من إمام في مناطق مختلفة، وبذلك جعلت من تاريخ الإمامة الزيدية سجلًّا حافلًا بموجات العنف والثارات، التي كان ضحاياها

(1) إسماعيل بن علي الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، دار الفكر، دمشق، ط3، 1997، ص29 – 35.

(2) سالم، 1999، ص38.

(3) استمرت سيطرة الزيدية على مقاليد الأمور في اليمن حتى قيام الجمهورية العربية اليمنية شمال اليمن سنة1382هـ/ 1962م، بمدة زمنية تزيد على ألف سنة، حكم خلالها حوالي ستة وستون إمامًا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة الزيدية كانت تتوسع لتشمل اليمن بكاملها أحيانًا، وتنكمش أحيانًا أخرى لتقتصر على مدينة صعدة مركز الزيدية وقلعتها الحصينة. انظر: شرف الدين، 1963، ص241 – 280؛ أحمد، 1996، ص81 – 112.

أبناء القبائل اليمنية خاصةً في المناطق الجبلية الشمالية ولا يزالون، من أجل وصول أحد أحفاد الإمام الهادي إلى منصب الإمامة، خاصةً في أوقات ضعف السلطات المركزية الحاكمة[1].

وبذلك يعد الهادي أول إمام مؤسس للدولة الزيدية في اليمن، وأول من دعا إلى المذهب الزيدي[2]، الذي عمل على حمايته ونشره في آن، بنقل الدعوة إليه من صعدة إلى بقية المناطق الجبلية الشمالية، وفي مقدمتها حجة وصنعاء (بما فيها عمران والمحويت حاليًا) وذمار، وبكسب زعماء (شيوخ) القبائل والاعتماد عليهم في نشر المذهب بين قبائلهم، وتوفير الدعم السياسي والعسكري لحروب الأئمة التوسعية[3]، تحت مبرر أو غطاء ديني، وأُشهِر في وجوه الخصوم والقوى المنافسة والمعادية محلية كانت أم أجنبية كالعثمانيين، الذين قدموا إلى اليمن في النصف الأول من القرن 10هـ/ 16م[4].

(1) (4) أحمد قايد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1983.

(2) محمد بن محمد زباره، تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص5؛ محمد عبدالجبار سلام، "الأئمة ونظام الحكم ودور حركة المعارضة اليمنية، الملامح السياسية والفكرية والإعلامية"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد17، أغسطس - أكتوبر1994، ص591 - 639؛ محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، من عصر الإمام الهادي إلى نهاية دولة الإمامة، ج2، دار التنوير، بيروت، ط4، 1986، ص5.

(3) المخلافي، 2011، ص52 - 57؛ سالم، 1999، ص38.

(4) رفعت الزيدية شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقاومة الظلم ومحاربة الظالمين (أي العثمانيين) وفي الدفاع عن مكانة آل البيت التي يقولون بالانتماء إليهم. حول التأطير الديني للحروب بين الزيدية والعثمانيين انظر: أحمد صالح المصري، موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومخالف، مع دراسة وتحقيق مخطوطة بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام للمؤرخ محمد بن يحيى المطيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، 2006، ص38 - 56.

وكانت القوة الزيدية قد نجحت مطلع هذا القرن في استعادة دورها السياسي في حكم اليمن، وتشكيل الملامح السياسية لدولتها على يد الإمام شرف الدين، حين دعا لنفسه بالإمامة سنة 912هـ/ 1506م، متخذًا من حصن الظفير بحجة ركيزة أساسية قوية في الانطلاق صوب لملمة شتات القوة الزيدية المتصارعة في المناطق الجبلية الشمالية، وتوسيع مناطق نفوذه السياسي على حساب خصومه[1]، بالاعتماد على ابنه البكر المطهر الذي يعد المؤسس الحقيقي للدولة الزيدية، والذي استخدم القوة المفرطة ونجح في السيطرة على حصون المناطق الجبلية الشمالية ومدنها، وفي مقدمتها صنعاء سنة 924هـ/ 1518م وصعدة سنة 941هـ/ 1533م، ثم وسع سيطرته واستولى على جميع مناطق الهضبة الوسطى وحصونها حتى وصل إلى تعز سنة924هـ/ 1535م، ومنها توجه صوب المناطق الجنوبية إلى أن وصل إلى مشارف عدن جنوبًا وزبيد غربًا[2].

العثمانيون والمناطق الجبلية الشمالية خلال عهدهم الأول باليمن

بعد أن قرر العثمانيون تأمين ممتلكاتهم في السواحل اليمنية إثر تحول استراتيجيتهم في اليمن من السيطرة غير المباشرة إلى السيطرة المباشرة بأدوات عثمانية صرفة تؤمن بالولاء للسلطان العثماني، شرعوا بالتوغل في المناطق الداخلية الجبلية، لكنهم اصطدموا بالزيدية التي مثلت القوة السياسية والعسكرية الرئيسة التي واجهت العثمانيين طوال مدة وجودهم باليمن[3]؛ وذلك استنادًا إلى طبيعة

(1) المصري، 2006، ص19.

(2) كانت هذه المناطق موزعة بين الإسماعيلية والطاهريين والمماليك. حول ذلك انظر: المخلافي، 2005، ص10 – 20.

(3) سالم، 1999، ص38، 39. للمزيد عن هذه الحملات وموقف اليمنيين منها انظر: المخلافي، 2011، ص95 – 198.

تكوينهم السياسي القائم على أسس مذهبية تؤكد أحقيتهم في الإمامة[1]، وإقامة دولتهم (دولة الحق في نظرهم) على سائر أرجاء اليمن، وبعد أن تأكدوا من السياسة التوسعية للعثمانيين[2].

وقد تمكن العثمانيون من الوصول إلى المناطق الجبلية الشمالية وسيطروا على قطبي الرحى صنعاء وصعدة وقبلهما ذمار في عهد أزدمير باشا، لكن استثمار الزيدية بزعامة المطهر للأخطاء والمظالم التي ارتكبها بعض العثمانيين في اليمن[3]، وكذا

(1) عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، من ملامح الوجه الحضاري لليمن، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، ط1، 2009، ص511.

(2) المصري، 2006، ص28 – 37.

(3) صدرت تلك الأخطاء والمظالم من بعض أمراء وقادة وولاة آل عثمان في اليمن، واعترفت بها الوثائق العثمانية صراحةً، وفي مقدمة تلك المظالم والأخطاء تعدي البكلربكية (الولاة) والجنود على الأهالي وظلمهم، بالاستيلاء على مواشيهم ومنتجاتهم من الزيت والعسل بالقوة ودون ثمن، وكذا مصادرة تركات الموتى ونهب الخيول من أصحابها وبيعها في الهند، وإيذاء الأعراب (أفراد القبائل) الذين يرغبون في العيش بسلام، وفي حقيقة الأمر فإن تلك المظالم والأخطاء لم تكن تمثل نهجًا رسميًا للدولة العثمانية وسلاطينها، بقدر ما كانت تعبر عن تصرفات فردية نتيجة لصعوبة ظروف اليمن السياسية والاقتصادية التي عايشها العثمانيون آنذاك، ولبعد اليمن عن مركز القرار في أستانبول، وجشع بعض العثمانيين الذين مارسوا تلك الأخطاء والمظالم بحق اليمنيين وطمعهم؛ بدليل أن الأوامر السلطانية التي أرسلت لعدد من الولاة والقادة العثمانيين في اليمن كانت تحذرهم من ظلم الأهالي أو التعدي على ممتلكاتهم ومواشيهم أو أخذ مأكولاتهم بالمجان، وتطالبهم بدفع ثمن كل ما يأخذونه منهم ومعاقبة من يخالف ذلك، والحذر من كل ما قد يسبب الاضطراب والثورة، كما أكدت على ضرورة العدل وتطبيق الشرع الشريف، والسهر على أمن الرعايا والبرايا ورفاهيتهم، فضلًا عن الاهتمام بمصلحة البلاد والعباد، والقيام بأمر رعاية الدين والدولة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: سلسلة الدفاتر المهمة برئاسة الوزراء باستانبول (نسخة منها في المركز الوطني للوثائق بصنعاء): مهمة دفتري7، ص11، حكم44 (غرة صفر975هـ/ 7 أغسطس 1567م)؛ مهمة دفتري7، ص220، 221، حكم611(29 جمادي الآخرة975هـ/ 31 ديسمبر 1567م)؛ مهمة دفتري 7، ص217، حكم603(29 جمادي الآخرة 975هـ/ 31 ديسمبر

تحصنهم (الزيدية) في حصون وقلاع المناطق الجبلية الوعرة ذات التركيبة القبلية إلى الشمال الغربي من صنعاء، وفي مقدمتها ثُلا (في عمران حاليًا)، وكوكبان (في المحويت حاليًا)، إذ شلّت من فاعلية أسلحتهم النارية لا سيما المدفعية الثقيلة، وكبدت العثمانيين خسائر بشرية ومادية كبيرة في ميادين قتالية صعبة، استثمرتها الزيدية في شن حرب أشبه بحرب العصابات ضد الجيوش النظامية العثمانية، التي أجبرت على الرضوخ للصلح وإبرام عدد من الاتفاقيات مع الزيدية[1].

وبذلك استطاع أئمة الزيدية أن يحافظوا على استمرارية محاولات إقامة دولتهم، وأن ينتزعوا اعتراف الدولة العثمانية بمكانتهم الدينية والسياسية، فضلًا عن احتفاظهم بأغلب حصون المناطق الجبلية الشمالية وقلاعها بشكل مباشر، بما في ذلك المدن وعلى رأسها صعدة وإن بصورة غير مباشرة، مقابل اعترافهم بالسيادة العثمانية ورموزها، المتمثلة بالسكة والخطبة اللتان أصبحتا باسم السلطان العثماني، وكذا الدخول في طاعة الدولة العثمانية[2]، بما يتواءم مع سياستها العامة التي اتسمت بالمرونة في التعامل مع الإيالات (الولايات) التابعة لها، وخاصةً الطرفية منها مثل اليمن، حيث سمحت لبعض الزعامات المحلية بالاستمرار في الحكم، والتمتع بنوع من الاستقلال، شريطة الاعتراف بالسيادة العثمانية والالتزام بمظاهرها[3].

1567م)؛ مهمة دفتري14، ص1578، حكم1026(22 ذي الحجة 978هـ/ 16 مايو1571)؛ مهمة دفتري5، ص278، حكم711(5 جمادي الآخرة 973هـ/ 28 ديسمبر 1565م)؛ مهمة دفتري66، دون صفحة، حكم137(25 شوال 969هـ/ 82 يونيو 1562م).

(1) للاطلاع على تفاصيل الخطط والأساليب الحربية والاتفاقيات بين اليمنيين والعثمانيين في هذه المرحلة انظر: المخلافي، ص2011، 251 – 292، 408 – 467.

(2) المصري، 2006، ص37، 38.

(3) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1991، ص23.

وترتب على تلك السياسة ظهور نوع من الثنائية في النظام السياسي في اليمن، تتمثل بنظام الإيالة (الولاية) العثمانية والإمامة الزيدية المعترفة بالسيادة العثمانية[1]، وهو ما شجع الأئمة على الاستمرار في محاولاتهم الرامية إلى إقامة الدولة الزيدية في اليمن، والتي اتضحت بتمكن المطهر بن شرف الدين من استثمار حصون المنطقة الجبلية الشمالية الخاضعة له وقلاعها في السيطرة على صنعاء وصعدة وسائر المناطق الشمالية الجبلية، وكذا المناطق الوسطى والجنوبية بما فيها عدن، بحيث لم يتبق للعثمانيين سوى زبيد التي كانت قاعدة لتوغلهم من جديد صوب المناطق الداخلية والشمالية الجبلية، واستعادتهم صنعاء على يد سنان باشا (الملقب بفاتح اليمن وتونس)، الذي واجه – تقريبًا – الوضع نفسه والعقبات نفسها التي اعترضت أزدمير باشا فرضخ للصلح[2].

وفي مرحلة لاحقة، وظفت القوى الزيدية من آل القاسم ذلك الصلح للتأكيد على شرعيتها التاريخية في مقاومة العثمانيين وإقامة الدولة الزيدية، وهو ما تحقق على أرض الواقع بعد إعلان الإمام القاسم بن محمد بن علي دعوته بالإمامة[3] في إحدى قرى إقليم الشرف جنوبي صعدة، التي انطلق منها للسيطرة على عدد من المناطق والحصون الشمالية الجبلية، وأجبر العثمانيين على الاعتراف بذلك الوضع وعقد الصلح معه أكثر من مرة، وبعد أن توفي سنة 1029هـ/ 1620م بويع أكبر أبنائه محمد المؤيد بالإمامة، فاستأنف الحرب ضد العثمانيين من صعدة، وسقطت

(1) المداح، 1984، ص196.

(2) ابن لطف الله، 2003، ص166 – 192؛ سالم، 1999، ص239 – 299. للمزيد انظر: طلال حمود عبده المخلافي، حملة سنان باشا ودورها في استعادة السيطرة العثمانية على اليمن (صفر 976 – شوال 978هـ/ أغسطس 1568 – مارس 1571م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2007، ص84 – 185.

(3) المصري، اليمن، 2006، ص38.

بيده جل حصون وقلاع المناطق الشمالية، وبعدها توجه صوب صنعاء وحاصرها لمدة عامين حتى استسلم العثمانيون بها سنة 1039هـ/ 1629م، ثم انحصر نفوذهم في تهامة وزبيد إلى أن غادروا اليمن نهائيًّا سنة 1045هـ/ 1635م[1].

أوضاع المناطق الجبلية الشمالية بين عهدي الحكم العثماني

وبعد مغادرة العثمانيين وانتهاء عهدهم الأول، دخلت اليمن وفي مقدمتها المناطق الجبلية الشمالية مرحلة تاريخية جديدة؛ باعتبارها دولة مستقلة يحكمها الأئمة الزيديون من آل القاسم، طوال المدة الواقعة بين عهدي الحكم العثماني لقرابة قرنين وعقدين من الزمن، وشهدت ملامح محاولات نهضة علمية ووحدة سياسية كبرى، من الشحر في أقصى الشرق إلى قنفذة في أقصى الغرب[2]، وبدأت في عهد حكم الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم (1045 – 1054هـ/ 1635 – 1644م)[3]، وبلغت ذروتها في عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (1054 – 1087هـ/ 1644 – 1676م)[4]، وإذا استثنينا – أيضًا – مدة حكم الإمام المهدي العباس بن المنصور بن المتوكل بن القاسم (1161 – 1189هـ/ 1748 – 1775م)، التي اتسمت بنوع من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والعلمي[5]، فإنه يمكننا القول إن الخصوصية التاريخية للمناطق الجبلية الشمالية قد طغى حضورها على بقية المدة الزمنية الطويلة للدولة القاسمية.

(1) السبيطلي، 1998، ص70 – 77.

(2) العزير، "الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن..."، مجلة الثوابت، العدد 59، يناير – مارس 2010، ص135.

(3) عبدالرحمن الحضرمي، نظرات في التاريخ العام لليمن، مركز عبادي لدراسات والنشر، صنعاء، ط1، 2002، ص209، 210.

(4) سلوى سعد الغالبي، الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن (1054 – 1087/ 1644 – 1676م)، د.م، د.ط، 1991، ص44 – 50.

(5) حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، القاهرة، 1939، ص70.

إذ تضافرت التضاريس الجغرافية الوعرة والتركيبة البشرية القبلية مع النظرية السياسية للمذهب الزيدي في الاستمرار برسم الملامح التاريخية للمناطق الجبلية خصوصًا واليمن عمومًا، وهو ما نتج عنه تفجر الصراع بين عدد من الأئمة من آل القاسم وغيرهم حول السلطة، وتناوبت صنعاء وصعدة وبينهما حَجّة أدوار الحصار وإعلان الإمامة، وساد الضعف والاضطراب وعدم الاستقرار[1]، وتعطلت مصالح السكان[2]، وانهارت مقومات الدولة وبدأت بالتجزؤ[3]، ولم ينته ذلك الوضع إلا بعد استنجاد الأهالي وبعض المتصارعين بالعثمانيين؛ لتبدأ حقبة جديدة من تاريخ المناطق الجبلية الشمالية خصوصًا واليمن عمومًا.

المناطق الجبلية الشمالية إبان العهد العثماني الثاني في اليمن

ابتدأ عهد العثمانيين الثاني في اليمن بصورة واضحة ومباشرة حينما نجحوا في الوصول إلى قلب المنطقة الجبلية الشمالية والسيطرة على صنعاء سنة 1289هـ/ 1872م[4]، بقيادة أحمد مختار باشا الذي يحسب له قيادة عملية تحول مهمة في اليمن ومناطقها الجبلية الشمالية، بإدخاله عدد من الإصلاحات الإدارية الحديثة وتطبيقها بصرامة، مما انعكس إيجابًا على استقرار الجوانب السياسية

(1) عبدالواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، دار اليمن الكبرى، صنعاء، ط2، 1990، ص132 – 135.

(2) شرف الدين، 1963، ص245 – 247.

(3) حسين عبدالله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (922 – 1336هـ/ 1516 – 1918م)، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002، ص86.

(4) بدأت بواكير العهد العثماني الثاني في اليمن سنة 1264هـ/ 1848م عبر السيطرة المباشرة على تهامة فقط والسيادة الاسمية على المناطق الجبلية الشمالية من اليمن واستمرت كذلك حتى أخضعها العثمانيون لسيطرتهم المباشرة سنة 1289هـ/ 1872م. للمزيد انظر: الشامي، 2014، ص23 – 26.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وتطورها، ولاقى ارتياحًا كبيرًا في أوساط السكان[1]، لكن هذا التحول الإيجابي لم يستمر كثيرًا؛ إذ سرعان ما عادت الخصوصية التاريخية للمناطق الجبلية الشمالية من جديد، حيث استأنف الأئمة الزيدية نشاطهم السياسي وطموحهم في استمرار إقامة دولتهم، على يد الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، الذي غادر صنعاء سرًّا صوب أقصى الشمال الجبلي صعدة، وهناك أعلن إمامته سنة 1307هـ/ 1890م، ثم حشد القبائل وتوجه صوب جبل الأهنوم بحجة (حاليًا يتبع محافظة عمران) وحاصر

(1) تمكن أحمد مختار باشا رغم قصر ولايته من اتباع أسلوب حديث في الإدارة، فقام بعمل التقسيم الإداري وإنشاء الأجهزة الرقابية والإدارية والمالية والقضائية والخدمية وتنظيمها، وكذا تدريب كادر إداري للقيام بالمهام الموكلة إليه من قبل السلطات، كما تمكن من توسيع سيطرة الدولة العثمانية على سائر أرجاء اليمن وتحقيق الأمن والاستقرار والسكينة العامة، وتحصيل جميع الأموال والتكاليف الشرعية إلى خزينة الدولة، بعد أن كانت مشاعة لأصحاب الأطماع ومشجعةً للاقتتال وتعدد الأئمة، وقام بتسهيل عملية التنقل والاتصال بين مناطق اليمن لاسيما مع إنشاء إدارة البريد والبرق، ورمم المباني اللازمة لإقامة التشكيلات العسكرية والإدارية، وأنشأ مطبعة كانت تصدر عنها صحيفة صنعاء التي أسهمت برفع المستوى الثقافي بنشرها للقوانين والأنظمة، وكانت تباع بأثمان زهيدة وتوزع مجانًا في بعض الأحيان، فضلًا عن ذلك فقد طور مفهوم الشراكة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي، من خلال مجالس الإدارة على مستوى الولاية والسناجق والقضوات والمجالس البلدية، التي يمكن اعتبارها مرحلة الأساس لنشوء مقاومة الحكم الفردي المطلق الذي اتبعه الإمام يحيى وابنه أحمد فيما بعد، فضلًا عن تقديم الخدمات وحماية الأهالي من جشع التجار بتوفير الاحتياجات وتحديد الأسعار، مما خلق المناخات المناسبة للتطور الاقتصادي، فأصبحت صنعاء وجهة الناس من جميع مناطق اليمن محضرين معهم أموالهم ومستثمريها، فنشطت الأعمال وكثرت فرص العمل، بعد أن كانت صنعاء وما جاورها من المناطق الجبلية الشمالية بؤرة للصراع والخوف والنهب من الأئمة من آل القاسم وأعوانهم. للمزيد عن هذا الموضوع انظر: عبدالكريم العزير، "الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا 1289، 1288/ 1872، 1873"، الثوابت، صنعاء، العدد59، يناير – مارس 2010، ص131 – 162.

صنعاء، لكن الوالي أحمد فيضي باشا تمكن من فك الحصار بعد خسائر فادحة في صفوف العثمانيين، كانت وراء تسمية اليمن بمقبرة الأتراك، واستمر الوضع متوترًا بين الجانبين، حتى توفي الإمام المنصور بقفلة عذر من بلاد حاشد سنة 1322هـ/ 1904م[1].

وبايعت الزيدية المتوكل يحيى بالإمامة خلفًا لأبيه، وكان الإمام يحيى يتمتع بشعبية كبيرة بين قبائل المنطقة الجبلية ذات المذهب الزيدي، المتمرسة على القتال في مسالك بلادها الوعرة، وقد استغل الإمام ذلك في مواصلة المشروع التاريخي للإمامة الزيدية في بناء دولتها، مستثمرًا استمرار الوالي العثماني أحمد فيضي باشا (1323 – 1327هـ/ 1905 – 1908م) بسياسة القمع والاستبداد والملاحقة للمعارضين لدولته، وكذا مواصلة تحصيل الأموال بمقادير مبالَغ فيها وبأساليب سيئة لا تراعي ظروف الأهالي، الأمر الذي دفع نواب اليمن في مجلس المبعوثان (البرلمان) إلى الضغط بإصدار المجلس توصية بتغيير هذا الوالي، فتم تعيين حسن تحسين باشا (1326 – 1328هـ/ 1908 – 1910م)، الذي هدأت الأحوال في عهده باليمن والمناطق الشمالية[2]، لتعود إلى الاضطراب من جديد بعد أن تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من خلع السلطان عبدالحميد الثاني (1293 – 1327هـ/ 1876 – 1909م) ونفيه إلى سلانيك وتشكيل الحكومة[3]، وانتهجت سياسة المركزية والقوة في التعامل مع اليمن.

(1) حول عهد الإمام المنصور وعلاقته بالعثمانيين انظر: علي بن عبدالله الإرياني، سيرة الإمام محمد بن يحي حميد الدين المسماة بالدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، تحقيق محمد عيسى صالحية، ج1، دار البشير، عمان، ط1، 1996، ص24 – 184.

(2) فؤاد عبدالوهاب الشامي، نواب اليمن في مجلس المبعوثان 1908 – 1918، الثوابت، صنعاء، العدد59، يناير – مارس 2010، ص195 – 214.

(3) عن دور الجمعية في عزل السلطان انظر: أورخان محمد علي، السلطان عبدالحميد الثاني حياته وعصره، دار النيل، القاهرة، ط1، 2008، ص224 – 283.

وعُيّن محمد علي باشا واليًا على اليمن، وحينها أسرع باستخدام القوة للقضاء على تمرد الإمام يحيى في المناطق الجبلية الشمالية لكن دون جدوى[1]، بل اشتدت المقاومة ونجح الإمام يحيى في التحصن بمعقل والده الشمالي شهارة بجبال الأهنوم المرتفعة في حجة آنذاك، ثم قاد جيشًا كبيرًا من القبائل الزيدية صوب صنعاء التي شدد الحصار عليها، مما أجبر العثمانيين على عقد اتفاق صلح معه (صلح دَعّان) سنة 1329هـ/ 1911م ولمدة عشر سنوات، ضمن بموجبه الاعتراف بوضع خاص له ولأتباعه الزيدية في حكم المناطق الجبلية الشمالية في إطار السيادة العثمانية[2]، كما ضمن نوعًا من الاستمرارية لثنائية الحكم بين الإمامة الزيدية والدولة العثمانية، ثم تحالف بعدها مع العثمانيين وساعدهم في حروبهم مع بعض القوى الإقليمية والدولية في المنطقة أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بهزيمة العثمانيين وتسلم الإمام يحيى السلطة منهم سنة1336هـ/ 1918م[3].

وتمكنت الإمامة الزيدية بزعامة آل حميد الدين من استعادة دولتها في اليمن باسم المملكة المتوكلية اليمنية، وفي أثناء مدة حكمها حتى سنة 1382هـ/ 1962م دخلت اليمن وفي مقدمتها المناطق الجبلية الشمالية في نفق تاريخي مظلم من الانغلاق والعزلة، التي حالت دون حصول أدنى تحول إيجابي[4]، بل شكلت قطيعة مع محاولات ذلك التحول – الذي كان قد بدأ في العهد العثماني الثاني –

(1) الشامي، نواب اليمن...، الثوابت، صنعاء، العدد59، يناير – مارس 2010، ص198.

(2) انجرامز، هارولد، اليمن، الأئمة والحكام والثورات، ترجمة نجيب سعيد باوزير، مركز البحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، عدن، ط1، 2007م، ص56، 57.

(3) للاستزادة حول عهد الإمام يحي حتى خروج العثمانيين من اليمن. انظر: سالم، 1984، ص67 – 238.

(4) للمزيد انظر: أباضة، 1986، ص430،60 – 446؛ جلول، 2000، ص33 – 73؛ العزير، "الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن..."، الثوابت، العدد59، يناير – مارس 2010، ص144.

واستمرارية مع مرحلة الفوضى والاضطراب والتمزق، في عهد دولة الأئمة الزيدية بزعامة آل القاسم، كما أسلفنا، بما يحيل على صيرورة حضور خصوصية تلك المناطق بملامحها الجغرافية والتاريخية السياسية ذات الصلة الوثيقة بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: الملامح الاقتصادية

كان للترابط الوثيق بين جغرافيا المناطق الجبلية الشمالية وتاريخها انعكاس مباشر على الاقتصاد، بالرغم من خصوبة تربة تلك المناطق وجودة إنتاجها عمومًا[1]، وسنناقش هذه الملامح بصورة مركزة، فيما يأتي:

الاقتصاد الجبلي الشمالي مؤثرات وسمات

خضع اقتصاد المناطق الجبلية الشمالية من اليمن لعدد من المؤثرات الطبيعية والبشرية، وفي مقدمتها الطبيعة الجغرافية الوعرة والشكل المندمج للتضاريس، فضلًا عن تناقص كميات الأمطار وتذبذبها، وضعف استغلال المياه الجوفية والأراضي الخصبة من قبل الأهالي والسلطات، وهو ما أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية، وغياب مساحات زراعية كبيرة متصلة[2]، ومن ثَم عدم حصول وفرة أو فائض في إنتاج تلك المناطق[3]، واتسام اقتصادها بطابع معيشي استهلاكي يغلب عليه الشحة والكفاف والضعف[4]، فضلاً عن هاجس الخوف وعدم الأمان[5].

(1) محمود علي عامر، "اليمن من خلال لائحتي محمد خليل أفندي"، الإكليل، صنعاء، العد الأول، أكتوبر 1989م، ص79 – 100.

(2) الغالبي، 1991، ص20.

(3) السالمي، 2001، ص29.

(4) فضل علي أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار، القاهرة، ط1، 1990م، ص146.

(5) الصوفي، 1999، ص222.

ومع استمرار خصوصية الاضطراب السياسي والصراع الحربي لمناطق الشمال الجبلية في أثناء أغلب المدة الزمنية موضوع البحث، وخصوصًا منذ تأسيس دولة الإمامة الزيدية حتى نهايتها، اتسمت الحياة الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية هناك باقتصاد الغزو والحرب، وبنمط الإنتاج الحربي(1)، سواءً البيني بين القبائل في المناطق الجبلية، أم الخارجي مع مناطق السهول والسواحل الغنية في اليمن الأدنى(2)، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى وصفه بأنه اقتصاد غير طبيعي وغير قابل للنمو؛ كونه قائمًا على تجميع الثروات لغرض الاستهلاك وسد النقص في الاحتياجات المعيشية، وليس لغرض الاستثمار(3)، فضلاً عن كونه اقتصادًا مغلقًا(4).

الأنشطة الاقتصادية

كانت الزراعة هي النشاط الرئيس لاقتصاد المناطق الجبلية المعتمد على الوسائل والطرق البدائية البسيطة، بجانب الرعي البسيط والتجارة المحدودة التي تحتكرها

(1) أبو غانم،1990، ص384.
(2) من أبرز الأمثلة على ذلك ما كانت تقوم به القبائل في عهد دولة الأئمة من آل القاسم، الأمر الذي شكّل مصدر إزعاج لبعض الأئمة الذين قاموا بمنع تلك التصرفات والأساليب، مثل العباس بن المنصور الملقب بالمهدي، الذي سحق محاولة بعض قبائل برط (ذي غيلان) التوجه نحو اليمن الأسفل أو الأدنى، كما تعوّدت أن تفعل، خاصة في السنوات الصعبة بسبب الجفاف أو الجراد، وهو ما أسهم في استتباب الأمن في عهد هذا الإمام. انظر: العرشي، 1939، ص70؛ السبيطلي، 1998، ص112.
(3) شكلت الحروب وأعمال الغزو نمطًا إنتاجيًا للجماعات القبلية التي كانت تجنّد نفسها للحرب عند أقل طلب؛ لأن مصادر الانتاج الطبيعية (الرعي والزراعة) لا تفي بما تحتاج إليه من طعام، لذلك لم تكن هذه المصادر الطبيعية في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن تحقق فائضًا إنتاجيًا يذكر أو وسيلة للغنى. انظر: أبو غانم، 1990، ص162، 385، 392.
(4) الصوفي، 1999، ص227.

طبقة معينة[1]، إلا أن الصراعات والحروب، بجانب الضرائب الباهظة وجباية الأموال التي شكلت الطابع العام لأغلب عهود العثمانيين والأئمة[2]، انعكست سلبًا على اقتصاد المناطق الجبلية الشمالية، حيث دمرت المزارع، خصوصًا القريبة من مواقع الصراع، كما تقلصت الزراعة، وترك الفلاحون مزارعهم التي كانت تُصادَر من قِبل القوى المنتصرة عادة[3]، وتفشّى الفقر، وتدهورت الأنشطة الرعوية والتجارية على ضعفها ومحدوديتها، وزاد عدد العمال الذين لا يمتلكون عملًا، بالتزامن مع عدم وجود مؤسسات مالية أو نظام نقدي مناسب[4].

الحيازات الاقتصادية ومصادر الإنتاج

يرتبط التأثير الاقتصادي المتبادل بين القبيلة والدولة في المناطق الجبلية الشمالية، بنظام الملكية والحيازة للمصادر الاقتصادية، ونظام التوزيع وعملية التبادل التي تميز بها نمط الانتاج والعلاقات الانتاجية القبلية في تلك المناطق؛ إذ يتسم النظام الحيازي بصغر الحيازات الأرضية وتفتتها، فضلًا عن وجود نوعين

(1) ازدهرت تجارة البُن في العهد العثماني وخصوصًا الأول، حيث صُدِّر للعاصمة أستانبول ثم أوربا، وفرضوا غرامات على من يقطع شجرة البن ويزرع القات، لكنه تدهور بعد ذلك خاصة في عهود الإمامة التي عملت على تشجيع زراعة القات ونظم القصائد في مدحه، كما فعل الإمام يحيى. انظر: عامر، "اليمن من خلال..."، الإكليل، صنعاء، العد الأول، أكتوبر 1989م، ص87.

(2) للإطلاع على أنواع تلك الضرائب انظر: عامر، "اليمن من خلال..."، الإكليل، صنعاء، العد الأول، أكتوبر 1989، ص87. تجدر الإشارة هنا إلى أن كثرة الحروب والصراعات كانت تؤدي إلى نشوء الحاجة المستمرة للأموال؛ لغرض استمالة زعماء القبائل للمساعدة في الحروب وأفرادهم، أو من أجل تغطية نفقات الحرب المتزايدة. انظر: قائد، 2004، ص71.

(3) تجسّد هذا الوضع على عهد العثمانيين في اليمن؛ حيث صادروا عددًا من الأراضي الزراعية التابعة لزعماء القبائل والأهالي لصالح خزينة الدولة العثمانية. انظر: قائد، 2004، ص88، 89.

(4) أباضة، 1987، ص62.

من نظام الملكية والحيازة، الأول فردي يتمثّل بحصول الفرد على حيازة الأرض عن طريق الشراء أو الإرث، والثاني جماعي يتبع القبيلة بشكل عام، سواء أكانت أرض زراعية أم مراعي أو مصادر سيول لمياه الأمطار أو محاجر، وتعرف مثل هذه الأرض باسم سوائح ومراعٍ ومراهق؛ ولذا فإن الملكية الفردية والجماعية للأرض في المناطق الجبلية الشمالية تعد خاصة بأبناء القبيلة التي تمتلك وحدها حق الاستغلال لها والتصرف فيها، وفقًا لأعرافها وليس لقوانين السلطة الرسمية.

وفيما يخص مصادر الإنتاج التي يعتمد عليها الأهالي (رجال القبائل) في المناطق الجبلية الشمالية، فكانت تشمل غير الزراعة – مصدر الإنتاج الطبيعي – على مصادر اقتصادية جاهزة مثل الحروب والغزوات وفرض الإتاوات على القوافل التجارية، فضلًا عن الهبات والمرتبات (الاعتمادات المالية أو الميزانيات) التي يحصلون عليها من السلطات الحاكمة محلية كانت أم خارجية، وذلك مقابل كسب ولاء زعماء القبائل وأفرادها أو ضمان حيادهم لا سيما في حالة الحروب، كما كان الشأن في عهود العثمانيين والإمامة، أما فيما يخص الأعمال الحرفية والمهنية فلم تكن تمثل مصدرًا إنتاجيًا مهمًا في مناطق الشمال الجبلية؛ بسبب نظرة الاحتقار لها من أفراد القبائل، وهي النظرة التي استمرت إلى ما بعد قيام الثورة على الأئمة سنة 1382هـ/ 1962[1]، وهو ما يحيل على القوى الاجتماعية ودورها في تطور مجالات الحياة أو تخلفها في المناطق الجبلية الشمالية خصوصا واليمن عموما.

رابعًا - الملامح الاجتماعية

أثرت التضاريس الجغرافية الجبلية الوعرة للمناطق الشمالية من اليمن تأثيرًا كبيرًا على الحياة الاجتماعية هناك، وعملت على اتسامها بطابع خاص يميزها عن سائر مناطق اليمن، وذلك بالتزامن مع التأثير على الجوانب التاريخية السياسية

(1) أبو غانم، 1990، ص162، 301، 385، 392 – 397.

والاقتصادية لتلك المناطق، التي سنحاول التعرف على ملامحها الاجتماعية ومناقشتها استنادًا إلى مفهوم القبيلة، ونشأة النظام القبلي وسماته، والطبقات أو الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع القبلي، مع تتبع الصيرورة لتلك الملامح وخصوصيتها خلال عهدي الحكم العثماني وما بينهما.

1 – مفهوم القبيلة

يمكن تعريف القبيلة تعريفًا عامًّا بأنها مجموعة بشرية متضامنة تنتسب إلى أصل مشترك (أب واحد)، وتجمع أفرادها ثقافة وأعراف وأرض ورابطة دم مشتركة، وغالبًا ما تسمى القبيلة باسم الأب الذي تنتمي إليه، وفي بعض الأحيان يحصل تداخل في أنساب القبائل؛ خاصةً حينما تُعقَد أحلاف كبرى فيما بينها، حيث يعتقد الداخلون فيها مع مرور الزمن وقوة الأواصر بانتمائهم إلى أصل واحد[1]، الأمر الذي أدى إلى تنوع مفهوم القبيلة ليشمل جماعة أو وحدة قبلية كبيرة أو صغيرة، فضلًا عن القبيلة الكبرى (الاتحاد أو التحالف القبلي)، كقبيلة حاشد وقبيلة بكيل اللتين تشكلان أكبر اتحادين قبليين في اليمن، وتضم كلًا منهما عددًا مهمًّا من القبائل الكبيرة والفرعية، التي تشغل الرقعة الجغرافية للمناطق الجبلية الشمالية من اليمن[2].

ولكل قبيلة زعيمها (الشيخ) وأرضها وآبارها ومراعيها وتاريخها وأعرافها الخاصة[3]، ولفظ القبيلة هنا لا يعني بالضرورة أن هناك تنقلاً أو ترحالاً؛ إذ إن القبائل في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن تتسم بالاستقرار المكاني إلى حد

(1) الصوفي، 1999، ص246 – 247؛ عبدالعزيز جعفر بن عقيل، "اللوحة العامة للتركيب الإثنوقبلي في حضرموت"، الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، العدد21، أبريل 1996، ص10 – 22.

(2) أبو غانم، 1990، ص897، 226.

(3) الهيصمي، 2002، ص38؛ قائد، 2004، ص19.

كبير؛ نظرًا لارتباطها بالأرض واشتغالها بالزراعة أساسًا، فضلًا عن الرعي في حدود ضيقة ومتفرقة، وعادة ما تسكن القبيلة الواحدة في كتلة من الكتل الجبلية أو جيب من الجيوب المتناثرة خلف الجبال في قرىً متجاورة ذات حدود جغرافية معروفة تسمى باسمها[1].

2 – نشأة النظام القبلي وخصائصه

إن المقصود بالنظام القبلي تلك المنظومة من الأعراف والتقاليد القبلية المتوارثة عبر السنين التي تعد بمنزلة قوانين تنظم شئون القبيلة وتميزها عن غيرها من القبائل الأخرى، وقد نشأ النظام القبلي ونما نتيجة عوامل البيئة الطبيعية المرتبطة بالتضاريس الجبلية المتسمة بالتقطع والوعورة والارتفاع[2]، وهي التي أدت إلى عدم وجود مراكز استقرار كبيرة ومتصلة، وإلى استمرار النظام القبلي[3]، الذي أصبحت القبيلة بموجبه تشكل الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي في تلك المناطق، بجانب كونها وحدة اقتصادية سياسية إدارية شبه حربية جاهزة للقتال جاهزية دائمة، ومتميزة عن باقي القبائل الأخرى، في إطار مجتمع المناطق الجبلية الشمالية خصوصًا والمجتمع اليمني عمومًا[4].

ويعد النظام القبلي من أهم ما يميز النظام الاجتماعي والسياسي في المناطق الجبلية الشمالية، كما أنه يتحكم بالمجتمع اليمني، وترجع أهميته إلى وجود نظم اجتماعية وظواهر نفسية ترتبط به وتشكل سمات وخصائص مميزة له، لعل من أبرزها تمحور العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع القبلي حول وحدة

(1) سالم، 1984، ص20؛ أبو غانم، 1990، ص226؛ بلفقيه، 1994، ص138.

(2) قائد، 2004، ص19.

(3) الهيصمي، 2002، ص19.

(4) أبو غانم، 1990، ص159.

الدم أو العصبية التي هي أساس نشأة الدول حسب المفهوم الخلدوني[1] وهو ما يفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة بين أفراد القبيلة ويتطلب نوعا معينًا من السلوك، كالحذر والنفور من كل ما هو أجنبي أو غريب عنهم، والتعصب الشديد لجماعتهم والحرص على استقلالها، وتعلقهم بعاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم الخاصة، فضلًا عن الخضوع الشديد لزعيم قبيلتهم؛ لحماية أنفسهم أمام قسوة الطبيعة أو أمام الجماعات الأخرى الطامعة والمغيرة، خاصة في أوقات الاضطرابات أو الحروب[2]، التي يبدي أفراد القبائل قدرة كبيرة على خوضها، مقارنة بصلابتهم وقوة شكيمتهم الناجمة عن البيئة الجغرافية التي يعيشون فيها[3].

وفي ظل النظام القبلي اتسمت القبيلة بالميل إلى الانغلاق على نفسها، والانعزال داخل التضاريس الجغرافية الوعرة للمناطق الشمالية، بجبالها العالية وهضابها المرتفعة ووديانها الجبلية الضيقة، التي تفصل بين كل تجمع سكاني، سواء كان هذا التجمع ينتمي إلى فرع قبلي واحد أم إلى عدة فروع[4]، الأمر الذي عزز لدى أفراد القبيلة الشعور بالاستقلال، والاعتزاز بالانتماء والانتساب إلى قبيلتهم، وجعل النظام القبلي هو الكيان الاجتماعي الذي يوفر الحماية المباشرة لأفراد القبيلة،

---

(1) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجو يدي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 2003، ص122 – 125؛ يوسف هزاع الوافي، الدولة والقبيلة في اليمن المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، المغرب، 2002، ص13 – 16.

(2) سالم،1999، ص29؛ قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1986، ص60، 61؛

R. P. Serjeant and Ronald Lewcock, Sana,a an Arabian Islamic City, World of Islamic, festival trust, London, 1983, p78.

(3) الغالبي، 1990، ص20.

(4) السروري، 2004، ص368.

الذين يتمسكون بنظام القبيلة وعاداتها وتقاليدها ومفاهيمها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية المتوارثة أكثر من تمسكهم بالمجتمع الكبير (الوطن) وبالدولة المركزية ونظمها وقوانينها[1].

وعلى هذا الأساس، فإن القبائل تتوحد لرفض أية محاولة لفرض سلطة عليا عليها، ولمواجهة المخاطر التي تهددها وتهدد استقلال كيانها، من القوى المحلية والأجنبية، أو من القبائل الأخرى التي تسعى لإخضاعها ودمجها في كيان قبلي واحد مسيطر[2]، الأمر الذي يجعل النظام القبلي يشكل من وجهة نظر الجغرافيا السياسية نقطة ضعف واضحة تهدد التماسك القومي والوحدة الوطنية، وكذا عدم الاستقرار السياسي الذي يتطلب مراعاة التوازن القبلي الدقيق والحساس، خاصةً إذا ما علمنا أن القوى السياسة في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن يكاد يتوزع ولاؤها بين أكبر قبيلتين هما حاشد وبكيل؛ ولذا فإن أي تغيير يطرأ على الحكم في الشمال، لم يكن يعني تغييرًا جوهريًا في النظام السياسي بقدر ما كان يعني تغييرًا في الجناح القبلي الحاكم[3].

3 – الدور السياسي والعسكري للقبيلة

وظلت الحياة القبلية في اليمن عبر مراحل التاريخ التي مرت بها، تشكل دومًا الخاصية المميزة لسياق الأحداث السياسية والصراعات والحروب العسكرية، حيث احتفظت المجموعات القبلية بمركز الثقل في هذه الأحداث، نظرًا لأهميتها وخطورتها السياسية والقتالية[4]، التي تجسدت في احترافها صناعة جديدة هي صناعة الحرب، وهو ما أعطى القبائل دورًا مميزًا وحاسمًا في تشكيل ملامح الوضع

(1) أبو غانم، 1990، ص240، 241؛ السالمي، 2001، ص27؛ قائد، 2004، ص19.

(2) أبو غانم، 1990، ص159.

(3) الهيصمي، 2002، ص38، 39..

(4) أبو غانم، 1990، ص145.

السياسي المضطرب - عمومًا - في اليمن، وأثر في طبيعة النظم السياسية التي ظلت تعتمد على عنصر القوة القبلية، والتي بدورها تحولت إلى محرك لتاريخ اليمن الحديث والمعاصر(1).

فطوال عهدي الحكم العثماني وما بينهما، استغلت الزعامات المحلية من الأئمة الزيدية هذه التركيبة القبلية لتحقيق أهدافها في توفير القوة العسكرية اللازمة للمحافظة على نفوذها(2)،ولنجاح كل الحركات السياسية أو حركات المقاومة، التي كانت تقوم بها في مواجهة خصومها من القوى المحلية وأئمتها المنافسين، وعلى وجه الخصوص في عهد الأئمة من آل شرف الدين وآل القاسم وآل حميد الدين، ومن القوى الأجنبية وعلى رأسهم العثمانيون وحملاتهم العسكرية الساعية للسيطرة على اليمن ومناطقها الشمالية، أو استعادة تلك السيطرة بعد فقدانها نتيجة تلك المقاومة(3).

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نجد تفسيرًا مقبولًا للتقلبات الغامضة وغير الثابتة التي تميز بها التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث والمعاصر في اليمن من جهة، ولحجم الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها الحملات العثمانية في اليمن طوال

(1) الصوفي، م.س، ص225 - 22.

(2) السالمي، 2001، ص27؛ السروري، 2004، ص368.

(3) كان للقبائل الدور البارز في مقاومة العثمانيين في أثناء توسع سيطرتهم في المناطق الجبلية الشمالية من اليمن طوال العهدين الأول والثاني، وقد تزعم الأئمة الزيدية تلك المقاومة وحرضوا القبائل بوسائل متنوعة للاشتراك في قتال العثمانيين والاستمرار في ذلك، حتى إخراجهم من اليمن واستيلاء الأئمة على السلطة في حقب تاريخية متعددة، توزعت على أئمة آل شرف الدين وآل القاسم في العهد العثماني الأول، ثم آل حميد الدين في العهد العثماني الثاني. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: الأشول، 2005، ص85 - 104؛ المخلافي، 2005، ص57 - 101؛ المخلافي، 2011، ص113 - 479؛ سالم، 1999، ص113 - 445؛ سالم، 1993، ص29 - 238؛ السبيطلي، 1998، ص35 - 125؛ أباضة، 1986، ص71 - 445.

العهدين الأول والثاني من قبل القبائل، وكذا الصعوبات التي واجهتها الحكومات المركزية المحلية، لا سيما الجادة منها عند محاولتها إحداث تحولات إيجابية في تلك المناطق، فضلًا عن غرض القبائل من الاشتراك في تلك الحروب؛ لتحقيق مكاسب سياسية بتأكيد نزوعها نحو الاستقلال عن الدولة والسلطات الحاكمة، واقتصادية بالحصول على الغنائم، وحربية بالاستيلاء على الأسلحة والذخائر(1).

كما استثمرت الإمامة الزيدية الدين لتحقيق أغراضها السياسية، من خلال تطويع المذهب الزيدي وتصميمه ليناسب حقها الإلهي المدعى لنسل النبي - الذي يقولون بالانتماء إليه - في الحكم، عبر صياغتها لمجموعة من الشروط الواجب توافرها لتولي منصب الإمامة(2)، الأمر الذي مكنها من إحاطة نفسها بهالة

(1) أبو غانم، م.س، ص151، 319.

(2) رفض الإمام زيد مؤسس المذهب الزيدي أفكار الشيعة حول مسائل: العصمة، الوصية، التقية، المهدية، التبرؤ من أبي بكر وعمر، ووضع مبادئ وشروط ميزت مذهبه وجعلته أقرب إلى السنة، يمكن إجمال أبرزها فيما يأتي: أ - الدعوة العلنية الصريحة للإمامة، والخروج لقتال الحكام الظلمة، مخالفًا بذلك مبدأ التقية، ومن ثَم عدم شرعية الإمامة بالوراثة أو النص أو الوصية. ب - جواز خروج إمامين في إقليمين أو قطرين مختلفين شريطة التحلي بشروط الإمامة واختيارهما من أولي الحل والعقد بطريقة حرة وتباعد مناطق نفوذ كل منهما. ج - جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وبهذا أجاز ولاية أبي بكر وعمر مع الإيمان بأفضلية علي بن أبي طالب على سائر الناس بعد رسول الله. د - لا عصمة للأئمة من الخطأ ولا يوجد مهدي منتظَر ولا إمام مستور يخرج في آخر الزمان، مخالفًا بذلك مسألة العصمة والمهدية عند الشيعة. هـ - أن تكون الإمامة في أولاد علي من فاطمة سواء كانوا من نسل الحسن أم الحسين مخالفًا بذلك بقية الفرق الشيعية التي حصرت الإمامة في أولاد الحسين بن علي. و - أن يتوفر في من يتولى الإمامة الشروط أو الخصال الآتية: أن يكون الإمام: مكلفًا (بالغًا عاقلًا)، ذكرًا، حرًا، مجتهدًا، علويًا، فاطميًا، عدلًا، سخيًا، ورعًا، سليم العقل، سليم الحواس، سليم الأطراف، صاحب رأي وتدبير، مقدامًا فارسًا. حول هذا الموضوع انظر: ابن خلدون، 2003، ص183 - 188؛ أحمد غالب المغلّس، تطور الفكر المذهبي الزيدي في اليمن حتى القرن السادس الهجري، أطروحة

من القداسة الدينية أمام أفراد القبائل في البداية، ثم قيامها بتحويل المذهب الزيدي من معتقد ديني نظري إلى مذهب أيديولوجي سياسي، من خلال نظريته السياسية في الحكم التي نجم عنها حروب مستمرة بين الأئمة المطالبين بالإمامة من جهة وبينهم وبين العثمانيين من جهة ثانية، كما أسلفنا.

وقد أُعطيت لهذه الحروب صفة القداسة، وعُدّت أساسية للدفاع عن العقيدة والضرب على أيدي الطغاة والزنادقة[1]، كما أسست لنشوء عدد من الظواهر والسياسات التي يمكن إدراجها ضمن الملامح الاجتماعية للمجتمع القبلي في المناطق الجبلية الشمالية، ومن أبرزها ظاهرة الثأر والرهائن وحمل السلاح[2]، وما ارتبط بهما من اتباع الأئمة لسياسة مزدوجة تعتمد الإيقاع بين القبائل لتفرقتها وضرب بعضها ببعض أحيانا، ومحاولة استمالة كبار زعماء القبائل لصفّها أحيانًا

دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2003، ص110 – 126؛ الأكوع، 1997، ص14 – 16؛ أمين الريحاني، ملوك العرب، ج1، دار الجيل، بيروت، ط8، 1987، ص141، 142؛ محمد أبو زهرة، الإمام زيد حياته وعصره، وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995؛ ص198 – 200؛ حميد أحمد شحرة، سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن (1938 – 1948)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ط1، 1998، ص22؛ علي بن عبدالكريم الفضيل، الزيدية نظرية وتطبيق، دار العصر الحديث، بيروت، ط2،1991، ص15؛ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج1، دار الفكر العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ص50 – 53.

(1) الزبيري، 2004، ص190.

(2) تلجأ القبائل لظاهرة الثأر للانتقام من الطرف المنتصِر، حتى لو كانت الدولة نفسها، وقد ارتبطت بها ظاهرة الرهائن التي استمرت طوال عشرة قرون من حكم الأئمة الزيدية، والمتمثلة بقيام الإمام الحاكم بأخذ زعماء القبائل المتمردة أو أفضل أولادهم وأقاربهم في الغالب وحجزهم في مكان خاص؛ ضمانًا لعدم تكرار ذلك التمرد، وهذه الظاهرة أسّس لها أول إمام للزيدية في اليمن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين وعززها الإمام يحيى وابنه أحمد – وتعامل بها بعض ولاة العثمانيين في اليمن – واختفت بعد نجاح الثورة على الملكية الإمامية. انظر: أباضة، 1986، ص64، 65.

أخرى، وذلك بهدف ضمان عدم تغيير موازين القوى القبلية لصالح قبيلة كبيرة أو اتحاد قبلي، ومن ثَم الحفاظ على بقائها في سدة الحكم أطول مدة ممكنة[1].

وبالرغم من ذلك فقد تمكنت القبيلة من ممارسة دورها السياسي والعسكري، وحافظت على كيانها واستقلالها بسلطاتها ونظمها محافظة شبه كلية عن الدولة، طوال أغلب المدة التاريخية الواقعة بين قدوم العثمانيين ورحيل دولة الإمامة الزيدية التي لم ترغب في تغيير واقع النظام القبلي للدولة بل حافظت على ما ورثته من أسلافها، ما دام ذلك لا يؤثر إلا إيجابًا على سلطتها، وبعد قيام الثورة على الإمامة وإعلان الجمهورية العربية اليمنية في شمال اليمن لم يتغير واقع النظام القبلي؛ بل زاد النفوذ السياسي والعسكري للقبيلة[2].

4 – الطبقات الاجتماعية (التركيب الاجتماعي)

يصنف المجتمع القبلي في المناطق الجبلية الشمالية خصوصًا والمجتمع اليمني عمومًا بأنه مجتمع طبقي؛ حيث ينقسم إلى عدة طبقات متمايزة فيما بينها في سائر الميادين الاقتصادية والاجتماعية والدينية، ويمكن تقسيم هذه الطبقات إلى رئيسة وثانوية، فالرئيسة تنقسم إلى طبقتين: الأولى طبقة كبار ملّاك الأرض وتشمل السادة[3] والقضاة وشيوخ القبائل، والثانية طبقة الفلاحين، وتشمل الفلاحين

(1) الصائدي، 1983، ص28، 29؛ أبو غانم، م.س، ص158، 159، 399، 400.

(2) خديجة عبدالله الماوري، "العلاقة بين السلطات المحلية والنظام القبلي في الجمهورية اليمنية"، الثوابت، العدد العاشر، يوليو – سبتمبر 1997، ص55 – 65.

(3) كانت طبقة السادة على رأس الهرم الطبقي في اليمن، والمحرك لتاريخها طوال عهدي الحكم العثماني وما بينهما وطوال عهد الإمامة الزيدية؛ بحكم تربعها على رأس السلطة، ومصطلح السادة يطلق في الأصل على الأفراد المنحدرين من نسل النبي (عليه الصلاة والسلام)، وهم الذين مكنهم المذهب الزيدي – بمبادئه المشترطة للإمامة الانتماء لآل البيت – من ارتقاء سلّم الهرم الاجتماعي وتكوين طبقة عليا متميزة على سائر بقية الطبقات، الأمر الذي أوجد نوعًا من الصراع الطبقي الذي أثر سلبًا على استقرار اليمن وتقدمه حتى اليوم، وقد نجم

الأغنياء والمتوسطين والفقراء والمعدمين، أما الثانوية فتنقسم بدورها إلى طبقتين: الأولى طبقة التجار والحرفيين بحكم محدودية التجارة آنذاك واحتقار المهن، والثانية طبقة الفئات الدنيا مثل المزاينة (الحلاقين) والدَّوَاشِن (خدام القبيلة ومداحيها) والأخدام (المهمشين). وقد سادت هذه الطبقات الاجتماعية طوال عهود الإمامة الزيدية، وفي المدة الزمنية لعهدي الحكم العثماني موضوع البحث[1].

الخاتمة

تبين لنا مما سبق ذكره في هذا البحث أن المناطق الجبلية الشمالية من اليمن إبان عهدي الحكم العثماني وما بينهما، اتسمت بعدد من الملامح الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة فيما بينها والمميزة لها عن غيرها من مناطق اليمن؛ فالتضاريس الجغرافية التي يغلب عليها الطابع الجبلي المتسم بشدة الوعورة والارتفاع، جعلت من تاريخ تلك المناطق طوال المدة الزمنية موضوع البحث أشبه بسلسلة من الصراعات والحروب المستمرة تقريبًا، أسهم فيها إسهامًا كبيرًا الاقتصاد الاستهلاكي المعيشي المتسم بالشحة والكفاف، والمجتمع القبلي

عن ذلك السيادة لسياسة التمييز الطبقي التي حصل السادة بموجبها على سائر الامتيازات المادية والمعنوية في سائر مجالات الحياة في يمن الإمامة الزيدية، فقد كانت كل الإمارات والعمالات والمناصب الرفيعة ذات الدخل المادي الوفير لطبقة السادة مهما قلت معرفتهم وكفاءتهم، وكل صدقات الفطر والهدايا والنذور الدينية للأعياد والمواسم وغيرها من الأوقاف، تجبى لهم مهما كثر مالهم وسعد حالهم، والقاعدة عندهم أن يصاهر بعضهم بعضًا، كما كان أفراد بقية الطبقات إذا صادفوا احدًا من السادة كبيرًا أو صغيرًا يهوون على ركبتيه ويقبلون يديه. انظر: سالم، 1984، ص24، 25؛ أباضة، 1986، ص66.

(1) ما زالت هذه الطبقات الاجتماعية مستمرة حتى يومنا هذا بكيفية قريبة من تلك الكيفية والتراتبية التي كانت سائدة، وما زالت تحتفظ بخصائصها ودورها القديم، كطبقات شبه مغلقة لكل منها كيانها الخاص. انظر: الصائدي، 1983، ص16 – 19؛ سالم، 1984، ص24، 25.

المتعصب ذي النزعة الحربية الاستقلالية المستندة على المذهب الزيدي المسؤول - بمبادئه ونظريته السياسية - عن تعلق أفراد المجتمع القبلي بالإمامة وتشبثهم بالسلطة بكل السبل.

وقد برهن البحث على أن تلك الملامح احتفظت بخصوصيتها التي استمرت بشكل أو بآخر، رغم التحولات (الخجولة) التي حاولت السلطات الحاكمة القيام بها في هذه المناطق؛ بهدف استقرارها والنهوض بأوضاعها؛ حيث إن الجغرافية الوعرة التي تعيق المواصلات وما يترتب عليها من توصيل الخدمات إلى سائر أرجاء المناطق الشمالية كانت هي الغالبة، والصراعات السياسية والعسكرية مكنت لخصوصية عدم الاستقرار في الاستمرار خلال مدة البحث، والاقتصاد الزراعي والتجاري المحدود كان يُستَهلَك ولم يتمكن من تحقيق فائض إنتاجي طبيعي، فضلًا عن نمط الإنتاج الحربي المستند إلى الصراعات العسكرية وأساليب السلب والنهب.

كما دلل البحث على أن النظام القبلي القابع في أحضان التضاريس الجبلية الشمالية الوعرة، ظل متماسكًا على جميع الأصعدة السياسية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، مستقويًا بعامل الانغلاق والعزلة التي كانت عليها تلك المناطق، خاصة مع ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، واضطراب الأوضاع في أغلب الأحيان، ناهيك عن استمرار خصوصية حضور المذهب الزيدي وقاعدته صعدة، عبر نظريته السياسية وتمييزه الطبقي ممثلًا ببروز طبقة السادة، وسعيها الحثيث لاستعادة سلطة الإمامة الزيدية سيما في مجالها الحيوي المتمحور حول المناطق الجبلية الشمالية من اليمن طوال المدة الزمنية التي غطت عهدي الحكم العثماني في اليمن وما بينهما.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا الوثائق:

وثائق باللغة العثمانية[1]

- مهمة دفتري66، دون صفحة، حكم137(25 شوال 969هـ/ 82 يونيو 1562م).
- مهمة دفتري5، ص278، حكم711(5 جمادي الآخرة 973هـ/ 28 ديسمبر 1565م)
- مهمة دفتري7، ص11، حكم44(غرة صفر975هـ/ 7 أغسطس 1567م).
- مهمة دفتري7، ص220، 221، حكم611(29 جمادي الآخرة975هـ/ 31 ديسمبر 1567م).
- مهمة دفتري 7، ص217، حكم603(29 جمادي الآخرة 975هـ/ 31 ديسمبر 1567م).
- مهمة دفتري14، ص1578، حكم1026(22 ذي الحجة 978هـ/ 16 مايو1571).

ثانيًا المصادر والمراجع العربية:

المصادر المخطوطة

- ابن داعر، عبدالله بن صلاح، الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية، مخطوط، مكتبة جامعة القاهرة، رقم26421.
- الكوكباني، الحسن بن عبدالرحمن بن محمد، المواهب السنية مما من الله من الفواكه الجنية من أغصان الشجرة المتوكلية، ج1، مخطوطة محفوظة بدار المخطوطات، الجامع الكبير، صنعاء، تحت رقم 2626.
- المطيب، محمد بن يحيى، بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام، مخطوط، الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، القاهرة، رقم2289.

(1) سلسلة الدفاتر المهمة، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، منها نسخة مصورة بالمركز الوطني للوثائق، صنعاء.

المصادر المطبوعة

- الإرياني، علي بن عبدالله، سيرة الإمام محمد بن يحيى حميد الدين المسماة بالدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، تحقيق محمد عيسى صالحية، ج1، دار البشير، عمان، ط1، 1996.
- الثعالبي، عبدالعزيز، الرحلة اليمنية (12 أغسطس - 17 أكتوبر 1924)، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجو يدي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 2003.
- الرازي، أبو العباس أحمد بن عبدالله، تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين بن عبدالله العمري، د.م، صنعاء، ط2، 1981.
- الشهاري، جمال الدين علي بن عبدالله، وصف صنعاء، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، صنعاء، ط1، 1993.
- ابن لطف الله، عيسى، روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح، تحقيق إبراهيم المقحفي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط1، 2003م.
- المفضل، جمال الدين بن محمد، السلوك الذهبية في خلاصة السيرة المتوكلية، نشرت بعناية عبدالملك محمد الطيب، باكستان، ط1، 1998م.
- الموزعي، شمس الدين عبدالصمد بن إسماعيل، الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1999.
- النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري، مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر، تحقيق حمد الجاسر، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1986.
- الهمداني، الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط1، 1990.

المراجع:

- أباضة، فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن (1872 – 1918م)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1986.
- آغا، شاهر جمال، جغرافية اليمن الطبيعية (الشطر الشمالي)، مكتب الأنوار، دمشق، ط1، 1983.
- الأكوع، إسماعيل بن علي، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، دار الفكر، دمشق، ط3، 1997.
- بلفقيه، عيدروس علوي، جغرافية الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن، ط1، 1994.
- بيضاني، إيمان محمد عوض، صنعاء في كتابات المؤرخين والجغرافيين المسلمين في القرن الهجري الرابع، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط1، 2001.
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، 2010.
- الحداد، عبدالله عبدالسلام، صنعاء، تاريخها ومنازلها الأثرية، الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999.
- الحضرمي، عبدالرحمن، نظرات في التاريخ العام لليمن، مركز عبادي لدراسات والنشر، صنعاء، ط1، 2002.
- الريحاني، أمين، ملوك العرب، ج1، دار الجيل، بيروت، ط8، 1987.
- ريمون، أندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1991.
- زباره، محمد بن محمد، تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الزبيري، محمد محمود، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، الخدعة الكبرى، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004.

- أبو زهرة، محمد، الإمام زيد حياته وعصره أراؤه وفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج1، دار الفكر العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- سالم، سيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن (1538 – 1635م)، دار الأمين، القاهرة، ط5، 1999.
- سالم، سيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (1904 – 1948م)، دار الأمين، القاهرة، ط3، 1984.
- السالمي، محمود علي محسن، محاولات توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول (1045 – 1079/ 1635 – 1685)، دار الثقافة العربية، جامعة عدن، عدن، ط1، 2001.
- السبيطلي، محمد، الصراع الدولي في البحر الأحمر، الدولة العثمانية والأئمة في تاريخ اليمن الحديث، دار الشوكاني، صنعاء، ط1، 1998.
- السروري، محمد عبده، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004.
- الشامي، صلاح الدين؛ الصقار، فؤاد عمر، جغرافية الوطن العربي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985.
- الشامي، فؤاد عبدالوهاب، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن 1322 – 1337هـ/ 1904 – 1918م، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، ط1، 2014.
- شحرة، حميد أحمد، سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن (1938 – 1948)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ط1، 1998.
- الشرجبي، قائد نعمان، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1986.

- شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1963.
- الصائدي، أحمد قايد، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1983.
- الصفواني، صادق محمد، الأوضاع السياسية الداخلية لليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004.
- الصوفي، أحمد عبدالله، الاعتراف المنيع في المسألة اليمنية، إشكالية الهوية والشرعية في بنية المجتمع اليمني، مؤسسة النهج، صنعاء، ط1، 1999.
- عباس، شهاب محسن؛ السنباني، جابر علي، جيومورفولوجيا اليمن، مركز عبادي، صنعاء، ط1، 1999.
- العرشي، حسين بن احمد، بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، القاهرة، 1939.
- علي، أورخان محمد، السلطان عبدالحميد الثاني حياته وعصره، دار النيل، القاهرة، ط1، 2008.
- العمري، حسين عبدالله، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (922 – 1336هـ/ 1516 – 1918م)، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحي حميد الدين، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002.
- العمري، حسين عبدالله، الحضارة الإسلامية في اليمن، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الرباط، ط1، 1993.
- الغالبي، سلوى سعد، الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن (1054 – 1087/ 1644 – 1676م)، د.م، د.ط، 1991.
- أبو غانم، فضل علي، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار، القاهرة، ط1، 1990م.
- فخري، أحمد، اليمن ماضيها وحاضرها، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1980.

- الفرح، محمد حسين، اليمن في تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الهيئة العامة للكتاب، صنعاء، ط1، 2001.
- الفضيل، علي بن عبدالكريم، الزيدية نظرية وتطبيق، دار العصر الحديث، بيروت، ط1991،2.
- قائد، صادق عبده علي، التطور التاريخي للهوية الوطنية اليمنية، منذ بداية التاريخ الحديث وحتى قيام الجمهورية اليمنية، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط1، 2004.
- الماوري، خديجة عبدالله، "العلاقة بين السلطات المحلية والنظام القبلي في الجمهورية اليمنية"، الثوابت، العدد العاشر، يوليو – سبتمبر 1997، ص55 – 65.
- المداح، أميرة علي، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن (1006 – 1029هـ/ 1598 – 1620م)، منشورات تهامة، جدة، ط2، 1984.
- المقحفي، إبراهيم أحمد، معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ط1، 1988.
- هارولد، انجرامز، اليمن، الأئمة والحكام والثورات، ترجمة نجيب سعيد باوزير، مركز البحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، عدن، ط1، 2007م.
- الهيصمي، خديجة، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2002.
- الواسعي، عبدالواسع بن يحيى، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، دار اليمن الكبرى، صنعاء، ط2، 1990.
- الويسي، حسين بن علي، اليمن الكبرى، ج1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط2، 1991.
- ولينكسون، جون. س، حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبدالكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993.

المقالات والدوريات

- أكيجي، جواد، "إنشاء الخطوط البرقية ومراكزها في اليمن"، الثوابت، العدد59، يناير – مارس، 2010، 215 – 225.
- الحبيشي، حسين علي، "دور اليمن في تحديد ملامح وهوية البحر الأحمر"، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، العدد الأول، فبراير 1994، ص11 – 29.
- الديري، زياد، "صنعاء القديمة، معالمها التاريخية وفنها المعماري الأصيل"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد14، يناير 1993، ص77 – 96.
- سلام، محمد عبدالجبار، "الأئمة ونظام الحكم ودور حركة المعارضة اليمنية، الملامح السياسية والفكرية والإعلامية"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد17، أغسطس – أكتوبر1994، ص591 – 639.
- الشامي، فؤاد عبدالوهاب، "عرض لكتاب اليمن في العهد العثماني"، "الثوابت، العدد57، يوليو – سبتمبر، 2009، ص139 – 143.
- الشعبي، حسين عيظة، "مدينة صعدة عبر أطوار التاريخ"، الإكليل، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد الأول، أغسطس 1989، ص101 – 108.
- عامر، محمود علي، "اليمن من خلال لائحتي محمد خليل أفندي"، الإكليل، صنعاء، العد الأول، أكتوبر 1989م، ص79 – 100.
- العزير، عبدالكريم، "الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا 1289، 1288/ 1872، 1873"، الثوابت، صنعاء، العدد59، يناير – مارس 2010، ص131 – 162.
- ابن عقيل، عبدالعزيز جعفر، "اللوحة العامة للتركيب الإثنوقبلي في حضرموت"، الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، العدد21، أبريل 1996، ص10 – 22.
- قاسم، سعيد سلام، "بعض ملامح الإدارة العثمانية لليمن، خصوصية وفرادة"، الثوابت، العدد59، يناير – مارس 2010، ص111 – 121.

- الهجري، عبدالحكيم، "سياسة جعفر باشا في إرساء دعائم السلطة العثمانية في اليمن خلال الوجود العثماني الأول(1607 - 1616م)، ضمن: بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني (صنعاء،16 - 17 ديسمبر 2009م)، إشراف خالد أرن، منظمة التعاون الإسلامي ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية(إرسيكا)، إستانبول، ط1، 2011م، ص155 - 176.

الرسائل الجامعية

- الأشول، محمد فيصل عبدالعزيز، الإمام شرف الدين ودوره السياسي في اليمن (912 - 965هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة اليمنية، صنعاء، اليمن، 2005.
- المخلافي، طلال حمود عبده، حملة سنان باشا ودورها في استعادة السيطرة العثمانية على اليمن (صفر 976 - شوال 978هـ/ أغسطس 1568 - مارس 1571م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2007.
- المخلافي، طلال حمود عبده، الحملات العثمانية على اليمن(926 - 978هـ/ 1520 - 1571م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2011.
- المخلافي، عبدالقوي علي أحمد سعيد، الإمام المطهر بن شرف الدين ودوره السياسي في تاريخ اليمن(924 - 980هـ/ 1518 - 1572م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، 2005، حضرموت، اليمن.
- المصري، أحمد صالح، موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومخالف، مع دراسة وتحقيق مخطوطة بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام للمؤرخ محمد بن يحيى المطيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، 2006.

- المغلس، أحمد غالب، تطور الفكر المذهبي الزيدي في اليمن حتى القرن السادس الهجري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 2003.
- النود، وليد عبدالحميد، الدولة القاسمية في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن، 2002.
- الوافي، يوسف هزاع، الدولة والقبيلة في اليمن المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، المغرب، 2002.

ثالثًا المصادر والمراجع الأجنبية

OUVRAGES

- Fisher, W.B.The Middle East, Methuen, Co, London,1950, P. 433.-
- Ismael Tarequ and Jacqelin Ismael,Yemen Arab Republic, Frances Pinfer Publichers, London,1986, P.2.
- Ronald, Lewcock The Wolled City of Sana,a,second imprassio, unesco, printedin Pelgium,S.L,1978, p19.
- Serjeant,R. P. and Ronald Lewcock, Sana,a an Arabian Islamic City, World of Islamic,festival trust, London,1983, p78.

ENCYCLOPEDIES:

- BlackBurn, J. R, "AL – Mutahhar", Encyclopédi de l'Islam,Tome VII, E.J. Brill, Leiden,1993, p763.
- Dresch,Paul, Tribal Relations and Political History in Yemen, Papers from Symposion Held in July, United states, Chicago University, 1983, p154 - 156.



تاريخ أسلحة الدمار الشامل

د. محمود علي السالمي[1]
د. لبيد حسين الجابري[2]

الملخص:

شهدت أسلحة الإنسان في العصر الحديث تطورًا كبيرًا، لاسيما بعد ظهور الثورة الصناعة، إذ تراجعت الأسلحة والوسائل البدائية التي كانت تعتمد على المواجهة الفردية المباشرة، وسادت العالم الأسلحة النارية التي امتلكت القدرة على القتل بدرجة أكبر، ومن مسافات أبعد، مثل: البندقية، والمدافع، والصواريخ، والطائرات، والسفن الحربية، التي ما زالت تشهد تطورًا مطَّردًا في صناعتها بهدف رفع قدرتها وكفاءتها لتُلحِق أكبر قدر ممكن من القتل والدمار. وفي غضون ذلك السباق العسكري، والبحث عن وسائل جديدة لإلحاق الهزيمة بالخصم بأسرع وقت، وبأقل جهد، ظهرت بأوقات متفاوتة أسلحة من نوع آخر لها قدرة هائلة على تدمير وقتل كل شيء، مبانٍ وإنسان وحيوان ونبات، وتلويث بيئة وتربة وماء وهواء، وهي الأسلحة التي تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل، والتي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: كيميائية، ونووية، وبيولوجية، وهي موضوع هذا البحث.

---

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك / كلية الآداب – جامعة عدن.
(2) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك / كلية التربية عدن – جامعة عدن.

Abstract

Human weapons have witnessed a great development in the modern era, especially after the emergence of the industrial revolution, so the primitive weapons that were dependent on direct confrontation retreated, and the world dominated the firearms that had greater ability to kill and from further distances, such as rifles, cannons, missiles, aircraft, and ships The war, which is still witnessing development in its industry with the aim of increasing its ability to inflict the largest possible amount of killing and destruction. During that development, and the search for new means to defeat the opponent in the fastest time, and with the least effort, other types of weapons have appeared that have a tremendous ability to destroy and kill everything, buildings, people, animals and plants, and pollute the environment, soil, water and air, which are the weapons known today as weapons of destruction Comprehensive, which is divided into three sections: chemical, nuclear and biological, and it is the subject of this research.

مقدمة

انشغل الإنسان منذ ظهوره على هذه الأرض، بصنع الأدوات والأسلحة التي مكنته من الدفاع عن نفسه، ومن الحصول على الصيد، وحتى من مهاجمة غيره، واستمر في تطوير تلك الأدوات والأسلحة مع تقدم معارفه وتطور تقنياته، فانتقل من استخدام السكاكين والنصال والرماح الحجرية والخشبية، التي كانت تتسم بمحدودية تأثيرها وقدرتها على القتل، إلى الأسلحة الحديدية الأكثر متانة وحدة، بعد أن اكتشف المعادن وعرف طرق تطويعها، فحلت السيوف والسكاكين ورؤوس

الرماح والنبال الحديدية محل الحجر، وعلى الرغم من الفارق الكبير الذي أحدثه دخول الحديد في سلاح الإنسان إلا أن جميع تلك الأسلحة وأهمها السيف الذي كان يعتمد على المواجهة المباشرة كانت لا تستطيع أن تقتل أو تجرح أكثر من شخص في الضربة الواحدة، وكذلك السهام والرماح والأقواس التي تستخدم لإلحاق الإصابة أو القتل في الخصم من بعد. ومثّل سلاح المدفع (المنجنيق) الذي كانت قذائفه تصنع من كرات الحجارة ثم من الحديد مرحلة أخرى من مراحل تطوره، وبرزت أهميته في قدرته على إحداث الإصابات الجماعية، وفي تحطيم أسوار المدن والقلاع والحصون التي عجزت عنها الأسلحة السابقة، وشهدت أسلحة الإنسان تطورًا كبيرًا في العصر الحديث، لاسيما بعد ظهور الثورة الصناعية، إذ حلت محلَّ أسلحة المواجهة المباشرة الأسلحةُ النارية التي امتلكت القدرة على القتل من مسافات أبعد من السابقة، مثل البندقية، والمدافع، والصواريخ، والطائرات، والسفن الحربية، وجميع تلك الأنواع من الأسلحة شهدت تطورا في صناعتها ومازالت تشهد؛ بهدف رفع قدرتها على إلحاق أكبر قدر ممكن من القتل والدمار.

وفي غضون ذلك التطور، والبحث عن وسائل جديدة لإلحاق الهزيمة بالخصم بأسرع وقت ممكن، ظهرت أسلحة من نوع آخر لها قدرة هائلة على تدمير كل شيء وقتله، مبانٍ وإنسان وحيوان ونبات، وتلويث بيئة وتربة وماء وهواء[1]، والصفة الوحيدة المشتركة بين كل أنواعها أن أيًّا منها يمكن أن يدمر ويقتل أعدادًا ضخمة في فترة زمنية وجيزة نسبيًا[2]، وهي الأسلحة التي تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل،

(1) غسان الجندي: الوضع القانوني للأسلحة النووية، دار وائل للنشر - عمّان، 2000م، ص66.

(2) وزارة الداخلية قطاع شئون العمليات الإدارة العامة للدفاع المدني: مقدمة تعريفية في أسلحة التدمير الجماعي، الكويت، سلسلة إصدارات الإدارة العامة للدفاع المدني للسلامة العامة، بدون تاريخ، ص4.

والتي تعد نتاجًا لسباق التسلح المحموم بين الدول العالمية الكبرى التي تنافست على المصالح والثروة والنفوذ العالمي، وما زالت تتنافس. ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع هي[1]:

- الأسلحة الكيميائية.
- الأسلحة النووية.
- الأسلحة البيولوجية.

المبحث الأول

الأسلحة الكيميائية

تعد الأسلحة الكيميائية إحدى أنواع أسلحة الدمار الشامل، فهي تؤدي إلى إبادة وقتل جماعي، وإلى تدمير واسع في الأماكن التي تسقط بها، والسلاح الكيماوي ليس سلاحًا منفصلًا عن بقية الأسلحة التقليدية، وإنما يستخدم من خلالها، إذ تُضاف عناصر ومركبات كيميائية معينة إلى محتويات القنابل والذخائر التي تستخدمها تلك الأسلحة العادية، والتي تتسبب في مضاعفة قوة انفجار تلك القنابل وزيادة مساحة تدميرها، وكذلك في إحداث إصابات وقتل جماعي لقوات الخصم في مساحات معينة من خلال الغازات والعناصر الكيماوية السامة المضافة إلى تلك القنابل، فبعضها تصيب بالعمى، وأخرى بضيق التنفس والاختناق، أو بالاحتراق والتشوهات الجسدية، ومجمل تلك الإصابات إن لم تؤد إلى الموت السريع لعناصر الجماعات المستهدفة، فقد تؤدي في أضعف الحالات إلى عجز كامل في حركتها، وتلغي قدرتها على المواجهة، ولاشك في أن الفرق في نتيجة حالة

(1) مها عبدالرحيم وآخرون: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، منشورات الأمم المتحدة - جنيف، 2004م، ص1.

الإصابات بالسلاح الكيماوي تعتمد أساسًا على نوع المواد المضافة إلى القنابل وكميتها، وعلى الأهداف المراد تحقيقها منها.

ظهور الأسلحة الكيميائية

تعد الأسلحة الكيميائية من أقدم الأسلحة التي عرفها الإنسان، والعلاقة بينه وبين المواد الكيماوية الطبيعية علاقة قديمة تعود إلى مراحل مبكرة من التاريخ، ففي التاريخ القديم استخدم الفراعنة النار المشتعلة والدخان لحماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة، كما أضاف كهنتهم على النار المشتعلة في القناديل بعض المواد السامة للتخلص بحسب اعتقادهم من أعداء المعبد، واستخدم الفرعون أحمس في أثناء حربه على الهكسوس وطردهم من مصر النار على السهام والحراب والمنجنيق[1]. وفي العهد اليوناني القديم استخدمت الأسلحة الكيميائية أيضًا، ففي القرن السادس ق.م قامت جيوش أثينا في أثناء هجومها على مدينة كيرها بمزج نباتات "الخربق"[2] بمياه الشرب الخاصة بالمدينة، فنتج عنه سُم أدى إلى موت كل أهالي المدينة[3]. وفي مدينة "أسبارطة" في اليونان القديمة قام أهاليها بإشعال النيران على ألواح الأخشاب المشبعة بمادة "الكبريت" لإنتاج أدخنة سامة لخنق أعداء مملكة "أسبارطة". وفي الهند القديمة اعتمدوا قبل ألفي عام على كثافة أدخنة النيران لحجب الرؤية عن الأعداء، وفي عهد مملكة سونج الصينية استخدمت أبخرة "الزرنيخ" لطرد أعدائهم[4].

(1) صحيفة اليوم السابع: الجنة والنار عند الفراعنة، سارة علام، الثلاثاء 1/ 9/ 2020م.
(2) الخَرْبَقُ (باللاتينية: Helleborus) جنس من الأعشاب السامة، يشمل على حوالي 25 إلى 30 نوعًا.
(3) مجلة مركز دراسات البلقان، شبح أثينا، سباروزفروناز، العدد 43، 30/ 12/ 2017م، ص115.
(4) صحيفة الرياض: أسلحة الدمار الشامل: أولاً الأسلحة الكيميائية، حمد اللحيدان، 31/ 8/ 2020م، ص3.

في العصر الإسلامي تطورت استخدامات الأسلحة الكيميائية عند العرب، إذ أضافوا موادًّا كيميائية سامة إلى رؤوس السهام النارية بهدف زيادة قدرتها على القتل والاشتعال، وفضلًا عن ذلك عملوا على تطوير المواد الحارقة وزيادة قدرات اشتعالها ومساحة تأثيرها من خلال استخدام المدفع "المنجنيق"[1] في قذف الكرات النارية المشبعة بالسموم إلى مسافات أبعد، حتى يصل تأثيرها إلى عمق تجمعات أعدائهم، وكذلك استخدم الأوربيون السلاح الكيميائي في حربهم ضد المسلمين الأتراك عام 1456م لمنعهم من الوصول إلى مدينة بلغراد والسيطرة عليها[2].

وفي التاريخ الحديث نفذت القوات الفرنسية واحدة من أبشع الجرائم في الجزائر عام 1845م بحبس ألف جزائري داخل مغارة جبلية وقتلهم بأدخنة النيران السامة، وعملت القوات البريطانية مثل ذلك في أفريقيا الجنوبية عند حرب "البوير" عندما أشعلت حمض الكبريتيك في مقذوفات مدافعها، فنتج عنها مادة سامة قضت على كل المهاجرين الهولنديين الأوائل في أفريقيا الجنوبية لتنفرد وحدها بالسيطرة على كامل المنطقة[3].

حرب الكيميائيين

أدت صناعة الحرب في بداية القرن الماضي إلى اختراع وسائل بالغة الأثر في هلاك الجنس البشري، أو شل مقوماته، وذلك باستعمال المواد الكيماوية. وبناء على ذلك سمي هذا النوع من الحروب بالحرب الكيماوية (الحرب الصامتة)، ولم يقتصر

(1) بدأ المنجنيق بأشكال قذف بسيطة من الخشب ثم تطور الى ماسورة حديدة لها قاعدة ثابتة. (محمود شيت خطاب: العسكرية العربية الإسلامية، عقيدة وتاريخًا وقادة وتراثًا، قطر، سلسلة كتاب الأمة 3، صادر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، بدون تاريخ، ص165 – 164)

(2) محمد نامق: فاتحة الفتوحات العثمانية، المطبعة الوطنية – حيفا، 1909م، ص43.

(3) صحيفة الشرق الأوسط: حرب البوير في جنوب أفريقيا، محمد البدري، السبت 11/ 3/ 2017م، ص12.

استخدام هذه الغازات على الحروب فقط بل في أشياء أو أغراض أخرى كالغازات المسيلة للدموع، والغازات أو الأدخنة التي تغطي تقدم الجيوش أو انسحابها.

واستعملت الغازات الكيماوية ذات الدمار الشامل أول مرة في الحرب العالمية الأولى (1914م – 1918م) التي دارت أحداثها بين الدول الأوروبية المتنافسة على النفوذ والمصالح في أوروبا وخارجها، ولم يكن في حسابات تلك الدول أن تستمر الحرب عدة سنين، وأن تشمل كل أجزاء القارة الأوربية، وأن تنتقل إلى خارجها، ومع استمرار الحرب واستنزافها للجنود والعتاد الحربي، حاولت كل دولة من تلك الدول المتحاربة البحث عن أسلحة بديلة تُخضع العدو بسرعة أكبر وتكلفة أقل، وبذل العلماء المختصون ومنهم علماء الكيمياء دورًا مهمًّا وجهودًا كبيرة في مراكز الأبحاث الكيماوية للحصول على مركبات كيميائية سامة أو قاتلة تستطيع أن تعزز جبهات جيوش دولهم، وتلحق الهزيمة في صفوف خصومها، ونتيجة لذلك ظهرت الأسلحة الكيميائية ذات القتل والدمار الشامل في تلك الحرب، وهي التي أطلق عليها اسم حرب الكيميائيين[1].

وأول استخدام للغازات الكيماوية كان على يد الجيش الألماني في 22 أبريل عام 1915 عندما أطلق غاز الكلور على مساحة أربعة أميال مربعة، وتسببت في حدوث خمسة عشر ألف إصابة، منها خمسة آلاف قاتلة[2]. وكان للعالم الألماني "فرتزهايبر" الذي كان أبرز علماء الكيمياء في العالم وأشهرهم في ذلك الوقت، الدور الرئيس في تلك العملية القاتلة، مع العلم أنه سبق له أن قام بإنقاذ ملايين البشر من الموت جوعًا بعد أن انعدمت الأسمدة "النتروجينية" بسبب الحرب وهلكت الكثير من

(1) أحمد الغامدي: الحرب العالمية الأولى – حرب الكيميائيين، إصدارات جامعة الملك سعود – الرياض، 2015م، ص1.

(2) د. منيب الساكت وآخرون: أسلحة الدمار الشامل، دار زهران للنشر والتوزيع، للأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 13.

المزارع، قام بتحضير مادة "الأمونيا"، ثم قام بخلطها ببقايا الروث الحيواني فنتج عنها نوع جديد وممتاز من السماد الزراعي، أسهم في إنقاذ البشرية من المجاعة، ومنحت له بعيد الحرب بسبب ذلك الاكتشاف جائزة نوبل في عام 1919م[1]، وكانت الحكومة الألمانية قد طلبت منه في أثناء الحرب المساعدة في إيجاد بدائل للذخائر التي أخذت تتناقص تناقصًا كبيرًا، فتمكن من تحضير غاز الكلور الذي استخدم في معركة "إيبر" الثانية في 22 أبريل 1915م، إذ عمل على تعبئة 150 طنًّا من غاز الكلور في 6000 أسطوانة مضغوطة، وحملها للمنطقة المحاذية لخنادق القوات الفرنسية وبقية قوات الحلفاء، وانتظر إلى أن تحولت الرياح باتجاه خنادقها فأطلق أنابيب غاز الكلور لتندفع باتجاه خنادق قوات الحلفاء في مدينة أيبر البلجيكية، فأودت سمومه – كما ذكرنا – بحياة الآلاف.

وفي الوقت الذي نجح فيه العالم الألماني "فرتزهايبر" في إنقاذ البشرية من الجوع فقد نجح فيه أيضًا في إنتاج الأسلحة الكيميائية السامة ذات القتل الجماعي التي جعلته مجرم حرب بسبب إشرافه على تنفيذ المجزرة بنفسه، لكن الحكومة الألمانية ظلت تعتبره بطلًا قوميًّا وعملت على تكريمه، وأطلقت اسمه على المعهد العسكري للأبحاث الكيميائية[2].

كما لمع في ذلك الوقت نجم العالم الكيميائي اليهودي الأصل والروسي المولد "حاييم وايزمان"[3] الذي نال الجنسية البريطانية بعد أن ذاع صيته في كل العالم بسبب تمكنه من تحضير المواد الكيماوية التجارية مثل: الطلاء والكافور والمطاط الطبيعي، فطلبت منه الحكومة البريطانية المساعدة العسكرية بعد حادثة مدينة إيبر البلجيكية، فنجح في عزل البكتيريا عن الذرة، وفي زيادة أعدادها، واستخدامها

(1) طه عبدالناصر: أبو الحروب الكيميائية، العربية للطباعة والنشر – تونس، 2018م، ص52.
(2) طه عبدالناصر: المرجع السابق، ص54.
(3) ولد في روسيا عام 1874م.

لتحضير مادتي "البيوتانول" و"الاسيتون" اللتين أضيفتا إلى مادة البارود، وتمكن من إيجاد نوع جديد من الذخائر القوية عديمة الدخان، كما استخدم البكتيريا لإنتاج ذخائر ذات غازات سامة، وبفضل مجهوداته انقلبت موازين القوى في الحرب لصالح الحلفاء[1]، وبعد ذلك استمرت جهوده العسكرية في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

واستعمل الألمان في نهاية الحرب، وبالتحديد في عام 1917 غاز "الخردل" وكان حينها أكثر مادة لها خسائر وإصابات، وقد جرى إطلاق تسعة ملايين قذيفة مليئة به، أحدثت أربعمائة ألف إصابة، وبصفة عامة فتأثير ذلك العدد يفوق أضعاف تأثير العدد نفسه من القذائف شديدة الانفجار[3].

ولعله من المفيد أن نعلم أن الطرفين المتحاربين في الحرب العلمية الأولى استعملا ما يزيد على 125.000 طن[4] من هذه الغازات كان عدد ضحاياها مليون وثلاثمائة ألف إنسان، معظمهم من القوات الفرنسية والبريطانية والألمانية[5]، وهي الدول التي حثّت علماءها على صنع تلك الأسلحة الكيميائية القاتلة وتطويرها.

(1) مريم الدجاني: الكيميائي الذي انتزع وعد بلفور، دار الجزيرة للطباعة والنشر – الدوحة، 2017م، ص21.

(2) تم تكريم حاييم وايزمان من الحكومة البريطانية بإطلاق وعد بلفور، واستمر بعد ذلك في تعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية في صنع نظام التفجير للقنبلة النووية ونجاح تجربة إطلاقها على مدينتي هيروشيما وناجازاكي، وساعدته الولايات المتحدة الأمريكية في قيام دولة إسرائيل عام 1948م وقدمت كل الدعم له ليصبح بعد ذلك أول رئيس لدولة إسرائيل، المرجع السابق والصفحة.

(3) د. منيب الساكت وآخرون: المرجع السابق نفسه، ص13 – 14.

(4) المرجع نفسه، ص 14.

(5) عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوربي الحديث، دار الفكر العربي – القاهرة، 1999م، ص477.

أنواع الأسلحة الكيميائية

أدى الاهتمام الدولي بالأسلحة الكيمائية وبتطويرها إلى ظهور عدد كبير من أنواعها، واعتمد تأثير كل تلك الأنواع على عدة عوامل، الأول: الصفات الفيزيائية للمادة الكيماوية، مثل خاصية التبخر، والتطاير، ودرجة الذوبان، والغليان وضغط بخار العامل الكيماوي. والثاني: الطقس وحالته عند لحظة الانتشار مثل درجة الحرارة ومدى تغيرها، وسرعة الريح واتجاهها وتأثيرها في نشر ذرات العامل الكيماوي وتركيزه. والثالث: طريقة نشر الغاز، إن كان غازًا، أو مادة سائلة أو صلبة، فضلًا عن أنها تعتمد على السلاح الذي أطلقت منه، وعلى القوة الحرارية وقوة الانفجار والدفع لتلك المادة، وكذلك إذا كان القذف من الجو أو من الأرض، والرابع: طبيعة الهدف مثل التربة، والمستنقعات، والتلال والمباني العالية التي لها تأثير على التركيز ومداه[1].

ويمكن تقسيم تركيب السلاح الكيماوي إلى عائلات، ففي غازات التقرح تجد عائلة الخردل الشهيرة بمشتقاتها المختلفة المحتوية على الكبريت والنيتروجين احتواء أساسيًّا، وهي تمتلك قدرة عالية على التغلغل في الأغشية والذوبان في مكوناتها، فضلًا عن ثباتها الكيميائي المرتفع. أما السيانيد ومركباته من سيانيد الهيدروجين والسيانوجينات، فإنها تمثّل العائلة الكيميائية الأساسية في الأسلحة التي تستهدف الدم؛ إذ تتفاعل هذه العائلة مع الهيموجلوبين في الدم لتصبح النتيجة النهائية تفريغ الجهاز التنفسي من الأكسجين ومنعه من الوصول للخلايا بشكل عام[2]. وفي عائلة الغازات المسببة للاختناق يظل الكلور ومركباته – وأهمها النيترو

(1) د. منيب الساكت وآخرون: المرجع السابق نفسه، ص 17.

(2) Jared Ledgard: A Laboratory History of Chemical Warfare Agents, Second Edition, United States of America, (2006). Sections 3,p72

كلوروفورم – في مقدمة الأسلحة المستخدمة لسهولة تحضيره وانتشاره رغم تراجعه من جبهات الحروب الأكبر لسهولة اكتشافه وإمكان الهروب منه. ويأتي الفوسجين وثنائي الفوسجين في المرتبة التالية، وتباشر هذه النوعية من الغازات عملها كما أسلفنا عبر تورم الأغشية وتراكم السوائل فيها مسببة الاختناق، وتأتي الأسلحة الكيماوية الأشهر على الإطلاق من قسم غازات الأعصاب، وتتربع أسلحة السومان والتابون والسارين على عرش أخطر الأسلحة الكيماوية منذ اكتشاف كل منها في ألمانيا، وتبلغ سمية السارين ضعف سمية التابون بينما تقدر سمية السومان بضعف سمية السارين، وكلها غازات تتدخل تدخلًا مباشرًا مع نشاط الجهاز العصبي البشري[1]. ويمكن تقسيم الأسلحة الكيمائية تقسيمًا عامًّا إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: غازات حربية، مواد حارقة، مواد دخان.

وتنقسم الغازات الحربية إلى سبعة أنواع هي: غازات أعصاب، وغازات كاوية، وغازات دم، وغازات خانقة، وغازات هلوسة، وغازات مقيئة، وغازات مسيلة للدموع[2].

خطر الأسلحة الكيميائية والمواقف الدولية منها

بعد التطور السريع الذي شهدته الأسلحة الكيماوية والإبادة الكبيرة التي سببتها في الحرب العالمية الأولى، جعلت جميع الدول التي عانت منها وغيرها من دول العالم تدرك مخاطرها وتتعاطى تعاطيًا إيجابيًّا مع الجهود التي بُذلت من قبل الحرب العالمية الأولى لحظر استخدامها وامتلاكها، فجرت من أجل ذلك كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة بين العديد من الدول الكبرى، لكن

(1) Ibid, p75 – 98.

(2) معين أحمد محمود، "الأسلحة الكيماوية، والجرثومية"، دار العلم للملايين، بيروت، يونيه 1982. ص 31.

على الرغم من كل تلك الجهود فقد استخدم السلاح الكيمائي بعد الحرب العالمية الأولى في بعض الحروب والنزاعات وإن كان على نطاق محدود، فقد استخدمته بريطانيا ضد العراقيين عام 1920م، وأسبانيا ضد المغاربة عام 1921م، واستُعملت أيضا هذه الأسلحة في حرب كوريا، وحرب فيتنام، وحرب العراق ضد إيران، واستعملها صدام حسين ضد الأكراد، واستُعملت في الحرب الأهلية في سوريا التي اندلعت عام 2011م، وعمومًا فأهم تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي عُقدت للحد من الأسلحة الكيميائية هي:

اتفاقية ستراسبورغ:

هي أول اتفاق دولي وقّع في عام 1675م للحد من استخدام المواد الكيميائية كسلاح، وذلك بسبب شيوع استخدام الرصاص السام في النزاعات الحربية في ذلك الوقت[1].

اتفاقية بروكسل:

هي الاتفاقية التي حدد فيها قوانين الحرب وأعرافها، وذلك في عام 1874م وشدد على حظر استخدام السموم ضمن الذخائر الحربية ومنعها[2].

مؤتمر السلام (1):

هو المؤتمر الذي عقد عام 1899م في مدينة لاهاي، ووافقت فيه الدول الأوربية على الامتناع عن استخدام مقذوفات تحتوي على غازات ضارة أو خانقة [3].

(1) وثيقة اتفاقية ستراسبورغ 1675م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

(2) وثيقة اتفاقية بروكسل 1874م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

(3) وثيقة معاهدة لاهاي 1899م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

مؤتمر السلام (2):

عقد هذا المؤتمر في مدينة لاهاي أيضًا، ويعتبر مكملًا للمؤتمر السابق وإن كان قد عقد بعده بحوالي ثمان سنوات، أي في عام 1907م، وأضاف المؤتمر بنودًا جديدة لما أُقِرّ في مؤتمر السلام (1)، وهي حظر استخدام السموم والأسلحة ذات الذخائر المسممة [1].

معاهدة فرساي:

وقعت في فرنسا عام 1919م، وحُظر فيها استخدام الغاز السام في ألمانيا[2].

معاهدة حرب الغواصات:

جرت مداولاتها عام 1922م لحظر استخدام الغواصات والغازات الضارة في أثناء النزاعات الحربية إلا أن فرنسا اعترضت على الكثير من البنود حول حرب الغواصات مما تسبب بفشل التوقيع على هذه المعاهدة وعدم العمل بها.

بروتوكول جنيف:

عقدت في مدينة جنيف السويسرية عام 1925م، وفيها اتُفِق على حظر استخدام الغازات السامة أو الخانقة وكل ما في حكمها من السوائل والمواد والأجهزة الخطيرة[3].

معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية:

وهي المعاهدة الأكثر شهرة؛ حيث وقعت من غالبية دول العالم في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1993م، ونصت على حظر تطوير الأسلحة الكيميائية

(1) وثيقة معاهدة لاهاي 1907م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

(2) وثيقة معاهدة فرساي – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

(3) وثيقة بروتوكول جنيف 1925م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

وإنتاجها وتخزينها واستخدامها، وعلى تدميرها، وأن يتم كل ذلك بإشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أنشئت للقيام بتلك المهمة، وجعل من مدينة "لاهاي" في هولندا مقرًا لها، وتم الاعتراف الدولي بكل تلك النقاط، ودخلت تلك المعاهدة حيز التنفيذ منذ عام 1997م[1].

المبحث الثاني

الأسلحة النووية

السلاح النووي هو جهاز يستخدم تفاعلًا نوويًا لإحداث انفجار؛ بحيث يكون الانفجار أكبر بكثير من ذلك الذي يحدث في المتفجرات التقليدية، فالانفجار النووي تخرج منه أربعة أنواع من الطاقة، وهي الموجات الانفجارية، والضوء المركز، والحرارة، والإشعاع، ويمكن أن يكون السلاح النووي في صورة قنابل أو صواريخ.

والسلاح النووي عندما ينفجر تخرج منه كرة كبيرة من النار، وكل شيء داخل هذه الكرة النارية يتبخر ويرفع إلى الأعلى ويؤدي ذلك إلى ظهور سحابة كبيرة على شكل "عش الغراب" وتتعرض المواد الموجودة في تلك السحابة لبرودة تحولها في الهواء إلى جسيمات صغيرة فتعود إلى الأرض كغبار متساقط، ويمكن للرياح حمل ذلك الغبار في أثناء تساقطه إلى أميال بعيدة عن منطقة الانفجار، ولعل أهم ما في ذلك الأمر هو أن ذلك الغبار المتساقط مشع وملوث، ويمكن لتلك الإشعاعات والمواد المتلوثة الطائرة مع الرياح أن تصيب أي مناطق تسقط عليها بإصابات وتشوهات خلقية خطيرة يصعب علاجها ويطول، وتتوارث جينيًا عبر الأجيال،

(1) وثيقة معاهدة نيويورك 1993م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

أما المناطق التي يقع فيها الانفجار فتتعرض لدمار كامل، ولفناء كل ما عليها من مخلوقات بشرية وحيوانية ونباتية[1].

ظهور أول تفاعل نووي:

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد سميت بحرب الكيميائيين نتيجة للدور الكبير الذي لعبه علماء الكيمياء في ابتكار الأسلحة الكيميائية، فإن الحرب العالمية الثانية قد أطلق عليها اسم حرب الفيزيائيين، وذلك للدور الكبير الذي لعبوه في ابتكار نوع جديد من الأسلحة الفيزيائية التي عرفت بالأسلحة النووية، والتي لها قدرة تدمير هائلة لم تعرفها الأسلحة من قبل. وقد بدأ الأمر بتجميع عالمي الفيزياء "فيرمي" و"زيلارد" عام 1939م في مدينة نيويورك، حيث كان فيرمي عائدًا من مدينة ستوكهولم بعد أن تسلم جائزة نوبل لعام 1938م، عن أبحاثه العلمية في مجال قذف اليورانيوم بالنيوترونات الذي ساعد على اكتشاف عناصر أثقل من اليورانيوم، أما زيلارد فقد عمل العديد من الأبحاث في التفاعل النووي المتسلسل لإنتاج طاقة إلكترونية لاستخدامها في محطات الطاقة الكهربائية والأسلحة النووية، ولكن المشكلة التي أعاقته هي كيفية إيجاد العنصر الذي يستطيع توليد ذلك التفاعل المتسلسل، وفي عام 1939م تمكن زيلارد من المرور عبر النواة، لكن ظلت الصعوبة التي تواجه هي معرفة أن كانت القوة الصادرة من النيوترونات الناتجة عن الانشطار أم النيوترونات الأصلية، وفي ذلك الوقت كان فيرمي قد توصّل إلى نتائج أكثر وضوحًا جعلتهم يعملان معًا حتى توصّلا إلى أن الماء الثقيل يمكن استخدامه كمهدئ فعّال لوقود اليورانيوم الطبيعي، لكن واجهتهما مشكلة أخرى هي ندرة وجود الماء الثقيل وارتفاع ثمنه في ذلك الوقت[2].

(1) Department of Health and Human Services – USA – cdc, Awareness leaflet from Interpol.

(2) ممدوح عطية: الأسلحة النووية في عالمنا المعاصر، دار سعاد الصباح – الكويت، 1992م، ص11.

وفي خضم الحرب العالمية الثانية وجّه الرئيس الأمريكي "روزفلت" رسائل إلى علماء الفيزياء الأمريكان في داخل أمريكا وخارجها، وكذلك لعلماء الدول الحليفة للولايات المتحدة في الحرب، طلب منهم إرسال تقارير عن جهودهم في محاولة التوصل لاختراع أسلحة فعالة، وكان أول رد وصل لمكتب الرئيس الأمريكي "روزفلت" من العالم "ألبرت أينشتاين" في 2/ 8/ 1939م حذره فيها من ألمانيا النازية، وذكر أنه قد سمع عن جهودها لمحاولة التوصل لاختراع سلاح نووي، كما تلقى الرئيس الأمريكي روزفلت ردًّا من العالمين البريطانيين "فريش" و"بيرلز" في مارس 1940م قدّما فيه وصفًا دقيقًا لمبدأ الانشطار النووي(1)، وكان روزفلت قد استلم تقريرًا عن المجهودات التي يقوم بها العالمان "فيرمي" و"زيلارد" في مجال تخصيب اليورانيوم، ونتيجة لكل تلك التقارير قرر الرئيس الأمريكي روزفلت تشكيل لجنة اليورانيوم الفيدرالية برئاسة زيلارد ورفاقه العلماء، وحصلوا خلال أسابيع قليلة على مبلغ 6000 دولار للقيام بتجاربهم العلمية التي اتخذت في البداية من مختبرات جامعة كولمبيا مقرًا سريًا لها لبحث التفاعل النووي المتسلسل وذلك مطلع عام 1942م(2).

مشروع مانهاتن:

في عام 1934م اكتشف العالم الألماني "أوتوهان" بأن انشطار ذرة اليورانيوم يحدث سريعًا، ومنذ ذلك الوقت بدأ يعمل على توليد طاقة هائلة من ذلك الانشطار يمكن لها أن تكون مدمرة، وعندما علم المستشار الألماني أدولف هتلر عمل على إنشاء مركز لتطوير القنبلة الذرية بصورة سرية؛ لكي تسهم في ترجيح كفة ألمانيا العسكرية في الحرب، كما أمر بإيقاف تصدير اليورانيوم من مناجم تشيكوسلوفاكيا

(1) برونو تيرتري: السلاح النووي بين الرد والخطر، ترجمة عبدالهادي الإدريسي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث – أبوظبي، 2011م، ص8.

(2) ممدوح عطية: المرجع السابق، ص12.

المحتلة من الألمان حتى لا يمكّن الحلفاء من الاستفادة منه في صُنع أسلحة مماثلة، فأزعج ذلك الحلفاء كثيرًا الذين كانوا على علم مسبق بمحاولة ألمانيا في صناعة قنبلة ذرية، من خلال رسالة العالم الألماني اليهودي "ألبرت أينشتاين" سابقة الذكر، وكان أينشتاين قد اضطر لمغادرة ألمانيا نتيجة لمعارضته لما يقوم به هتلر النازي من استخدام للطاقة النووية في صناعة أسلحة دمار شامل ذات قدرة تدميرية قوية، خاصة في ظل طبيعته العدوانية[1].

وكانت الانتصارات الكبيرة والسريعة التي حققتها ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية التي مكنتها من احتلال عدة دول أوروبية قد دفعت بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت للعمل بكل ما في وسعه لوقف انتصارات ألمانيا، فأصدر قرارًا في منتصف 1942م بإنشاء مشروع مانهاتن لصناعة القنابل الذرية الذي يبعد مقره 200 ميل عن الحدود الدولية والتجمعات البشرية لتفادي وقوع أي أخطاء يمكن أن تكلف الولايات المتحدة الكثير من الأرواح، وأقيم المشروع في عشرة مواقع في مدينة "نيويورك" التابعة لولاية "مانهاتن" الأمريكية وكانت عدة عوامل قد لعبت دورًا في اختيار "مانهاتن" لذلك المشروع إذ يوجد بها مقر سلاح المهندسين التابع لحلف شمال الأطلسي، كما أن لديها ميناء بحريًّا مهمًّا يمكن الحصول عبره على اليورانيوم، وفضلًا عن ذلك فهي الولاية التي ينتمي لها أغلبية العلماء الأمريكان، لاسيما في مجال الفيزياء، واستمرت الأعمال البحثية في صنع القنبلة الذرية من منتصف 1942م بجهود حثيثة، حتى تكللت جهود صنعها بعد ثلاثة أعوام من المحاولات المتواصلة بالنجاح[2].

---

(1) ميليسا غيليس: نزع السلاح، الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة – نيويورك، 2013م، ص17.

(2) جوزيف سيراكوسا: الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة، 2012م، ص23.

أول التجارب النووية:

بعد نجاح العلماء الأمريكيين في صناعة القنبلة النووية، كانت الخطوة التالية هي القيام بتجريبها لمعرفة مدى فاعليتها وتأثيرها، وكانت التجربة الأولى بتفجير أول قنبلة نووية اختبارية في 16 يوليو 1945م، في صحراء "ألاموغوردو" في ولاية "نيومكسيكو" في الولايات المتحدة الأمريكية، وسميت هذه القنبلة باسم القنبلة A، وفي كل الأحوال فقد مثّل نجاح انفجارها ثورة في عالم المواد المتفجرة والأسلحة المدمرة[1].

وكان أول استخدام للولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي 8 أغسطس 1945 وجهت الأوامر للكولونيل "بول تيبيتس" من السرب 393 الذي كان يقود قاذفة القنابل بي – 29 "إينولا جاي" برمي قنبلة نووية على مدينة "هيروشيما" اليابانية، وأطلق على تلك القنبلة اسم الولد الصغير، ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بما سببته تلك القنبلة من قتل ودمار بل وجهت في اليوم الثاني برمي القنبلة النووية الثانية التي كانت تحمل اسم الرجل البدين على مدينة "ناجازاكي" اليابانية، وقد أدى إسقاط هاتين القنبلتين إلى مقتل ما يقارب من 120000 شخص من أهل المدينتين في لحظة الانفجارين فقط، وما يقارب من ضعف العدد خلال عدة سنوات لاحقة بسبب آثار الإشعاع النووي، كما دُمّرت نحو 90٪ من مباني المدينتين ومنازلهما[2].

سباق التسلح النووي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على الساحة الدولية قوتان عظيمتان جديدتان هما الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الرأسمالي، والاتحاد

(1) محمود خيري: القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، 1971م، ص66.

(2) بيروايدن: اليوم الأول قبل هيروشيما وبعدها، ترجمة هاشم حبيب الله، إصدارات المجمع الثقافي – أبو ظبي، 2002م، ص257.

السوفييتي زعيم المعسكر الاشتراكي، فخاضتا حالة صراع وتنافس شديد بينهما للسيطرة على مناطق العالم، وفي غضون ذلك التنافس سعت كل منهما لإحراز تفوقها العسكري على الأخرى، فدخلتا في سباق عسكري، ومنه سباق التسلح النووي، فانفراد الولايات المتحدة في صناعة القنبلة الذرية لم يطل كثيرًا، ففي عام 1949م نجح الاتحاد السوفييتي في إجراء أول اختبار لقنبلته الذرية الأولى التي كانت قوتها مطابقة للقنبلة الأمريكية 22 كيلو طن، وكانت عملية التطابق بين القنبلتين، وسرعة إنتاج الاتحاد السوفيتي لها، قد دلت على وقوف عملية تجسس سوفييتية داخل مختبرات البرنامج الأمريكي للأسلحة النووية وراء ذلك التطابق بين مكونات القنبلة. والمهم في الأمر أن نجاح الاتحاد السوفيتي في كسر الانفراد الأمريكي في صناعة القنبلة النووية قد دشّن مرحلة سباق تسلح نووي قوي بين المعسكرين، فالولايات المتحدة الأمريكية قررت في عام 1950م مواصلة جهودها النووية بصورة سرية للغاية لإنتاج القنبلة الهيدروجينية، وفي عام 1952م نجحت في صناعتها، وقدرت قوة انفجارها بأكثر من 10 ميغا طن، ولم يسكت الاتحاد السوفييتي على ذلك بل نجح في عام 1953م في صناعة القنبلة الهيدروجينية بقوة تقدر بحوالي 400 كيلو طن، وضوعفت تلك القوة بعد سنتين لتصل إلى ميغا طن ونصف[1]، وفضلاً عن التنافس الذي استمر بين القطبين في سباق التسلح النووي فقد دخلت في ذلك السباق العديد من الدول الكبرى التي مكنتها قدراتها العلمية والاقتصادية من صناعة مثل تلك القنابل الذرية والهيدروجينية والنيترونية، وتطورت صناعة تلك القنابل خلال ذلك السباق فاتخذت أشكالًا مختلفة، وأحجامًا أصغر، ولا تزال تقنيات صناعتها في تطور مستمر حتى الآن، ولجأت الكثير من الدول

(1) ستيف توليو وتوماس شمالبرغر: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، منشورات الأمم المتحدة – جنيف، 2003م، ص76.

مع الضغوط الدولية على وقف سباق التسلح النووي إلى تصنيعها بصورة سرية، ولذلك أصبحت دولًا كثيرة تمتلك الأسلحة النووية، وتتمادى في تصرفاتها، وتهدد بها الأمن والسلام العالمي[1].

الترسانة النووية في العالم:

الدولة	2002م	2007م	2011م	2018م
أمريكا	10500	10000	8500	6185
روسيا	18000	15000	11000	6500
بريطانيا	200	180	225	200
فرنسا	350	350	300	300
الصين	400	400 – 140	240	290
الهند	6090	100 – 50	100	140
باكستان	2848	100 – 50	110	160
كوريا الشمالية	–	–	–	30[2]
إسرائيل	–	100 – 80	110	90

تشمل تلك الإحصائيات كل أنواع الأسلحة النووية من قنابل ذرية وهيدروجينية ونيوترونية ورؤوس نووية[3].

(1) مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمن اليوم وغدًا، محمد البرادعي، العدد 2/ 48، مارس 2007م، ص6.

(2) أعلنت كوريا الشمالية عن تصنيع الأسلحة النووية عام 2018م ولم يسجل خلال أعوام الإحصائيات السابقة امتلاكه أي نوع من الأسلحة أو الرؤوس النووية.

(3) برونو تيرتري: المرجع السابق، ص98.

حظر الأسلحة النووية

دفع سباق التسلح النووي بين الدول الكبرى إلى انتشار حالة من الخوف والرعب من تلك الأسلحة الفتاكة، ومن الآثار السلبية التي تخلفها على المدى القصير والطويل، حتى داخل تلك البلدان نفسها، خاصة بعد قيام تلك الدول المتسابقة بسلسلة من الاختبارات النووية التي أرعبت أصواتها وصور انفجاراتها سكان العالم، كما أظهرت الدراسات التي قام بها العلماء في أماكن مختلفة من العالم مدى تأثير الحرب النووية في حالة وقوعها على العالم ومن ذلك محاولة حساب حجم الطبقة الكثيفة التي يمكن أن تشكل في الجو نتيجة للتفجيرات النووية، حيث تتكون من مقادير ضخمة من الأدخنة والخام السخام الناتج عن احتراق الغابات والمدن التي تحول دون وصول أشعة الشمس إلى سطح الأرض، حيث دلت هذه الدراسات بأن الظلام سوف يستمر أسابيع عدة،كما أن تجمع هذه السحب الدخانية التي تتكاثر لتحجب نور الشمس قد تؤثر على التوازن الحراري؛ إذ قد تهبط درجة الحرارة إلى ما دون الصفر وقد يدنو ما يصل الأرض من أشعة الشمس إلى مستويات لن تكون كافية لضمان حياة النباتات، وقد تنقشع معظم تلك السحب من الغبار والسخام بعد عدة أشهر؛ ونتيجة للدمار الذي يكون قد لحق بطبقة الأوزون من جراء تصاعد الانفجارات النووية الكبرى فإن أشعة الشمس التي تصل الأرض ستحتوي على كمية أكبر من الإشعاعات فوق البنفسجية الضارة، وسيحمل غبار الغيوم المتساقط موادًّا مشعة تنتشر في مناطق بعيدة عن الأماكن التي وقع فيها الانفجار، وتدعى هذه الظواهر مجتمعة (الصقيع، والظلام المتساقط الإشعاعي والأشعة الفوق بنفسجية) بالشتاء النووي[1].

---

(1) د. منيب الساكت وآخرون: المرجع السابق نفسه، ص 99.

وحسب التقديرات، فعند حدوث تفجير نووي بقياس 5000 ميغا طن فإن متوسط درجة الحرارة على اليابسة قد يهبط إلى 25 درجة مئوية تحت الصفر خلال أسبوع أو أسبوعين باستثناء المناطق الساحلية، وبأن المياه في البحيرات والخزانات قد تتجمد، وبأن ضوء النهار قد ينخفض بنسبة 95٪ أو أكثر، وسوف تتأثر الكائنات الحية في الكرة الأرضية بالشتاء النووي، وأن العديد من الأجناس الحية ستباد نهائيًّا[1].

ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الأصوات الرافضة لتلك التجارب ولذلك السباق المحموم، وتفاعلت الأمم المتحدة مع تلك الأصوات، وبدأت محاولتها للعمل على إنهائها أو الحد من انتشارها ووقف تجاربها، فسعت بالتشاور مع الدول الكبرى لوضع حد لترسانة السلاح النووية، وكان من نتاج ذلك الجهد توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحظر الأسلحة النووية والحد من استخدامها، ومنها:

معاهدة الحد الجزئي من الاختبارات النووية:

وهي معاهدة خاصة بحظر الاختبارات والتجارب النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء، وقعت في 5 أغسطس 1963م في مدينة موسكو، من وزراء خارجية كل من: "أندريه كروميكو" وزير خارجية الاتحاد السوفييتي، و"دين رسك" وزير الخارجية الأمريكي، و"ألك دوكلاس هوم" وزير الخارجية البريطاني، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت" والرئيس السوفييتي "خروشوف"[2].

(1) نفسه، ص 100.
(2) وثيقة معاهدة الحد الجزئي من الاختبارات النووية، الأمم المتحدة - جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي - فيينا، 1963م.

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية:

وهي معاهدة دولية هدفت إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتحويل صناعتها من الجوانب العسكرية إلى الجوانب السلمية للطاقة النووية، وقعت في 1 يوليو 1968م في مدينة "جنيف" السويسرية، بإشراف 18 دولة، وبرعاية الأمم المتحدة، وأصبحت هذه المعاهدة سارية النفاذ منذ 5 مارس 1970م[1].

معاهدة حظر الأسلحة النووية:

قدمت هذه المعاهدة كمقترح من فرنسا للأمم المتحدة في 1993م، ولم تحصل على النصاب القانوني للتوقيع عليها خلال عدة جلسات، منها جلسة في عام 1996م، وجلسة في عام 2000م، وجلسة أخيره 7 يوليو 2017م. ومن أسباب رفض التوقيع عليها تخوف بعض الدول من تجريدها من أسلحتها النووية، لكن الكثير من دول العالم لاسيما دول العالم الثالث نظرت لها بإيجابية، واقترحت تعديل الكثير من مواد تلك المعاهدة بما يتناسب مع وضع العديد من الدول في الوضع الراهن، وعمومًا فما زالت تلك المعاهدة مجمدة، وغير متفق عليها، ولا يعمل بها حتى الآن، ولم تستطع الأمم المتحدة فرضها على الدول وخاصة الكبرى[2].

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد قامت بتحديد عدة أقاليم وبحار مهمة للملاحة الدولية، ومنعت استخدام الأسلحة النووية وتجربتها في تلك المناطق من خلال توقيع خمس من المعاهدات وهي:

1. معاهدة تلاتيلولكو لعام 1967م والخاصة بحظر استخدام الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

---

(1) وثيقة معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، الأمم المتحدة - جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي - فيينا، 1968م.

(2) وثيقة بنود معاهدة منع لأسلحة النووية، الأمم المتحدة - جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي - فيينا، 2017م.

2. معاهدة راروتونغا لعام 1985م والخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادي.
3. معاهدة بانكوك 1995م والخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.
4. معاهدة بليندابا لعام 1996م والخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.
5. معاهدة سيميبالاتينسك لعام 2006م والخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى[1].

المبحث الثالث

الأسلحة البيولوجية

تعد الأسلحة البيولوجية من أخطر أسلحة الدمار الشامل على الإطلاق؛ لأنها يمكن أن تودي بحياتك دون أن تراها أو تسمع صوت انفجار لها، أو تدركها أي حاسة من حواسك، حيث تستخدم فيها كائنات حية صغيرة معدية لا ترى بالعين المجردة، وتؤدي إلى انتشار الكثير من الأمراض الوبائية التي تزداد خطورتها أكثر مع مرور الوقت، ومع زيادة مدى انتشارها، كما أن من مميزاتها أيضًا أنه يمكن تصنيع عدد هائل منها في وقت قصير[2]. وعمومًا فإن السلاح البيولوجي يتكون من أربعة عناصر هي:

(1) وثائق المعاهدات من موقع الأمم المتحدة - جنيف، الوكالة الدولية لطاقة الذرية - فيينا، 1998م - 2020م.
(2) عبدالهادي مصباح: الحرب البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، 2000م، ص23.

1 - **السلاح البيولوجي**: وهي الكائنات الحية السامة والمعدية مثل البكتيريا والفيروسات والفطريات أي الشحنة المتفجرة التي توضع داخل وعاء.

2 - **الذخيرة**: وهي عبارة عن وعاء يصنع خصيصًا وبطريقة معينة لكي تظل الشحنة البيولوجية المتفجرة الموجودة بداخله في حالة نشطة ومؤثرة حتى موعد إطلاقها ونشرها بعد الانفجار.

3 - **وسائل الإطلاق**: وهي الوسائل التي تنقلها إلى المكان المستهدف ويمكن أن تكون على شكل صاروخ، أو قذائف مدفعية، أو قنبلة، أو من خلال طائرة.

4 - **وسائل نشر السلاح البيولوجي**: وهي الوسائل المستخدمة لنشرها مثل قوة الانفجار، أو أجهزة الرش التي تعمل على نشر المحاليل المعدية، أو نشر العدوى بين الحيوانات، أو الحشرات أو برك المياه[1].

ظهور الأسلحة البيولوجية:

تفنن الإنسان في تطوير الأسلحة والأدوات الدفاعية التي استعان بها في غالبية الحروب التي خاضها عبر الأزمان، لكن رغم خطورتها وقوتها التدميرية يعتقد بعضهم أن الإنسان لم يصنع السلاح الأكثر فتكًا، إلا حين صنع الأسلحة البيولوجية في القرن الماضي، وهي التي يمكن القول بأن فكرتها مستوحاة من خبرات عدة قرون مضت، فقد أدركت بعض الحضارات القديمة أن بعض الأمراض المعدية يمكن أن تكون أكثر فتكًا بالأعداء من السيوف والرماح والمدافع، وعلى الرغم من أن الفيروسات والبكتيريا التي تشكل أهم مادة السلاح البيولوجي اكتُشِفت في القرون الحديثة، غير أنها ليست المجال الوحيد للحرب البيولوجية فالحرب

(1) مجلة الاجتهاد، سالم أقاري، الآثار البيئية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل في الحروب، العدد1، المجلد9، 2020م، ص862.

القديمة استخدمت عدة حيوانات خطرة مثل الأفاعي والعقارب والحشرات الناقلة للأمراض كالبراغيث[1].

وتشير السجلات التاريخية إلى أن أقدم استخدام للأسلحة البيولوجية في الحروب كانت ما بين 400 – 500 ق. م عندما أقدم ملك أثينا "سولون" على تلويث المياه الواصلة إلى مدينة "كيراة" القديمة بنبات الزين (الخربق السام)، وبحسب المؤرخين فإن جيش مملكة "سكيثيا" الفارسية القديمة كان يلوث سهامه في عام 400 ق.م بغمسها في جثث متحللة أو في دم مخلوط بالسماد لقتل أعدائه. وفي القرن السادس ق. م سمم الآشوريون آبار الماء التي يشرب منها أعداؤهم باستخدام فطر مهمان الجودر السام الذي يسبب مرض الهلوسة، وهو الفطر الذي يستخدم حاليًّا لإنتاج الدواء المخدر إل إس دي، وتمتلئ كتب الأدب والشعر الفارسية واليونانية والرومانية منذ عام 300 ق.م بالعديد من أمثلة استخدام الحيوانات الميتة لتلويث الآبار ومصادر مياه الأعداء. وفي معركة "يوريمدون" عام 190 ق.م حقق البطل القرطاجي "هانيبال" نصرًا بحريًا كبيرًا على الملك "أدومنتيس" الثاني من خلال نقل أفاعٍ سامة من سفن خاصة إلى سفن العدو[2].

وكانت الأسلحة البيولوجية في العصور الوسطى ضمن الأدوات المهمة التي تستخدمها الجيوش في الكثير من الحروب، ففي معركة "تورتونا" في القرن الثاني عشر الميلادي استخدم بارباروسا الجثث المتحللة للجنود القتلى التي تحتوي على الكثير من البكتيريا والفيروسات السامة لتسميم المياه الواصلة لآبار أعدائه، كما أن "جنكيز خان" عندما غزا أوروبا في القرن الثالث عشر الميلادي أطلق العنان عن غير قصد، بحسب قوله، لطاعون الماشية وطاعون الأبقار، ويؤثر هذا

(1) الإنتربول، الامانة العامة، برنامج منع الارهاب البيولوجي، دليل منع حوادث الإرهاب البيولوجي، ميثاق الإنتربول لتصنيف التهديدات البيولوجية، 2006م، ليون – فرنسا، ص2.
(2) صحيفة الاقتصادية، قنابل من الحشرات، هيا الجوهر، الاثنين 11/ يوليو/ 2016م، ص4.

الفيروس على المواشي والماعز والثيران والزرافات ويصيبها بالحمى وفقدان الشهية والتهاب الأغشية المطاطية ويستمر من 6 – 10 أيام يتعرض بعدها الحيوان للجفاف ثم الموت، وحدث الحال كذلك في حصار مدينة "كافا" في شبه جزيرة القرم في القرن الرابع عشر الميلادي، إذ ألقيت جثث مصابة بالطاعون في داخل المدينة، بهدف نقل الوباء للجيش المدافع عنها، فانتشر المرض وأدى لاستسلام كل سكان المدينة، وقد ترتب على تلك العملية انتشار مرض الطاعون في القارة الأوربية كلها، وتسبب في قتل الملايين من سكانها. ومن وسائل الإبادة الجماعية التي استخدمت في العصور الوسطى هي قيام القائد الإسباني "بزارو" بتقديم هدايا للهنود الحمر في أمريكا كانت عبارة عن ملابس ملوثة بفيروس الجدري وذلك بغرض أبادتهم والسيطرة على القارة الأمريكية[1].

في عصر النهضة الأوربية استُخدِمت الأسلحة السابقة نفسها في حوادث تاريخية مشابهة، فعندما حاصرت القوات الروسية القوات السويدية في عام 1710م في مدينة "ريغال" بإستونيا أرسلت جثث قتلى ملوثة بمرض الطاعون إلى داخل المدينة، مما أدى إلى انتشار وباء الطاعون وموت الكثيرين، وفي عام 1763م وخلال الحرب البريطانية الهندية أرسلت القوات البريطانية هدايا لزعماء القبائل الهندية تتكون من بطانيتين ومنديل لكل شيخ بعد أن لُوثت بالفيروسات والبكتيريا الناقلة لمرض الجدري، وهو الأمر الذي أودى بالكثير من الأرواح في بلاد الهند آنذاك، وعمومًا فقد مكنت الأسلحة البيولوجية بريطانيا من السيطرة على أمريكا واحتلالها والقضاء على سكانها الهنود الحمر واستعباد السود؛ وما كان للرجال ذي البشرة البيضاء السيطرة على أمريكا لولا تلك الأسلحة[2].

(1) منيب الساكت: تاريخ أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية، دار زهوا – عمّان، 2009م، ص129.

(2) مصطفى عاشور: الميكروبات والحرب البيولوجية، دار منشأة المعارف – الإسكندرية، 2005م، ص6 – 7.

تطور الأسلحة البيولوجية وتجارب استخدامها

في القرن الماضي تطورت أساليب الحرب البيولوجية تطورًا كبيرًا بصورة أكثر خطورة مما كانت عليها من قبل، وأسهم التقدم العلمي في تطوير كائنات الأمراض والأوبئة البيولوجية الفتاكة في حصد أرواح ملايين من البشر، ويذكر كثير من المؤرخون أن الجيش الألماني طور خلال الحرب العالمية الأولى الجمرة الخبيثة، والغدد، والكوليرا، وفطريات القمح، لاستخدامها كأسلحة بيولوجية، كما قام بنشر مرض الطاعون في مدينة "سانت بطرسبورغ" الروسية، وبنشر الالتهابات والفيروسات في بغال بلاد ما بين النهرين وحميرها، وكذلك في الخيول الفرنسية، كما وجهت تهم لألمانيا بإرسال قطعان من الماشية المصابة بمرض الحمى القلاعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبمحاولة نشر الكوليرا في إيطاليا، وعلى الرغم من فشل الحلفاء في إثبات تلك التهم بحق القوات الألمانية، إلا أنها ظلت قائمة، وشكلت مصدر قلق كبير في كل دول العالم، ولم تكن ألمانيا وحدها من امتلكت السلاح البيولوجي، فبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية امتلكتا في الحرب العالمية الأولى قنابل تزن 200 كيلوجرام محملة بفيروسات مرض الجمرة الخبيثة، ولكنها كانت بمنزلة سلاح احتياطي ولم يثبت استخدامه[1].

وفي الحرب العالمية الثانية عملت القوات اليابانية على إنشاء مختبرات سرية لتطوير الأسلحة البيولوجية، وأطلقت عليها اسم الوحدة 731، وهي التي جرى فيها تجارب جرثومية مرعبة على السجناء وكُشف عن 3000 سجين مصاب بالطاعون، والجمرة الخبيثة، والزهري وأوبئة أخرى، كما قامت القوات اليابانية بنشر البكتيريا المسببة للطاعون في عدة مدن صينية عبر قنابل انشطارية وبراغيث

(1) صحيفة الخليج، تراشق الفيروسات بين الصين وأمريكا، طه الراوي، الخميس 12/ 3/ 2020م، ص13.

حاملة للمرض، وبالمثل عملت قوات الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء "باين بلف" في ولاية أركنساس لتطوير الأسلحة الجرثومية، وهو الأمر الذي أدى لتوجيه العديد من التهم للولايات المتحدة باستخدامها العديد من تلك الأسلحة في حربها مع كوريا الشمالية عام 1952م، وفي حرب فيتنام عام 1960م، ولم يكن الاتحاد السوفييتي بعيدًا عن كل ذلك التطوير الذي حدث بالأسلحة البيولوجية، وعلى الرغم من إنكاره امتلاك مثل تلك الأسلحة إلا أن الانفجار الذي حدث في عام 1978م في إحدى المعامل السوفييتية الخاصة بتطوير الأسلحة البيولوجية بمنشأة "سفيردلوفسك" الروسية، وضعه في ورطة، إذ انتشرت البكتيريا المسببة لمرض الجمرة الخبيثة في أثناء الانفجار الذي نجم عنه مقتل 66 شخصًا، وجعلت إنكاره، وتبريره سبب الوفاة في المعسكر بأنها نتيجة لتناول لحوم مصابة في محل شك كبير، وفي عام 1992م اعترف الرئيس الروسي "بروريس يلتسن" بالحادث وبأن المعسكر كان مركزًا لتطوير الأبحاث البيولوجية الروسية(1).

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1990م انتهت حقبة الحرب الباردة، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وكان من الطبيعي أن تستمر في تصنيع الكثير من الأسلحة البيولوجية لتعزز تفوقها العسكري، ولتهدد الدول الخارجة عن طوعها، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من الدول التي أصبحت تحت التهديد الأمريكي للسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل ومنها البيولوجية، وتسبب ذلك السعي بقلق الولايات المتحدة التي اتخذت مواقف متشددة تجاه تلك البلدان ومنها العراق، الذي انتهت الضغوط عليه بغزوه في 2003، وكوريا الشمالية، وإيران، اللتان تفرض عيهما الكثير من العقوبات والضغوط للتخلي عن برامجهما النووية والصاروخية والبيولوجية.

(1) صحيفة البيان، هاجس الحرب البيولوجية، مؤسسة دبي للإعلام، 7/ 11/ 2001م، ص11.

ولعل من أبرز الأمراض التي انتشرت وتسببت في مقتل الكثير من سكان العالم لاسيما الدول الفقيرة والتي لا يمكن فصلها عن الحرب البيولوجية هي:

الطاعون – الجمرة الخبيثة – الجدري – إنفلونزا الخنازير – إنفلونزا الطيور – جنون البقر – السارس – الزهري – التيفوئيد – الملاريا – الكوليرا – الضنك – الشيكونغونيا (المكرفس) – التهاب السحايا – التهاب المعدة – التهاب الأمعاء – كوكساكي – التهابات جهاز التنفس – التهاب الكبد الوبائي – الحمى الفيروسية – السالمونيلا (التسمم الغذائي) – المتفطرة السلية (السل اللعين) – المكورات العنقودية (حمى الوفاة) – المطغية العسيرة – الملوية البوابية – التيسرية البنية – المكورات العقدية – وآخر تلك الأمراض التي يعتقد البعض بأن مصدرها مختبرات الأسلحة البيولوجية مرض "كورونا المستجد" أو" كودافيد 19"، وقد تطول القائمة إذا لم تقف الهيئات الدولية بحزم في وجه كل من يستخدم أو يملك تلك الأسلحة البيولوجية الخطرة[1].

حظر الأسلحة البيولوجية

تكمن خطورة الأسلحة البيولوجية، كما ذكرنا سابقًا، في انخفاض تكلفتها، وسرعة تحضيرها ونقلها واستخدامها وسهولته مقارنة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وكذلك في أنها تنتشر انتشارًا خفيًّا عبر الهواء؛ فهي بلا لون ولا رائحة مما يعني صعوبة اكتشافها أو تجنبها أو حتى تحديد مصدرها. كما يصعب التفريق بينها وبين الحالات المرضية الطبيعية التي قد تشترك معها في الأعراض. وقد زاد من خطورتها التقدم العلمي في الهندسة الحيوية الذي بات يوظف لأهداف عسكرية.

(1) وزارة التغير المناخي والبيئة – اللجنة الوطنية للأمن البيولوجي، الإمارات العربية المتحدة، 2017م.

وهنالك اعتراف علمي متزايد بخطورة الأمراض البيولوجية على التنوع الحيوي في العالم، وتهديدها للكثير من السلالات بالانقراض. وعلى الرغم من وجود اللقاحات والأدوية المضادة لمعظم الأمراض المستخدمة عسكريًا، إلا أنها قد لا تتوفر بكميات مناسبة لمواجهة التفشي الوبائي للأمراض، مثلما حدث مع فيروس كورونا مؤخرًا، كما أن تلك الأدوية لا تستطيع أن تعالج الآثار الكارثية التي ستتعرض لها النباتات والحيوانات البرية.

ونتيجة لتلك المخاطر فقد تعالت الأصوات في المجتمع الدولي، بما فيها صوت منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة للسيطرة على الأسلحة البيولوجية المدمرة، لما تشكله من خطر فادح على البشرية والبيئة على حد سواء، ويمكن القول بأنه ليس من السهل وضع حد صارم لسباق التسلح البيولوجي بحكم مرونته، ولذلك فإنه يتوجب توحيد الجهود العالمية ومضاعفتها للسيطرة عليه. وكانت الدول الكبرى قد حاولت بعد الحرب العالمية الأولى وضع معاهدات دولية لمنع تطوير الأسلحة البكتيرية والأسلحة السمية الوبائية وإنتاجها وتخزينها، غير أنه من الصعب الحديث عن نجاح كل أهدافها، ومن أهم تلك المعاهدات هي:

بروتوكول جنيف 1925م:

برزت حاجة الدول الكبرى في ذلك الوقت لهذ الاتفاق بعد استخدام ألمانيا للأسلحة البيولوجية في أثناء الحرب العالمية الأولى، غير أن ما يؤخذ على هذا الاتفاق أنه منع استخدام الأسلحة البيولوجية، ولم يمنع تطويرها وحيازتها [1].

معاهدة بريطانيا:

في 10 أبريل 1972م قدمت بريطانيا نسخة معدلة من الاتفاقية السابقة إلى هيئة الأمم المتحدة وشمل المنع استخدام الأسلحة البيولوجية وحيازتها وتطويرها،

(1) وثيقة بروتوكول جنيف 1925م، اللجنة الدولية للصليب الأحمر - قسم معاهدات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، 10/ 4/ 1972م.

وتمت المصادقة عليها في 26 مارس 1975م، من قبل 179 دولة، وما تزال سارية المفعول حتى اليوم [1].

الخاتمة:

مثّل السلاح أهمية كبيرة في حياة الإنسان منذ سنواته الأولى على هذه الأرض، ويمكن القول بأنه قد اهتدى إلى أدوات السلاح قبل أن يهتدي إلى أدوات الاستعمالات الأخرى، فالأخطار التي كان يواجها من الحيوانات المفترسة الضخمة، وقيامه بعمليات الصيد دفعت به إلى الاهتمام والتركيز على صنع الأسلحة أكثر من أي أدوات أخرى، ومع التقدم الذي أحرزه الإنسان في مجال صنع أدواته المختلفة، برزت لدية أهمية التطوير والتنويع لسلاحه الذي أخذ يتجه بصورة متزايدة نحو صدر أخيه الإنسان.

ومع قيام الدول وتنافسها على مصادر القوت برزت الحاجة ليس إلى تطوير أدوات الأسلحة فحسب، بل إلى وجود جيوش منظمة تخوض عمليات الدفاع عن الدولة، أو الهجوم على الدول أو الجماعات لأخرى، وكما لاحظنا فقد قاد سباق التسلح لاسيما بعد عصر الثورة الصناعية إلى ظهور الأسلحة الفتاكة التي تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل، والتي لا تهدد الخصم وحده، ولا حتى الإنسان وحده، وإنما الحياة على الأرض كلها، وزاد من أخطار تلك الأسلحة ذات الدمار الواسع، مع التطور العلمي الذي سهل من صناعتها، وصغر حجمها، احتمالية وقوعها في أيدي الجماعات المتهورة والمتطرفة.

ولذلك فلا مجال أمام الإنسان على هذه الأرض من أجل الحفاظ على حياته وعلى بيئته غير رفع صوته ضدها، وتعزيز جهود المجتمع الدولي الهادفة للتخلص

(1) معاهدة بريطانيا وثيقة 1972م، اللجنة الدولية للصليب الأحمر – قسم معاهدات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، 10/ 4/ 1972م.

من تلك الأسلحة وتحريم تصنيعها وتطويرها وخزنها، والتدخل الدولي الفعال لحل الخلافات والنزاعات والحروب التي تشهدها مناطق العالم، بصورة سلمية وعادلة، للحفاظ على السلم والاستقرار العالمي من جهة، ولقطع الطريق على دوافع سباق التسلح في العالم ومبرراته من الجهة الأخرى.

المصادر والمراجع

الوثائق والتقارير:

- معاهدة بريطانيا وثيقة 1972م، اللجنة الدولية للصليب الأحمر – قسم معاهدات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، 10/ 4/ 1972م.
- وثائق المعاهدات من موقع الأمم المتحدة – جنيف، الوكالة الدولية لطاقة الذرية – فيينا، 1998م – 2020م.
- وثيقة اتفاقية بروكسل 1874م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.
- وثيقة اتفاقية ستراسبورغ 1675م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.
- وثيقة بروتوكول جنيف 1925م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.
- وثيقة بروتوكول جنيف 1925م، اللجنة الدولية للصليب الأحمر – قسم معاهدات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، 10/ 4/ 1972م.
- وثيقة بنود معاهدة منع لأسلحة النووية، الأمم المتحدة – جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي – فيينا، 2017م.
- وثيقة معاهدة الحد الجزئي من الاختبارات النووية، الأمم المتحدة – جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي – فيينا، 1963م.
- وثيقة معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، الأمم المتحدة – جنيف، منظمة الحظر الشامل للسلاح النووي – فيينا، 1968م.
- وثيقة معاهدة فرساي – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.
- وثيقة معاهدة لاهاي 1899م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

- وثيقة معاهدة لاهاي 1907م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.
- وثيقة معاهدة نيويورك 1993م – الأمم المتحدة – جنيف، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – لاهاي.

الكتب العربية:

- أحمد الغامدي: الحرب العالمية الأولى – حرب الكيميائيين، إصدارات جامعة الملك سعود – الرياض، 2015م،
- الإنتربول، الأمانة العامة، وحدة منع الإرهاب البيولوجي، برنامج منع الإرهاب البيولوجي، ميثاق الإنتربول لتصنيف التهديدات البيولوجية، 2006م، ليون – فرنسا.
- برونو تيرتري: السلاح النووي بين الرد والخطر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث – أبو ظبي، 2011م.
- بيروايدن: اليوم الأول قبل هيروشيما وبعدها، ترجمة هاشم حبيب الله، إصدارات المجمع الثقافي – أبو ظبي، 2002م.
- جوزيف سيراكوسا: الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – القاهرة، 2012م.
- ستيف توليو وتوماس شمالبرغر: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، منشورات الأمم المتحدة – جنيف، 2003م.
- طه عبد الناصر: أبو الحروب الكيميائية، العربية للطباعة والنشر – تونس، 2018م.
- عبد العزيز نوار: التاريخ الأوربي الحديث، دار الفكر العربي – القاهرة، 1999م.
- عبد الهادي مصباح: الحرب البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة، 2000م.

- غسان الجندي: الوضع القانوني للأسلحة النووية، دار وائل للنشر – عمّان، 2000م.
- محمد نامق: فاتحة الفتوحات العثمانية، المطبعة الوطنية – حيفا، 1909م، ص43.
- محمود خيري: القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، 1971م.
- محمود شيت خطاب: العسكرية العربية الإسلامية، عقيدة وتاريخا وقادة وتراثا، قطر، سلسلة كتاب الأمة 3، صادر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، بدون تاريخ.
- مريم الدجاني: الكيميائي الذ انتزع وعد بلفور، دار الجزيرة للطباعة والنشر – الدوحة، 2017م، ص21.
- مصطفى عاشور: الميكروبات والحرب البيولوجية، دار منشأة المعارف – الإسكندرية، 2005م، ص6 – 7.
- معين أحمد محمود: الأسلحة الكيماوية، والجرثومية، دار العلم للملايين، بيروت، يونيه 1982.
- مقدمة تعريفية في أسلحة التدمير الجماعي: وزارة الداخلية قطاع شئون العمليات الإدارة العامة للدفاع المدني، الكويت، سلسلة إصدارات الإدارة العامة للدفاع المدني للسلامة العامة، بدون تاريخ.
- ممدوح عطية: الأسلحة النووية في عالمنا المعاصر، دار سعاد الصباح – الكويت، 1992م.
- منيب الساكت وآخرون: أسلحة الدمار الشامل، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- مها عبد الرحيم وآخرون: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، منشورات الأمم المتحدة – جنيف، 2004م.
- ميليسا غيليس: نزع السلاح، الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة – نيويورك، 2013م.
- وزارة التغير المناخي والبيئة – اللجنة الوطنية للأمن البيولوجي، الأمارات العربية المتحدة، 2017م.

الدوريات:

- صحيفة الاقتصادية، قنابل من الحشرات، هيا الجوهر، الاثنين 11/ يوليو/ 2016م، ص4.
- صحيفة البيان، هاجس الحرب البيولوجية، مؤسسة دبي للإعلام، 7/ 11/ 2001م، ص11.
- صحيفة الخليج، تراشق الفيروسات بين الصين وأمريكا، طه الراوي، الخميس 12/ 3/ 2020م، ص13.
- صحيفة الرياض: أسلحة الدمار الشامل: أولًا الأسلحة الكيميائية، حمد اللحيدان، 31/ 8/ 2020م، ص3.
- صحيفة الشرق الأوسط: حرب البوير في جنوب أفريقيا، محمد البدري، السبت 11/ 3/ 2017م، ص12.
- صحيفة اليوم السابع: الجنة والنار عند الفراعنة، سارة علام، الثلاثاء 1/ 9/ 2020م.
- مجلة الاجتهاد، سالم أقاري، الآثار البيئية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل في الحروب، العدد1، المجلد9، 2020م، ص862.
- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المن اليوم وغدًا، محمد البرادعي، العدد 2/ 48، مارس 2007م، ص6.
- مجلة مركز دراسات البلقان، شبح أثينا، سباروزفروناز، العدد 43، 30/ 12/ 2017م، ص115.

مراجع أجنبية:

- Department of Health and Human Services – usa – cdc, Awareness leaflet from Interpol
- Jared Ledgard: A Laboratory History of Chemical Warfare Agents, Second Edition, United States of America, (2006).



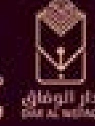


مجلة دورية، علمية، محكمة، تصدر عن مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تسعى المجلة إلى

- تعزيز فرص نشر الأبحاث التاريخية العلمية الرصينة، التي تضيف جديداً للمعرفة التاريخية.
- توثيق الروابط الفكرية والتواصل العلمي بين باحثي مختلف الجامعات والمؤسسات البحثية.
- تعميم المعرفة التاريخية، والمساهمة في بناء مجتمع مثقف ومتنور، يؤمن بأهمية البحث العلمي.
- توجيه الرأي العام للاهتمام بتراثه وآثاره التاريخية، والاستفادة من دروس وعبر الماضي.
- محاربة الخرافات والأساطير والجهل بالماضي من خلال نشر المعلومة العلمية الصحيحة.
- الإسهام في الحفاظ على قيمنا وهويتنا الوطنية والعربية والإسلامية، وترسيخها والاعتزاز بها.

3



دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع
واتس آب: 201008170225+

